

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شَرَحَ

الْفَيْرَاتُ بِرَبِّ مَالِكٍ

فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ

المستقى

ارتحافٌ ذوياً الاستحقاقه ببيضٍ مراد المرادى
وزوايد أبي السعاه

تأليف

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي
ابن غازي العثماني المكنى بـ (١٠٩١ هـ)

دراسة وتحقيقه

حسين عبد المنعم بركات

الجزء الثاني

مكتبة الرشيد
الرياض

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شكراً
الفتية بنت محمد
في التحق والصدق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شَرَحَ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الْفَيْرَاتُ بِمَا لَيْسَ

فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ

المسقى

إتحافٌ ذوي الاستحقاق ببيضٍ مراد المرادي

وزوائد أبي أوسمان

تأليف

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي

ابن غازي العثماني المكنى (١٠٩٩هـ)

دراسة وتمحيص

حسين عبد المنعم بركات

ماجستير النحو والعربية

جامعة القاهرة - كلية دارالعلوم

قسم النحو والصرف والمعرّف

الجزء الثاني

مكتبة الرشد

الرياض

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

مكتبة الريشة للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٢٧٢

فاكس ٤٥٧٣٣٨١

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٣١٤

* فرع أبهها: - شارع الملك فيصل هاتف ٣٢٩٦٠٠٩

* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

اشتغال العامل عن المَعْمُول

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغِلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَّ بِفِعْلٍ أَمْزِجًا حَتْمًا مُوَافِقًا لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

ق : دلَّ قوله : " أَمْزِجًا حَتْمًا " أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ أَصْلًا ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ جَوَازَ
« إِظْهَارِهِ » ^(١) مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي
سَاجِدِينَ » ^(٢) ، وَجَوَابِهِ أَنَّ " رَأَيْتُ " الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ ، وَأَمَّا فِي هَذَا الْبَابِ فَالثَّانِي أَصْلُ
تَأْسِيسِي ، وَتَقْدِيرُ آخِرِ قَبْلَهُ أَمْرٌ صِنَاعِي ^(٣) .

وَالنَّصْبُ حَتْمًا إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَأَنَّ وَحَيْثَمَا

د : يَعْنِي أَنَّ النَّصْبَ وَاجِبٌ إِذَا وَلِيَ الأِسْمُ السَّابِقُ شَيْئًا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ، كَأَدْوَاتِ
الْشَّرْطِ " وَأَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ " ^(٤) وَأَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ إِلاَّ الهمزة ^(٥) ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ
هَذَا لَا يَعْارِضُ مَا تَقَدَّمَ " فِي قَوْلِهِ " ^(٦) :
(سَوَاهِمَا الحَرْفُ كَهَلٍ وَفِي وَتَمَّ)

فَرَأَيْتَهُ هُنَاكَ .

(١) فِي " هـ " : إِضْمَارُهُ . (٢) سُورَةُ يُوسُفَ : الأَيَّةُ ٤ .

(٣) شَرْحُ الشَّاطِئِي ٢/٣٢ ، ٣٣ . (٤) سَاقِطَةٌ مِنْ " أ " .

(٥) المَرَادِيُّ ٢ : ٣٩ . . . وَأَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ إِلاَّ الهمزة ، فَإِنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا رَاجِعٌ لَا وَاجِبٌ .

ابن مالك في شرح التسهيل : ٢ : ١٤٠ : « وقولِي : « وَجِبَ نَصْبُ السَّابِقِ " أَى : إِذَا انْصَبَّ الضَّمِيرُ أَوْ مَلَابِسُهُ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ ، وَعُدِمَتْ مَوَاقِعُ نَصْبِ صَاحِبِ الضَّمِيرِ وَجِبَ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا
ضَرَبْتَهُ عَقْلًا ، أَوْ كَانَ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ بِغَيْرِ الهمزة نَحْوُ : هَلْ مَرَّكَ نَلْسَةُ ، فَالنَّصْبُ فِي هَلْدَيْنِ وَشَبِيهَتَهُمَا وَاجِبٌ ، وَلَا
يَجِبُ مَعَ الهمزة بَلْ يَكُونُ مُخْتَارًا ، نَحْوُ : أَزَيْدًا لِقَيْتِهِ . »

وَمِثَالُ حَرْفِ التَّحْضِيضِ : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَمِثَالُ حَيْشَمَا : حَيْشَمَا زَيْدًا لِقَيْتِهِ فَأَكْرَمَهُ .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ " ب " .

ق : عن شيخه ابن الفخار : قال بعض الشيوخ طلبته : كيف تقولون : هل زيد ضربته رفعاً أم نصباً ؟ فَصَوَّبَ النصب ، وذلك بحضرة مَشْرِقِي ، فقال : كلاهما في الشر خطأ ؛ لقوله في الكتاب ^(١) [٧٠ ب] : " هل زيداً " رأيت " ^(٢) ، وهل زيدٌ ذهب قَبِّحٌ ولم يَجْزُ إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع " الفعل والاسم " ^(٣) حملوه على الأصل فقال : فإن اضطر شاعر فَعَدَّم الاسمَ نَصَبًا " .

قال السيرافي : يعنى أنه يقال : هل زيداً رأيت أو رأيتَه ، و " حيثما " التي مثلُ بها الناظم بهذه المثابة ^(٤) . انتهى فتأملُه .

وإن تلا السابق ما بالابتداء يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّرْمِيزُ أَبَدًا

كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدْ

د : عن المصنف ^(٥) : من أولى « إذا » الفجائية غير المبتدأ ونحوه فلا يُلْتَفَتُ إليه ،

وإن كان سيويه

(١) الكتاب ١ : ٩٩ .

(٢) ساقطة من " أ " .

(٣) الكتاب ١ : ٩٩ : " الاسم والفعل .

(٤) شرح الشاطبي ٤٢ / ٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٣٩ - ١٤٠ حيث قال : " ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد " إذا " المفاجأة . نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا يجوز عنده في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن العرب ألزمت " إذا " هذه الألفَ إليها إلا مبتدأ بعده خبير ، أو مخبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نشر ولا نظم ، وقد أحققها سيويه بأما قياساً ، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، كما يقال : أمٌ زيداً يضربه عمرو ، ولا ينبغي أن تلحق « إذا » بأما ، لأن " أما " وإن لم يَلِكْها فعلٌ فقد يليها معمول الفعل المفعول ككثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأما السائلُ فلا تَهَرَّجْ ، وقد يليها معمول مقدرٌ بعده مفسر مشغول ، كقراءة بعض السلف : " وأما ثموداً فهديناهم " ولم يَلِ " إذا " فعل ظاهر ، ولا معمول فعل ، إنما يليها أبداً في الشر والنظم مبتدأ أو خبرٌ منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ، ولو كان سيويه " . =

أبو حيان : هذا ليس بصحيح ؛ إذ " قد " ^(١) يليها الفعل مقروناً بـ " قد " ، كما نقل الأخفش ؛ لمعاملتهم المقرون بـ " قد " معاملة الاسمى ، وعليه يحمل كلام سيبويه ، وكان المصنف لم يطلع على نقل الأخفش ، وانظر جسارته على سيبويه ، وقد كشف له ^(٢) الغيب أنه هو الذى لا يتلقت إليه ، وأن كلامه مردود عليه ^(٣) ، انتهى .

" فقول " ^(٤) المرادى بعد ، قيل : " وهو الصحيح " ^(٥) ، إشارة لهذا .

واخْتِيارَ نَصَبٍ بَعْدَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فِعْلِ عَلِيٍّ مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلَى

= وقد أشار سيبويه فى الكتاب ١ : ٨٢ إلى جواز النصب بعد " إذا " فقال : " وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع ، قال بشر بن أبى خازم :

فَإِنَّمَا نَصَبٌ تَعِيْمٌ بِنُ مَرٍّ فَإِنَّمَا هُمْ الْقَوْمُ رَوَّيى نِيَامَا

ومنه قول ذى الرمة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِإِلَاءٍ بَلَغَ لِقَامِ بِلَاسِ بْنِ رَضَلَيْكَ جَمَائِدِ

فالنصب عربى كثير والرفع أجود . . .

وعنق الشيخ عبدالسلام هارون على الكلام السابق قائلاً : " . . . كان ملذبه جواز الرفع والنصب بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط ؛ لأنها غير عاملة " .

والجزولى يتبع سيبويه فى هذا الجواز ، " انظر : المقدمة الجزولية فى النحو ص ١٠٠ " .

وانظر : شرح المرادى ٤١/٢ .

(١) من " ب " ، و " هـ " (٢) ساقطة من " جـ " .

(٣) التذييل والتكميل ١٣٦/٢ . (٤) " هـ " : « فقال » .

(٥) المرادى ٢ : ٤٠ : " والتفصيل ، فإن كان الفعل مقروناً بقدر جاز النصب بعدها ، وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع ،

لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاؤها الفعل المقرون بقدر ، قيل : وهو الصحيح . . .

د : مما غلب إيلاؤه الفعل (ما ولا وإن) ^(١) يعنى النافيات كما قال فى التسهيل :
« أو حرف نفى لا يختص » ^(٢) .

د : تجوزُ المصنف فى قوله [٧١أ] : « على معمول فعل ^(٣) » ، ثم قال :
ولترجيح النصب أسباب آخر ^(٤) ، وذكرها ^(٥) .

قلت : لو أراد ألا يتجوزُ ، « ويستوفى » ^(٦) الأسباب لقال مثلاً :

ويعمد عاطفٍ وشبهه بلا فصلٍ علي جملة فعلٍ أولاً
كذا إذا نصب نفسي إليهما أو طابق الجواب الاستفهاما
واقصر ق : على إزالة التجوز ، فقال عوضاً عن بيت « المصنف » ^(٧) :

(١) شرح المرادى ٤٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٤١ ، وقال فى الشرح : « وقيد حرف النفى بكونه لا يختص احترازاً من « لن » و « لم » و « لنا »
الجازمة ؛ لأن الاسم لا يلى واحداً منها إلا فى الضرورة ، وحكمه حينئذ أن يضم على سبيل الوجوب فعل يفسره
المشغول ، كما قال الشاعر :

ظنيتُ فقيراً ذا غنى ثم بلتُهُ فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أراد : فلم ألق ذا رجاء ألقه غير واهب .

(٣) المرادى ٢ : ٤٢ : « تجوزُ المصنف فى قوله : « على معمول فعل » ، وليس كذلك ، إنما العطف على جملة فعلية »

(٤) المرادى ٢ : ٤٢ : « ولترجيح النصب أسباب آخر لم يذكرها هنا » .

وصدق ، فإن ابن مالك قد ذكرها فى التسهيل ٢ : ١٤١ حيث قال : « ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أُجيب به
استفهام بمفعول ما يلى ، أو يضاف إليه مفعول ما يلى ، أو يليه فعل أمر أو نهى أو دعاء أو ولى همزة استفهام ، أو
حرف نفى لا يختص ، أو حيثُ ، أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً أو تشبيهاً أو كان الرفع يومه وصفاً مَحِلّاً » .

(٥) الضمير فى كلمة « وذكرها » عائد على المرادى ، حيث ذكر المرادى مرجحات النصب فى شرحه على الألفية ٢ : ٤٣ .

(٦) فى « ب » ، و « ج » « أن يستوفى » .

(٧) ساقطة من « أ » .

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ علي جملةٍ فعنلٍ استقلت أولاً^(١)
فائدة :

"عَدَّ"^(٢) في الكتاب "إذا" من مُرَّجحات النصب كحيث^(٣) .
ق : وقد اِخْتَلَفَ : هل ذلك من طُرر الأَخْفَشِ " المدرجة "^(٤) في الكتاب أم لا ،
فأما " حيث " فداخل في قوله : " وبعد ما إيلاؤه الفعل غلبُ " وأما " إذا " فظاهر كلامه
في باب الإضافة^(٥) أنه لا يدخل هنا^(٦) ، يريد : يدخل في قوله :

والنصب حتم البيت

وإن تلا المعطوفُ ففعلًا مُخْبِرًا به عن اسمٍ فاعطفنْ مُخْبِرًا
د : في سؤال كان ينبغي أن يقول : " بلا فصل وفي "^(٧) .
تنبية : حكم شبه العاطف " حكم العاطف "^(٨) .

(١) شرح الشاطبي ٤٨/٢ .

(٢) في "أ" : " هذا " ، وساقطة من " هـ " .

(٣) قال في الكتاب ١ : ١٠٦-١٠٧ : " وما يفتح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا وقعت الفعل على شيء من
سببه نصباً في القياس : " إذا وحيث " تقول : " إذا عبدالله تلقاه فأكرمهُ ، وحيث زيداً فمجدهُ فأكرمهُ ، لأنهما يكونان في
معنى حروف المجازاة ، ويصح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل "

(٤) في " ب " : " المدرجة " .

(٥) يقصد قول ابن مالك في باب الإضافة :

وألزموها إذا إضافةً إلى جمعلِ الأفعال كهُنْ إذا اعتلَى

(٦) شرح الشاطبي ٤٩/٢ ، ٥٠ ، ٥١ . (٧) شرح المرادي ٤٤/٢ .

(٨) ساقطة من " أ " وانظر : المرادي ٢ : ٤٤ حيث قال : " حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو : زيد
أتى القوم حتى عمراً مرَّ به " .

قلت : فلو أراد إحراز النكتين لقال مثلاً :

وان تلا العطفُ وشبَّههُ العجزُ فعلاً بلا فصل تردُّدُ النُظَرِ
والرفعُ في غيرِ الذي مرَّ رجحُ فما أبيضَ الفعلُ ، ودغ ما لم يُبَحْ
ق : مما يحتمل أن يكون " أشار " ^(١) بالشرط الثاني " إلى " ^(٢) " دفع " ^(٣)

توهم من يتوهم أن الراجح في هذه الأقسام هو المقيس ، وأن المرجوح موقوف على السماع ^(٤) .

قلت : كان [٧١ ب] شيخنا الأستاذ أبو عبدالله الصغير - رحمه الله تعالى - كثيراً ما يقول لنا : أغفل المصنف هنا الاشتغال " عن " ^(٥) الفاعل ، والأوجه الخمسة جارية فيه ، وكذا ذكر الشاطبي أبو إسحاق في شرحه أول الباب ^(٦) ، فقلت له يوماً : قال عوضاً من هذا الشرط :

وليعط مرفوعاً كما قد أتضح

لم يفتته ذلك فأعجبه : " واستعظمه " ^(٧) ، ولهج بتكراره ، وبقي دهرأ يعلمه أصحابه - رحمة الله تعالى - وذلك لاشتماله على " عشرة " ^(٨) أوجه ، خمسة في الفاعل وخمسة في النائب ، وهي منسوجة على منوال الخمسة التي في " المنصوب " ^(٩) ، وبالله تعالى التوفيق .

وقَصَلُ مَثْفُولٍ بِعَرَفٍ جَرُّ
أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصَلٍ يَجْرِي

(١) من " ب " ، وفي " أ " و " د " : " وقع " ، وفي " ج " و " ه " : " رفع " .

(٢) زيادة من عندي يلتزم بها السياق .

(٣) من " ب " .

(٤) شرح الشاطبي ٥٢ / ٢ .

(٥) في " ج " : " في " .

(٦) شرح الشاطبي ٣٤ / ٢ .

(٧) في " د " ، و " أ " : " واستطعمه " .

(٨) في " ه " : " خمسة " .

(٩) في " أ " : " المنصرف " .

فسره «ق»^(١) بفصل «الفعل»^(٢) المشغول عن الاسم السابق بالجار والمجرور
 «معاً» ، نحو : «أزیداً فی الدار أكرمه ، ويفصله عن الضمير الشاغل بالمضاف ، نحو :
 «أزیداً ضربت أخاه» ، فالثاني يبيّن ، والأول في غاية البعد .

وسوّ في ذا الباب وصفاً ذا عملٍ بالفعل إن لم يك مانع حصل
 ق : نَبّه بقوله : « إن لم يك مانع حصل » على أن الوجوه الخمسة التي
 في الفعل لا تجرى كلها في الوصف ، فالاسم الواقع بعد « إن » الشرطية « مثلاً »
 يشتغل^(٤) عنه الفعل ، ولا يتصور أن « يشتغل »^(٥) عنه الوصف ، فلا تقول « مثلاً »^(٦)
 إن زیداً أنت « مكرم »^(٧) « أكرمك »^(٨) ، لا [٧٢ أ] بالرفع ولا بالنصب ؛ إذ لا يقع بعدها
 اسم إلا بشرط أن يكون بعده فعل »^(٩) .

وعُلُقَة حاصلة بتابع
 كعلُقَة بنفس الاسم الواقع
 المراد بالتابع : النعت وعطف البيان والنسق بالواو^(١٠) .

(١) شرح الشاطبي ٥٣/٢ .

(٢) من 'أ' .

(٣) ساقطة من 'أ' .

(٤) في 'أ' ، و'ب' ، و'ج' : ' يشتغل ' . (٥) في 'أ' ، و

'ب' ، و'ج' : ' يشتغل '

(٦) من 'ج' .

(٧) ساقطة من 'أ' .

(٨) ساقطة من 'ج' .

(٩) شرح الشاطبي ٥٨/٢ .

(١٠) وعطف النسق هنا لا يكون إلا بالواو ، لأنها تفيد معنى الجمع ، قال المرادي ٢ : ٤٧ : ' وعطف النسق بالواو خاصة ،
 نحو : ' زیدٌ ضربت عمراً وأخاه ' لإفادتها معنى الجمع ، فلو كان العطف بغيرها امتنع ' .

الأسموني ١ : ٣٤٢ : ' وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ، لإفادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف
 العطف ' .

ق : وظاهر إطلاق^(١) الناظم أن البديل كذلك ، وقد نقل فيه ابن عصفور قولين ،
وأما التأكيد فعدم دخوله في كلامه يبيِّن ؛ إذ العُلُقَة لا تحصُل " به " ^(٢) ألبتة ؛ لأن
الضمير المتعلق " به " ^(٣) عائد على المؤكد أبداً ، أو يريد بالعلقة : الضمير ، أو الارتباط
الحاصل به ^(٤) .

(١) في "ب" ، و"ج" : "كلام" .

(٢) ساقطة من "هـ" .

(٣) ساقطة من "د" ، وفي "أ" ، و"ب" ، و"ج" : "من" .

(٤) شرح الشاطبي ٥٩/٢ ، ٦٠ ، ٦١ .

تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلِزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرِ مُصَدَّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ
فَانصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يُنْصَبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ
ق : فائدة قوله : « أَنْ تَصِلَ » الاستظهار والاحتراز من الفعل « الواصل بحرف
الجر »^(١) .

د : « فَانصَبَ بِهِ » تصريح بأن^(٢) ناصب المفعول به هو الفعل ، هذا هو
الصحيح^(٣) .

أبو حيان : « هو »^(٤) ظاهر التسهيل^(٥) ومذهب البصريين ، وقال هشام : ناصبه
الفاعل ، وقال الفراء : الفعل والفاعل معاً ، وقال خلف الأحمر : معنى المفعولية^(٦) .

(١) ساقطة من "أ" ، وانظر : شرح الشاطبي ٦٣/٢ .

(٢) ساقطة من "أ" ، وفي "هـ" : " فانصب تصريح بأن " .

(٣) شرح المرادي ٤٩/٢ . (٤) في "أ" : " هذا " .

(٥) ابن مالك في التسهيل : " إن اقتضى فعلٌ موصوفاً له باطراد اسم مفعول تام ، نصبه مفعولاً به ، وسُمِّيَ متعدياً وواقعاً
ومجاوراً ، وإلا فلازمًا " .

وفي الشرح : " الفعل المتعدى هو الناصبُ مفعولاً به ، دون حاجة إلى تقدير حرف جر " .

" شرح التسهيل ٢ : ١٤٨ والتذليل والتكميل ١٥٤/٢ ب ، ١٥٥ أ " .

(٦) حكى هذه الأقوال وبين ما احتجت به أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١ : ٧٨ - ٨١ فقال : " ذهب الكوفيون إلى أن

العامل في المفعول النصبُ والفعلُ والفاعلُ جميعاً ، نحو : " ضرب زيدٌ عمراً " ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل
وتصَّه هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : " ظننتُ زيداً قائماً " تصب " زيداً " بالياء و " قائماً "
بالظن ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ،
وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً " .

" وانظر : التذليل والتكميل ١٥٥/٢ ب " .

ق : هشام هذا هو ابن معاوية ، الملقَّب بالطُّوال ، صاحب الكسائي ، وكان
ضريراً^(١) .

ولازمَ غَيْرَ المَعْدِي وَحَيِّمٌ لَزُومُ أفعالِ السَّجَايا كَنَهَمٌ [٧٧٢ب]
كذا افعللٌ والمضاهي أقمئسا وما اقتضي نظافةً أو دنسًا
أو عَرَضًا أو طَوَّاعَ المَعْدِي لواحِدٍ كَمَدَّةٌ فامتدًا
ه : ومثل اقمئس : احرنبى اللديك إذا انتفش^(٢) .

الجوهري : فى مادة " حرب " : احرنبى ازيار أى انتفش ، والياء للإلحاق
بافعلل^(٣) .

= وخلف الأحمر : هو خلف الأحمر البصرى ، أبو محرز بن حيَّان ، مؤلِّى بلال بن أبى بُردة ، كان راوية ثقة علامة ،
يسلك مسلك الأصمعى وطريقه ، حتى قيل : هو معلم الأصمعى ، وهو والأصمعى تَقَنَّا المعانى ، وأوضحا المذاهب ،
وبَيَّنَّا المعالم .

وكان الأخفش يقول : لم يدرك أحدًا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعى ، وصنَّفَ جبال العرب وما قيل فيها من
الشعر ، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس ، ومات فى حدود سنة ١٨٠ هـ .

انظر : بغية الرواة ١ : ٥٥٤ والبلغة ٧٧ والشعر والشعراء ٧٦٣ ويرو كلسان ٢ : ٩ وطبقات الزبيدى ١٧٧ - ١٨٠ ،
والفهرست ٥٠ ومعجم الأديباء ١١ : ٦٦ - ٧٢ ومعجم المؤلفين ٤ : ١٠٤ والأعلام ٢ : ٣٥٨ وإنباء الرواة ١ :
٣٤٨ - ٣٥١ .

(١) تقدمت ترجمته ، وانظر : شرح الشاطبى ٦٧/٢ .

(٢) المرادى ٢ : ٥٠ ؛ " والمضاهي اقمئسا : يعنى : ما كان على وزن " افعلل " كاحر نجمت الإبل " أى : اجتمعت ، وكذا
ما ألحق بافعلل ، كاقمئس البعير ؛ امتنع من أن يُقَاد ، واحرنَبى اللديك ، أى : " أنفش .

(٣) الصحاح ١/١٠٩ واللسان ١/٣٠٧ .

ق : وأما افئنتلى فقال أبو الفتح : الأكثر لزومه ، وقد يتعدى ، كقوله ^(١) :

قد جعلَ النعاسُ يغرندني أطرده عني ويسرندني

أى : يغلبني ، وظاهر إطلاق الكتاب وجوب لزومه ^(٢) .

« ولذا » ^(٣) قال الزبيدي : أحسب هذا الشعر مصنوعاً ، وهذا الفعل من

زيادات ^(٤) الألفية على التسهيل ، وإلى ما هنا يرجع ضابط الجزولي ^(٥) إلا أن هذا

أخصر ^(٦) .

وعدة لازماً بحرف جر وإن حذف فالتصّب للمنجّر

نقلاً وفي أن وأن يطرد مع أمن ليس كعجبت أن يدوا

ق : " مذهب الخليل أن (أن) و " أن " ^(٧) بعد إسقاط الجار في موضع نصب ،

والقول ببقاء الجر حتماً أو جوازاً هو قول سيبويه ^(٨) .

(١) الرجز بلانسية في جمهرة اللغة ١٢١٥ والخصائص ٢ : ٢٥٨ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٠ وشرح الأشموني ١ : ١٩٦

وشرح التصريح ١ : ٣١١ وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ١١٣ وشرح شواهد الشافية ٤٧ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٨٥

ولسان العرب ٣ : ١٢٢ (سرد) ، ٣ : ٣٢٥ (غرند) ومعنى اللبيب ٢ : ٥٢٠ والشاهد فيه قوله : " يغرندني "

و " يغرندني " حيث جاء هذان الفعلان متعديين في الظاهر ، والأصل : " يغرندى على " و " يغرندى على " .

وحمل ابن هشام في " معنى اللبيب " تعديهما على الشذوذ حيث قال في ص ٦٧٥ : " وشذ قوله :

قد جعل النعاس يغرندني أطرده عني ويسرندني

ولا ثالث لهما ، ويغرندني - بالعين المعجمة - يعلون ويغلبني ، وبمعناه : يغرندني .

وروايته في سر الصناعة : " إنى أرى النعاس بدل : " قد جعل النعاس " .

(٢) الكتاب ٤ : ٧٦ ، ٧٧ . (٣) في " أ " و " د " و " كذا " (٤) في " هـ " : " زيادة " .

(٥) المقدمة الجزولية في النحو ٧٨ . (٦) شرح الشاطبي ٢ / ٧٠ . (٧) من " ب " ، و " ج " .

(٨) سيبويه في ٣ : ٢٩ ومثله قول الفرزدق أيضاً :

وما زلت مسلمي أن تكون حبيبة إلي ولا هجر بها أنا طائفة

ومثل قول زهير :

بقا لي أي لست مذكرك مامضتي ولا سابق حسبا إذا كان جانيك

لما كان الحرف الأول تستعمل فيه الباء ولا تتغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نونها في الحرف الآخر ، حتى كأنهم قد

تكلموا بها في الأول .

وقد عكس ابن مالك في التسهيل وشرحه هذه النسبة^(١)، واتبعه ابنه^(٢) وهو «وَهَمَّ
بلا شك»^(٣).

قلت : وقد نَبَّه على هذا الوَهَم أيضاً أبو حيان وصاحب المغنى آخر الباب
الرابع^(٤).

د : في : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوا عَنْكُمْ ﴾^(٥) حذف الجار اعتماداً على القرينة الرافعة
لبس [٧٣] وقد أشار إليه في منهج السالك هو شرح أبي حيان على ألفية ،
ابن مالك .

والأصلُ سَبَقَ فاعِلٍ معنًى كَمَنْ من البِسَنِّ مَنْ زَارَكُمْ نَجَّحَ اليَمَنُ
ويلزم الأصلُ لِمَوْجِبِ عَرَاً وترك ذلك الأصل حتماً قد يُرِي
ق : ولم يُعَيَّنْ موجب الأصل والترك اكتفاءً بما في باب الفاعل ،

(١) ابن مالك في التسهيل ٢ : ١٤٨ ، ١٥٠ : « واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعین مع "أَنْ وَأَنْ" ، محكوماً على
موضعهما بالنصب لا بالجر خلافاً للخليل والكسائي » .

وقال في الشرح : « ومذهب الخليل والكسائي في "أَنْ وَأَنْ" عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر ،
ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب ، وهو الأصح . . . » .

وَوَهَمَ الأَشْمُونِيُّ فقال : « وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس . شرح الأشموني ١ : ٣٤٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) شرح الشاطبي ٧٥/٢ ، ٧٦ .

(٤) ابن هشام في المغنى ص ٦٨٢ : « ومحل "أَنْ وَأَنْ" وصلتهما بعد حذف الجار نَصَبٌ عند الخليل وأكثر النحويين حَمَلًا على
الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجَوِّزَ سيبويه أن يكون المحلُ جراً . . . وأما نَقْلُ جماعة منهم ابن مالك أن
الخليل يرى أن الموضع جرٌ ، وأن سيبويه يرى أنه نَصَبٌ ، فَسَهُوٌ » . وانظر التذييل والتكميل ١٥٤/٢ ب ومنهج السالك

. ١٨٩

(٥) سورة النساء : الآية ١٢٧ .

ولا ذكر ' حكم ' (١) مفعولى النواسخ ' فى ذلك اكتفاءً بما فى باب الابتداء ' (٢) .

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَانٍ لَمْ يَضُرَّ كَحَذَفِ مَاسِيْقٍ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ
وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

ق : ظاهر قوله : ' وحذف فضلة ' أن عدم ذكرها يسمى حذفًا اصطلاحياً

سواء أتيت بها ثم حذفتها ، كضمير الربط أو لم تأت بها أصلاً ، فلا يضرُّ كون المفعول مثلاً لم يُقصد ذكره ' ولا تركُّ ذكره ' (٣) أو قُصد تركُّ ذكره أو قُصد ذكره ، فمنع منه عارض ، وكل هذا طارئ على أصل الوضع الذى فيه نظر النحوى ، فأما البيانى ، فينظر فى مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوى ؛ إذ لاتفانى بينهما ، ولذا جمع فى التسهيل بين النظرين ، فقال (٤) : ' وما حذف من مفعول به فمئوىٌ للدليل أو غير مئوىٌ ، وذلك إما لتضمن الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإما للمبالغة بترك ' التقييد ' (٥) ، وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل ، فتأمل كيف ' جمع ' (٦) بين اعتقاد حذف المفعول ' (٧) واعتقاد ' التضمن ' (٨) لمعنى الفعل اللازم ، ' أو ما ' (٩) فى معنى ذلك ، وفى علم أصول العربية شفاء الغليل فى أمثال هذه المسائل [٧٣ ب] ، وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشاديين فى علم العربية ، بل على من يدعى

(١) ساقطة من ' د ' .

(٢) هذه العبارة وما بعدها حتى قبل باب الحال بقليل ساقطة من ' ب ' ، وسأشير إلى نهاية السقط فى موضعه ، وقوله : ' فى ذلك ' : ساقطة من ' هـ ' ، وانظر شرح الشاطبى ٧٧ / ٢ ، ٧٨ .

(٣) ساقطة من ' جـ ' . (٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٦١ .

(٥) فى ' ص ' : ' التغيير ' . (٦) من ' جـ ' .

(٧) فى ' أ ' : ' الفعل ' . (٨) فى ' جـ ' : ' التضمن ' .

(٩) فى ' هـ ' : ' أى وما ' .

فيها التحقيق ، فلقد وقع في كتاب " مغني اللبيب " لابن هشام ، هذا المشرقي المتأخر
خلاف ما تقدم ، قال ^(١) :

(١) ابن هشام في المغنى ص ٧٩٧-٧٩٩ : " جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون
بالاختصار الحذف للدليل ، وبالاعتصار الحذف لغير دليل ، ويثبوتونه بنحو : ﴿ كلوا واشربوا ﴾ أى : أوقعوا هذين الفعلين ،
وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين : " مَنْ يَسْمَعُ يَحُلُّ " أى : تكن منه خيالة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقع عليه ،
فيُجاء بمصدره مستنداً إلى فعل كونه عام ، فيقال : حصل حريق أو نهب .

وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليها ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي ؛ إذ الثبوت كالثابت ،
ولأيسر محذوفاً ، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه ﴿ ورئى الذى يحيى ويميت ﴾ ، ﴿ هل
يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ ، ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾ ، ﴿ وإذا رأيت ثم ﴾ إذ المعنى : رى الذى
يفعل الاحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، ودروا
الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هناك ، ومنه على الأصح : ولما ورد ماء مدين الآية ، ألا ترى أنه ، عليه الصلاة
والسلام ، إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذبابة ، وقومهما على السقى ، لا تكون مئذودهما غنماً ومسيهما إبلاً ، وكذلك
المقصود من قولهما : « لا تسقى » السقى لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدر : يسقون إبلهم ، وتدودان غنمهما ، ولا تسقى
غنمنا .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران ، نحو : ﴿ لا تأكلوا الربا ﴾ ، ﴿ ولا تقرىوا
الزنا ﴾ ، وقولك : " ما أحسن زيداً " ، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : ﴿ ما ودَّحك ربك
وما قلنى ﴾ وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه ، فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : « أهذا الذى بعث الله رسولا » ،
« وكلاً وعد الله الحسنى » .

وما شئ حَمَيْتَ بِمَسْتَبَاحٍ . انتهى .

وقد دعانى إلى نقل النص كاملاً من المغنى - رغم طوله - أنه قد ورد مقصوداً فى بعض فقراته هنا فى كتابنا للمخطوط .

قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس « منه »^(١) ، كقولهم : « فى »^(٢) حذف المفعول اقتصاراً ، وتمثيلهم بنحو ﴿ كلوا واشربوا ﴾^(٣) « ومن يسمع يخل »^(٤) ، والتحقيق أنه تارة يتعلق الإعلام بمجرد وقوع الفعل ، « فلا »^(٥) يُذكر المفعول ولا يُنَوَّى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يُسمَّى محذوفاً ؛ لأن الفعل بهذا القصد كخير المتعدى ، وتارة يقصد مع الفعل مَنْ أَوْعِ به ، فيُذكران ، فإذا لم يذكر المفعول قيل : محذوف ، نحو ﴿ ماودعك ربك وما قلبي ﴾^(٦) ، وقد يكون فى اللفظ ما يطلبه ، نحو : ﴿ وكلا وعد الله الحسنى ﴾^(٧) .

قلت : أما قوله : « لاينوى ؛ إذ المنوى كالثابت » ، فوافق لقوله فى التسهيل^(٨) : « أو غير منوى » ، وإليه ترجع الإشارة من قوله : « وذلك إمّا » لتضمين^(٩) . . . إلى آخره « لآله وللمنى معاً ، وذلك بيّن من شرح المصنف « وأبى حيان »^(١٠) وابن هانئ فما بقى النزاع إلا فى تسميته محذوفاً ، فالنحاة يطلقون عليه اسم

(١) وفى « ص » ، و « ه » : « به » . (٢) من « ص » ، و « ه » .

(٣) الآية قد وردت فى كثير من السور القرآنية ، منها :

أ - سورة الأعراف : الآية : ٣١ : ﴿ يابى آدم خلّوا زيتكم عند كل مسجد وكلّوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحد المسرفين ﴾ .

ب - سورة الحاقة : الآية : ٢٤ ونصها : ﴿ كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم فى الأيام الخالية ﴾ .

ج - سورة المرسلات : الآية ٤٣ : ونصها : ﴿ كلوا واشربوا هنيئاً بما كنتم تعملون ﴾ .

(٤) الأمثال للميدانى ٧١٦ ، وقد سبق تخريجه ج ١ / ٣٧٢ .

(٥) فى « أ » و « ب » ، و « د » ، و « ه » : « ولا » .

(٦) سورة الضحى : الآية : ٣ .

(٧) سورة النساء : الآية ٩٥ . وانظر : شرح الشاطبى ٢ / ٨٠ ، ٨١ .

(٨) شرح التسهيل ٢ : ١٦١ .

(٩) فى « ص » ، و « ه » : « لتضمن » .

(١٠) التذيل والتكميل ٢ / ١٦٣ ، ب .

المحذوف ، ومن ثم جعله في التسهيل مورد التقسيم ، وصاحب المغنى يأبى ذلك ، وقد رأيت أن أثبت هنا نصه برمته لما اشتمل عليه من الفوائد النفيسة .
قال في فصل الحذف من الباب الخامس ^(١) :

بيان :

إنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف [٧٤ أ] وليس منه ، جرت عادة النحويين أن يقولوا : يُحذفُ المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿ كلوا واشربوا ﴾ ^(٢) أى : أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ » ^(٣) أى : تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق " الغرض " ^(٤) بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقع عليه ، فَيَجَاءُ بمصدره مسنداً إلى فعل كَوْن عام ، فيقال : حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع فاعل الفعل فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينسب ؛ إذ النسب كالثابت ، ولا يسمى محذوقاً ؛ لأن الفعل " ينزل " ^(٥) بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه : ﴿ رِئِىَ الَّذِى يُخِىى وَيَمِيتُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٧)

(١) المغنى ٧٩٧-٧٩٩ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٣١ ، وسورة الحاقة : الآية ٢٤ ، وسورة المرسلات : الآية ٤٣ .

(٣) الأمثال للميدانى ص ٧١٦ .

(٤) فى المغنى ص ٧٩٧ : " ينزل " .

(٥) فى " هـ " : " الأغراض " .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ حَاجِّ إِبرَاهِيمَ فِي رِيبِهِ أَنِ اتَّخَذَ اللهُ الْمَلِكَ إِذْ قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ رِئِىَ الَّذِى يَحْيِى وَيَمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِى وَأَمِيتُ قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ وَاللهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٧) سورة الزمر : الآية ٩ .

﴿ وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾^(١) ، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾^(٢) ؛ إذ المعنى : ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هناك ، ومنه على الأصح « ولما ورد ماء مَدِينٍ »^(٣) الآية ألا ترى أنه « صلى الله على نبينا »^(٥) وعليه وسلم إنما رحمهما ، إذ كانتا على « صفة »^(٦) « الزيادة »^(٧) وقومها على السقى ، لا يكون مذودهما غنما ومستقيهم إبلاً ، وكذلك « القصد »^(٨) من « لانسقى »^(٩) المسقى^(١٠) ، ومن لا يتأمل قدر : « يسقون إبلهم [٧٤ ب] وتَدُّودان غنمهما ولا نَسْقِي غنمنا » .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو :

﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾^(١١) ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ﴾^(١٢) ، وقولك :

(١) سورة الأعراف : الآية ٣١ وسورة الحاقة : الآية ٢٤ وسورة المرسلات الآية ٤٣ .

(٢) سورة الإنسان : الآية ٢٠ ، والآية بتامها : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ .

(٣) سورة القصص : الآية ٢٣ . (٤) ساقطة من « ص » .

(٥) من « أ » . (٦) ساقطة من « ص » .

(٧) من « ج » ، وفي « د » ، و « أ » : « الزيادة » .

(٨) في « أ » : « المقصود » . وكذلك في المنفى .

(٩) من الآية ٢٣ من سورة القصص ، وتام الآية : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَثْنِينَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ

امْرَأَتَيْنِ تَلَودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا تَسْقِيَنَا حَتَّى يَصِلَ الرَّهَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ .

(١٠) في « أ » : « المسقى » .

(١١) سورة آل عمران : الآية ١٣٠ وتامها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ

لَعَلَّكُمْ تفلحون ﴾ .

(١٢) سورة الإسراء ، الآية ٣٢ ، وتامها : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ .

« ما أحسن زيداً » ، وهذا النوع الذى " إذا ^(١) لم يذكر مفعوله قيل : محذوف نحو : ﴿ ما ودّعك ربك وما قَلَى ﴾ ^(٢) ، وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه ، فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وكلاً وعد الله الحسنى ﴾ ^(٤) ،

أُبْحِتْ حَمِي تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمَسْتَبَاحٍ ^(٥)
 ومن شرح التسهيل : مثال المنوى ^(٦) : ﴿ فَعَالٌ لَمَا يَرِيدُ ﴾ ^(٧) ، ومثال غير المنوى للتضمين : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(٨) : أى : الطُفُّ لى فيهم ، وللمبالغة : ﴿ يُحْيِي وَيَمِيتُ ﴾ ^(٩) .

وأما أسباب النياحة فللإيجاز ﴿ واسمعوا وأطيعوا ﴾ ^(١٠) .

(١) ساقطة من " هـ " .

(٢) سورة الضحى : الآية ٣ ، وفى « ص » : « ودّعك ربك وما قلى » .

(٣) سورة الفرقان : الآية ٤١ . (٤) سورة النساء : الآية ٩٥ .

(٥) من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ١ : ٨٩ والكتاب ١ : ٨٧ ، ١٣٠ والمقاصد النحوية ٤ : ٧٥ وبلا نسبة فى كتاب الجمل فى النحو للنحو للخليل بن أحمد ص ٣٦ والبسيط ٢ : ١٠٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٢ والمقدمة الجزولية فى النحو ٩٩ وخزانة الأدب ٦ : ٤٢ وسر صناعة الإعراب ١ : ٤٠٢ وشرح التصريح ٢ : ١٢٢ ومفنى اللبيب ٢ : ٥٠٣ ، ٦١٢ ، ٦٣٣ ، والشاهد فيه قوله : « حَمِيَتْ » حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدّر المنصوب ، والتقدير : « حَمِيَتْ » .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٦١ - ١٦٣ .

(٧) سورة هود : من الآية ١٠٧ ، وسورة البروج : الآية ١٦ .

(٨) سورة الأحقاف : الآية ١٥ .

(٩) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ .

(١٠) سورة التغابن : من الآية ١٦ .

ولمشاركة المجاور : ﴿ وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴾ * وأنه هو أَضْحَكَ وَأَبْكَى *
 أمات وأحيا ﴿^(١) وإصلاح النظم قول الشاعر^(٢) :

وخالد يَحْمَدُ مَادَاتَنَا بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِ
 أى : يحمده ساداتنا .

وللعلم : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^(٣) ، وللجهل : « به »^(٤)
 فَلَائِةٌ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مَا وُلِدْتَ .

ولكن التعيين غير مقصود : (إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ)^(٥)
 « وتعظيم »^(٦) الفاعل : « كتب الله لأغلبين أنا ورسلي »^(٧) .

(١) سورة النجم : الآيات ٤٢-٤٤ .

(٢) من السريع ، وهو بلا نسبة في كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ٣٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٦١١ ، ونُسب في المقرب لابن يعقوب ، ١ : ٨٤ وهو الأسود بن يعقوب ، وليس في ديوانه ، وفي كتاب الجمل : « يحمد أصحابه » بدل « يحمد ساداتنا » .

والشاهد فيه قوله : « يَحْمَدُ سَادَاتَنَا » ، يريد : « يحمده ساداتنا » ، مُخَالَفًا شَرْطِينَ لِحَذْفِهِ ، وهما : الأيُّدَى حَذْفُهُ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ ، وَلَا إِلَى إِعْمَالِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ ، مَعَ إِمْكَانِ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الْقَوِيِّ . وتفصيل ذلك أن حذف الهاء من « يحمد » يسلط « يحمد » على « خالد » فينصبه على أنه مفعول به مُقَدَّمٌ ، ولكن الشاعر رفع « خالد » بالابتداء ، وقطع تسلط الفعل « يحمد » عليه ، كما عمل الابتداء في « خالد » مع إمكان إعمال « يحمد » فيه .

وهذان الشرطان هما السابع والثامن من شروط الحذف (المغنى ص ٧٩٥ ، ٧٩٦) .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٤ . (٤) ساقطة من « هـ » .

(٥) من « ج » ، وفي « ص » ، و « أ » : « الذبيحة » ، والحديث بتمامه : « إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ ، وَإِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَلِيَجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلِيُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ » .

انظر : أبو داود في الأضاحي ١٢ والترمذي في الدييات ١٤ وأحمد ٤ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٦) في « أ » و « ج » : « وتعظيم » . (٧) سورة المجادلة : الآية ٢٠ .

والمحذوف مفعول « لأغلبن »^(١)، ولتحقيقه « ولتعظيم »^(٢) المفعول : « شتم فلان » ،

وللخوف منه : « أبغضت في الله » ولا تذكر المبعوض خوفاً منه

ق : فرق الناظم بين الفصلة [٧٥ أ] والعمدة ، فقال في الفصلة : « إن لم يضُر » ،

« وفي »^(٣) العمدة : « إن علما »^(٤) .

د : « مما يُحذفُ ناصبه وجوباً ما كان مثلاً أو كالمثل »^(٥) .

المصنف : فالثقل كقولهم : « كلُّ شيءٍ ولا شتيمة »^(٦) « حُرٌّ »^(٧) .

أى : « أنت »^(٨) ولا ترتكب^(٩) ، وهذا ولا زعماتك : أى : هذا هو الحق

ولا أتوهم زعماتك ، « وكلّيهما وتمراً »^(١٠) ، أى : أعطنى وزدنسى ،

والجارى مجراه فى كثرة الاستعمال ، كقولهم^(١١) : « حسبك خيراً لك » ،

(١) من « أ » و « ج » . (٢) فى « ص » ، « هـ » : « وتعظيم » .

(٣) فى « هـ » : وقال فى « . (٤) شرح الشاطبى ٢ / ٨١ ، ٨٢ .

(٥) شرح الرمادى ٢ / ٥٧ . (٦) فى « د » : « شبهة » .

(٧) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٨١ : « وتُركبُ ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام . . . ومن ذلك قولهم : كُلُّ شيءٍ ولا

هذا و « كلُّ شيءٍ ولا شتيمة حُرٌّ » ، أى : أنت كلُّ شيءٍ ولا ترتكبُ شتيمة حُرٌّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه » .

(٨) فى « أ » : أنت » .

(٩) فى « ص » ، « و » « أ » « تركب » ، وكذلك فى « د » ، « هـ » .

(١٠) الأمثال للميدانى ٥٦١ - ٥٦٢ ، وقال سيبويه ١ : ٢٨١ : « ومن العرب من يقول : « كلاهما وتمراً » كأنه قال :

كلاهما لى ثابتان وزدنى تمراً » .

(١١) قال سيبويه ١ : ٢٨٢ : « وما يتصّب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : « انتهىوا خيراً لكم » ،

« وراءك أوسع لك » وحسبك خيراً لك إذا كنت تأمر ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ابن أبى ربيعة » :

فموا عليه سرّ حتى مسالك أو الرّيا بينهما أسهلأ

وإنما نصبت : خيراً لك وأوسع لك * لأنك حين قلت : « أنته » فانت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى

أخر » .

« ووراءك أوسع لك » ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾^(١) ، و ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾^(٢) .

قال سيبويه^(٣) : « وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم^(٤) المخاطب أنه محمول على أمر حين قال : « آتته » فصار بدلاً من قوله : « آتت خيراً » .
« أبوحيان : معنى " حسبك خيراً لك ، وآتت خيراً^(٥) » ، ووراءك أوسع لك " أى وائت مكاناً أوسع لك ، و ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾^(٦) ، و ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾^(٧) أى :
وأتوا خيراً لكم^(٨) .

وذهب الكسائي إلى جعل هذا كله خَيْرَ " كان " مقدره^(٩) .

(١) سورة النساء : من الآية ١٧٠ .

(٢) سورة النساء : من الآية ١٧١ . وهذا الجزء من الآية ساقط من " ص " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٨٣ - ٢٨٤ : « وإنما نصب : « خيراً لك وأوسع لك » لأنك حين قلت : « آتته » فإنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر » .

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : آتته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته ، لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : « آتته » أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : « آتته » فصار بدلاً من قوله : آتت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك * .

(٤) في " د " ، و " أ " : " لعل " . وهو خطأ ، وقد يكون تحريفاً من الناسخ .

(٥) ساقطة من " أ " . (٦) سورة النساء : من الآية ١٧٠ .

(٧) سورة النساء : من الآية ١٧١ .

(٨) التذييل والتكميل ٢ / ١٦٣ .

(٩) والتقدير : معناه : « انتهوا يكن الانتهاء تغييراً لكم » . من حاشية الشيخ عبدالسلام هارون على الكتاب

لسبويه ١ : ٢٨٤ .

التنازع في العمل

إن عاملان اقتضيا في اسمِ عمَلٍ قبلَ فلولواحدَ منهما العمَلِ
والثاني أولَى عند أهل البصرة واختا عكسًا غيرهم ذا أسرة

د : قيل : ولم يوجد أكثر من ثلاثة ، قال أبو حيان : وجعل منه :

« كما صليت ورحمت وباركت علي إبراهيم »^(١) .

ق : نصُّوا " علي " أن التنازع لا يكون بين حرفين ، على أن الفارسي أنشد في

التذكرة^(٣) :

حتي تراها وكانَ وكانَ أعناقها^(٤) مشفَعات^(٥) في قرن

(١) التذييل والتكميل ١ / ١٧٠ أ وشرح المرادي ٢ / ٥٩ .

(٢) من " هـ " .

(٣) الرجز لقطان المباشمي ، أو للأغلب العجلي في السدر ٦ : ٥٠ وشرح التصريح ٢ : ١٣٠ والمقاصد

النحوية ٣ : ١٠٠ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٠٣ والمساعد على تهليل الفوائد ٢ : ٣٩٩ وشرح

ابن الناظم ص ٢١١ والأشباه والنظائر ٧ : ٢٥٣ وشرح الشاطبي ٢ / ٨٧ ، وفي الرجز شاهدان :

الأول : في قوله : " وكانَ وكانَ " حيث أكد " كان " التي هي حرف تشبيه ونصب تأكيداً لفظياً بإعادة المؤكّد

والمؤكّد بمعمول أولهما مع أن " كانَ " ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا شاذ ، والقياس : كأن أعناقها

وكانها .

والثاني : في قوله : " وكانَ وكانَ أعناقها " حيث تنازع عاملان العمل في كلمة " أعناقها " والعاملان هما :

وكانَ وكانَ .

(٤) في " أ " ، و " ب " ، و " ج " ، و " د " : " أعناقها " .

(٥) في " ب " و " د " : " مشفَعات " ، وفي المصادر التي ذكرتها في تخريج الرجز : " مشفَعات " .

ق : وقال : ينبغي أن يكون على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال :

« وكانَ وكانهنَّ أعناقهنَّ »

فهذا إقرار منه بصحته في " الحروف " ^(١) ، وأهل البصرة : سيبويه وأشياخه
وأتباعهم فهم الذين " كَمَلُوا " ^(٢) بها النحو وناظروا عليه ، وسبقهم " ^(٣) بها أبو الأسود
الدؤلي ^(٤) وعبدالرحمن بن هرمز ^(٥) ويحيى بن يعمر ^(٦) ، وعبدالله بن أبي إسحاق ^(٧)

(١) في " أ " : " الحرف " .

(٢) في " د " : " تحملوا " ، وفي " أ " " كملوا النحو " وما أثبتته من " ج " .

(٣) من " أ " ، ، وفي " ص " ، " و " ب " ، " و " ج " ، " و " د " ، " و " ه " : " سلفهم " .

(٤) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حليّس بن ثقاتة بن عدى ابن القليل ، كان عكويّ
الرأى ، وكان رجل أهل البصرة .

وهو أول من أسس العربية ونهج سبلها ، ووضع قياسها ، وذلك حين اضطرب كلام العرب ، وصار سرّاة الناس
ووجوههم يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول به ، والمضاف ، وحروف النصب والرفع والجر والجزم " .
توفى سنة ٦٩ هـ .

انظر : طبقات الزبيدي ٢١-٢٦ ومعجم الأدباء ١٢ : ٣٤ وأخبار النحويين البصريين ٢٣-٣٨ وإنباء الرواة ١ : ١٣
وبغية الوعاة ٢ : ٢٢ ، ٢٣ وتاريخ العلماء النحويين ١٦٤-١٧٨ .

(٥) هو عبدالرحمن بن هرمز بن أبي سعد المدينيّ ، قال الزبيدي : كان من أول من وضع العربية ، وكان من أعلم الناس
بالنحو وأنساب قريش ، توفى سنة ١١٧ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٩١ وطبقات الزبيدي ٢٦ وأخبار النحويين البصريين ٤٠ وإنباء الرواة ٢ : ١٧٢ وتاريخ العلماء
النحويين ١٦٣ .

(٦) هو يحيى بن يعمر النابغي ، قال الحاكم : فقيه ، أديب ، نحوي ، مبرز ، سمع ابن عمر ، وجابرا ، وأبا هريرة ،
وأخذ النحو عن أبي الأسود ، توفى سنة ١٢٩ هـ وقيل : سنة ٨٣ هـ .

انظر طبقات الزبيدي ٢٧-٢٩ وبغية الوعاة ٢ : ٣٤٥ وأخبار النحويين البصريين ٤٠-٤١ وتاريخ العلماء
النحويين ١٥٥-١٥٦ .

(٧) هو عبدالله بن زيد بن الحارث الحضرميّ ، أبو بحر بن أبي إسحاق ، أحد الأئمة في القراءات والعربية ، أخذ القرآن
عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وستل عنه يونس فقال : هو والنحو سواء ، أي هو الغاية فيه ، وكان يظعن على
العرب ، ويعيب الفرزدق ، وينسب إلى اللحن ، فهجاه بقوله :

وعيسى بن عمر^(١) وغيرهم .

وأهل الكوفة : الكسائي ومن أخذ عنه ، كيعحيى بن زياد الفراء ،
وخلف الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير الملقَّب بالطَّوَال ، وإسحاق
البلغوي^(٢) وأضرابهم ، وقد سبقهم من أهلها جماعة كأبي جعفر الرُّؤاسي^(٣) ،

= فلو كان عبدُ الله مولى هجوئهُ ولكنَّ عبد الله مولى الموالِيَا

مات سنة ١٢٧ هـ ، وقيل سنة ١١٧ هـ .

بغية الوعاة ٢ : ٤٢ وأخبار النحويين البصريين ٤٢ : ٤٥ وطبقات الزبيدي ٣١-٣٣ وإنباه الرواة ٢ : ١٠٤

وتاريخ العلماء النحويين ١٥٢ - ١٥٤ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد ، نزل في تقيف ، فُنسب إليهم ، إمام في النحو والعربية
والقراءة ، مشهور ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق ، وصنف في النحو : الإكمال والجامع .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٣٧-٢٣٨ وأخبار النحويين البصريين ٤٩-٥٠ وطبقات الزبيدي ٤٠-٤٥ وإنباه الرواة

٢ : ٣٧٤-٣٧٧ وشذرات الذهب ١ : ٢٢٤-٢٢٥ وطبقات القراء ١ : ٦١٣ والأعلام ٥ : ٢٨٨ والبلغة ١٧٩ ومراتب

النحويين ٣٢ ومعجم الأدباء ١٦ : ١٤٦-١٥٠ وتاريخ العلماء النحويين ١٣٥-١٣٧ .

(٢) هو إسحاق البلغوي ، أخذ عن الكسائي انظر : إنباه الرواة ٢ : ٦٤ وبغية الوعاة ١ : ٤٤ وطبقات الزبيدي ١٣٥ .

(٣) هو محمد بن الحسن بن أبي مسارة الرُّؤاسي النَّيْلِيُّ النَّحْوِيُّ ، سُمِّيَ الرُّؤاسي لأنه كان كبير الرأس ، وهو أول من وضع

من الكوفيين كتاباً في النحو ، وهو أستاذ الكسائي والفراء ، وكان رجلاً صالحاً .

وله من الكتب : الفيصل ومعاني القرآن والتصغير والوقف والابتداء الكبير والوقف والابتداء الصغير

انظر : طبقات الزبيدي ١٢٥ وبغية الوعاة ١ : ٨٢-٨٣ والفهرست ١٠٢ وتاريخ العلماء النحويين ١٩٤

ومعاذ بن مسلم الهراء^(١) ، وأبي مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان^(٢) .

قلت : قد عدّ بعضهم عيسى بن عمر من أشياخ سيبويه ، واعتمده بعض أصحابنا ، فقال : أشياخ سيبويه : عيسى بن عمر والأخفش الكبير ، وهو المعتبر ، وشيخ الأنصار أبو زيد الجليل^(٣) ،

(١) هو معاذ بن مسلم الهراء ، أبو مسلم ، وقيل أبو على ، مولى محمد بن كعب القرظي ، وعمّ محمد بن أبي سارة الرؤاسي ؛ من قدماء النحويين .

وكان معاذ شيعياً ، مات سنة ١٨٧ هـ ، وكان يشدّ أسنانه بالذهب من طول ما عمّر ، ومات أولاده وأولاد أولاده وهو باقٍ ، حتى قال فيه الزبيدي شعراً :

إن معاذ بن مسلم رجلٌ قد فُجّجَ من طول عمره الأجدُّ
قد شاب رأس الزمان واكهل اللُحْدَ سر وأثواب عمره جُـنْدُ

انظر : بنية الوعاة ٢ : ٢٩١ - ٢٩٣ وطبقات الزبيدي ١٢٥ والأعلام ٨ : ١٦٧ وإنباه الرواة ٣ : ٢٨٨ - ٢٩٥ والبلغة ٢٥٨ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ١٢٠ وتاريخ العلماء النحويين ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٢) هو أبو مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان ، وكان قد نظر في النحو ، فلما أحدث الناصم التصريف لم يحسنه وأنكره ؛ فهجا أصحاب النحو ، فقال :

قد كان أخذهم في النحو بعميني حي تعاطوا كلام التّوج والبروم
لما سمعتُ كلاماً لست أفهمه كأنه زجلُ الغرمان والبُـرُوم
تركت لهمومهم والله بعصمني من التّحوم في تلك الجوالوم

انظر : طبقات الزبيدي ١٢٥ - ١٢٦ وتاريخ العلماء النحويين ١٩٥ ، وانظر : شرح الشاطبي ٨٦/٢ .

(٣) هو سعيد بن أوس بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الحزرج ، أبو زيد الأنصاري .

كان إماماً نحويّاً ، صاحب تصانيف لغويّة وأدبيّة ، وغلبت عليه اللغة والنوادير والغريب ، ومن تصانيف أبي زيد : لغات القرآن ، والثلاث ، والقوس ، والثرس ، والمياه ، وخلق الإنسان ، والإبل والشاء ، وغيرها كثير .
توفى في سنة ٢١٤ أو في سنة ٢١٥ هـ ، وله أربع وتسعون سنة .

انظر : بنية الوعاة ١ : ٥٨٢ - ٥٨٣ وأخبار النحويين البصريين ٦٨ - ٧٢ وطبقات الزبيدي ١٦٥ - ١٦٦ والأعلام ٣ : ١٤٤ وإنباه الرواة ٢ : ٣٠ - ٣٥ وبرو كلمان ٢ : ١٤٥ والبلغة ٨٤ وتاريخ بغداد ٩ : ٧٧ - ٨٠ وشنذرات الذهب : ٣٤ - ٣٥ وطبقات القراء ١ : ٣٠٥ .

ويونس^(١)، وابن العلاء^(٢)، والخليل .

وَأَعْمَلِ الْمَهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَرِيمَ مَا التَزِمَا
كَيْخُنَانٍ وَبِسِيءِ أُنْبَاكَ وَقَدْ بَغَيْيَ وَاعْتَدَبَا عِنْدَاكَ

د : في التسهيل^(٣) : ويعمل الملقى في ضمير المتنازع « أبوحيان : قوله :

في ضمير المتنازع ينفي أن يكون المتنازع^(٤) في التمييز والحال ، لأنهما لا يضمران ، فلا
يكونُ من باب التنازع : « تصبَّب وامتلاً [١٧٦] » عرقاً ولا « قمت وخرجت
مسروراً » ، وإنما ذلك على الحذف إن دلَّ دليل .

وَلاتَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لغير رَفْعٍ أَوْ هِلا
بِلِ حَذْفِهِ التَزِمَ إِنْ يَكُنْ غيرَ نَجْمٍ وَأَخْرِنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ اِغْمَرُ

ق : « جاء بالمضارع وهو « يكن » في الموضعين بعد « إن » مع حذف جوابها

ضرورة^(٥) .

(١) هو يونس بن حبيب ، الضبِّيُّ الولاء ، البصري ، أبو عبد الرحمن ، قال السيرافي : بارع في النحو ، من أصحاب أبي
عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عن سيبويه فأكثرَ ، وله قياس في النحو ، ومذاهب يتضرد بها ، سمع منه
الكسائي والفراء . . .

ومن تصانيفه : كتاب معاني القرآن ، وكتاب اللغات ، وكتاب النوادر الكبير والصغير ، وكتاب الأمثال ، مولود سنة
تسعين ، ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٣٦٥ وطبقات الزبيدي ٥١ - ٥٣ وأخبار النحويين البصريين ٥١ - ٥٤ وإنباء
الرواة ٤ / ٦٨ - ٧٣ .

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٧١ .

(٤) من « أ » و « ج » وساقطة من « د » .

(٥) شرح الشاطبي ٢ / ١٠٤ .

وأظهر ان يكن ضميرَ خبراً لغو ما يطابقُ المُفسِّراً نحو: **أظن ويظناني أحبا** زيذا وعمراً أخوين في الرُخا ؛ فلو أضمر ، « فإما »^(١) أن يجعل مطابقاً للمفسر ، وهو ثاني مفعولى « أظن » أو لصاحبه ، وهو أول مفعولى « يظناني »^(٢) ، فإن جعل مطابقاً للمفسر « ثنى »^(٣) ، فقليل : إياهما : « فيلزم الإخبار بثنى عن مفرد ، وإن جعل مطابقاً لصاحبه ، قيل : « إياه »^(٤) ، فيلزم عودُ ضمير مفرد على ثنى ، وكلاهما غير جائز ، فتعين الإظهار »^(٥) ، هكذا هو فى « بعض »^(٦) النسخ ، وهو جار على إعمال الأول ، وهو صحيح فى نفسه إلا أنه مخالف لما دلَّ عليه الكلام قبله من أن المثال لإعمال الثانى ؛ « إذ »^(٧) قال قبله : يعنى أن الإضمار ممتنع إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره ، كأن يكون الضمير خبراً لثنى ومفسره مفرد ، وقد مثل ذلك بقوله : « نحو أظن . » إلى آخره فزيذا وعمراً مفعول أول لأظن ، وأخوين مفعوله الثانى ، وهو خبر فى الأصل .
وفى أصل شيخنا أبى عبدالله الصغير وشيخه أبى العباس بن أبى موسى الشهير بالغيلالى^(٨) مصلحاً ما نصه :

« فإن أضمر فيما أن يجعل مطابقاً للمفسر [٧٦ب] ، وهو ثانى مفعولى :

(٢) شرح المرادى ٢ / ٧٤ .

(٤) ساقطة من « أ » .

(١) فى « جا » : « إما » .

(٣) فى « د » : « ثنى » .

(٥) وهذا الإظهار المتعين خلافاً للكوفيين فى إضماره مطابقاً لصاحبه ، وإن خالف المفسر ، نحو : « أظن ويظناني إياه الزيدىن أخوين » ، وفى إجازة حذفه ، نحو : « أظن ويظناني أحبا زيذا وعمراً ، وعلى الإظهار تخرج المسألة من باب التنازع » .

انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ : ٧٤ والأشمونى ١ : ٣٦٢ والإنصاف ١ : ٨٣ - ٩٦ وشرح ابن الناظم ١٠٧ .

(٦) فى « أ » : « موضع » .

(٧) فى « أ » : « إذا » ، وقد يكون تحريفاً من التناسخ .

(٨) هو أحمد بن عبدالله بن أبى موسى بن محمد الغيلالى ، الأستاذ النحوى ، أخذ عنه الأستاذ أبو عبدالله الصغير وغيره ، أكثر ابن غازى من النقل عنه فى تعليقه على الألفية ، وسماه (شيخ شيوخنا) ، قال صاحب النيل : لم أتف على ترجمته .
انظر : نيل الأبهاج ١١٦ .

يظناني» أو لصاحبه ، وهو أول مفعولى : «أظن» ، فإن جعل مطابقاً للمفسر
أفرد ، فقيل : «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى ، وإن جعل مطابقاً لصاحبه ،
قيل : «إياهما» ، فيلزم «عود»^(١) الضمير مثنى على مفرد . انتهى .

وهو جاء على إعمال الثانى ، ومناسب لما قبله من كلام المرادى ، وحيثُذ فيكون
المثال على مختار البصريين ، ويكون كلام المصنف جارياً على وتيرة واحدة من قوله :
« ولا تجئ مع أولٍ قد أهملاً » إلى آخر الباب .

ولاشك أن المسألة لما أخرجها الإظهار من التنازع صارت قابلة للأمرين ، وأما
ما استدلل به شيخ شيوخنا أبو زيد المكودى^(٢) من « أن »^(٣) إعمال « يظناني » فى الضمير
« الثانى »^(٤) يعين أنه هو المهمل ، فهو مبنى على « أن »^(٥) العاملين إذا توجَّها إلى اسمين
فتنازعا فى كل واحد منهما لم يجز تخالفهما إعمالاً وإهمالاً ، فإن سلم ذلك تمَّ
دليله وإلا فلا .

على أن الذى صوّبه المكودى ' هو ' ^(٦) الذى عند الشراح^(٧) ، فإنه مثل إعمال
الثانى بقولك : « ظنَّانى عالماً ، وظننت الزيدىن عالين » .

قال : « فإن » الزيدىن عالين " مفعولا " ظننت و " عالماً " ثانى مفعولى « ظنَّانى »

(١) فى ' هـ ' : ' عود ' .

(٢) شرح المكودى على الألفية ٧٧ .

(٣) من ' أ ' و ' ج ' .

(٤) فى ' ص ' ' أ ' و ' ج ' و ' هـ ' : ' المثنى

(٥) ساقطة من ' هـ ' .

(٦) ساقطة من ' أ ' .

(٧) ابن الناظم ١٠٦-١٠٧ والمكودى ٧٢ .

وجىء به مظهرًا ، لأنه لو أضمر ، فإما أن يجعل مطابقًا للمفسر ، وهو ثاني مفعولى " ظننت " أو مطابقًا لما " أخبر " ^(١) به عنه ، وهو " الياء " من " ظناني " وكلاهما ممنوع ^(٢) ؛ إذ فى الأول إخبار بمثنى عن مفرد ، وفى الثانى إعادة ضمير المفرد [٧٧] على مثنى .

ومثّل إعمال الأول " بقولك " ^(٣) : " ظننت وظننتى منطلقًا هندا منطلقًا " .
قال : فد " هندا منطلقًا " مفعولا " ظننت " ، ومنطلقًا ثانى مفعولى " ظننتى " ، وجىء به مظهرًا ، لأنه لو أضمر ، فإما أن يذكّر فيخالف " ضمير " ^(٤) مفسره ، أو يؤنث فيخالف المخبر به عنه ، " وكله " ^(٥) ممنوع ^(٦) .
قال : « ومثل » ^(٧) هذا المثال قوله : " نحو " ^(٨) " أظن ... البيت ، ونحوه لابن عقيل ^(٩) ولابى إسحاق .

قال : لو آتيت بالضمير عوض الظاهر الذى هو الأخر ، فقلت : أظن ويظناني إياه الزيدىن أخوين ، أو ظننت " وظنانيه " ^(١٠) الزيدىن أخوين لكان الضمير عائداً على " الأخوين " ^(١١) ، ولا يعود ضمير المفرد على المثنى ، فإن رُمّت إصلاح هذا بأن تأتى بالضمير على مطابقه المفسر ، وهو مثنى ، فقلت :

(١) ساقطة من " ه " . (٢) وهذا المنع عند البصريين ، انظر : الإنصاف ١ : ٨٧ - ٩٢ .

(٣) فى " ج " : " بقوله " . (٤) ساقطة من " ص " و " ج " ، و " ه " .

(٥) فى " ه " : " وكل ذلك " . (٦) وهذا - أيضاً - ممنوع عند البصريين .

(٧) فى " ه " : " ومثال " . (٨) من " ج " .

(٩) شرح ابن عقيل ١ : ٥٥٥ - ٥٦٦ .

(١٠) فى " أ " : " فظنانيه " .

(١١) فى " أ " ، و " ب " : " أخوين " .

« أظن ويظناني إياهما ، أو ويظنانيهما الزيدان أخوين ، لزم الإخبار بالمتنى الذى هو
« إياهما أو هما » عن المفرد الذى هو ضمير المتكلم فى « يظناني » وذلك فاسد ،
فكان الواجب الإظهار ، وهذا فى إعمال الأول ، وبه مثل الناظم ، وجاء قوله :
وأظهر إن يكن

على الشذوذ كما فى البيت قبله ، وهو فى هذا غير مضطر على طريقته ^(١) ، إذ كان
يكن أن يقول :

وأظهر إن كان ^(٢) ضمير خبراً



(١) وطريقته هى محاولة إيجاد تأويل للضرورات التى يرتكبها الشعراء ، ما دام هناك سبيل للتأويل وعدم الوقوع فى

الضرورة ، والسبب فى هذا أن الضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو فى هذا مخالف لما ذهب إليه

الجمهور من أن الضرورة ما جاءت فى الشعر ، سواء كان للشاعر عنها مندوحة أم لم يكن .

* شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٦٦ - ٣٦٧ * .

(٢) فى ' د ' : ' يكن ' وهى بهذه الصيغة مخالفة للمقصود ، لأنها هكذا فى بيت الخلاصة .

المفعولُ المطلَقُ

المصدرُ اسمٌ ما سِوي الزمانِ من مدلولي الفعلِ كامنٍ من أين دلالة الفعل على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به ، وهو المصدر [٧٧ ب] بحروفه ، ودلالته على الزمان بصيغته^(١) ، ويرد عليه أن الفعل لا يدل عليها بالمطابقة ، ولا التضمن ، ولا الالتزام ، فإنَّ " قام " موضوعٌ للقيام الواقع في الزمان الماضي ، وعلى مجموع ذلك دلَّ بالمطابقة ، ولم يدلَّ بالمطابقة على الزمان وحده ، ولا على معنى القيام وحده ، إذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة معاً لواحد من المعنيين بخصوصه ، وأيضاً فدلالة اللفظ على جزء مُسمَّاهُ مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة ، كلفظ العشرة مع كل واحدة من الخمستين ، فإن نسبته إلى كل « واحد »^(٢) منهما على حد واحد لا " تختلف " ^(٣) بحسب الوضع ، وليس كذلك " قام " فإن دلالته على الزمان " على غير الوجه الذي يدل على القيام ؛ إذ كانت دلالاته على الزمان^(٤) بالصيغة ودلالته على القيام بالحروف ، " وقد " ^(٥) تباينت جهتها للدلالة ، ولذلك قال شيخنا الإمام أبو عبدالله الشريف التلمساني^(٦) :

(١) انظر المقدمة الجزوية ١٦٦ وأوضح المسالك ٢ : ١٣٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٧٨ .

(٢) في " أ " : " واحد " . (٣) في " ج " : " يختلف " .

(٤) ساقطة من " د " . (٥) في " ج " : " قد " .

(٦) هو عبدالله بن محمد بن أحمد الشريف التلمساني الحسني ، الحجة ، النظار الأعلام ، أبي عبدالله الشريف ، إمام وقته بلا مدافع ، كان من أكابر علماء تلمسان ومحققيهم ، ولد سنة ثمان وأربعين وسبعمائة ، ونشأ على عفة وصيانة وجد ، وقرأ القرآن على أبي عبدالله بن زيد بفاس ، توفي سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة .

انظر : نيل الابتهاج ٢٢٥-٢٢٨ .

إن دلالة الفعل من جهة هيئته على الزمان مطابقة^(١) ، وعلى المعنى الواقع من الفاعل التزام ، ودلالته من جهة حروفه على عكس القضية ، حسبما تلقاه منه بعض أصحابنا ، « فإذا »^(٢) دلالة التضمن^(٣) متتفة هاهنا ، لم يدل بها الفعل على المصدر ولا على الزمان ، وأيضاً فليس الفعل بدالاً على أحد المعنيين بالالتزام ؛ لأن دلالة [٧٨] الالتزام هي دلالة اللفظ على ما خرج عنه ، والزمان والمصدر لم يخرجاه عنه ، وإذا لم يدل على واحد منهما بواحدة من الدلالات الثلاث لم يصح كلام الناظم ، وإنما الذي يصح^(٤) في^(٥) دلالة الفعل أنه يدل على معنى مقترن بزمان معين ؛ لأن الفعل مجموع الحروف والصيغة ، فالمجموع دالٌ على المجموع ، فإذا أخذ واحد من الأمرين لم يتحقق أن الفعل دالٌ عليه بخصوصه ، ثبت أن هذا^(٤) التعريف غير محرر .

ويجاب : أنه أراد ما تقدم من أن الفعل في أصل وضعه دالٌ على معنى مقترن بزمان محصل ، ولا يلزمه أن يتنازل لهذا التفصيل المقرر ، وإنما قال : « اسم كذا ، ولم يقل : « المصدر ما سوى الزمان » من^(٥) كذا » ؛ لأن لفظ المصدر إنما يطلق على اسم المعنى^(٦) الواقع من الفاعل ، أو القائم به ، لا على نفس ذلك المعنى^(٦) ، ولذا قال سيبويه^(٧) :

« وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء^(٨) ، ولم يقل : أخذت من أحداث الأسماء ، فلو أسقط لفظ « اسم » لكان قد عرف

(١) في « أ » : « فإن » . (٢) في « ه » : « التضمن » . (٣) في « ه » : « به » .

(٤) في « أ » : « التقرير » . (٥) ساقطة من « ه » .

(٦) زيادة مكررة في « د » و « أ » وحذفت هذه الزيادة المكررة لئلا تؤثر على سياق الكلام .

(٧) الكتاب ١ : ١٢ .

(٨) سيبويه ١ : ١٢ : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وتبينت لما مضى ولها يكون ولم يقع

وما هو كائن لم يتقطع » .

بالمعنى ، فيكون نفس المعنى هو المصدر ، وذلك فى الاصطلاح غير صحيح * .

د : وهذا التعريف سُمى على عادة النحويين فى اعتمادهم على ذلك بناء على أن الحد الحقيقى فى الأمور الوضعية كالمتعذر^(١) .

د : قد يكون المفعول المطلق غير مصدر بل جارياً مجراه^(٢) ، كاسم المصدر والآلة وغير ذلك .

مثال : اسم المصدر : « اغتسلت غسلًا » ، ومثال [٧٨ ب] الآلة : « ضربته سوطًا » .

ق : ويردُّ على تعريفه أنه غير مانع ؛ لأن قوله : « ما سوى الزمان » يدخل فيه أسماء المصادر ، سواء كانت من باب : « مقعد^(٣) ومقام » أم من

(١) أبو البقاء العكبرى : « اختلفت عبارات النحويين فى حد الفعل ، فقال ابن السراج ، وغيره : * حده : كل لفظ دلَّ على معنى فى نفسه ، بزمان محصل * .

* وهذا هو حد الاسم لأنهم أضافوا إليه لفظ : * غير * ليدخل فيه المصدر ، وإذا حُذفت * غير * لم يدخل فيه المصدر ؛ لأن الفعل يدلُّ على زمان محصل ، ولأن المصدر لا يدلُّ على تعيين الزمان * .

وإن شئت أضفت إلى ذلك دلالة الوضع ، كما قيدت حد الاسم بذلك ، وإنما زادوا هذه الزيادة لتلأ يتقضى به ليس ، وكان * الناقصة .

وقال أبو على : * الفعل ما أسند إلى غيره ، ولم يستند غيره إليه * .

انظر : مسائل خلافية فى النحو للعكبرى [٦٧ - ٧١] والإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٥٢ - ٥٤ .

(٢) شرح المرادى ٧٥ / ٢ .

(٣) نحو قوله تعالى : * وأما كذا فتعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجده له شهاباً ومداً * .

سورة الجن : الآية ٩ .

باب : « سلام^(١) وكلام^(٢) » أم من « باب » الأعلام^(٣) ، « يعنى^(٤) » : الجنسية المعنوية : « كِبْرَةٌ ، وَفَجَارٌ ، وَسِبْحَانٌ » وليست بمصادر اصطلاحية .

ويجواب : بأنه قصد إدخالها لجواز إطلاق لفظ « المصدر^(٥) » عليها مجازاً ، وبأنه « أخرجها^(٦) » بالمثال ، وهو قوله :

« كَأَمْنٍ مِنْ أَمْنٍ »

فائدة : قال فى الأمر السابع عشر من الباب السادس من المغنى^(٧) :

قولهم فى نحو ﴿ خلق الله السموات ﴾^(٨) : إن السموات مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، « كقولك^(٩) » : « ضربت ضرباً » ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك : « به » ، كضربت زيداً ، وأنت لو قلت : السموات مفعولة ، كما تقول : الضرب مفعول كان صحيحاً ، ولو قلت : السموات مفعول به كما تقول : زيد مفعول به^(١٠) لم يصح^(١١) .

(١) نحو قوله تعالى : « إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » .

(٢) نحو قوله سبحانه : « ورسلًا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلًا لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً » .

سورة النساء : الآية ١٦٤ .

(٣) من « ج » . (٤) فى « ج » ، « يعنى » .

(٥) فى « أ » : « المصادر » .

(٦) فى « أ » : « خارج » . (٧) للمغنى ٨٦٧ - ٨٦٨ .

(٨) سورة العنكبوت : من الآية ٤٤ . (٩) فى « ج » : « كقولهم » .

(١٠) ساقطة من « د » ، وقوله : « كما تقول : زيد مفعول به » ساقطة من « هـ » :

(١١) وبعد هذا قال ابن هشام فى المغنى ٨٦٧ : « وقد يتعارض هذا بأن يُصاغ لنحو « السموات » فى المثال اسم مفعول تام

فيقال : « فالسموات مخلوقة » ، وذلك مختص بالمفعول به » ، وقوله : « لم يصح أيضاً » .

إيضاح آخر : المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثم أُوْقِعَ الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد ، والذى غَرَّ أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهموا أن المفعول المطلق [١٧٩] لا يكون إلا حَدَثاً ، ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى ^(١) لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ؛ لأن الله تعالى مُوجِدٌ للأفعال والذوات جميعاً ، لا موجد لهما فى الحقيقة « أحد » ^(٢) سواءً سبحانه « وتعالى » ^(٣) .

وعن قال بهذا الذى ذكرته الجرجاني ^(٤) وابن الحاجب فى أماليه ^(٥) .

وكذا البحث فى : أنشأت كتاباً ، وعمل فلان خيراً ، و ﴿ آمنوا وعملوا

الصالحات ﴾ ^(٦) .

(١) « هـ » : « عز وجل » .

(٢) من « أ » وقوله : « أحد سواء » ساقطة من « هـ » .

(٣) من المغنى ٨٦٧ .

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى ؛ إمام فى العربية واللغة والبلاغة ، وهو أول من استنبط علم المعانى وأبنيان ، صنَّف فى النحو وعلوم الأدب كتاباً مفيدة ، منها : شرح إيضاح الفارسي ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والتصريف ؛ توفى سنة ٤٧١ هـ .

انظر مقدمة كتاب التصريف تحقيق الدكتور محسن العميرى ٧-١٧ وبنية الرعاة ٢ : ١٠٦ والأعلام ٤ : ١٧٤ وإنباه الرواة ٢ : ١٨٨ - ١٩٠ وشذرات الذهب ٣ : ٣٤٠ وطبقات الشافعية ٢٤٢ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣١٠ ونزهة الألباء ٤٣٤ - ٤٣٦ وهدية العارفين ٦٠٦ والبلغة ١٢٦ .

(٥) أمالى ابن الحاجب ٢ / ٧٠٢ - ٧٠٣ .

(٦) سورة الكهف : الآية ١٠٧ . وفى آيات أخرى كثيرة

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل^(١) وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة^(٢)، وجعل من ذلك نحو «قال زيد عمرو منطلق» وقد مضى رده^(٣).

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصَبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخَابٌ
تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا كَسَرَتْ مَيْرَتَيْنِ سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ
د : والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص^(٤).

أبو حيان : وتقسيمة إلى مبهم وعدد ومختص كما قسمه أبو موسى الجزولي^(٥) ومن تبعه تقسيم غير صحيح ؛ لأنه متداخل ؛ إذ المعدود قسم من المختص فلا يكون قسيماً له .

وقد يثوبُ عنه ما عليه ذلٌّ كجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وافرحِ الجَدَلَّ
وما لتوكيدٍ فوحيداً أبداً وثمنٌ واجمعٌ غيرهٌ وأفرداً

(١) لابن الحاجب شرح على المفصل ، سماه الإيضاح . كشف الظنون ١٧٧٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٣) وقال أيضاً في الأمر السابع عشر بعد هذه الفقرة : «وزعم أيضاً في أنبات زيداً عمراً فاضلاً ، فإنهما متعلقا العلم ،

لا نفسه ، وهذا خطأ ، بل هما أيضاً متباهما ، لا نفس النبا ، وهذا الذي قاله لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر

«المنفى ٨٦٨» .

الصحيح» .

(٤) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ١٧٨ : «... وينصب يثبه أو فرعه أو بقائمه مقام أحدهما ، فإن ساوى معناه

معنى عاملة ، فهو لمجرد التوكيد ، ويسمى مبهماً ، ولا يثنى ولا يُجمع ، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ،

وانظر شرح المرادي على الألفية ٢ / ٧٧ .

ويسمى مختصاً ومؤقتاً ، ويثنى ويجمع» .

(٥) المقدمة الجزولية في النحو ٢٧٣ - ٢٧٩ .

د : مثال « مرادف » ^(١) المؤكّد : « جلست قعوداً » ، ومثال مرادف الميّن : « أفرح الجذك » ، إنما كان الثاني ميّناً لاختصاصه ؛ إذ هو محلّى بأل ^(٢) .

د : عن الشارح ^(٣) : من النائب عن المصدر الملاقى له في الاشتقاق قال : نحو ﴿ واللّه أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ ^(٤) هذا مصدر على غير المصدر ، نحو ﴿ وتبتّل إليه تبتلاً ﴾ ^(٥) ، وليس اسم مصدر [٧٩ ب] بخلاف : « اغتسل غسلاً » و« توضّأ وضوءاً » و« صلي صلاةً » و« سلّم سلاماً » و« قعد مقعداً » ^(٦) ، ولهذا عدّه « غيره » ^(٧) قسماً آخر .

د : وفي شرح التسهيل ^(٨) أن « اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكّداً و« ميّناً » ^(٩) ، قال : لا يقول : « حملت حماد » ونحو ذلك ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى « الفاعل » ^(١٠) ، فلا يتنزّل منزلة تكرار الفعل ، ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل ، وقبله أبو حيان ^(١١) .

(١) في «ج» : « المرادف » . (٢) شرح المرادى ٢ / ٧٨ ، ٨٠ .

(٣) شرح ابن النازم ١٠٨ - ١٠٩ وشرح المرادى ٢ / ٧٨ .

(٤) سورة نوح : الآية ١٧ . (٥) سورة الزمل : الآية ٨ .

(٦) في «هـ» : « قعوداً » . (٧) في «ج» و«هـ» : « بعنه » .

(٨) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ١٨٠ - ١٨١ : « ولا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكّداً ولا ميّناً ، فلا يقال :

حملت حماد ، ونحو ذلك ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل ، ولأنه كاسم الفعل فلا

يجمع بينه وبين الفعل ولا يقوم مقامه » . وانظر شرح المرادى ٢ / ٨١ .

(٩) ساقطة من «هـ» .

(١٠) «هـ» : « العامل » .

(١١) التلخيص والتكميل ٢ / ١٧٨ أ .

د : وأما غير المحدود من المختص ففي تثنيته وجمعه خلاف ، منهم من قاسه
 لاختلاف أنواعه ، ومنهم من لم يقسّمه ، وهو ظاهر مذهب سيويه^(١) ، قال في
 الكتاب^(٢) :

« واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ،
 كالأشغال والعقول ، والألباب ، والحلوم ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر
 والنظر والعلم . »

قال أبو حيان^(٣) : وكذلك أسماء الأجناس وإن لم تكن مصادر ، فلو
 جاء « العسول »^(٤) ، لم يقس عليه ، وإلى هذا ذهب الشلوين^(٥)
 ق : ويصح ضم جيم جد وكسرها^(٦) .

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل متّسع
 د : وقد نوزع في « منع »^(٧) حذف عامل المؤكّد^(٨) ، الذي نازعه هو

(١) الأسموني في شرح الألفية ١ : ٣٦٧ : « فالشهور الجواز نظراً إلى أنواعه ، نحو : سرت سيري زيد : الحسن
 والقيح ، وظاهر سيويه المنع ، واختاره الشلوين » . وانظر شرح المرادى ٢ / ٨١ .

(٢) سيويه ٣ : ٦١٩ : « واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول
 والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع ،
 نحو : الثمر ، وقالوا : الثمران ، ولم يقولوا : أبراز ، ويقولون : مصران ومصارين ، كأبيات وأبيات ويوت
 ويوتات » .

(٣) التذليل والتكميل ٢ / ١٨٢ .

(٤) في « أ » : « العسول » ، وفي « د » « العول » انظر : التوطئة ٣٦٦ والصحاح ٥ / ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٩٠ .

(٥) التوطئة ٣٦٦ وشرح المكودي ٧٣ .

(٦) شرح الشاطبي ٢ / ١١٣ .

(٧) ساقطة من « أ » .

(٨) شرح المرادى ٢ / ٨٢ .

ابنه ^(١) ، قال : « فإن أراد » ^(٢) أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله « وتقرير » ^(٣) معناه دائماً ، فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد ، لكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المؤكد « قد » ^(٤) يقصد به [٨٠ أ] التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلّم ، ولكن لانسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أن يقرر « معنى » ^(٥) العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف للدلالة قرينة عليه أحق وأولى ، ولو لم يكن معناها يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبيراً عن اسم عينٍ في غير تكرير ولا حصر ، نحو « أتت سيراً وميراً » ^(٦) ، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو : « سَقِيًا ورغِيًا » و « حمدًا وشكرًا » ، لا كُفْرًا » ، فمفع « مثل » ^(٧) هذا « كله » ^(٨) ، إما سهو عن وروده ، وإما للبناء على أن المُسَوِّغَ « يحذف » ^(٩) العامل منه على نية التخصيص ، « وهو » ^(١٠) دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها « مجرى » ^(١١) الكلام . انتهى .
وكتب بعض الأذكياء بطرته ^(١٢) :

(١) شرح ابن الناظم ١٠٩-١١٠ .

(٢) في « د » : « فإن أردت » ، وفي « أ » : « إن أراد » .

(٣) في « ج » : « تقرير » ، وفي « د » ، و « أ » : « تقدير » .

(٤) ساقطة من « ه » .

(٥) ساقطة من « ج » ، و « ص » ، و « ه » .

(٦) ساقطة من « ص » و « أ » و « ج » ؛ و « ه » .

(٧) في « أ » : « يحذف » .

(٨) في « د » : « فحوى » .

(٩) في « ص » : « في طرته » .

وابن اللبون إذا مالز في قرنٍ لم يسطع صولة البزل القناعيس^(١)
 ق : « السماع يحذف عامل المصدر المؤكد معدوم ؛ إذ لا نجد من كلامهم
 منقولاً ، مثل « نَعَمْ ضَرِيماً » في جواب من قال : « هل ضربت زيداً ؟ » وشبهه
 مما يحذف فيه الفعل جوازاً للدلالة القرينة عليه ، وإن كان السماع معدوماً ، فهو
 الدليل على عدم الجواز ، ويكون وجهه ما تقدم ، وعند ذلك يظهر أن ما قال ابنه
 غير لازم ؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ [٨٠ ب] آخر ،
 « قد »^(٢) يقرر معنى اللفظ الأول ويؤكد ، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض « كما
 مر »^(٣) ، وأما ما استدلل به فلا دليل فيه ؛ لأن تلك المصادر لم تأت للتوكيد أصلاً ،
 وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها ، ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها
 لتأكيدها ، كيف وهى القائمة مقامها بحيث تُنَوِّسَتِ الأفعال ، فلو كانت مؤكدة لها ،
 لكانت مؤكدة لنفسها ، والشئ لا يؤكد نفسه .

ومن أوضح دليل على أنها بدل من أفعالها أنها لا تجتمع معها^(٤) .

انتهى مختصراً .

(١) من البسيط ، وهو بحرير في ديوانه ١٢٨ والأغاني ٥ : ٣٢٠ وجمهرة اللغة ١٣٠ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٤٥٩

وشرح شواهد المغنى ١ : ١٦٧ والكتاب ٢ : ٩٧ وكتاب الصناعتين ٢٤ ولسان العرب ٥ : ٤٠٥ (لرز) ، ٦ : ١٧٨

(عس) ، ١٣ : ٣٧٥ (لبن) والمختضب ٤ : ٤٦ ، ٣٢٠ وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٦٦ - ٢٦٢

والرد على النحاة ٧٤ .

والشاهد فيه دخول « آل » على « ابن اللبون » ليصير معرفة بعد تنكيره ، وليس كـ « ابن أوى » الذى لا تدخله « آل » ،

فدل على أنه علم معرفة .

(٢) ساقطة من « هـ » .

(٣) من « ج » .

(٤) شرح الشاطبي ٢ / ١١٧ ، ١١٨ .

وفي خامس أبواب المعنى تحرير عجيب في اجتماع الحذف والتأكيد ، قال ^(١) : وليدر الدين بن مالك مع والده - «رحمة الله» ^(٢) - بحث أجاد فيه ، وكذا قال المكودي : «اعتراضه عليه متجه» ^(٣) .

ق : ولم يذكر هذه المسألة في التسهيل ولا في الفوائد ، ويرد عليه أن يقال : على صحة تسليم ما قاله يتقضى «عليه» ^(٤) بما ذكره بعد من وجوب حذف عامل المؤكد لنفسه أو غيره .

ويجاب «أن يقال» ^(٥) : إن للمصدر المؤكد في هذا الباب إطلاقين :

أحدهما : المؤكد لفعله ، وهو المراد هنا .

والثاني : المؤكد للجملة المذكورة قبله ، وليس بمؤكد لعامله الذي هو الفعل «المقَرَّر» ^(٦) ، وهو المراد «هناك» ^(٧) ، وإذا تباين الإطلاقان لم يدخل أحدهما على الآخر ^(٨) .

والحذف حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ ، كبدلاً للذ كاندلاً

ق : هذا العقد يشمل جميع الأنواع السبعة المذكورة «بعده» ^(٩) [أ ٨١] ، أولها : كبدلاً للذ كاندلاً ^(١٠) ، وآخرها ذو التشبيه بعد جملة ،

(١) المعنى ٧٩٣ - ٧٩٤ (٢) ساقطة من «أ» ، و«هـ» . (٣) المكودي ٧٣ .

(٤) من «ص» . (٥) من «هـ» . (٦) في «هـ» : «المقدر» .

(٧) ساقطة من «أ» (٨) شرح الشاطبي ٢ / ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ .

(٩) في «أ» : «بعدها» .

(١٠) ومثال ذلك قول الشاعر :

على حين ألهى الناس جُلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المال تَدَلُّ الثَّعَالِبُ

من الطويل ، وينسب لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٣ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيويه ١ : ٣٧١ - ٣٧٢ ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣ : ٤٦ ، وهو في ملحق ديوان الأحوص ٢١٥ وملحق ديوان جرير ١٠٢١ وبلانسية في شرح ابن الناظم ١١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٦٤ والإنصاف ٢٩٣ وشرح الشاطبي ٢ / ١١٩ ، ١٢٠ .

والشاهد فيه مجيء «ندلاً» مصدرًا نائبًا عن فعله ، والمعنى : اندل ندلاً ، بمعنى اخطف خطفًا .

فإن المصادر فيها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل حسبما نص عليه سيبويه ^(١) وغيره ^(٢) ، ومن باب «ندلاً» كل ما كان معناه الأمر ، كضرباً وصبراً وإكراماً ، والدعاء ، كسقياً ورعياً وجزعاً وعقراً ، ونحوها .

وما لتفصيل كإمامنا عامله يُحذف حيثُ عننا

ق : « ما لتفصيل » معطوف على ما بعد الكاف من قوله : « كندلاً » أو مبتدأ وخبره « عامله يحذف » ^(٣) ، « وباللغة تعالى التوفيق » ^(٤) .

كذا مكثرٌ وذو حصرٍ ورد فائبَ فعلٍ لاسم عينٍ استند

ق : « وقيدته بكون عامله خبراً عن اسم عين ؛ لأن نصبه عينٌ » ^(٥) ؛ إذ رفعه على التأويل كقول الخنساء ، أنشده سيبويه ، « رحمه الله » ^(٦) :

(١) سيبويه : ١ : ٣١٨-٣١٩ : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمداً وشكراً لا كفرةً ، وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمةً عين ، وحُباً ونِعَامَ عَيْنٍ ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همّاً ، ولا أفعلن ذلك ورغماً وهواناً .

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ، وكأنك قلت : أعجب عجباً ، وأكرمك كرامةً ، وأسرك مسرةً ، ولا أكاد كيداً ، ولا أهُمُّ همّاً ، وأرغمك رغباً ، وإنما اختزِلَ الفعل ههنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، ... » .

(٢) ابن الناظم ص ١١١ والبسيط في شرح الجمل ٢ : ٦٢٦ وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣-١٤٤ .

(٣) المرادى ٢ : ٨٣ : « إذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله ، وجب حذف عامله ، كقوله تعالى : « فشدوا الوثاق فإمّا منا بعدٌ وإمّا فداءٌ حتى تضع الحرب أوزارها » أى : فإمّا تموتنّ منّا وإمّا تضادون فداءً . وانظر شرح الشاطبي ١٢١/٢ .

(٤) ساقطة من « ص » و « ج » ، و « ه » .

(٥) المرادى ٢ : ٨٤ : « واحترز باسم العين ، من اسم المعنى ، نحو : « أمرك سيرهمسير ، فإن المصدر يرفع ويجعل خبره » .

(٦) ساقطة من « ص » و « أ » ، و « ه » .

ترتع ما رتعت^(١) حتى إذا أدكرت^(٢) فإغماهى إقبال وإدبار^(٣)
ومنه ما يدعونيه مؤكثداً لنفسه أو غيره فالتبتداً
نحو ليه علي ألف عورفاً والثان كابسي أنت حقاً صرفاً

ق: من الأول قوله تعالى^(٤): ﴿الذى أحسن كل شئ
خلقه﴾ يعنى: فى قراءة من سكن اللام^(٥)، و﴿صنع الله﴾^(٦)
و﴿كتاب الله عليكم﴾^(٧) بعد ﴿حرمت﴾^(٨) إلى آخره، و﴿وعد

(١) فى «ج»: «عقلت» .

(٢) فى «أ»: «أدكرت» .

(٣) من البسيط، وهو للخنساء فى ديوانها ص ٣٨٣ وشرح الشاطبى ١٢٢ / ٢ والأشبهاء والنظائر
١ : ١٩٨ وخزانة الأدب ١ : ٤٣١ ، ٢ : ٣٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٢ والشعر
والشعراء ١ : ٣٥٤ والكتاب ١ : ٣٣٧ ولسان العرب ٧ : ٣٠٥ (رھط) ، ١١ : ٥٣٨ (قبل) ،
١٤ : ٤١٠ (سوا) والمقتضب ٤ : ٣٠٥ والنصف ١ : ١٩٧ ويلا نسبة فى شرح التسهيل
لابن مالك ١ : ٣٢٤ والأشبهاء والنظائر ٢ : ٣٨٧ ، ٤ : ٦٨ .

والشاهد فيه رفع «إقبال» و «إدبار» وهما مصدران قد أخبر بهما عن اسم «عين» وهذا مجوز .
وقال سيبويه ١ : ٣٣٧ : «فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك
صائم وليك قائم» .

(٤) سورة السجدة : الآية ٧ ، وانظر شرح الشاطبى ١٢٧ / ٢ .

(٥) قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائى بفتح اللام «خلقه» ، وقرأ الباقون بإسكانها : «خلقه» .
وقال الشاطبى :

سوى ابن العلاء والبحر أخفى مسكوتة فشا خلقه التحريك حصن تطوراً

انظر: الوافى ٢٤٠ والبدور الزاهرة ٣٠٦ والإرشادات ٣٧ وتعبير التيسير ١٦٢ وكتاب السبعة
٥١٦ والمعنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ : ١٤٣ .

(٦) سورة النمل : من الآية ٨٨ . (٧) سورة النساء : من الآية ٢٤ .

(٨) سورة النساء : من الآية ٢٣ .

الله ﴿^(١) بعد ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ ^(٢) و ﴿صبغة الله﴾ ^(٣) بعد قوله: ﴿قولوا آمنا بالله﴾ ^(٤) ، وقد مثل الثاني بمثاليين في واحد ، وهما «حقاً» و «صرفاً» .

كذلك ذُو التشبيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِمِي بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلِهِ
 د : و «لو» ^(٦) لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث لم ينصب ، المشعر بالحدوث [٨١ ب] والتجدد هو الذي يراد به العلاج والعمل لا الذي يراد به الجنس ، مثله : «له حُسنُ الشمس» ^(٧) .

ق : وهنا مسألة ، وهي أنه قال :

« والحذفُ حَمَمٌ مع آتٍ بدلاً من فعله » ^(٨) .

« ككذا ، فأتى بسبعة أنواع ، فالتمثيل لما أتى من المصادر بدلاً من فعله » ^(٩) ، فيحتمل ألا «يريد» ^(١٠) الحصر ، فيدخل تحت التشبيه أنواع ، منها المصدر الوارد في «خير» ^(١١) إنشائي ، نحو : حمداً وشكراً وعجباً وقسمًا لأفعلن ، والوارد في «خير» ^(١٢) غير إنشائي ، نحو : نعم نعمة عين ونعام عين « ونعام عين » ^(١٣) ونُعْمَى عين ، وأنا أفعل ذلك وكرامة ومسرة ، ولا « أفعله » ^(١٤) ولا كيداً ولا همماً ،

(١) سورة الروم : من الآية ٦ .

(٢) سورة الروم : من الآية ٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٣٨ .

(٤) ساقطة من «ج» .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٣٦ . وهي ساقطة من «ص» .

(٦) ساقطة من «د» . وانظر شرح المرادى ٨٦ / ٢ .

(٧) ساقطة من «ج» .

(٨) ساقطة من «أ» .

(٩) ساقطة من «هـ» .

(١٠) في «أ» : «إيراد» .

(١١) في «ب» و «د» : «حيز» .

(١٢) في «ب» و «د» : «حيز» .

(١٣) من «ص» .

(١٤) في «أ» : «أو أفعله» .

ولأفعلن ما يسوء زيداً ورغماً وهواناً ، والمقترن بالاستفهام ، كما أنشده سيبويه للعجاج^(١) :

« أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَسْرِيٌّ » .

ولجرير^(٢) .

« لَوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتِرَابًا » .

(١) عجزه :

« والدهر بالإنسان دوارى »

والرجز للعجاج في ديوانه ١ : ٤٨٠ وجمهرة اللغة ١١٥١ وخزانة الأدب ١١ : ٢٧٤ ، ٢٧٥ والدرر ٣ : ٧٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ١٥٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨ وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ وشرح شواهد المغنى ١ : ٤١ ، ٢ : ٧٢٢ والكتاب ١ : ٣٣٨ ولسان العرب ٥ : ٩٣ (قسر) ، ١١٧ (قنسر) والمحتسب ١ : ٣١٠ ومعنى الليبي ١ : ١٨ وبلانسية في الإيضاح العضدي ٢٩٢ والملخص ٣٢٨ وخزانة الأدب ٦ : ٥٤٠ والخصائص ٣ : ١٠٤ وفيه ثلاثة شواهد :

الأول : معنى الاستفهام التويخي للمخاطب .

والثاني : قوله « دوارى » بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب .

والثالث : نصب « طرَبًا » على المصدر الموضوع موضع الفعل ، أي « أنطربُ طرَبًا » .

(٢) وصلره :

« أَحَبُّدًا حَلًّا فِي شِعْبِي غَرِيبًا » .

من الواقر ، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠ وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٨ وإصلاح المنطق ٢٢١ والأغانى ٨ : ٢١ وجمهرة اللغة ١١٨١ وخزانة الأدب ٢ : ١٨٣ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٩٨ وشرح التصريح ١ : ٣٣١ ، ٢ : ١٧١ ، ٢٨٩ والكتاب ١ : ٣٣٩ ، ٣٤٤ ولسان العرب ١ : ٥٠٣ (شعب) ومعجم ما استعجم ٧٩٩ ، ٨٦١ والمقاصد النحوية ٣ : ٤٩ ، ٤ : ٥٠٦ وبلانسية في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٧٩ وابن الناظم ١١٠ وكتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ٨٨ . والشاهد في قوله : « لَوْمًا » باعتبار المصدر « لَوْمًا » قائمًا مقام فعله المحذوف وجوبًا ، لوقوع ذلك المصدر بعد استفهام تويخي .

وقال الخليل بعد أن ساق البيت : « أراد تجمع لَوْمًا وَاغْتِرَابًا » .

وكقول عامر بن الطفيل^(١) : « أغدّة كغدّة البعير وموتّا
 في بيت سلولية »^(٢) .
 وأمانحو : « سبحان الله »^(٣) ولبيك وسعدّيك وحنانيك ودواليك وويل
 زيد وويحه ، فموقوف على السماع باتفاق^(٤) .

(١) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، توفي سنة ٩ هـ / ٦٣٣ م من شعراء
 الجاهلية ، كان أعور عقيماً لا يولد له ، وأدرك الإسلام ولم يسلم بسبب أطماعه ، هجا
 النبي ، فدعا عليه ، فمات بالطاعون ، انظر : الشعراء والشعراء ١ / ٣٤١ والأغاني ١٠ / ٣٨ و ٤٧
 و ١٤٦ .

(٢) انظر المثل وقصته في مجمع الأمثال للميداني ٤٧١ ، ٤٧٢ ويروى : « غدة » وليس ، « أغدّة » .
 ويروى « غدة وموت » بالرفع لا بالنصب ، كما ورد بهذا الكتاب المخطوط .
 - ذكره الميداني في قصة أوردتها ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ، برواية الرفع : « غدة كغدّة البعير ، وموت في
 بيت سلولية » وقال :

« ويُرَوَّى » : « أغدّة وموتّا » نصباً على المصدر ، أى : أوغد إغداداً ، وأموت موتاً ،
 يقال : أغد البعير ، إذا صار ذا غدّة ، وهى طاعونة ، ومن روى بالرفع ، فتقديره : غدّتى
 كغدّة البعير ، وموتى موت في بيت سلولية » .

ورواية النصب التى أشار الميداني إليها قد أوردتها سيبويه فى الكتاب ١ : ٣٣٨ .

(٣) من « ج » .

(٤) شرح الشاطبي ٢ / ١٣١ ، ١٣٢ .

المفعول له

أبان تعليلاً كجَدُّ شكرًا ودين	يُنصَبُ مفعولاً له المصدران
وقسا وفاعلاً وإن شَرَطَ فَقَدَ	وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدٌ
مع الشروط : كلزَهْدٍ ذَا قَنَعٍ [١٨٢]	فاجررهُ بالحرفِ وليس يمتنع
والعكسُ في مصحوب «أل» وأنشدوا	وقلُّ أن يصحبها المُجَرَّدُ
ولو توالست زَمَرُ الأَعْدَاءِ	لا أقعدُ الجبينَ عن الهيجاءِ

ق: وزاد الشلوبين في الأسئلة والأجوبة شرطاً آخر ، وهو أن يكون من أفعال القلوب ، كقولك : جئت رغبةً ورهبةً ، فلو كان من أفعال الجوارح لم يصح نصبه نحو : « جئتكَ لبنيان »^(١) الدار ولا دَرَكَ على الناظم في إسقاطه ؛ لأنه استغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن أفعال الجوارح لا «تجتمع»^(٢) في الزمان مع الفعل «المعلل»^(٣) ، كما أنه لم يشترط «الأ يكون»^(٤) من لفظ الفعل ؛ لأن المصدر لا يكون علة لفعله ، والرواية عنده :

« فاجرره بالحرف » ، « وقلُّ أن يصحبها » .

قال : والمراد بالحرف^(٥) : اللام والباء ومن وفي ، قال : وفي قوله :

« لزَهْدٍ ذَا قَنَعٍ »

(١) في «أ» : «لبناء» . (٢) ساقطة من «ج» .

(٣) في «هـ» : «تجتمع» . (٤) في «د» : «إلا أن يكون» .

(٥) قال ابن عقيل ١ : ٥٧٤ : «... فإن قُدَّ شرط من هذه الشروط تَعَيَّنَ جرُّه بحرف التعليل ،

وهو : اللام أو «من» أو في «ب» أو الباء ، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك : «جئتكَ

للسمن» ، ومثال ما لم يتَّحِدْ مع عامله في الوقت : «جئتكَ اليوم للإكرام غداً» ، ومثال ما لم

يتَّحِدْ مع عامله في الفاعل : «جاء زيد لإكرام عمرو له» .

تنكيت على الجزولي^(١) ، حيث منع جبر النكرة مع استيفاء الشروط .

قال الشلوين : ولا أعرف له فيه سلفاً ، وفي قوله : « لزهد » إشعار بجواز تقديمه على عامله ، كما نصَّ عليه الرماني^(٢) في شرح الموجز^(٣) ، وقد أغفل ذلك في التسهيل « وشرحه »^(٤) ، وفي الفوائد ، ولا أحفظ الشاهد الذي ختم به من غيره ولا أعلم قائله^(٥) .

(١) المقدمة الجزولية في النحو ٢٦١-٢٦٢ والإيضاح ١٩٦ .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله ، أبو الحسن الرماني ، وكان يعرف أيضاً بالإخشيدي وبالوراق ، وهو بالرماني أشهر ، كان علامة في العربية ، إماماً في الأدب ، في طبقة الفارسي ، والسيرافي ، معتزلياً .

ولد سنة ٢٩٦ هـ ، وعند السيوطي وياقوت سنة ٢٧٦ هـ .

صنف : التفسير ، والحدود الأكبر ، والأصغر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح موجزه ، وشرح سيبويه ، وشرح مختصر الجرمي ، وشرح الألف واللام للمازني ، وشرح المقتضب ، وشرح الصفات ، ومعاني الحروف ، وغير ذلك ، توفي في سنة ٣٨٤ هـ .
انظر :

بقية الوعاة ٢ : ١٨٠-١٨١ وتاريخ العلماء التحويين ٣٠-٣١ والأعلام ٥ : ١٣٤ وإنباه الرواة ٢ : ٢٩٤ : ٢٩٦ والبيدانية ١١ : ٣١٤ وبيروكلمان ٢ : ١٨٩ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٦-١٧ وطبقات الزبيدي ١٢٠ (الاسم فقط) وشدرات الذهب ٣ : ١٠٩ وكتاب معاني الحروف ١١-٢١ .

(٣) الموجز لابن السراج ، وشرحه لرماني ، انظر : المصادر السابقة .

(٤) من « ه » ، وفي بقية النسخ : « وشروحه » .

(٥) الرجز المشار إليه قد ورد في عدد من المصادر ، ولكن بلانسة ، ومنها : شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١٩٨ والدرر ٣ : ٧٩ ، وشرح التصريح ١ : ٣٣٦ وشرح ابن عقيل ٢٩٤ وشرح عمدة الحفاظ ٣٩٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٦٧ وجمع الهوامع ١ : ١٩٥ وانظر : شرح الشاطبي ٢/ ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ .

والشاهد فيه قوله : « لا أقعدُ الجينَ » حيث جاء المفعول له « الجينَ » مقترناً بـ « أل » ، ونصب . وهذا قليل

وقال العينى على هامش شرح الأشموني ١ : ٣٧٦ : « هـ دارج لم أدر راجزه ، والشاهد في « الجينَ » حيث جاء بالألف واللام ، وهو مفعول له ، وهو قليل ، والأكثر خلوه عنهما ، والهيجاء ، تُمدُّ وتُقصَّر : الحرب ، والزمر : جمع زمرة ، ولو : هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه » .

المفعول فيه ، « وهو المسمى ظرفاً »

الظرف وقت أو مكان ضمناً (في ، باطراد كهنا امكت أزمنا

د : قال الشارح ^(١) في نحو : « دخلتُ الدار » : « فإذا » ^(٢) كان كذلك فلا « حاجة إلى [٨٢ ب] الاحتراز » ^(٣) عنه بقيد الاطراد ، أى إذا كان مفعولاً به فليس هو على معنى « فى » ، فقد خرج بقوله :

« ضمناً ، فى »

كل ما كان من الأسماء يضمن معنى « فى » لكن على غير اطراد فليس بظرف ، وذلك أن العرب تقول ^(٤) : « مطرنا السهل والجبل » ، و « ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ » ، فهذه على معنى « فى » ؛ لأن المعنى : « فى السهل والجبل » و « فى الظهر والبطن » ، لكنها ليست بظروف ؛ لأن « تضمنها » ^(٥) معنى « فى » ليس بمطردها .

لو قلت : « أخصبنا » ^(٦) أو أجدبنا السهل والجبل ، أو مطرنا القيعان والتلول ، أو « ضرب زيد اليد والرجل » ^(٧) ، أو الرأس والجسد ، لم يجز ،

(١) شرح ابن الناظم ١١٣ وشرح المرادي ٢ / ٩٠ . (٢) فى « جـ » : « وإذا » .

(٣) فى الأصل : « فلا احتراز » . وما أثبتته من « أ » ، و « جـ » ، وشرح ابن الناظم ١١٣ .

(٤) الكتاب ١ : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٥) فى « جـ » و « هـ » : « تضمنها » .

(٦) فى « أ » : « أخصبنا » ، وقد يكون تحريفاً من الناسخ .

(٧) سيبويه ١ : ١٦٠ فإن قلت « ضرب زيد اليد والرجل » جاز على أن يكون بدلاً ، وأن يكون توكيداً ، وإن نصبتَه لم يحسن ؛ لأن الفعل إنما أنفَذَ فى هذه الأسماء خاصة إلى المنصرب إذا حذفَت منه حرف الجر ، إلا أن تسمع العرب تقول فى غيره ، وقد سمعناهم يقولون : مطرتهم ظهراً وبطناً .

وفى الحاشية : « قال : قال الجرمى : دخلت البيت لم يحذف منه حرف الجر ، ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جر ، ويغير حرف جر ، نحو : جنتك ، وجنت إليك ، قال : غلط فى هذا سيبويه » .

فلما كانت على « هذا »^(١) السبيل لم تستحق بذلك أن تكون ظرفاً .

قال سيويوه لما تكلم على نصب هذه المثل وأنها على تقدير « فى »^(٢) وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظروف ؛ لأنك لو قلت : « قلب »^(٣) هو ظهره وبطنه وأنت تعنى شيئاً على ظهره لم يجز .

قال^(٤) : ولم يجيزوه - يعنى حذف « حرف الجر »^(٥) - فى غير السهل والجبل والظهر والبطن ، كما لم يجز « دخلت »^(٦) عبدالله .

قال^(٧) : فجاز هذا فى ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا فى الأماكن فى مثل : « دخلت البيت » .

ومراد الناظم بقوله : « وقت أو مكان » اسم وقت أو مكان لا معناهما ، وانتصابه لصناعة الألفاظ ، وهى النحو « يحرر ذلك »^(٨) .
ويقوله :

« ضُمَّنا »

(١) فى « ج » : « هذه » : وكلاهما جائز ، لأن كلمة « السبيل » مما يذكر ويؤنث ، نحو كلمة الخال والطريق ، وغيرهما . قال تعالى : ﴿ قل هذه سبيلي أدع إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى ﴾ .

(٢) الكتاب ١ : ١٥٩ .

(٣) الكتاب ١ : ١٥٩ .

(٤) الكتاب ١ : ١٥٩ : « ولم يجيزوه فى غير السهل والجبل ، والظهر والبطن ، كما لم يجز :

دخلت عبدالله ، قال : فجاز هذا فى ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا فى الأماكن ،

فى مثل : دخلت البيت . . . ، وفى « ه » : قال : يجيزوه ، . . . » .

(٥) فى « ج » : « الجار » .

(٦) فى الأصل : « دخل » وفى « أ » ، و « ج » والكتاب ١ : ١٥٩ : « دخلت » .

(٧) الكتاب ١ : ١٥٩ .

(٨) « ص » : « يحرزه » ، و « ه » : « فيجوز » .

تضمين معنى « فى » لا [٨٣] لفظها تضمينًا طارئًا ، لا فى أصل الوضع ، وإلاَّ وَجَبَ بناء كل ظرف ، فهو تضمين حادث عند التركيب بعد استقرار الدلالة الإفرادية ، فلا يوجب بناء كافتقار عشرين وكل وبعض إلى مفسر ، وكضمين معنى اللام و « من » و « فى »^(١) الإضافة ، إلا أن قوله :

« باطراد »

يخرج ظروفًا كثيرة ، متفقاً عليها ، فمنها قولهم : « وهو منه منزلة الشغاف »^(٢) ، « وهو منى منزلة الولد ، ومقعد القابلة »^(٣) ، ومزجر الكلب ، وهو منى مدرج السيول »^(٤) ، فكلها لاتتضمن معنى « فى » باطراد ، فلا يقول : « أجلسته منزلة الشغاف » ، كما تقول : « أجلسته قريباً منى » ، ولا يقول :

(١) من « ج » .
(٢) الكتاب ١ : ٤١٢ ، ٤١٣ : « . . . » وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو منى منزلة الشغاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدل ذلك على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة الولد ، فإنما أردت أن يجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك : منزلى مكان كذا وكذا ، ، ، » .
والشغاف : غلاف القلب ، وهو جلد دونه كالحجاب ، قال النابغة :

وقد حال هم دون ذلك والجب
مكان الشغاف تبغيه الأصابع

(٣) الكتاب ١ : ٤١٣ : « . . . » وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابلة ، وذلك إذا ذنا فلزق

بك من بين يديك ، قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب :
فورددن والعيوق مقعد راىى الفئد
رياء خلف النجم لايتلغ

وهو منك مناط الثريا .

(٤) الكتاب ١ : ٤١٤ - ٤١٥ : « . . . » ومن ذلك قول العرب : هو منى درج السيل ، أى : مكان

درج السيل من السيل ، قال الشاعر ، وهو ابن هرمة :

« أنصب للمنية تعثر بهم
رجالى أم هم دوج السيول » .

من الوافر ، ويوجد فى كثير من المصادر منها : ديوان ابن هرمة ١٨١ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ وخزانة الأدب ١ : ٤٢٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٤ والكتاب ١ : ٤١٥ ، ٤١٦ ويلا نسبة فى لسان العرب ٢ : ٢٦٧ (درج) .

والشاهد فيه نصب « درج السيول » على الظرفية .

« قَعَدَ » مزجر الكلب ، كما تقول : قعد بعيداً منى ولا مكانك « درج »^(٢)
 السيول وكذا « نحوهما »^(٣) مما الظرفية فيه سماع ، فصارت بمنزلة « مطرنا السهل
 والجبل » ، فاقضى كلامه أنها غير ظروف ، وليس كذلك^(٤) ، انتهى .
 وقد نبه على شذوذ نحو « مقعد القابلة » بقوله :

وشرطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْسًا البيت^(٥)

ق : خلافاً لمن قال بغير ذلك فى بعض المواضع ، كقول جمهور الكوفيين فى
 نحو^(٦) : « زيد خلفك » : إنه منصوب على الخلاف ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت :
 زيد أخوك ، فالأول هو الثانى فيترافعان ، فإذا قلت : زيد خلفك ، أو قدومك
 غداً ، فقد [٨٣ ب] خالف الثانى الأول ؛ إذ ليس به ، فاتتصب بذلك « المعنى »^(٧)
 ليحصل الفرق بينهما^(٨) .

(١) فى « ج » : « قعدت » .

(٢) فى « ج » و « هـ » « مدرج »

(٣) فى « أ » : « نحوها » .

(٤) شرح الشاطبى ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣

(٥) « هـ » : وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما فى أصله معه اجتمع

(٦) ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ : ٢٤٥ : « ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف ،
 إذا وقع خيراً للبتداء نحو : « زيد أمامك وعمرو وراءك » وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى
 أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك ، وذهب بعضهم
 إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك » .

(٧) ساقطة من « ص » .

(٨) المرادى ٢ : ٩١ : « يعنى : أن حكم الظرف النصب ، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو
 ما فى معناه ، وأن الناصب له قد يكون ظاهراً : نحو : جلست أمام المسجد ، وسررت يوم
 الخميس » ، وقد يكون مقدرًا إما جوازاً نحو : « يوم الجمعة » لمن قال : « متى قدمت ؟ » ، وإما
 وجوباً كالواقع خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة « أ . أ . هـ » .

وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك وما
 نحسو الجهاتِ ، والمقاديرِ ، وما
 يقبله المكانُ إلا مُبهمًا
 صيغٌ من الفعلِ كَمَرَمِي من رَمِي
 وشرطٌ كَوْنٍ ذا مقيسًا أن يَبْعُ
 ظَرَقًا لما في أصله مَعَهُ اجْتَمَعُ
 د : وأما المعدود من الزمان فهو من قبيل المختص ، خلافًا لمن جعله قسمًا
 ثالثًا^(١) ، هو أبو موسى الجزولي^(٢) .

د : وأما المقادير فظاهر كلام الفارسي^(٣) أنها داخله تحت المبهم ، هذا مذهب
 أبي بكر بن السراج^(٤) ، قال : فإن قال قائل : « فرسخ وميل » موقت معلوم ، فلم
 جعلتموه مبهمًا ؟ قيل له : إنما يراد بالمبهم ما لا يُعرف له من البلاد موضع ثابت ولا
 « حدود »^(٥) من الأمكنة ، وهذا إنما يعرف مقداره ، والإبهام فيه موجود ، لأن كل
 موضع يصلح أن يكون فرسخًا وميلاً ، فافهم الفرق « بين »^(٦) المعروف الموضع
 والمعروف القدر .

د : وقال الشلوبين : ليست داخله تحمه^(٧) .

= « ، مثال الخبر : « زيد عندك » والصفة نحو : مررتُ بطائر فوق غصن ، والحال نحو : « رأيت الهلال
 بين السحاب » ، والصلة نحو : « رأيت الذي عندك » ، فعندك صلة للذي ، والناصب محذوف
 وجوبا في الأحوال الأربعة ويقدر : مستقرًا أو استقر ، إلا في الصلة فيقدر : استقر ؛ لأن الصلة
 جملة » .

« انظر : الأسموني ١ : ٣٧٨ . » وشرح الشاطبي ٢ / ١٤٦ » .

(١) شرح المرادى ٢ / ٩٢ .

(٢) المقدمة الجزولية ٨٦ .

(٣) الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ١ : ١٧٧-١٧٩ وشرح المرادى ٢ / ٩٣ .

(٤) الأصول لابن السراج ١ / ١٩٩ .

(٥) في « هـ » : « معدود » .

(٦) ساقطة من « أ » .

(٧) شرح المرادى ٢ / ٩٣ والتذييل والتكميل ٢ / ١٩٧ أ .

قال أبو حيان في أول هذا الباب^(١) : يقال : إن «الأستاذ»^(٢) أبا على الشلوين ختم عليه كتاب سيبويه بحثاً ونظراً نحواً من ستين مرة ، وأقرأ النحو نحواً من ستين سنة ، ورحل إليه الناس من أقطار الأرض ، ولم يكن في عصره ، بل في أعصار قديمة قبل عصره مثله ، رحمه الله تعالى [٨٤ أ] .

د : وصحَّح بعضهم أنها شبيهة بالمبهم^(٣) ، هو أبو حيان ، قال : ولذلك وصل إليها الفعل بنفسه .

لطيفة : ذكر أبو حيان « في شرحه على التسهيل »^(٤) عن قاسم بن ثابت^(٥) قال : سُمِّيَ الميل ميلاً ؛ لأنهم كانوا ينصبون على الظرف أميالاً كانوا يعرفون بها الخُطى التي مَشَّوها ، فيجعلون على « رأس »^(٦) كل ثلاثة آلاف ذراع « بناء »^(٧) كهيئة الميل يكتبون فيه العدد « مما »^(٨) مَشَّوه .

وقال هشام لأعرابي كان يسير معه : انظر في الميل : كم مشينا ، وكان الأعرابي أميلاً لا يقرأ ، فنظر ثم جاء فقال : فيه «مخطاف»^(٩) وحلقة

(١) التذييل والتكميل ١ / ٢٢٥ ب .

(٢) شرح المرادى ٢ / ٩٣ .

(٣) من «أ» ، وفي «الأصل» : «عن السهل» ، وفي «ص» و«ج» و«هـ» عن السهلي .

(٤) هو قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى ، أبو محمد السرقسطي العوفي ، عني بالحديث واللغة وأبوه كذلك ، فأدخل الأندلس علماً كثيراً ، ويقال : إنه أول من أدخل إليها كتاب العين ، وكان قاسم عالماً بالحديث والفقه ، متقدماً في النحو والغريب والشعر ، ورعا ناسكاً زاهداً خيراً ، مجاب الدعوة ، طلب للقضاء فامتنع من ذلك .
من تصانيفه : الدلائل في شرح الحديث ، بلغ فيه الغاية من الإقتان ، ومات قبل إكماله ، فأكماله أبوه بعده ، وكانت وفاته سنة ٣٠٢ هـ .

انظر بغية الوعاة ٢ : ٢٥٢ وإنباه الرواة ٣ : ١٢ وطبقات الزبيدي ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٦) ساقطة من «أ» . (٧) من «ص» ، و«هـ» . (٨) في «هـ» : «الذي» .

(٩) ساقطة من «أ» ، وفي «ص» «ج» : «مخطف» .

وثلاثة كأطباء « الكلب »^(١) ، وهامة كهامة القطا ، فضحك هشام^(٢) وعلم أن فى الميل خمسة .

تعميم : قال أبوحيان^(٣) : والسبب فى « جواز »^(٤) تعدى الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة دلالة عليها ، كما أن السبب فى تعديته إلى جميع ظروف المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل « عليهما »^(٥) من جهة المعنى واللفظ ، فالفعل يدل على المصدر بلفظه لتضمُّنه حروفه ، ويدل على الزمان بلفظه من حيث أن الزمان « إنما »^(٦) يتبين من صيغة الفعل^(٧) .

وما يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فِذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
وغير ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

(١) فى « ج » : « الكلية » .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير ، الملقب بالطوال ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ١٩٩ ب .

(٤) ساقطة من « ه » .

(٥) فى « ج » : « عليها » .

(٦) ساقطة من « د » ، و « ه » .

(٧) ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٠٦ : « . . . لكن ظرف الزمان يتعدى إليه الفعل بنفسه ، مبهما كان أو مختصا ، مثل : قمت يوم الجمعة ، ويوما من الأيام ؛ لأنه يدل عليه دلالة قوية ، وهى دلالة الصيغة ، وليس كذلك مع المكان ؛ لأنه يتعدى إلى المبهم منه بنفسه ، وهى الأقطار الستة ، مثل : قمت أمام فلان وخلفه ويمينه وشماله وفوقه وتحتة ؛ إذ لا يخلو فعل من الأفعال أن يكون فى أحد هذه الأقطار ، فهو يقتضيه ، فلذلك تعدى إليه ، وليس كذلك الأمانة المخصوصة التى لها أقطار تحصرها ونهايات تحيط بها ، مثل الدار والبلد والمسجد والسوق ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه ليس فى الفعل دلالة عليها ، بل يصلح لها ولغيرها ، فَجَرَّتْ مَجْرَى «مررت» الذى لا يتعدى إلى « زيد » إلا بحرف جر ، فلذلك تقول : قمت فى الدار ، وفى البلد ، وفى السوق ، وفى المسجد ، ولا يجوز حذف حرف الجر ، فأعرف الفرق بين المبهم والمختص ، فإنه أصل كبير » .

د : وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير (٨٤ ب) "من" (١)، قال في التسهيل (٢) : "فإن جاز أن يُخْبِرَ عنه، أو يجر بغير من فمتصرف".

ابن هاني : وتخصيصه بالإخبار عنه يدل على أن الإخبار به ليس كذلك، تقول : قدومي سَحَر، قهو باقٍ على ظرفيته والعامل فيه محذوف.

وقد يُتَوَّبُ عن مكانٍ مَصْدَرٌ وذلك في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

ق : وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان وقليلاً في ظروف المكان؛ لقُرب ظروف الزمان من المصدر، "وبعد" (٣) ظروف المكان منه، ألا ترى أن الزمان شارك المصدر في دلالة الفعل عليهما، فهو يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته، وأن الزمان مُضِيُّ الليل والنهار كما يأتي من كلام سيبويه، وإذا نظرت إلى المضيَّ وجدته مصدراً وهو مزاد الزجاجي

(١) المرادى ٢ : ٩٥ : "فالتصرف ما لا يلزم الظرفية، بل يستعمل ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى، نحو: 'يوم وليلة' من الزمان، 'وبين وشمال' من المكان.

وغير المتصرف؛ ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً 'كقط' و'عوض'، أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد شبه الظرفية : الجر 'بمن'.

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه، والجر بغير 'من' في الاختيار؛ لأن 'من' كثرت زيادتها فلم يُعتدَّ بها.

فلذلك حُكِمَ على 'قبل' و'بعد' و'عند' و'لدى' بعدم التصرف مع أنها تُجر بـ 'من'.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٠٠، وقال في شرح العبارة المذكورة في المتن : ٢ : ٢٠١ :

"وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف، فالتصرف ما يجوز أن يخبر عنه، أو يُجر بغير 'من'، وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك...".

(٣) 'ه' : 'وهل'.

بقوله (١) : " إن " (٢) الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعلين، بخلاف ظرف المكان، فإنه لم "يُنَّ" (٣) له فعل، ولم يكن للفعل دلالة عليه، وأيضاً فهو أشبه "الأناسي" (٤)، وهو معنى كلام سيوييه؛ إذ قال (٥) :
 " ألا تراهم يخصصونها بأسماء " (٦) كزيد وعمرو، وفي قولهم : مكة وعمان ونحوهما، وتكون منها خلقة لا " تكون " (٧) لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن لها " جثة " (٨)، وإنما الدهر مُضَيُّ الليل والنهار " (٩) انتهى.

إلا أن المكان لما كان " لازماً للمصدر لزوماً (٨٥ أ) خارجياً؛ لأن كل فعل لا بد له من مكان " (١) يقع فيه، راعوا هذا المقدار من القرب فعاملوا المكان معاملة الزمان بحيث لا يقوى في ذلك قوته، فكانت نيابته عنه قليلة (١١).

(١) الزجاجي في كتاب الإيضاح في علل النحو ص ٥٣ : " وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال، وإذا كان ذلك كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم، فمحال قول من قال من الكوفيين : فعل دائم . . "

(٢) من " أ " . (٣) في غير " جـ " : " يين " .

(٤) في " جـ " : " بالأناسي " . (٥) الكتاب ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٦) في " أ " : " بالأسماء " .

(٧) من " جـ "، وفي " ص " و " أ " : " يكون " .

(٨) في " جـ " : " جثت " .

(٩) الكتاب في ١ : ٣٧ : " وإنما الدهر مُضَيُّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب "، في جـ ١ :

٤١٩ : " وأعلم أن ظروف الدهر أشد تمكناً في الأسماء؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة، تقول :

أهلكك الليل والنهار، واستوقيت أيامك، فأجرى الدهر هذا المجرى، فأجر الأشياء كما أجرها " .

(١٠) ساقطة من " أ " .

(١١) شرح الشاطبي ٢ / ١٥٦، ١٥٧ .

المفعول معه

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ
 بما من الفِعْلِ وَشِبْهَهُ مَقْبُوعاً
 وبعد ما استفهام أو كيف نصب
 والعطف إن يُمكنُ بلا ضَعْفِ أَحَقَّ
 والنصب إن لم يجزِ العطفُ يجبُ
 في نحو: « سِيرِي والطريقَ مُسرِعَةً »
 ذا النصب، لا بالواو، في القولِ الأَحَقُّ
 بفعل كَوْنِ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
 والنصبُ مَخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
 أو اعتقادُ إِضْمَارِ عَامِلِ تُصِبُّ

ق : إن قيل : قوله :

« والعطفُ إن يُمكنُ بلا ضَعْفِ أَحَقُّ » (١)

مُعْنَى عَنْ قَوْلِهِ قَبْلَهُ :

وبعد ما استفهام ... البيت

لدخوله تحته !!!

فالجواب : أنه لو سلّم اندراجُه تحته لم يخلُ تخصيصُه بالذكر من فائدة،
 كتعيين جهة السماع، وإن طائفة من العرب اختصت بالنصب مع ما وكيف،

(١) ابن عقيل : ٥٩٤ - ٥٩٥ : * الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أو لا،
 فإن أمكن عطفه، فإما أن يكون بضعف، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف، فهو أحق من النصب، نحو : " كنت أنا وزيد كالأخوين، فرُفِعَ " زيد"
 عطفًا على المضمَر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطف يمكن للفصل، والتشريك أولى
 من عدم التشريك، ومثله : " سار زيد وعمرو " فرُفِعَ " عمرو" أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعنية أولى من التشريك لسلامته من الضعيف، نحو :
 " سرتُ وزيداً "، فنصب " زيد " أولى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمَر المرفوع المتصل بلا
 فاصل *.

وانظر : المرادى ٢ : ١٠٠ *.

كما حكى سيبويه^(١)، وكتعيين وجه النصب وأنه على إضمار فعل
كون لا غيره^(٢).

(١) الكتاب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ : " وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على "ما" ولا "كيف"، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يُلْفَظُوا به لم يتقضى ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "ما" و"كيف"، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأن كنت، وتكون يقعان هاهنا كثيراً، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام، وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها؛ لوقوعها هاهنا كثيراً، ومن ثم أنشد بعضهم :

فما أنا والسير في متلفٍ يبرحُ بالذُكْر الضابطِ

لأنهم يقولون : " ما كنت " هنا كثيراً، ولا ينقضُ هذا المعنى، وفي " كيف " معنى " يكون "، فجرى " ما أنت " مجرى " ما كنت " كما أن " كيف " على معنى " يكون " .

(٢) الجزولي في المقدمة ص ٢٦٠ : " والعامل فيه فعل أو معناه "، وقال المرادي ١ : ٩٧ : " ناصب المفعول معه، إما فعل نحو : استوى الماء والخشبة "، وإما اسم يشبهه، نحو : زيد سائر والطريق "، وانظر الكتاب ١ : ٣٥٠ وانظر شرح الشاطبي ٢ / ١٦٧، ١٦٨ .

الاستثناء

ما استثنت « الأ » مع تمام يتَّصِبُ وبعده نفي أو كنفِّي انتَّخِبُ
 إتباع ما اتَّصَلَ، وانصب ما انقَطَعَ. وعن تميم فيه إبدال وقع
 د : " في الإتياع بدلاً عند البصريين؛ وعطفاً عند الكوفيين " (١)،
 المعنى (٢) : (٨٥ ب) هو بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه لا
 ضمير معه في نحو : " ما جاءني أحد إلا زيد " ، كما في : " أكلت
 الرغيف ثلثه " ، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، ومعطوف
 على المستثنى منه، " وإلاً " حرف عطف عند الكوفيين، " وهو " (٣)
 عندهم بمنزلة " لا " العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذلك
 منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي، وردَّ بقولهم : " ما قام إلا زيد " ،
 وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل، " وقد يجاب " (٤) بأنه ليس
 يليها في التقدير؛ إذ الأصل : " ما قام أحد إلا زيد " .
 ق : " قوله " (٥) :

« إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ »

(١) في النسخة " د " : " في الإتياع بدلاً عند الكوفيين، وعطفاً عند البصريين " وانظر : شرح المرادى

١٠٤ / ٢ .

(٢) ابن هشام في المعنى ص ٧٣١ : " يجوز في نحو : " ما ضربت أحداً إلا زيداً " كون " زيد " بدل
 من المستثنى منه، وهو أرجحها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكون " إلا " وما بعدها نعتاً، وهو
 أضعفها، ومثله : " ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به " ، فإن جثت بـ " ما " مكان " ليس " بطل كونه
 بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب .

(٣) في " أ " و " جـ " : " وهي " .

(٤) في " جـ " : " ويجاب " .

(٥) ساقطة من " د " .

أى : على البدل، يفسره قوله :

«إِبْدَالٌ وَقَعُ»

فهو مع البصريين ^(١).

د : ويقرءون أى "بنو" ^(٢) تميم ﴿إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾ ^(٣) المصنف : "إلا من لُقِّنَ النصب منهم" ^(٤).

د : وإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع ^(٥)، إلى آخره.

(١) الأشموني ١ : ٣٩٢ ، ٣٩٣ : تنبيهات : الأول : المستثنى عند البصريين - والحالة هذه - بدل بعض من المستثنى منه، وعند الكوفيين عطف نسق.

قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً، وهو موجب ومتبوعه منفى ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه فى عمل العامل فيه، وتخالفتها فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثانى فى موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا، نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وانظر شرح الشاطبي ٢ / ١٧٦ .

(٢) فى ' أ ' ، و ' ب ' ، و ' ج ' ، و ' د ' : ' بنى ' .

(٣) سورة النساء : من الآية ١٥٧ .

(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٢٨٦ : ' لغة تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات ' إلا ' فى غير الإيجاب من الإتياع ما للمتصل، فيقولون : ما فيها أحد إلا وتد، كما يقول الجميع : ما فيها أحد إلا زيد، ويقرءون : ' ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ' بالرفع، إلا من لقن النصب، وعلى لغتهم قول الراجز :

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ .

انظر المرادى ٢ / ١٠٥

(٥) المرادى ٢ / ١٠٥ : ' وأما الحجازيون فالنصب عندهم واجب، فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفرغ ما قبل ' إلا ' للاسم الواقع بعدها، نحو : ' ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر ' .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٢٨٧ : ' وشرط الإتياع فى هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستثناء عنه، وهذا الشرط موجود فى كل ما مثلت به، فإن لم يوجد الشرط تعين النصب عند الجميع، كقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ ف ' مَنْ رَحِمَ ' فى موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتياع؛ لأن الاستثناء به عما سبق متكلف .

ق: " فإذا " (١) قلت : ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ، ففاعل " زاد " و " نفع " ضمير مستتر، فكأنه قال : ما زاد ذلك الشيء لكن نقص، وما نفع لكن ضرَّ، و " ما " التي بعد " إلا " مصدرية في موضع نصب، وليست في موضع رفع على البدل؛ إذ لا يصح وقوعها موقع الضمير، فلا يصح أن تقول : ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضر، بخلاف :

« ما بالرَّبعِ من أحدٍ إلا « أوارى » (٢)

إذ يصح : ما بالربع إلا الأوارى، " ولذا " (٣) (٨٦ أ) تشده تميم بالرفع، وبخلاف (٤) :

(١) في 'أ' : 'فإن' .

(٢) في 'ج' : 'الأوارى' . وهذا جزء من بيتين للناطقة الذيباني، وهما :

وقفتُ فيها أصيلاًنا أسألها عيّتُ جواباً وما بالربع من أحدٍ
إلا الأوارى لأياً ما أيتها والنوى كالحوض المظلومة الجلد

من البسيط، وهما للناطقة الذيباني في ديوانه ص ١٤ والملخص ١ : ٤١٠ والأغاني ١١ : ٢٧ والإنصاف ١ : ١٧٠ وخرزانة الأدب ٤ : ١٢٢، ١٢٦، ١١ : ٣٦ والدرر ٣ : ١٥٩ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٥٤ وشرح شواهد الإيضاح ١٩١ وشرح المفصل ٢ : ٨٠ والكتاب ٢ : ٣٢١ ولسان العرب ١١ : ١٧ (أصل) واللمع ١٥١ والمقتضب ٤ : ٤١٤ وبلا نسبة في الإيضاح العضدي ١ : ٢١١ - ٢١٢ وأسرار العربية ٢٦٠ وشرح الشاطبي ٢ / ١٧٨ .

وفيه شاهدان :

الأول : في قوله : 'من أحدٍ' حيث جاءت 'من' زائدة .

والثاني : نصب 'الأوارى' في النفي، وهو الوجه الجيد؛ لأن الأوارى من غير جنس الأجدين، فالبدل فيه ضعيف .

(٣) في 'أ' : 'أ' : 'وكذا' .

(٤) تمام هذا الرجز :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا العافير والالعيسُ

ليس بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ

لصحة : " ليس بها إلا اليعافير " وما أشبه ذلك " انتهى " (١)
وذكر أبو حيان خلافاً " (٢) " فى إعراب : " ليس بها إلا اليعافير " وما
أشبه ذلك . انتهى " (٣) .

وذكر أبو حيان خلافاً فى إعراب " ما " (٤) من : ما زاد إلى ما نقص ، وما
نفع إلا ما ضرَّ ، وصحَّح أنه نصَّب على الاستثناء المنقطع .

ق : فإن قيل : أطلق فى قوله :

« وعن تميم فيه إبدالٌ وقع »

= هذا البيت من الرجز لجران العود، واسمه : عامر بن الحارث بن كلفة أو كلفة من بنى ضبَّة بن نمير
ابن عامر بن صعصعة، شاعر وصَّاف، أدرك الإسلام وسمع القرآن وظهر أثره فى شعره، فى ديوانه
٩٧ وخزانة الأدب ١٠ : ١٥ - ١٨ والدرر ٣ : ١٦٢ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ١٤٠ وشرح
التصريح ١ : ٣٥٣ وشرح المفصل ٢ : ١١٧ ، ٣ : ٢٧ ، ٧ : ٢١ والمقاصد النحوية ٣ : ١٠٧
والإيضاح العضدى ١ : ٢١١ ، وبلا نسبة فى شرح التحفة الوردية ٢٢٨ والمخلص ١ : ٤١٠ والأشباه
والنظائر ٢ : ٩١ والإنصاف ١ : ٢٧١ .

وفيه شاهدان :

الأول : فى قوله : " وبلدةٌ " حيث أعمل "رُبَّ" ، وهى محذوفة، والتقدير : " ورُبَّ بلدةٌ " .
والثانى : فى قوله : " إلا اليعافير " فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدَّم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي
انتصابه على المشهور من كلام العرب، وهى لغة أهل الحجاز، وقد وجَّه سيبويه رفعه بوجهين :
الأول : أنه جعل كالاستثناء المبرَّغ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً فى هذه الحالة لعدم ذكره، من
جهة أن المعنى على ذلك، فكانه قال : " ليس بها إلا اليعافير " .
والثانى : أنه توسَّع فى معنى الاستثناء حتى جعله نوعاً من المستثنى منه .

(١) من "أ" و "جـ" وانظر : شرح الشاطبى ٢ / ١٧٨ .

(٢) من "أ" وساقطة من "جـ" ، و "د" .

(٣) ساقطة من "جـ" ، وص ، و "هـ" .

(٤) ساقطة من "هـ" ، وانظر التذييل والتكميل ٣ / ٢٧ ب .

فهلاً قيده بمثل ما قيده به "في" (١) التسهيل (٢)؛ إذ قال : "وأجاز التميميون إتباع المنقطع إن صح إغناؤه عن المستثنى منه" ، "ففيه" (٣) جوابان (٤) :

أحدهما : أنه قنع هنا بتعريف إجمالي ، فجعل الاستثناء المنقطع محلاً لوقوع الإبدال ، ولا يلزم من وقوع الشيء في محل شموله لجميع أجزاء ذلك المحل ، ولم يأت بصيغة عموم ؛ إذ لم يقل مثلاً : "وجوز فيه الإبدال لتميم" .

والثاني : أن كلامه مشعر بالشرط ؛ إذ لا يتأتى البديل إلا حيث يصح الاستغناء به عن الأول ؛ إذ هو المقصود بالحكم ، وذلك عين ما قيده به في التسهيل ، وبعضه أنه قال : «إبدال وقع» (٥) ، ولم يقل : «إتباع وقع» ، كما قال : «إتباع ما اتصل» .

د : وجعل المصنف منه قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٦) .

قال في شرح التسهيل (٧) : فـ «مَنْ رَحِمَ» (٨) في "محل" (٩) نصب على الاستثناء ، ولا يجوز فيه "الإتباع" (١٠) ؛ لأن "الاستغناء" (١١) به عما قبله ممتنع .

(١) من "ج" .

(٢) في "ص" ، و "هـ" : "عنه" .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٨٧ : "فـ" مَنْ رَحِمَ" في موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز فيه الإبتاع ؛ لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف .

(٤) ساقطة من "أ" .

(٥) سورة هود : من الآية ٤٣ : وانظر : شرح المرادي ٢ / ١٠٥ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٨٧ : "فـ" مَنْ رَحِمَ" في موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز فيه الإبتاع ؛ لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف .

(٧) في "أ" و "جـ" : "موضع" .

(٨) في "أ" و "جـ" : "موضع" .

(٩) في "هـ" : "الاستثناء" .

وغيرُ نَصْبٍ سابقٍ في النَّفْيِ قَبْلَهُ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصَبَهُ اخْتِزَانٌ وَرَدَّ (٨٦ب)
 ق : وإنما كان البدل فيه غير مختار؛ لأنهم كرهوا أن يبدلوا الأكثر من
 الأقل، إذا كان البدل على خلاف ذلك؛ لأنه لا يوجد بدل كل من بعض،
 "بهذا" (١) يعلل التحويون ويُعبِّرون به كلام الإمام سيبويه في التعليل حين
 قال (٢):

"وزعم الخليل - رحمه الله تعالى - أنه إنما حملهم" (٣) على نصب
 هذا، يعني : "ما لي إلا أباك صديق" أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن
 يكون بدلا، ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تدارك به بعد ما
 تنفى فتبدله .

"قال" (٤) : فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز
 إذا أحرَّت المستثنى، يعني النصب، وفسره ابن الضائع بأن الأصل في
 الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه، فحده إذن يكون بدلا لا "مبدلا" (٥)
 "منه" (٦)؛ لأن البدل ثان عن المبدل منه، وطوّل في تقريره، وقال : لم
 يفهم أحد "عن" (٧) سيبويه مراده .

(١) ساقطة من "أ ."

(٢) الكتاب ج ٢ : ٣٣٧ : "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد،
 يجعلون 'إحدا' بدلا كما قالوا : ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلا، وإن شئت قلت : مالي إلا
 أبوك صديقا، كأنك قلت : لي أبوك صديقا، كما قلت : من لي إلا أبوك صديقا، حين جعلت
 مثل : ما مررت بأحد إلا أيبك خيرا منه ."

وفى ج ٢ : ٣٣٨ : "هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار، وذلك قولك : ما لي إلا
 زيدا صديق وعمرا وعمرو، ومن لي إلا أباك صديق وزيدا وزيدا .
 أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو لي؛ لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد
 في النصب، وهذا قول يونس والخليل، رحمهما الله ."

(٣) ساقطة من "أ .". (٤) ساقطة من "ه .". (٥) ساقطة من "ص .".

(٦) من "أ" و"ج"، وساقطة من "د .". (٧) في "ج" : "من" .

ق : وإطلاق السبق في كلام المصنف يقتضى أن يجوز نحو : "إلا زيدا لم يقم" ^(١)، وهو "مختص" ^(٢) بالضرورة عند الجمهور، كقوله ^(٣) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا
أَعَدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

(١) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٢٩١ : قلت : وقد يكون المستثنى منه جائر التقديم، فيقدر وقوعه مقدماً، ويقدم لذلك المستثنى عليه، وعلى ما عمل فيه وأسند إليه، فمن ذلك قول الشاعر :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا
أَعَدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ
قَدَّرَ أَنَّهُ قَالَ : 'سِوَاكَ خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو' فَاسْتَجَارَ مَعَ الْمَقْدَّرِ مَا اسْتَجَارَ مَعَ الْحَقِّقِ .

(٢) في 'أ'، و'ب'، و'ج'، و'د' : 'يختص' .

(٣) من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٣ : ٣١٤، ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في

شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٩١، ٣١٠ وجواهر الأدب ٣٨٢ وحاشية يس ١ : ٣٥٥ والدرر ٣ : ١٦٤ وشرح التصريح ١ : ٣٦٣ والمقاصد النحوية ١ : ٢٢٦، ٢٣٢ وشرح الشاطبي ٢ / ١٨١ .

وفي البيت ثلاثة شواهد، في قوله : 'خلا الله' شاهدان هما :

الأول : حيث استعملت حرفاً فجرّاً به لفظ الجلالة، وذكر ابن عقيل أن هذا مما حكاه الأخفش، وأن سبويه لم يحفظ من العرب الجرّ 'بخلاً' وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً في جـ ٢ : ٣٤٩ - ٣٥٠ حيث يقول : 'وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده، كما تَجْرُ حَتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول : ما أتاني القومُ خَلَا عَبْدِ اللَّهِ، فيجعل 'خلا' بمنزلة 'حاشا'، فإذا قلت : 'مَا خَلَا' فليس فيه إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ 'مَا' اسْمٌ، وَلَا تَكُونُ صَلْتًا إِلَّا الْفِعْلُ هَاهُنَا، وَهِيَ 'مَا' الَّتِي فَقُولُكَ : 'أَفْعَلُ مَا فَعَلْتُ' الْآ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَتَوْنِي مَا حَاشَا زَيْدًا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا' .

والشاهد الثاني : حيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه، وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نَصَّ عَلَيْهِ الْكَسَائِيُّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّازُ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَأَجَازَ الْفَرِيقَانِ جَمِيعًا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، بِشَرَطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْعَامِلُ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ بَعْضُ جُمْلَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

والشاهد الثالث : في قوله : 'لا أرجو سواك'، وحاصله أن 'سوى' قد تفارق بالنصب على الظرفية، فتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، ومن ذلك قوله - ﷺ - : 'دَعَوْتُ رَبِّي الْأَسَلْتَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِا' .

" وفي حكمه قول الآخر " (١) :

وبلدة ليس بها طوريٌ ولا خلا الجن بها إنسي (٢)

والجواب : أن إجازته البدل تُعَيَّنُ أن التقديم لا يكون إلا على المشتنى منه خاصة ؛ {١٨٧} لأنك إذا قلت : إلا زيدا لم يقدّم القوم ، امتنع البدل فلا بد من محل يتصور فيه البدل ، وذلك لا يكون إلا عند توسط المشتنى (٣) .

وإن يُفَرِّغُ سَابِقُ «إلا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ «إلا» عُدْمًا

د : التفرغ لا يكون " إلا " (٤) بعد نفى أو شبهه (٥) .

ق : وذلك مأخوذ من كلام الناظم ؛ إذ جاء به منتظماً في سلك قوله :

«وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَتْفِي»

فهو من تمامه .

(١) في 'ب' و 'د' : 'وقوله' .

(٢) الرجز للعجاج في خزانة الأدب ٣ : ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ والدرر ٣ : ١٦٥ وسمط اللآلي

٥٥٦ ولسان العرب ٦ : ١٤ (أنس) ، ولم أعثر على الرجز في ديوانه ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ :

٢٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٩١ وجمهرة اللغة ١١٤٥ والدرر ٣ : ١٧٥ .

والشاهد فيه : تقديم المشتنى على المشتنى منه ، والأصل : ولا بها إنسي خلا الجن ، وأجاز الكوفيون

تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، واستدلوا بهذا الرجز ونحوه ، ومنعه البصريون ، وأولوه بأن

التقدير وبلدة ليس بها طوريٌ ولا إنسي ما خلا الجن ، فحذف 'إنسيًا' وأضمر المشتنى منه ، وما

أظهره تفصيل ما أضمره .

(٣) شرح الشاطبي ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ .

(٤) ساقطة من 'ص' .

(٥) الأشموني ١ : ٣٩٦ - ٣٩٧ : * ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه ، فالنفي نحو

«وما محمد إلا رسول» ، «وما على الرسول إلا البلاغ المبين» وشبه النفي نحو : «ولا تقولوا على

الله إلا الحق» ، «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن» ، «فهل يهلك إلا القوم الفاسقون» ،

ولا يقع ذلك في إيجاب ، فلا يجوز : «قام إلا زيد» ، وأما : «وياجي الله إلا أن يتم نوره» ،

فمحمول على المعنى ، أي : 'لا يريد' . وانظر شرح المرادى ٢ / ١٠٧ .

فائدة: من المشكل قول ذى الرمة^(١) :

حَرَاجِيحٌ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا

قال فى فصل "إلا" من المعنى^(٢) : "قال جماعة كثيرة: إن "تنفك" فيه ناقصة، والخبر «على الخسف»، و "مناخة" حال، وهذا فاسد، لا يزيل إشكالاً؛ إذ لا يقال : "جاءنى"^(٣) زيد إلا ركباً".

قلت: يعنى أنها إذا كانت ناقصة دلت على النفى، وقد دخلت عليها ما "النافية، والنفى إذا دخل على النفى"^(٤) صيره إيجاباً.

قال: وقيل: "تَنَفَّكُ" تامة بمعنى "ما تنفصل" عن التعب "أو ما"^(٥) تَحْلُصُ منه، فنفيها نفى، و"مناخة" حال.

(١) من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه ١٤١٩ وشرح السهيل لابن مالك ١ : ٣٥٧، ٢ : ٢٦٨ وتخليص الشواهد ٢٧٠ وخزانة الأدب ٩ : ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥ وشرح شواهد المعنى ١ : ٢١٩ وشرح الشاطبى ٢ / ١٨٤ والكتاب ٣ : ٤٨ ولسان العرب ١٠ : ٤٧٧ (فك) والمحتسب ١ : ٣٢٩ وجمع الهوامع ١ : ١٢٠ وبلا تسيب فى السيط ٢ : ٧٣٥ والمخلص ١ : ٢١٩ .
وفى البيت شاهدان :

الأول: رفع 'نرمى' على القطع، ويجوز حمله على العطف على خبر 'تنفك' أى : ما تنفك تستقر على الخسف أو ترمى بها الفجر.

والثانى: مجئ خبر 'تنفك' مقروناً بإلا، وهذا شاذ، وقيل: 'تنفك' تامة، لا خبر لها، أى : لا تنفصل من السير إلا فى حال إناختها، أو يكون خبرها 'على الخسف'، و"مناخة" منصوبة على الحال فى الوجهين.

(٢) قال صاحب المعنى تعليقاً على بيت ذى الرمة فى ص ١٠٢ : "قال جماعة كثيرة: هى ناقصة، والخبر 'على الخسف' و "مناخة" حال، وهذا فاسد؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال : 'جاء زيد إلا ركباً'".

(٣) فى 'ص' و 'أ' و 'ج' و 'هـ' والمعنى : 'جاء' .

(٤) ساقطة من 'أ' .

(٥) فى 'ج' : 'أما' .

وقال الأصمعي وابن جنّي^(١): إن "إلا" في البيت زائدة، كما قال ابن

مالك في قوله^(٢) :

أرى الدهرَ إلاّ منجّوناً بأهله

وإنما المحفوظ : "وما الدهر"^(٣)، ثم إن ثبت روايته، فيتخرّج على أن
"أرى" جواب لقسم مقلد وحذفت "لا" كحذفها في: ﴿تَاللّهِ تَفْتُونَ﴾^(٤)،

(١) للمحتسب ١ / ٣٢٩ .

(٢) البيت بتمامه :

أرى الدهرَ إلاّ منجّوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ معذباً

من الطويل، وينسب لأحد بنى سعد في شرح شواهد المغنى ٢١٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن
مالك ١ : ٣٧٤ وشرح التحفة الوردية ص ١٧٩ وأوضح المسالك ١ : ٢٧٦ وتخليص الشواهد ٢٧١
والجنسي الداني ٣٢٥ وخزانة الأدب ٤ : ١٣٠ ، ٩ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ والدرر ٢ : ٩٨ ، ٣ : ١٧١
ورصف المباني ٣١١ وشرح الأشموني ١ : ١٢١ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح المفصل ٨ : ٧٥
ومغنى اللبيب ٧٣ والمقاصد النحوية ٢ : ٩٢ وجمع الهوامع ١ : ١٢٣ ، ٢٣٠ والمقرب ١ : ١٠٣ .
والرواية المشهورة :

وما الدهرُ إلاّ منجّوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ معذباً

والشاهد فيه إعمال "ما" مع انتقاص خبرها "يلاً"، وهذا شاذٌ، ومخرّجٌ على أنه بتقدير : وما الدهر
إلا يشبه منجّوناً، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً، فهما منصوبان بالتعلل الواقع خبراً.
وقيل : يجوز أن يكون "منجّوناً" منصوباً على الحال، والخبر محذوف، أى : وما الدهر إلا مثل
المنجّون لا يستقرُّ في حاله، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاص نفيها، وكذا يكون التقدير في
الثاني، أى : وما صاحب الحاجات موجوداً إلاّ معذباً، ولا تقدّر، هنا، "مثل" ؛ لأن الثاني هو
الأوّل .

ويروى عجز البيت هكذا :

وما طالبُ الحاجاتِ إلاّ معللاً

ولكن أكثر الروايات على غير هذه الرواية .

(٣) وهى التى أوردها فى شرح التسهيل ١ : ٣٧٤ ، ورواية "أرى الدهر" قد أوردها فى الكتاب نفسه

٢ : ٢٦٨ .

(٤) سورة يوسف : من الآية ٨٥ .

"وذلك" (١) على الاستثناء المفرغ، وقيل في بيت ذى الرمة (٢): إنه غلط منه (٨٧ ب)، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «إلا» بالتثنية أى شخصاً.

الجوهري: والمنجنون: الدولاب التى يسقى عليها (٣).

د: "وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ (٤) إِلَّا ظَنًّا﴾ (٥) فمؤول (٦)، قيل: تأويله على أحد وجهين، حذف الصفة أى: ضعيفاً، كقوله (٧):

وما اغتره الشيب إلا اغتراراً

أى: عظيماً (٨).

وإن "إلا" قد توضع فى غير موضعها أى: "إن نحن إلا نظن ظناً" (٩).

(١) فى "أ" و "هـ": وذلّ ذلك، وفى "ج" و "ص": "ودلّ على ذلك".

(٢) يقصد قول ذى الرمة:

حراجيج ما تنفك إلا مناخحة
علي الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

(٣) الصحاح ٥/٢٠٩٥.

(٤) ساقطة من "أ".

(٥) سورة الجاثية: من الآية ٣٢.

(٦) شرح المرادى ٢/١٠٧.

(٧) صدره:

أحلّ له الشيب أنقاله

من المضارب، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٩٥ وخزانة الأدب ٣: ٢٧٤ وبلا نسبة فى الجنى الدانى

٤٩٧ وشرح شواهد المعنى ٧٠٤ وشرح المفصل ٧: ١٠٧ ومعنى الليب ٢٩٥.

والشاهد فيه قوله: "إلا اغتراراً" حيث جاء الاسم النصب بعد "إلا" مفعولاً مؤكداً للفعل

قبله.

ورواية ديوان الأعشى: "وما اغتره الشيب إلا اغتراراً"، واعتره: عرض له.

(٨) قال صاحب المعنى فى ص ٣٨٩ معلقاً على الآية والبيت السابقين: "أى: إن نحن إلا نظن ظناً، وما

اغتره اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى لعدم الفائدة فيه،

وأجيب بأن المصدر فى الآية والبيت نوعى على حذف الصفة، أى: إلا ظناً ضعيفاً، وإلا اغتراراً

عظيماً".

(٩) "هـ": "إن نحن إلا نظن إلا ظناً".

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ: كَلَا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

أُنشِد "د" (١):

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَالْأَرْمَلُهُ

الرسيم والرمل بعض "عمله" من باب بدل البعض من الكل، وهو من أبيات الكتاب (٢).

وَأَنَّ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَّ تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعَّ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا يِلَّاءُ اسْتُنِّي وَلَيْسَ عَن نَّصَبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

الرواية عند أبي إسحاق: "وإن تكرر دون توكيد" (٣).

د: "المراد بالعامل: إلأ" (٤)، مثله لأبي إسحاق (٥)، وحملة ابن عقيل

(١) الرجز بلا نسبة في كتاب القسطاس في علم العروض للزمخشري ص ١٠٠ وكتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٣٠٠ وابن الناظم ١٢٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٢٩٥ - ٢٩٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢: ١٠٧ وأوضح المسالك ٢: ٢٧٢ والدرر ٣: ١٦٧ ورصف المباني ٨٩ وشرح التصريح ١: ٣٥٦ وشرح ابن عقيل ٣١١ والكتاب ٢: ٣٤١ والمقاصد التحوية ٣: ١١٧ ومعجم الهوامع ١: ٢٢٧ وشرح المرادى ٢: ١٠٧.

ويروى الرجز برواية أخرى في كلمة 'شيخك' فتروى: 'شَجَك' وكلاهما بمعنى واحد، وهو 'الجمل'.

وفيه شاهدان:

الأول: في قوله: 'إلأ عمله، وإلا رسيمه، وإلأ رملهُ' ذ: رسيمه بدل، و'رمله' معطوف، و'إلأ' المقترنة بكل منهما مؤكدة.

والثاني: اجتماع البدل والعطف في: 'الإلأ رسيمه، وإلأ رمله'، أي: إلأ عمله: رسيمه ورمله، وذلك لأن 'رسيمه' موافقة لمعنى 'عمله'، و'رمله' مخالف للرسيم، فلذا وجب العطف. وقال النحاس: 'رسيمه ورمله تفسيران لعمله'.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤١.

(٣) شرح الشاطبي ٢: ١٨٦.

(٤) المرادى ٢: ١٠٨: 'المراد بالعامل 'إلأ'، وبالتالي التأثير النصب على الاستثناء'.

(٥) شرح الشاطبي ٢/ ١٨٧.

على أنه العامل الذى قبل "إلا" وجعل "دَع" بمعنى اجعل^(١).

وقال شيخ شيوخنا أبو زيد المكوذى^(٢): وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه:

الأول: أن فيه التنبيه على أن "إلا" هى العامل فى المستثنى.

الثانى: أن ما قبل "إلا" فى التفرغ قد يكون غير عامل، نحو: ما فى الدار إلا زيد.

الثالث: أن "دَع" بمعنى^(٣) اجعل (١٨٨) غير موجود فى اللغة.

قلت: لعل الرواية عند ابن عقيل: "ضَع" بالضاد، أو يكون فهم أن المعنى: "دَع العامل يؤثر" أى: اتركه يعمل، ويأتى الكلام على العامل فى قوله:

واستثنى مجروراً بغير

ودون تفرغ مع التقدّم نصب الجميع أحكم به والتزم

(١) ابن عقيل ٦٠٧ - ٦٠٨: إذا كُرِّتْ 'إلا' لغير التوكيد، وهى التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء، ولو أسقطت لما فهم ذلك، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغاً أو غير مفرغ، فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي، فتقول: "ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً"، ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيها شغلت العامل به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: "فمع تفرغ" إلى آخره، أى: مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيت به، وانصب الباقي".

وقال الفارسي فى الإيضاح ٢٠٧:١: 'وتقول: ما جاءنى إلا زيد إلا عمراً، فترفع أحد الاسمين، وتنصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل حرف العطف فتقول: وإلا عمرو؛ لأن فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف'.

(٢) شرح المكوذى للألفية ص ٨٣.

(٣) 'د': 'فى معنى'.

وانصب لتأخيري، وحيى بواحدٍ منها كما لو كان دون زائد
 كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي
 د: ونصب علياً، ولكنه وقف على لغة (١) ربيعة، هذا كلام مستأنف،
 أى: إن الناظم جاء بهذا المثال على الوجه الأجود، فرفع "امرؤ" ونصب
 "علياً" على لغة:

قَدْ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلِيَّ الدَّفِّ إِبْرَ (٢)

وكذا قال ق وزاد: وعلى خلاف امرئ، وكذا تفعل "فى الإيجاب" (٣)
 إلا أنه لا أثر للحكم فى الظاهر.
 قال: إلا أن هذا المثال ليس من هذا القسم، بل "هو" (٤) من قسم المقرغ.
 قلت: هذا وهم، فإن الواو "فى" (٥): "يفوا" "واو" (٦) "ضمير" (٧)
 الفاعلين، وإنما "كان" (٨) يكون مفرغاً لو قال: "كلم يف" غير مسند إلى
 شئ قبل "إلا".

وَاسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا مُسْتَنْى بِالْأَنْبَاءِ

(١) شرح المرادى ١١٢/٢.

(٢) قوله: "الدَّفِّ إِبْر" ساقطة من "ه".

والرجز بلانسة فى شرح المفصل ٦٩/٩، والشاهد فيه قوله: "إِبْر"، حيث وقف على الاسم
 المنصوب المتوَّن بالسكون لا بالالف، كما هى اللغة الفاشية، الكثيرة الاستعمال، وهذا على مذهب
 بعض العرب.

(٣) ساقطة من "د".

(٤) من "ج".

(٥) ساقطة من "د".

(٦) من "أ".

(٧) فى "ص": "الضمير".

(٨) ساقطة من "ه".

د: " والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد "إلا" (١)، أما نصب
المستثنى بإلا، فقال في التسهيل: (٢) بها لا بما قبلها معدى "بها" (٣)، ولا به
مستقلاً، ولا بـ "أستثنى" مضمراً، ولا بأن مقدرة بعدها، ولا بأن مخففة
مركبة مع "لا"، خلافاً لزاعمي ذلك، ووفقاً لسيبويه (٤) (٨٨ب) و
المبرد (٥)، ورد في شرحه على من نسب لسيبويه خلاف ما نسب هو له (٦)،
وزيف أبو حيان كل ما رد به ثم قال (٧):

(١) الأسموني ١: ٤٠٠ - ٤٠١: "تبيهات: الأول: ...؛ الثاني: انتصاب 'غير' في الاستثناء
كانتصاب الاسم بعد 'إلا' عند المغاربة، واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارسي واختاره
الناظم، وعلى التشبيه يظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذن."

وانظر شرح المرادى ١١٣/٢.

وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح ١: ٢٠٩: "باب ما جاء بمعنى 'إلا' من الكلم: قد جاء من
الأسماء والأفعال والحروف، فأما الاسم فنحو: غير ومسوى وسواء ولا سيما؛ وحكم 'غير' إذا
وقعت في الاستثناء أن تعرب بالأعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد 'إلا'، تقول: 'أتانى القوم
غير زيد' فتنصب 'غيراً' نصب الاسم الذي يقع بعد 'إلا' في قولك: جاءني القوم إلا زيداً...".

(٢) ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٢٦٤: "وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقاً، بها
لا بما قبلها معدى بها، ولا به مستقلاً، ولا بأستثنى مضمراً، ولا بأن مقدرة بعدها، ولا بأن مخففة
مركبة منها ومن 'لا' خلافاً لزاعمي ذلك، ووفقاً لسيبويه والمبرد".

(٣) من 'أ'.

(٤) الكتاب ١/ ٣٦٠.

(٥) المفتض ٤/ ٣٩٠.

(٦) ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٢٧٣: "... فحاصل كلام سيبويه أن 'إلا' هي الناصبة لما استثنى
بها إذا لم يكن بدلاً ولا مشغولاً بما هو أقوى، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوّل، أو غلط فيما
تأوّل".

(٧) التذليل والتكميل ٣/ ١٢٠ إلى ٢١ ب.

قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: ذهب سيبويه إلى أنه منتصب بما قبله،
كما انتصب الدرهم في "قولك" (١): "عشرون درهماً" (٢).

فظاهر هذا أنه انتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول به، كما
انتصب التمييز. انتهى، ونحوه لابن هانئ.

قال أبو حيان: مدعى الجماعة ومستندهم "إلى" (٣) مذهب سيبويه أنه
منصوب بما قبله من الكلام، وهو الجملة بأسرها، ولذا عبر بعض أصحابنا
عن هذا المعنى بأنه انتصب عن تمام الكلام، كالتمييز (٤).

وأما "غير"، فقال أبو حيان: ذهب أصحابنا إلى أن انتصابها انتصاب
الاسم الواقع منصوباً بعد "إلا" وأن الناصب له كونه جاء فصلة بعد تمام
الكلام، وهذا موجود في "غير" (٥).

(١) في "ج": 'قوله'.

(٢) الكتاب ج ٢: ٣١٠: 'هذا باب ما يكون استثناءً بإلاً: اعلم أن 'إلا' يكون الاسم بعدها على وجهين:

فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن 'لا' حين قلت: لا مرحباً ولا سلاماً لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك 'إلا'، ولكنها تحيى لمعنى، كما تحيى 'لا' لمعنى.

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً عما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل 'عشرون' فيما بعدها إذا قلت: 'عشرون درهماً'.

وانظر: الكتاب ١/ ٣٦٩.

(٣) من 'أ' وفي 'ج'، وفي 'د' و'ه': 'أن'.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٠: والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠.

(٥) الإيضاح العضدي ١: ٢٠٩: وشرح ابن عقيل ١: ٦١٠-٦١١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣١١-٣١٢ والتذييل والتكميل ٣/ ٥٣ ب.

د: قد تحمل "إلا" على "غير"، فيوصف بها وبما بعدها، في فصل "إلا" من المعنى: (١) إن "إلا" قد تكون بمنزلة "غير"، فيوصف بها وبالتاليها جمع مُنكَّر أو شبهه، فالجمع المنكَّر مثاله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٢) فلا يجوز في "إلا" هذه (٣) أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير "حينئذ" (٤): (لو كان فيهما آلهة ليس فيها الله لفسدتا)، "وذلك" (٥) يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيها الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن "آلهة" جمع منكر في الإنبات فلا عموم (١٨٩) له، فلا يصح الاستثناء منه، ولو قلت: قام رجال إلا زيذاً، لم يصح اتفاقاً، ثم قال:

قال النحويون: إذا "قال" (٦) له: على عشرة إلا درهماً فقد أقر له بتسعة، فإن قال: "إلا درهم"، فقد أقر له بعشرة؛ لأن المعنى: عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك، فالصفة "هنا" (٧) مؤكدة صالحة للإسقاط، مثلها في ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٨) وتتخرج الآية على ذلك "أن" (٩) المعنى "حينئذ": (١٠) "لو كان فيهما آلهة لفسدتا" أى أن الفساد

(١) معنى اللبيب لابن هشام ص ٩٩ - ١٠٠ وشرح المرادى ١١٣/٢.

(٢) سورة الأنبياء: من الآية ٢٢.

(٣) في 'ج': 'هاهنا'، وقوله: 'في إلا هذه' ساقط من 'ص'.

(٤) من 'ج'.

(٥) في 'أ': 'وهذا'.

(٦) في 'أ': 'قيل'.

(٧) ساقطة من 'ج'.

(٨) سورة الحاقة: من الآية ١٣.

(٩) من 'ص'، وفي بقية النسخ: 'إذا'.

(١٠) من 'ج'.

يترتب على تقدير تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد، ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله^(١):

أَنِخَتْ فَأَلَقَتْ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ
قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا

فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس، ومثال شبيه الجمع قوله^(٢):

لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِيمِي الدَّهْرُ غَيْرُهُ
وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

ف: "إلا الصارم" صفة لـ "غيري". انتهى "مختصراً"^(٣).

وقول الشاعر: "فألقت بلدةً فوق بلدة" أراد بالبلدة الأولى ما يقع

"على"^(٤) الأرض من صدرها إذا بركت، وبالبلدة الأخيرة المفازة التي

أنيخت بها.

(١) من الطويل، وهو لذى الرمة في ديوانه ص ١٠٤ وخزانة الأدب ٤١٨:٣، ٤٢٠ والدرر ٣: ١٦٨

وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٢ والكتاب ٢: ٣٣٢ ولسان العرب ٣: ٩٥ (بلد)، ١٢: ٥١ (بغم) وبلا

نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣٠٠ وشرح شواهد المغنى ١: ٢١٨، ٣٩٤، ٧٢٩:٢ ومغنى

الليبي ١: ٧٢ والمقتضب ٤: ٤٠٩ وهمع الهوامع ١: ٢٢٩ وشرح الكافية ١: ٢٤٧.

والشاهد فيه وقوع "إلا" صفة لـ: "الأصوات"، وهي، وإن كانت معرفة بلام الجنس، فهي شبيهة

بالمكتر، ولما كانت "إلا" الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما

بعدها، فرفع "بغامها" إنما بطريق النقل من "إلا" إليه، والمعنى: أن صوتاً غير بغم الناقة قليل في

البلدة، وأما بغامها فكثير، وقيل: يجوز أن تكون "إلا" للاستثناء، وما بعدها بدلاً من الأصوات.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٠٠: "كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها".

(٢) من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٦٢ وشرح أبيات سيويه ٢: ٤٤ وشرح

شواهد المغنى ١: ٢١٨ والكتاب ٢: ٣٣٣ ولسان العرب ١٥: ٤٣٢ "إلا" وبلا نسبة في شرح التسهيل

لابن مالك ٢: ٣٠٠ - ٣٠١ وتذكرة النحاة ٢٩٦ وشرح الأشموني ١: ٢٣٤ ومغنى الليبي ١: ٧٢.

والشاهد فيه جزي "إلا" وما بعدها على "غير" نعمًا لها، والتقدير: لو كان غيري غير صارم الذكر

لغيره وقع الحوادث، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣٠١.

(٣) ساقطة من "ه".

(٤) ساقطة من "ه".

د: وتضارفت "غير" "إلا" (١) من وجهين لآخره (٢)، هذه عبارة المعنى مختصرة، إلا أنه زاد في الوجه الثاني، قاله جماعة، وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ» (٣) الآية، ثم قال: وشَرَطَ ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء (٤)، وجعل (٨٩ب) من الشاذ قوله (٥):

وكل أخ مفارقة أخوه
لعمر أهلك إلا الفرقدان

(١) من 'ج'.

(٢) المرادى ٢: ١١٤: "وتضارفت غيراً" من وجهين:

أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه، فلا يقال: جاءني إلا زيد، بخلاف "غير".
والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلاً أو منقطعاً.

فلا يجوز: "عندي درهم إلا جيد"؛ لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف "غير".

وهذه عبارة المعنى مختصرة، انظر: المعنى ص ١٠٠، ١٠١.

(٣) تَمَّةُ المعنى: "لفسدنا" وهي من الآية ٢٢: من سورة الأنبياء.

(٤) قال في الكافية ٢٤٧: "ومذهب سيويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، أن يكون إلا زيد بدلاً وصفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله:

وكل أخ مفارقة أخوه
لعمر أهلك إلا الفرقدان

ثم قال: في البيت شدوذان:

- وصف "كل" دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود، "وكل" لإفادة الشمول، فقط، قال: وهذا الوصف ضرورة للشاعر؛ لأنه لو جار له وصف المضاف إليه، وهو أن يقول: "الفرقدين" لم يجعل "إلا" صفة، بل كان يجعله استثناءً.

والشدوذ الثاني: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

(٥) من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨ والكتاب ٢: ٣٣٤ ولسان العرب ١٥: ٤٣٢:

"إلا" والمتع في التصريف ١: ٥١٠ ولحزرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠ وحماسة البحتري ص ١٥١ وحماسة البصرية ٢: ٤١٨ وشرح أبيات سيويه ٢: ٤٦٠ والمؤتلف والمختلف ٨٥ ولعمر بن عامر في خزنة الأدب ٣: ٤٢١ والدرر ٣: ١٧٠ وشرح شواهد المعنى ١: ٢١٦ وللأعشى في كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ١٥٥ وبلا نسبة في كتاب الجمل للخليل ص ٣٠٠ والملخص ١: ٤٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٢٥٥.

والشاهد فيه معنى "إلا" في موضع "غير"؛ لأن "إلا" نعت "لكل"، أراد: فكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه.

وقال الخليل في كتاب الجمل في النحو له ص ١٥٥: "رَفَعَ الفرقدين"؛ لأنه أراد: والفرقدان يفتقدان، فجعل "إلا" تحقيقاً.

والوصف هنا "مختص" (١) لا مؤكّد.

د: قال في البسيط: وهل يجوز فيه الحال، كما جاز في "غير"، فيه نظراً، وأجازه ابن السيد (٢).

زاد أبو حيان، وقال: إنها قد تكون صفة "للنكرة" (٣) وتتقدم وتتصب على الحال، فتقول: هذا رجل إلا ضاحك، ثم تقول: هذا إلا ضاحكاً رجل، ولذلك أجاز في قوله (٤):

(١) من "أ" و"ج" والمغنى، وفي "د": "مختصر".

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد، بكسر السين، أبو محمد البطلوني، ولد سنة ٤٤٤هـ، كان عالماً باللغات والآداب، تبحراً فيهما، انتصب لإقراء علوم النحو، واجتمع إليه الناس، وله يد في العلوم القديمة.

من تصانيفه: كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبي، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والخلل في شرح أبيات الجمل، والمثلث، والمسائل المثورة في النحو، وكتاب سبب اختلاف الفقهاء، وغير ذلك. توفي في سنة ٥٢١هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢: ٥٥ - ٥٦ وإنساب الرواة ٢: ١٣١ - ١٤٣ وبغية الملمس ٣٢٤ والبلغة ١١٤ وشذرات الذهب ٤: ٦٤ - ٦٥ وطبقات القراء ١: ٤٤٩ ومعجم المؤلفين ٦: ١٢١ وهدية العارفين ٤٥٤ ووفيات الأعيان ١: ٣٢٢ - ٣٣٣ وكشف الظنون ٤٨ و ٤٨٨ و ٦٠٣ و ٩٩٢ و ١٥٨٧ و ١٩٠٧ ومقدمة الدكتور حمزة عبد الله النشري لكتاب إصلاح الخلل ص ١٣ - ٢٣. وانظر: شرح المرادى ١١٤/٢.

(٣) في "أ": "للمنكر".

(٤) من الطويل، وهو للكميّ بن زيد في ديوانه ١: ١٦٧ وشرح الفصل ٢: ٩٣ والكتاب ٢: ٣٣٩ وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣١٢ والمتنضب ٤: ٤٢٤ وخزانة الأدب ٢: ٣٧٣. والشاهد فيه تكرار المستثنى في عجز البيت مرّةً بـ "إلا" وأخرى بـ "غير"، والتقدير: وما لى ناصر إلا الله غيرك، فكان "الله" بدلاً من "ناصر"، و"غيرك" منصوب على الاستثناء، فلمّا قُدِّمًا لَرَمًا النَّصْبَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يُقَدِّمُ.

وما لي إلا الله غيرك ناصر

د: أربعة أوجه: أن يكونا معاً حالين من "ناصر"، أو استثناءين مُقَدَّمين، أو أحدهما استثناءً والآخر حالاً، وتمثيله بـ: هذا رجل إلا "ضاحكاً"^(١) على الصفة "متنازع"^(٢) فيه؛ لأنهم قالوا: لا "تكون"^(٣) صفة إلا حيث يصح أن تكون استثناءً، ولا يصح أن يكون "إلا ضاحك" استثناءً.

د: "يجوز في المعطوف على "الاستثناء"^(٤) بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى إلى قوله: ^(٥) وظاهر كلام سيبويه^(٦) أنه "معطوف"^(٧) على الموضع، "وذهب"^(٨) الشلوين إلى أنه من باب التوهم، أما العطف على الموضع فمثاله: ليس زيد بقاتم ولا قاعداً بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط: الأول: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، فلا يجوز: مررت بزيد

(١) في "ج": "ضاحك".

(٢) في "أ" و"ج": "متنازع".

(٣) في "أ": "يكون".

(٤) في "ص" و"أ" و"ج" و"ه": "المستثنى".

(٥) المرادى ٢: ١١٤ - ١١٥: "الثاني: يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى،

فتقول: "قام القوم غير زيد وعمرو" بالجر على اللفظ، وبالنصب على المعنى؛ لأن معنى "غير زيد": إلا زيدا، وتقول: "ما قام غير زيد وعمرو، بالجر وبالرفع؛ لأنه على معنى: إلا زيد".

وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوين إلى أنه من باب التوهم".

(٦) سيبويه ٢: ٣٤٤: "زعم الخليل - رحمه الله - ويونس جميعاً أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو، فالوجه الجبر، وذلك أن "غير زيد" في موضع "إلا زيد" وفي معناه، فحملوه على الموضع، كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديداً

فلما كان في موضع "إلا زيد" وكان معناه كمنه، حملوه على الموضع". وانظر شرح المرادى ٢/ ١١٤.

(٧) في "ج" و"ه": "من المعطوف".

(٨) في "د": "ومذهب".

وَعَمْرًا، بِالنَّصْبِ.

الثانى: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: الضارب زيداً وأخيه؛ لأن الوصف المستوفى لشروط (١٩٠) العمل، الأصل إعماله لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل.

الثالث: وجود "المحرز" (١) أى الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قائمان، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول "إن"، ومن أجل هذا منع الحدائق: هذا ضارب زيد وعمراً بالنصب، وأعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع، أو وعمراً بالنصب، فإن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو مثنوياً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله سبحانه "وتعالى" (٢):
"وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسُ" (٣).

وأجيب: بأنه على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أى: وجعل الشمس، ويشهد للتقدير أن الوصف فى الآية بمعنى الماضى، والماضى المجرد من

(١) فى "أ": "المجوز".

(٢) من "ه".

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٩٦. والآية بتامها: ﴿فَلَمَّا نَسَبْنَا وَجَعَلْنَا لَيْلِيًا سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.

وهذه القراءة المذكورة فى المتن: "وجاعلُ...". هى قراءة الباقين بعد عاصم وحمزة والكسائى، والباقون هم: نافع وابن كثير وابن عاصم وأبو عمرو بن العلاء وأبو جعفر ويعقوب وخلف. فيقرؤها فيها بصيغة اسم الفاعل "وجاعلُ" فتؤثر على ما بعدها بالجر، أما عاصم وحمزة والكسائى، وهم كوفيون، فيقرؤها بصيغة الفعل (وجعلُ) فيعمل النصب فيما بعده.

انظر: البدر الزاهرة ١٣١ والوفى فى شرح الشاطبية ١٨١ وتحرير التيسير ١١١ والمغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٦٩: ٢ والإرشادات الجلية ١٤٨ وكتاب السبعة ٢٦٣.

"أل" لا يعمل النصب، ويوضح "ذلك" (١) "نصبه" (٢) قوله سبحانه (٣):
 ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار﴾ (٤) لتسكنوا فيه.

وأما العطف على التوهم فمثاله: ليس زيد قائماً ولا قاعد، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير (٥):
 بدا لي (٦)، أنني لست مُدركَ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(١) في 'هـ': 'لك'.

(٢) من 'د'، و'ج'، وفي 'أ': 'نفسه'.

(٣) سورة القصص: من الآية ٧٣.

(٤) ساقطة من 'هـ'.

(٥) من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧ وشرح ابن هشام على جمل الزجاجي ١٧١ والمساعد ٢: ٣٠٠ والبيضاوي ١: ٣٢٧، ٣٨١، ٢: ٦٤٥، ٧٩٦، ١٠٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٨١ وتخليص الشواهد ٥١٢ وخرزانه الأدب ٨: ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩: ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤ والدرر ٦: ١٦٣ وشرح شواهد المغنى ١: ٢٨٢ وشرح المفصل ٢: ٥٢، ٧: ٥٦ والكتاب ١: ١٦٥، ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠ ولسان العرب ٦: ٣٦٠ (تمش) ومعنى اللبيب ١: ٩٦ والمقاصد النحوية ٢: ٢٦٧، ٣: ٣٥١ وجمع الهوامع ٢: ١٤١ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيويه ١: ٧٢ والكتاب ١: ٣٠٦ ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١: ١٩١ وبلا نسبة في البسيط ١: ٣٧٨، ٢: ٩١٧، وشرح المفصل ٨: ٦٩ والكتاب ٢: ١٥٥.

وفي البيت شاهدان:

الأول: في قوله: "ولا سابق" حيث جرَّ هذا الاسم عطفاً على خير "ليس"، وهو قوله: "مدرك"؛ لتوهمه أن الخبر مجرور، وذلك لكثرة مجيئه مجروراً بالباء الزائدة، ويروى: "ولا سابقاً"، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

والثاني: في قوله: "ولا سابق شيئاً" حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: "سابق" عملاً فعله، فنصب به المفعول به، وهو قوله: شيئاً.

(٦) في 'ص': 'لك'. وما أثبتُّه هو ما أجمعت عليه الروايات في المصادر المذكورة في الهامش السابق.

وقوله الآخر^(١):

ما الحازمُ الشَّهْمُ مقداما ولا بطلٌ
إن لم يكنْ للهوى بالحقِّ غلابا
ولم يحسنْ قول الآخر^(٢):

وما كنتُ ذا تيربٍ فيهمْ
ولا تمنشٍ بينهم منمِّل

(٩٠ب) لقلة دخول الباء على خبر "كان"، بخلاف خبرية "ليس" و"ما" والتيرب: النميمة^(٣)، والمنمِّل: الكثير النميمة^(٤)، والمنمش: المفسد ذات البين^(٥).

ومن العطف على التوهم عند الخليل وسيبويه^(٦) قراءة غير أبسى

(١) من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦:١ والدرى ١٦٥:٦ وشرح شواهد المغنى ٨٦٩ ومغنى اللبيب ٤٧٦ وهمع الهوامع ١٤١:٢.

والشاهد فيه قوله: "بطل" حيث جرّه، وهو معطوف على خبر "ما" المنصوب، وهو قوله: "مقداما"، وذلك لتوهم دخول الباء الجارة على الخبر، ودخول الباء على خبر "ليس" و"ما" كثير. (٢) من المتقارب، وهو غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦:١ والدرى ١٦٥:٦ وشرح شواهد المغنى ٨٦٩:٢ ولسان العرب ٦:٣٦٠ (تمش) ومغنى اللبيب ٤٧٧:٢ وهمع الهوامع ١٤٢:٢.

والشاهد فيه قوله: "ولا تمنش" حيث جرّه "منمش" عطفًا على خبر "كان"؛ لتوهمه أنه مجرور بالياء الزائدة، وهذا الجر على التوهم مع "كان" المنقبة نادر، والكثير مع "ليس". وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٥:١: "وقد يُجرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندرُ ذلك مع غير ليس وما...".

(٣) الصحاح ١/٢٢٤.

(٤) الصحاح ٥/١٨٣٦.

(٥) مغنى اللبيب ٦١٩ - ٦٢٠.

(٦) سيبويه في الكتاب ٣:١٠٠ - ١٠١: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَاصْطَلِّ وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنني لست مدرك ما مَضَى
ولا سابق شيئا إذا كان جانيا

فإنما جرّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذا هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جرّما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا.

عمرو^(١): ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن﴾^(٢)، فإن معنى: ﴿لولا أخرتني... فأصدق﴾، ومعنى: "إن أخرتني أصدق" واحد.
وقال الفارسي "والسيرافي"^(٣): هو عطف على محل "فأصدق"، وكذا
اختلف في "نحو"^(٤) قول القائل: قام القوم غير زيد وعمراً بالنصب،
والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيويه؛ لقوله: ^(٥) "لأن"^(٦) "غير
زيد" في موضع "إلا زيدا" ومعناه، فشيئوه بقوله^(٧):

فلست بالجمال ولا الحديداً

(١) سورة المساقون: من الآية ١٠ وقراءة أبي عمرو بن العلاء المشار إليها هي بزيادة واو بين الكاف
والنون مع نصب الفعل هكذا: 'وأكون' وقرأ الباقر بحذف الواو، وإسكان النون على الجزم:
'وأكن'، والباقر هم: نافع، ابن كثير، ابن عامر، عاصم، حمزة، الكسائي، يعقوب، أبو جعفر،
خلف.

انظر: البدر الزاهرة ٣٨٦ والوافي ٢٦٢ وتحبير التيسير ١٩٠ والإرشادات الجلية ٤٦٦ وكتاب السبعة
٦٣٧ والمغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة: ٣: ٣٠٤.

(٢) وتام الآية: 'وأكن من الصالحين'.

(٣) ساقطة من 'ه'.

(٤) ساقطة من 'د'.

(٥) ٢: ٣٤٤.

(٦) ساقطة من 'د'. وفي 'أ'، و'ب'، و'ج'، و'د': 'لأن كان غير زيد'.

(٧) وصدرة:

معاوي إنا بشر فأسجح

من الوافر، وهو لعقبة أو لعقيبة الأسدى في كتاب الإنصاف ١: ٣٣٢ وخزانة الأدب ٢: ٢٦٠ وسر
صناعة الإعراب ١: ١٣١، ١٩٤ وشرح أبيات سيويه ٣٠ وشرح شواهد المغنى ٢: ٨٧٠ والكتاب
١: ٦٧ ولسان العرب ٥: ٣٨٩ (غمز) وكتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٧٤ ولعمرو بن أبي
ربيعة في الأزمات والأمكنة ٢: ٣١٧ ويلا نسبة في إصلاح الخلل ١٧١ والبسيط ٢: ٨٠٠ وشرح جمل
الزجاجي لابن هشام ١٤٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣١٣، ٤٧: ٤ والأشياء والنظائر ٤: ٣١٣.
والشاهد فيه قوله: "ولا الحديداً" حيث عطف على خبر "ليس" المجرور بالنصب، وهذا العطف
على المحل، والبيت من قصيدة مجرورة، ولا شاهد فيه.

وقد استنتب من ضعف فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفًا على
المحل، ولو أراد ذلك لم يقل: "إنهم" (١) شبهوه به. انتهى مختصراً من
رابع أبواب المعنى (٢).

ق: النحاة يسمون الحمل على المرادف بالحمل على "التوهّم" (٣).

د: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى بإلّا، خلافاً لبعضهم، وما استدل
به "متأول" (٤).

أبو حيان: ممن أجازة ابن خروف، وحمل عليه قول الشاعر (٥):

وما هاجَ هذا الشوقَ إلا حمامةً تَغْتُ علي خضراءَ سمرٍ قيودها

"رؤي" (٦) برفع "سمر" على لفظ حمامة، وبجره على معنى "غير
حمامة سمر قيودها" (٧)، ومن منع ذلك تأول الجر في "سمر" على الجوار،

= وقال الخليل في كتاب الجمل له ص ٧٤: "نَصَبَ الحديدَ" على موضع "الجبال"، لأن موضعها
النصب، وإنما انخفض بالباء الزائدة، وليس للباء موضع في الإعراب، كأنه قال: فلنا الجبال ولا
الحديد، والباء للإحكام.

وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٨٠١:٢: "يرى هَذَا البيت بالنصب والخفض من قصيدتين إحداهما
منصوبة والأخرى مجرورة، فالنصب بالعطف على الموضع والخفض بالعطف على اللفظ، ومعنى
أَسْجِجُ: سَهَّلَ، أى سهل علينا، ولا تطلب مِنَّا ما يَشَقُّ، فلنا الجبال ولا الحديد".

(١) من "أ".

(٢) معنى اللبيب ٦١٩ - ٦٢١.

(٣) في "أ": "إلا وهم".

(٤) في "ج" و "هـ": "مؤول". وانظر: شرح المرادى ١١٥/٢.

(٥) من الطويل، وهو لعلى بن عميرة الجرمي في سمط اللأكي ١٩ ويلا نسبة في أمالي القالي ١: ٥
والدرر ٣: ١٧٣ وجمع الهوامع ١: ٢٣١.

والشاهد فيه جواز جر المعطوف على متلوه "إلّا" لتأولها بـ "غير"، فيجوز رفع "سمر" على لفظ
"حمامة"، والجر على معنى "غير حمامة".

(٧) ساقطة من "ج".

(٦) من "هـ".

(١٩١) أو على أن "سمر" نعت لخضراء، والمراد بالقيود على هذا الأخير عروق الشجر، وقد حكى ذلك لغةً.

وفى الاستدلال بالبيت دليل "على" (١) أن النعت كالعطف (٢)، والصحيح منع جر التابع مطلقاً؛ لأن "زيداً" بعد "إلاً" لا موضع له يخالف لفظه، "بل لفظه" (٣) وموضعه واحد.

ق: ما جرى في تكرير "إلاً" جارٍ في تكرير "غير" عملاً بقوله:
بما لمستني يلاً نسباً (٤)

وبالله سبحانه التوفيق (٥).

ولسوى سوى سَوَاءٍ اجعلا على الأصح ما لغير جعلاً

د: هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم أخرى وهي المد مع الكسر (٦)، هو ابن الخباز (٧) في "الموطى في شرح ألفية ابن معطى"، وعنه نقله أبو حيان (٨).

(١) من 'ج'.

(٢) التذييل والتكميل ١٥٥/٣.

(٣) ساقطة من 'أ'.

(٤) شرح الشاطبي ١٩١/٢.

(٥) ساقطة من 'ص'، و'ه'.

(٦) شرح المرادى ١١٥/٢.

(٧) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي، الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلي، الموصلي، النحوي، الضرير.

كان أستاذاً بارعاً، علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض.

وله المصنفات المفيدة، منها: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط.

مات بالموصل عاشر رجب سنة سبع وثلاثين وستمائة (٦٣٧هـ) وقيل: سنة ٦٣٩هـ.

انظر: بغية الوعاة ١: ٣٠٤ والأعلام ١: ١١٤ والبلغة ٩ وشذرات الذهب ٥: ٢٠٢ ومعجم المؤلفين

١: ٢٠٠ والنجوم الزاهرة ٦: ٣٤٢.

(٨) التذييل والتكميل ٥٧/٣ ب.

د: "في مذهب المصنف هو منقول عن الزجاج .

قال أبو حيان^(١): نقله عنه شيخنا أبو الحسن بن الضائع .

د: وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه^(٢)، من ذلك قول

الشاعر^(٣):

ذَكَرُكَ اللهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارَفٌ عَنِ فَوَادِكِ الْعَفَلَاتِ

وقول الآخر^(٤):

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَانِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

د: لم يذكر من تصرفه في النثر إلا جرّه بمن في الحديث، بل ذكر جرّه،

(١) ساقطة من 'أ'، وإلى نهاية هذه الفقرة الساقطة من 'أ' هي نهاية الساقط من 'ب' وقد أشرت إلى بداية السقط في موضعه. وانظر شرح المرادى ١١٧/٢ والتذيل والتكميل ١٥٦/٣.

(٢) شرح المرادى ١١٨/٢.

(٣) من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥:٢ والدرر ٩٣:٣ والمقاصد النحوية ١٢٦:٣ وجمع الهوامع ٢٠٢:١ والمساعد ٥٩٥:١ وابن الناظم ١٢٨.

وفي البيت شواهد ثلاث:

الأول: إعمال المصدر "ذَكَرُ" عمل الفعل فنصب لفظ الجلالة "الله".

والثاني: في قوله: "ذَكَرُ سِوَاهُ" حيثُ خُرِجَتْ "سوى" على النصب على الظرفية، ووقعت مجرورة بالإضافة، خلافاً للأكثرين، وهو المراد من سَوْقِ البيت.

والثالث: في إعمال اسم الفاعل "صَارَفٌ" عمل الفعل، فنصب "العفلات" ويروى: "صَادِفٌ" بالذال، مكان "صارفٌ" بالراء.

(٤) من الكامل، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله، في الدرر ٩٢:٣، وشرح ديوان الحماسة ١٧٦١ والمقاصد النحوية ٣:١٢٥ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥:٢ وجمع الهوامع ٢٠٢:١ وابن الناظم ١٢٨.

والشاهد فيه قوله: "فَسِوَاكَ بَانِعُهَا" حيثُ أخرج سِوَى عن الظرفية، وجعلها مبتدأ.

"بفى" فى الحديث^(١) أيضاً، فالأول: قوله "عليه الصلاة والسلام"^(٢):
 "دَعَوْتُ رَبِّى أَلَّا يَسْلُطَ عَلَى أُمَّتى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنفُسِهِمْ"^(٣).
 والثانى: قوله ﷺ^(٤): "ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشَّعْرَةَ
 البيضاء فى جلد الثَّور الأسود، أو كالشَّعْرَةَ السوداء فى جلد الثَّور
 الأبيض".

أبو حيان: "وقد بينا العلة فى كون النحاة لا يستدلون بالحديث على
 إثبات القواعد النحوية"^(٥).

قال: وأما: ﴿فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٦) و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٧) و ﴿فِى سَوَاءٍ
 الْجَحِيمِ﴾^(٨)، و "سواء"^(٩) برجل سواء والعدم و ﴿مَكَانًا سُوًى﴾^(١٠)

(١) ساقطة من 'د'، وفى 'ج': 'بل ذكر جرّة، 'يعنى' فى الحديث'، وما أثبتته من 'أ'، و'ب'،
 انظر: شرح الرمادى ١١٨/٢.

(٢) ساقطة من 'ص'، وفى 'هـ': صلى الله عليه وسلم.

(٣) أخرجه مسلم فى باب الفتن ١٩ ومالك فى الموطأ باب القرآن ٣٥ وابن ماجه فى الفتن ٩ وأحمد
 ١٢٣/٤، ٣٣٢، ٥/٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٤، ٤٤٥، ٦/١٦.

(٤) أخرجه البخارى فى الرقاق ٤٥، ٤٦ والأئبياء ٧ ومسلم باب الإيمان ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠
 وابن ماجه باب الزهد ٢٤ والنسائى الجنة ١٣، وأحمد ١/٢٨٦، ٤٢٨، ٤٤٥، ٢/٢٧٨، ٣/
 ٤٤١، ٦/٢٢.

(٥) فى 'أ' : 'والأحاديث لا يحتج بها على إثبات القواعد النحوية'.

(٦) سورة الأنفال : من الآية ٥٨.

(٧) سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس : من الآية ١٠، وسورة المنافقون : من الآية ٦.

(٨) سورة الدخان : من الآية ٤٧، وسورة الصافات : من الآية ٥٥.

(٩) فى 'ص' و'ج'؛ مرتت. وانظر الكتاب ٢ : ٣١، ٣٤.

(١٠) سورة طه : من الآية ٥٨، وهذه الآية والمثال الذى قبلها، والآيتان اللتان تسبقه ساقطة من 'أ'.

فأسماءٌ لا ظروفٌ "اتفاقاً" (١).

ق: لا "تجد" (٢) في كتاب نحوى متقدم استدلالاً بحديث، وهم يستدلون بكلام أجلاف العرب، كما روى أبو حاتم (٣) عن أبي عمر الجرمي أنه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنى بنسئ من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمّن أخذت هذا يا أبا عبيدة، فإنه خلاف تفسير الفقهاء؟ فقال لى: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت

(١) في 'ب' : " بانفلاق " . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٢ : ٨٨٢ - ٨٨٣ : " اعلم أن 'سوى' إذا كُسرَتْ سبَّحَتْ أو ضُمَّتْ قُصِرَتْ، وإذا فُتِحَتْ سبَّحَتْ، فقول : 'سواء' ، ويظهر من قول أبي القاسم أنها أسماء وليست بظروف، ونص سيويه أنها من الظروف التى لا تَصَرَّفُ، وإنما تصرف فى الشعر ... "

وقال فى جـ ١ : ٣١ - ٣٢ : " وجعلوا ما لا يجرى فى الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، ذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
إذا جلسوا منا ولا من سواننا

... فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ... "

(٢) فى 'جـ' و 'هـ' : " تجد " .

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني، من ساكنى البصرة، كان إماماً فى علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبى عبيدة وأبى زيد والأصمعى وعمرو بن كركرة، وروح بن عيادة، وعنه ابن دريد وغيره.

صنّف : إعراب القرآن، لحن العامة، المنصور والممدود، والقراءات، الوحوش، الطير، والنحلة، الفصاحة، الهجاء، خلق الإنسان، الإدغام، وغير ذلك.

توفى فى سنة خمسين، أو خمس وخمسين، أو أربع وخمسين، أو ثمان وأربعين ومائتين، وقد قارب التسعين.

انظر : بغية الوعاة ١ : ٦٠٦ - ٦٠٧ وطبقات الزيدى ٩٤ - ٩٦ وتاريخ العلماء النحويين ٧٣ - ٧٤ وأخبار النحويين البصريين ١٠٢ - ١٠٤ وشذرات الذهب ٢ : ١٢١ والأعلام ٣ : ٢١٠ وإنشاء الرواة ٢ : ٥٨ - ٦٤ والبداية ١١ : ٣٠٢ وبروكلمان ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ والبلغة ٩٣.

والسجستاني نسبته إلى سجستان * بكسر أوله وثانيه : ناحية كبيرة بولاية واسمها وهى مدينة أو إقليم جنوبى هراة ... "

انظر : مراصد الاطلاع ٢ : ٦٩٤ .

"فخذة" (١)، وإن شئت "فذره" (٢)، وإنما لم يستشهدوا بالحديث خشية أن يكون نُقِلَ بالمعنى على رأى من أجازَه من المحققين، "للعارف" (٣) بدلالات الألفاظ؛ إذ المقصود المعظم منه إنما هو المعنى، لتلقى الأحكام الشرعية دون اللفظ، ولذلك تجدد في كثير من رواياته ألفاظاً غير معروفة عند العرب، وهذا بخلاف رواية شعر العرب وكلامها، فإنَّ "المعنى" (٤) به عندهم اللفظ لما بنوا عليه من الأحكام اللسانية.

نعم: إذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه وعرف ذلك بنصٍّ أو قرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول (١٩٢) أولى ما يحتجُّ به النحويون واللغويون والبيانون، وينون عليه علومهم.

كما روى أن قوماً وفدوا على النبي ﷺ فقال: "من أنتم؟ فقالوا: بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان" (٥)، فاستدلَّ ابن جنى بهذا الحديث على أن النون في "غيان" زائدة (٦)، وأنه مشتق من الغنى لا من الغين؛ لأن مثل هذا مقصود به نقل اللفظ.

(١) في 'ب' و'ج' و'هـ': 'فَحَذُّ'.

(٢) في 'ب' و'ج' و'هـ': 'قَدَرٌ'.

(٣) في 'أ': 'للعارف به'.

(٤) في 'أ' و'د': 'المعنى'.

(٥) هم حى من جهة من منهم بسبب بن عمرو، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدماء، وقد غير النبي - ﷺ الغنى إلى الرشد، ففى سنن أبى داود: "وسمى ابن مغوية ابن رشد"، وانظر القاموس وشرحه والإصابة وسنن أبى داود فى "باب فى تغيير الأسماء" من كتاب الأدب. و "رشدان" بفتح الراء، وفى اللسان: "وضبطه قوم بكسر الراء".

(٦) الخصائص ١ / ٢٥٠ / ٢٥١ قال ابن جنى: '... إن الألف والنون زائدتان، وإن كان عليه السلام - لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغنى يمتزله قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان، وهذا واضح'.

"وروي أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيدالك الرجل امرأته؟ قال: نعم، إذا كان ملفحاً، فقال أبو بكر: ما قلت؟ وما قال لك يا رسول الله؟ فقال - عليه السلام" -^(١): قال لى: أيماطل الرجل امرأته؟ "فقلت"^(٢): نعم، إذا كان فقيراً، فقال أبو بكر - "رضى الله عنه"^(٣) - : لقد طُفْتُ في أحياء العرب فما رأيت أحداً أفصح منك يا رسول الله، فقال: وما يمنعني وأنا "من قريش"^(٤)، قرشى، واسترَضِعْتُ^٥ في"^(٥) بنى سعد"^(٦).

ولم يفصل المؤلف هذا التفصيل، فبنى الأحكام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له "فيه"^(٧) من النحاة سلفاً إلا ابن خروف، فإنه يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل.

قال ابن الضائع: لا أدري هل بينى عليها "أم"^(٨) هي لمجرد التمثيل، وكان "المؤلف"^(٩) بنى على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً، وهو قول ضعيف.

فالحق أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب، كما لم يُصَبِّ في اعتبار ضرورات الشعر "باعتبار"^(١٠) ما يجوز تبديله أو لا يجوز^(١١). انتهى، ونحوه لأبي حيان^(١٢) (٩٢ب) في غير هذا الموضع.

(١) في "أ"، و"ج": عليه الصلاة والسلام.

(٢) من "ب"، وفي بقية النسخ: "فقال".

(٣) ساقطة من "أ"، وفي "ه": "رضى الله تعالى عنه".

(٤) من "د". (٥) في "د": "من".

(٦) أخرجه أبو داود مناسك ٥٦، والدارمي مناسك ٣٤.

(٧) من "ص"، "ه". (٨) في "أ": "أو".

(٩) في "أ": "المصنف". (١٠) "ص": "اعتبار".

(١١) شرح التسهيل ١: ٣٦٧ وشرح الشاطبي ٢ / ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧.

(١٢) التذليل والتكميل ٣ / ١٢٩ ب، ٥ / ١٦٩ أ.

وَاسْتَشْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا
وَأَجْرُ رُ بَسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ
وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ وَالْمَجْرُورُ قَدْ يَرِدُ
وَحَيْثُ جَرًّا فَهِيَ حَرْفَانِ
وَقِيلَ: حَاشَا وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا
كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

د: قيل: ولم يعرف سيبويه الجر بـ "خَلَا" (١)، "الذي" (٢) قاله "هو" (٣) أبو حيان، وكذا قوله: "قيل" (٤) ورد بأنه لا يطرد، أى فى نحو: القوم إخوتك ليس زيداً، وكذا قوله بعد: "قيل: ولا يطرد، وكذا قوله: قيل" (٥): "ويمكن القول "فيها" (٦) بذلك، قال: "كقلمًا فى النفى".

د: فإن قلت: بأى شئ يتعلقان إذا كان حرفى جر (٧)؟

قلت: قيل: بالفعل أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل: هما فى موضع نصب عن تمام الكلام، نحوه لأبى حيان "قال" (٨): "وإذا كانت عدا وخلا وحاشا حروفًا"، "فقيل" (٩): "تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه، فموضع الجار والمجرور نصب به، وقيل: إن الجار والمجرور فى موضع نصب عن تمام الكلام" (١٠). انتهى.

(١) المراد ٢: ١٢٣: * قيل: ولم يعرف سيبويه الجر بها، وليس كذلك، بل ذكر سيبويه فيها الجر أيضاً . أ . هـ .

وحقاً، فقد ذكر سيبويه فيها الجر، قال فى الكتاب ٢: ٣٤٩ - ٣٥٠: * وبعض العرب يقول: ما

أتانى خلا عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب ... *

(٢) ساقطة من "ب" . (٣) ساقطة من "ب" وانظر: التذليل والتكميل ٣ / ٤٨ أ .

(٤) فى "أ" و"ج"، "قيل" . (٥) من "ج" .

(٦) فى "ص"، و"هـ": "فيهما" . (٧) شرح المرادى ٢ / ١٢٤ .

(٨) من "ب"، و"ج" . (٩) ساقطة من "أ" .

(١٠) التذليل والتكميل ٣ / ٤٨ ب .

"والصواب عند" ^(١) صاحب المغنى: "الثانى" ^(٢)، قال: ^(٣) "لأنها لا تُعدى الأفعال إلى الأسماء أى لا تُوصَل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها بمنزلة "إلا" وهى غير متعلقة".

د: وذكر فى شرحه قوله (١٩٣) صلى الله عليه وسلم: "أسامةٌ أحبُّ الناس إلى ما حاشا فاطمة" ^(٤) عزاه لمسند أبى أمية الطرطوسى عن ابن عمر، وقبله "أبو حيان" ^(٥) فى الاستثنائية، وفى المغنى أن حاشا فى الحديث "فِعْلٌ متعدٌ متصرف" ^(٦) بمعنى: "أستثنى"، وما نافية ^(٧).

"قال" ^(٨): وتوهم ابن مالك أنها المصدرية، "وحاشا الاستثنائية" ^(٩) بناء

(١) فى "أ" و "ب" : "والصحيح عن"، وفى "ج" : "والنصحیح عند".

(٢) ساقطة من "ه".

(٣) قال صاحب المغنى ص ١٧٨ : "خلا" على وجهين : أحدهما : أن تكون حرفاً جارياً للمستثنى، ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندى الأول، لأنها لا تُعدى الأفعال إلى الأسماء، أى : لا تُوصَل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها . . .

(٤) الحديث فى رياض الصالحين ١ / ١٨١ والجامع الصحيح ١ / ٣٣، وقال الأشمونى عن هذا الحديث : "ما نافية، والمغنى أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يستثن فاطمة، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه - صلى الله عليه وسلم -

شرح الأشمونى ١ / ٤١٠ وشرح المرادى ٢ / ١٢٨

(٥) فى "ب" : "عمر".

(٦) ساقطة من "أ".

(٧) انظر : المغنى لابن هشام حيث قال فى ص ١٦٤ : "حاشا : على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون فعلاً مُتَعَدِيًّا مُتَصَرِّفًا، تقول "حاشيته" بمعنى : استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : "أسامة أحبُّ الناس إلى ما حاشا فاطمة"، ما : نافية .

(٨) ساقطة من "ب"، وانظر : المغنى ١٦٤.

(٩) فى "ب" : "وحاشا فى الاستثنائية".

على أنه من كلامه، صلى الله عليه وسلم - ويردُّه أن في معجم الطبراني:
"ما حاشا فاطمة ولا غيرها" (١).

د: وكلامه في التسهيل ظاهره "أن" "حَاشَ وَحَشَى" في التي
"للتبرئة".

قلت: لو أراد هـ لزيد مثلاً بعد "فاحفظهما" من قبل لام الجر تنزيهاً،
وما هذا بفعل في الأصح، بل سمي وسمي كهدي لغة في الاسم.
وفي المعنى: قال الذاهبون إلى فعليتهما: معنى الآية جانب يوسف
المعصية لأجل الله، ولا يأتي مثل هذا التأويل في ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا
بَشْرًا﴾ (٥).

والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، وزعم بعضهم أنها اسم
"فعل" (٦) معناها: "أبشراً" أو "برئت"، وحامله على ذلك "بناؤها" (٧)،
ويردُّها "إعرابها" (٨) في بعض اللغات.

ق: حاشى كماشى، وحاش كعاش، وحشى كمشى (٩).

وقوله: "ولا تصحبُ ما" (١٠). أى: لا تصحبها قياساً، ولو أراد نفي
السماع لقال: "ولم ترد بما".

وقوله: "فاحفظهما" تنبيه على قتلتهما وأنهما من المحفوظ القليل، وإنما
تكلم على الاستثنائية (١١).

(١) شرح الأشموني ١ / ٤١٠ . (٢) فى 'أ': 'أنهما فى' .

(٣) فى المرادى ٢ : ١٢٩ : 'للتنزيه' وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٦ .

(٤) المعنى ص ١٦٥ . (٥) سورة يوسف من الآية : ٣١ . (٦) ساقطة من 'ب' .

(٧) فى 'ج': 'بناؤهما' . (٨) فى 'ج': 'إعرابها' . (٩) شرح الشاطبي ٢ / ٢٠٢ .

(١٠) ساقطة من 'أ' . ولنظرة 'ما' ساقطة من 'هـ' .

(١١) الكتاب ٢ : ٣٤٩ : 'وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرُّ ما بعده، كما تجرُّ حتى ' ما

بعدها، وفيه معنى الامتناء' .

الحال

[٩٣ ب] الحال وصف فضلة منتصبٌ مُفهمٌ في حال كفردها أذهبُ
 د : وقول الشارح (١) : إن هذا « التعريف » (٢) ليس بمانع ؛ لأنه يشمل النعت
 « غير مسلم نظر : الشارح فيه مع إدخال حكم في الحد بقوله : « منتصب » أنه غير
 مانع ؛ لأنه يشمل النعت (٣) ، ألا ترى « أن » قولك (٤) : مررت برجل راكب « في
 معنى (٥) » مررت برجل في حال « ركوب » (٦) ، كما أن قولك : جاء زيد ضاحكاً في
 معنى : جاء زيد في حال ضحك . انتهى .

فهو قد اعترضه بالنعت مطلقاً لا بنعت المنصوب ، كما قال المكودي (٧) ؛ إذ
 هو عند الشارح (٨) بيان حكم لا فصل يحترز به من شئ .

ق : وما قاله ابن الناظم غير مسلم ، فإن النعت تخصيص للمنعوت لتقع
 الفائدة في الإخبار عنه ، « فالنكرة » (٩) الموصوفة توافق من جهة المعنى التعريفي
 الاسم المعروف ، فكأنك لفظت باسم واحد مخصص معرف ، بخلاف الحال ،
 فإنك لم تقصد به تخصيصاً ولا تعريفاً ، بل اكتفيت بما حصل « لك » (١٠) من معرفة
 الاسم المتقدم ثم عبرت عن حالته التي هو فيها ، كما تخبر عنه بما شئت من
 الأخبار ، والنعت ليس « بخير » (١١) عن المنعوت بالوضع اتفاقاً ، وإنما هو من تمام
 المنعوت وتكملة له ، فافترقا .

- (١) شرح ابن الناظم ص ١٣٠ ، و شرح المرادى ٢ : ١٣١ حيث قال : « وقول الشارح : إن هذا
 التعريف ليس بمانع ؛ لأنه يشمل النعت غير مسلم ؛ لخروجه بقيد لزوم النصب . . . » .
 (٢) في « ج » : « الحد » . (٣) ساقطة من « ب » .
 (٤) في « هـ » : « إلى » . (٥) في « د » : « بمعنى » .
 (٦) في « أ » : « ركوبه » . (٧) شرح المكودي على الألفية ص ٨٦ .
 (٨) شرح ابن الناظم ١٣٠ ، ١٣١ .
 (٩) في « د » : « فالنكرة » وفي « ص » ، و « ب » ، و « ج » : « فالنكرة » .
 (١٠) ساقطة من « ج » .
 (١١) في « د » : « بخير » . وفي « هـ » : « مخير » .

والدليل على هذا أنه يصح الإتيان به « رأيت زيدا قائما » فى جواب : « كيف رأيت زيدا » ؛ لأن معنى « كيف » : على أى حال ، أو فى أى حال ، بخلاف قولك : [١٩٤] « رأيت » (١) زيدا قائما ، وما كان نحوه « فإنه لا يصلح » (٢) جوابا لكيف ، وما ذاك إلا لأنه لا يُفهم معنى « فى حال كذا » فخرجت الصفة عن حده (٣) .

د : عن المصنف (٤) : ربما دخلت « من » الزائدة على حال ، كقراءة من قرأ : « أن تُتخذَ من دونك من أولياء » (٥) « مبنيًا للمفعول » (٦) ، وفيه نظر ، بين هذا النظر صاحب المعنى « فى فصل « من » (٧) » فقال (٨) : القياس ألا تزداد فى ثانى مفعولى « ظن » ؛ ولا ثالث مفعولات « أعلم » ؛ لأن أصلها الخبر ، وشذت قراءة بعضهم : « ما كان » ينبغى (٩) لنا أن تُتخذَ من دونك من أولياء (١٠) « ببناء « تُتخذَ » للمفعول ،

(١) ساقطة من « أ » .
(٢) فى « هـ » : « فلا يصح » .

(٣) شرح الشاطبى ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ١٣٩ - ١٤٠ : « وأشرت بقولى : « وربما دخلت على حال » إلى قراءة زيد بن ثابت وأبى الدرداء وأبى جعفر وزيد بن على والحسن ومجاهد : « ما كان ينبغى لنا أن تُتخذَ من دونك من أولياء » . وانظر شرح المرادى ٢/١٣٢ .

(٥) سورة الفرقان من الآية ١٨ .

(٦) أبو جعفر : « تُتخذَ » بضم النون ، وفتح الحاء ، على البناء للمفعول ، قال ابن الجزرى : « وهى قراءة زيد بن ثابت ، وأبى الدرداء ، وأبى رجاء ، وزيد بن على ، وجعفر الصادق ، وإبراهيم النخعى ، وحفص بن عبيد ، ومكحول » .
ف قيل : هو مُتخذٌ إلى واحد كقراءة الجمهور .

وقيل : إلى اثنين ، والأول الضمير فى « تُتخذَ » النائب عن الفاعل ، والثانى « من أولياء » و « من » زائدة .

انظر : النشر فى القراءات العشر ٣ : ٢١٧ والمعنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ : ٨٨ وتغيير التيسير ص ١٥٣ والبدور الزاهرة ٢٧٦ .

(٧) ساقطة من « ب » ، و « ج » .

(٨) فى « أ » : « قال » . وانظر : معني اللبيب ص ٤٢٧ .

(٩) ساقطة من « ص » . و « هـ » .

(١٠) سورة الفرقان : من الآية ١٨ .

وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة « من » في الحال ، ويظهر لى فساده في المعنى ؛ لأنك إذا قلت : « ما كان لك أن تتخذ زيدا^(١) » في حال^(٢) كونه خاذلاً لك ، فانت مثبتٌ لِحُدُوثِهِ لانه ناهٍ عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية .

وكونه منتقلاً مثقلاً يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُتَّحِقًا
ويكثر الجمود في سِعْرِ وفي مَبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
كِبْرَهُ مَدَاً بِكُلِّهَا يَدَاً بِيَدٍ وَكُرُزَيْدٍ أَسَدًا أَى كَأَسَدٍ

د : وقصّل بعضهم في الانتقال^(٣) ، هو أبو حيان ، وزاد في الشهولة : ليست متقلة^(٤) « لكنها^(٥) » شبيهة بالمتقلة ، بعد خلق وولد ؛ إذ يمكن أن يخلق ويولد غير أشهل^(٦) .

قال : ومن المؤكدة غير المتقلة : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا^(٧) ﴾ و ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا^(٨) ﴾ [٩٤ ب] ﴿ وَلَا تَعْشُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٩) ﴾ ، ﴿ وَيَوْمَ يَبْعَثُ حِيتًا^(١٠) ﴾ ، ﴿ فَتَبَسُّمٌ ضَاحِكًا^(١١) ﴾ انتهى .

(١) في « ب » : « ما كان لنا أن نتخذ زيدا » .

(٢) في « أ » : « حالة » .

(٣) شرح المرادى ١٣٣/٢ .

(٤) في « هـ » : « متعلقة » .

(٥) في « ج » : « لأنها » .

(٦) ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٨ « وقيل : لا تكون الحال إلا متقلة أو شبيهها ، نحو : خلق زيدٌ طويلًا ؛ إذ من الجائز أن يخلق قصيراً ... » .

« وأنظر شرح ابن الناظم ١٣٠ ، ١٣١ » .

(٧) سورة الأنعام : من الآية ١٥٣ .

(٨) سورة البقرة : من الآية ٩١ .

(٩) سورة الأعراف : من الآية : ٧٤ وسورة الشعراء : من الآية ١٨٣ .

(١٠) سورة مريم : من الآية ١٥ . وهي ساقطة من « ص » .

(١١) سورة النمل : من الآية ١٩ : وانظر : التذيل والتكميل ٦٤/٣ .

وقد سبق الشلوين^(١) إلى « هذا »^(٢) التفضيل بين « الميئة »^(٣) والمؤكدة ، نقله عنه أبو إسحاق^(٤) الشاطبي ، وأبو حيان أيضاً هو الذى اختار فى « رجلاً رجلاً » « أنهما »^(٥) كاسم واحد^(٦) .

د : ومن المؤولات طور واقع فيه تفضيل^(٧) ، نحو : هذا بسرّاً أطيّب منه رطباً^(٨) ، زاد ابن هانئ : فقوله : تفضيل أعم من أن يكون الأول هو المفضل على نفسه باعتبار « طورين »^(٩) « من أطواره » ، « أن »^(١٠) « يكون » مفضلاً على غيره ، ولذا قال فى المختصر : أو تفضيله على نفسه أو غيره باعتبار « طورين »^(١١) ، فكانه على تقدير : هذا متطوراً بهذا أفضل منه متطوراً بهذا . انتهى الجوهري ، والطور : الثارة^(١٢) .

(١) شرح الجزولية للشلوين ١١٤٧ .

(٢) من « ب » .

(٣) من « أ » و « د » و « هـ » : « الميئة » .

(٤) شرح الشاطبي ٢٠٧/٢ .

(٥) فى « د » : « قَهْمًا » .

(٦) التذيل والتكميل ١٦٥/٣ .

(٧) شرح المرادى ١٣٤/٢ .

(٨) قال سيبويه ٤٠٠ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بسرّاً أطيّب منه رطباً ، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار « إذا كان » فيما يُستقبل ، و « إذا كان » فيما مضى ؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على « إذا كان » ، ولو كان على إضمار « كان » قلت : هذا الثمر أطيّب منه البُسْر ؛ لأن « كان » قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة ، فليس هو على « كان » ، ولكنه حال » أ . د .

(٩) فى « ب » و « ج » : « طور » .

(١٠) فى « هـ » : « أو » .

(١١) ساقطة من « أ » .

(١٢) الصحاح ٧٢٧/٢ .

والحالُ إنْ عُرِفَ لفظاً فاعتقدتْ تنكيهه معنى كوحدهُ اجتهدتْ

د : « التزم (١) » تنكيهه لئلا يُتوهّمَ كونه نعتاً ، قاله المصنف في « الشرح (٢) » .

قال أبو حيان : « يعنى إذا كان ذو الحال منصوباً ، أو كانت هي لا يظهر فيها إعراب (٣) » .

يعنى : إنْ عُرِفَ « لفظاً (٤) » في كلام العرب فاعتقدتْ تنكيهه (٥) ، فاقضى قصره على السماع بخلاف قول :

« مبدى تأول بلا تكلف »

انتهى .

وفي التسهيل (٦) : « وقد يجىء معرفاً بالأداة والإضافة ، ومنه العدد عند الحجازيين من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم ، ويجعله التميميون توكيداً ، وربما عومل بالمعاملتين مركّب العدد ، وقضّمهم بقضيضهم (٧) » .

(١) في « هـ » : « الزم » .

(٢) في ب « شرح التسهيل » وقال المرادى ٢ : ١٣٥ : « لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيهه معنى ، لئلا يُتوهّمَ كونه نعتاً » . وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٢٧-٣٢٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٦٦ ب .

(٤) ساقطة من « أ »

(٥) قال ابن الناظم ص ١٣٢ : « وقد يجىء الحال معرفاً بالألف واللام ، أو بالإضافة فيحكّم بشنوده ، وتأوله بنكرة ، فمن المعروف بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أى : مرتين ، وجاءوا الجماء الغفير أى جميعاً ، وأرسلها العراك ، أى : معتركة . . » . وانظر شرح الشاطبي ٢ / ٢١٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل للناظم ٢ : ٣٢٥ . حيث وردت فيه العبارة التالية كاملة .

(٧) من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » ، ولكن في « هـ » : « تقضيضهم » بالناء بدل الباء ، وهذه العبارة جزء من بيت للشماخ بن ضرار ، وصوابها : قضها بقضيضها ، والبيت بتمامه :
انتى سليم قضها بقضيضها تمسح حولى بالقبسيع سبالها =

أبو حيمان : والمسموع مما جاء من الحال مقرونًا بأل [٩٥ أ] « قولهم (١) :
« مررت بهم الجماء الفقير » ، وأوردها العراك (٢) . . . وادخلوا الأول فالأول .

وَمَصْدَرٌ مَنْكَّرٌ حَالًا يَفْعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

= من الطويل ، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه ٢٩٠ والتخمير ١ : ٤٣٣ ، ٤٣٤ وخزانة
الأدب ٣ : ١٩٤ وشرح المفصل ٢ : ٦٣ والكتاب ١ : ٣٧٤ ولسان العرب ٧ : ٢٢١ (توضيح) ،
١١ : ٣٢٢ (سبل) وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١٠٧ .

والشاهد فيه قوله : « قَصَّهَا » حيث نصبه على الحال مع أنه معرفة ؛ لأنه مصدر مُبْنِيٌّ عَنْ

فعل

وقال أبو جعفر النحاس : هذا حُجَّةٌ لقولهم : « أَتَرْنِي خَمْسَتَهُمْ » كأنه قال : أتنى

انتقاضاً ، فنصبه على المصدر ، ومعنى البيت أنه يقول : ينقض بعضهم على بعض .

(١) في « ج » : « قولهم » .

(٢) البيت بتثامه :

وأوردها العرَّاك ولم يَلْذُها ولم يروى : « فأرسلها » بدل : « وأوردها » .

من الواقف ، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٨٦ وإصلاح الخلل الواقع في الجمل
١٠٦ وأساس البلاغة ٤٦٥ (نقص) وخزانة الأدب ٣ : ١٩٢ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ :
٢٠ وشرح التصريح ١ : ٣٧٣ وشرح المفصل ٢ : ٦٢ وشرح ابن عقيل ٣٢٤ والكتاب ١ : ٣٧
ولسان العرب ٧ : ٩٩ ، ١٠٢ : ٤٦٥ (عرك) ١١٢ : ٢٤٣ (دخل) والمعاني الكبير ٤٤٦
والمقاصد النحوية ٣ : ٢١٩ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١٠٧
والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ١١ وشرح ابن الناظم على الألفية ١٣٢ وشرح التحفة الوردية
٢٣٤ والأشباه والنظائر ٦ : ٨٥ والإنصاف ٢ : ٨٢٢ والتخمير ١ : ٤٣٣ ، والتذييل
والتكميل ٣ / ٦٧ ب .

والشاهد فيه نصبُ العرَّاك على الحال ، وهو معرفة ، وذلك لأنه مصدر ، والفعل يعمل في
المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله ، ونصبه به ، ووضع ذلك الفعل موضع الحال ، فقال :
« أرسلها تعترك الاعتراك » .

وقال أبو جعفر النحاس في كتاب شرح أبيات سيبويه : ص ١٠٧ : « نَصَبَ العرَّاكَ »
على معنى أرسلها اعتراكاً ، فأدخل الألف واللام ، وترك النصب على حاله ، ومعنى
البيت : « أنه أرسل الإبل على الماء فزدحمت عند الحوض ، ولم يشفق على الصغار التي دخلت
مع هذه » .

أبو حيان : وظاهر كلام « المصنف »^(١) في « النيته »^(٢) ، أنه يقاس ؛ لأن
الكثرة دليل « القياس »^(٣) ، لكن قد نص هنا ، أي في التسهيل ، على عدم
القياس^(٤) .

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين
من بعد نفي أو مضاهيته كلاً بيغ امرؤ على امرئ مستسهلاً

و : أشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد ينكر في غير المواضع الآتية قليلاً^(٥) .

أبو حيان : جاء من ذلك ألفاظ عن العرب منها « به داء مخالطاً »^(٦) ،
ومررت « بين »^(٧) « تعدُّه رجلاً أي « موسوماً »^(٨) ، بذلك ، « ووقع »^(٩) « أمر « فجأة »^(١٠) ،
وعليه مائة أيضاً ، وفي الحديث : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس
سابقاً ، وأبو حيان هو الذي قال : وهذا مستقيم لو تساويا ، وأما إذا كان أحدهما

(١) في « ب » : « الناظم » .

(٢) في « هـ » : « الألفية » .

(٣) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « هـ » و « ص » : « الاقياس » .

(٤) ابن مالك في نص التسهيل : « إن وقع مصدر موقع الحال ، فهو حال ، لا معمول حال
محذوف ، خلافاً للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو أتيتُه سرعةً ، خلافاً
لمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع . » .

وقال في الشرح : « . . . فحقَّ الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه ، كخبر المبتدأ
بالنسبة إلى المبتدأ ، وهذا يقتضى ألا يكون المصدر حالاً ، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جئة ،
فإن ورد عن العرب شيء منه حفظ ولم يُقس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً » .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٢٧-٣٢٨ . والتذليل والتكميل ٣ / ٧٠ ب .

(٥) شرح المرادى ١٤٢ / ٢ .

(٦) في « ص » و « ج » ، و « هـ » : « مخالطة » .

(٧) في « ج » : « بما » .

(٨) من « ب » : وفي بقية النسخ « مسحاً » .

(٩) ساقطة من « ب » .

(١٠) في « هـ » ، « فجأة » .

معرفة والآخر نكرة ، فجعله حالاً للمعرفة أولى^(١) .

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد

د : ومنع الكوفيون تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً^(٢) مطلقاً ، وقيل : إن لم تكن فعلاً ، أى : إن لم تكن الحال فعلاً ، فأجازوا على هذا نحو : رأيت زيداً^(٣) « تضحك هندا^(٤) » .

أبو حيان : لأنه لا يتسلط « رأيت » على « تضحك » على أنه مفعول به ، فلا يتوهم فيه [٩٥ ب] المفعولية ، وفي المنصوب بعده البديلية .

د : واستدل المصنف بقوله تعالى^(٥) : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ﴾^(٦) ، وبآيات ظاهرة فيما ادعاه منها قوله^(٧) : تسليت طراً عنكم بعد « بينكم »^(٨) بذكرائكم حتى كأنكم عندي

(١) التذيل والتكميل ٧٣/٣ ب .

(٢) شرح المرادى ١٤٧/٢ .

(٣) ساقطة من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٤) من « ج » ، و « هندا » بالرفع ، فى بقية النسخ .

(٥) سورة سبأ : من الآية ٢٨ . وشرح المرادى ١٤٨ / ٢ .

(٦) من « هـ » .

(٧) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى شرح ابن مالك على التسهيل : ٣٣٨ وشرح ابن الناظم على

الألفية ١٣٠ وأوضح المسالك : ٣٢١ وشرح الأشموني ١ : ٢٤٨ وشرح التصريح ١ :

٣٧٩ وشرح عمدة الحفاظ ٤٢٦ والمقاصد النحوية ٣ : ١٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد

٢ : ٢١ والصبيان والعينى على الأشموني ٢ : ١٧٧ .

والشاهد فيه فى قوله : « طراً » ، نصبه على أنه حال مُقَدَّم على صاحبه الذى هو الضمير

« كم » المجرور محلاً بـ « عن » ، وهذا الاستعمال غير جائز فى نظر الأكثرين .

(٨) فى « هـ » بُعِدْكُمْ .

وقوله (١) :

غافلاً تعرضُ المنيةَ للمرءِ فيُدعى ولاتَ حينَ إباءِ

ق : « وقوله (٢) » « وسبق حال » مضافٌ إلى « ما » . انتهى ، فهو عنده غير متونٌ ، وقال المكدوي : « ما » مفعولٌ « لسبق (٣) » فهو عنده منون .

ولا تُجزَّحاً من المضافِ له إلا إذا اقتضى المضافُ عمله
أو كان جزءاً ماله أضيفاً أو مثل جزؤه فلا تحيفاً

ونوزع المصنف في إجازة الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً ونحوه (٤) ، نازعه أبو حيان قائلاً (٥) : لا حجة له (٦) فيما استدلَّ به مع الاحتمال ، ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال « أو (٧) » بمثاليين ، وإنما « تثبت (٨) » باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك استقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط

(١) من الخفيف ، وهو بلانية في كاشف الخصاصة ١٤٨ وابن الناظم على الألفية ١٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٣٨ وشرح الأشموني ١ : ٢٤٩ وشرح عمدة الحفاظ : ٤٢٨ وشرح قطر الندى ٢٥ والمقاصد النحوية ٣ : ١٦١ والصبان والعيني على الأشموني ٢ : ١٧٧ .

والشاهد فيه قوله : « غافلاً » حيث وقع حالاً من المجرور « للمرء » ، متقدماً عليه .

(٢) من « ب » ، و « ج » ، و « ص » . وانظر شرح الشاطبي ٢ / ٢١٩ .

(٣) في « هـ » : « سبق » ، وانظر شرح المكدوي ص ٨٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٤٢ وشرح المرادي ٢ / ١٥١ .

(٥) السيوطي في همع الهوامع ١ : ٢٤٠ : « . . . وردة أبو حيان ، وقال : إن النصب في

« إخواناً » على المدح ، و « حنيفاً » حال من « ملة » ، بمعنى « دين » أو من الضمير في

« أتبع » ، قال : « وإنما لم يجزَّ الحال من المضاف إليه لما تقرر من أن العامل في الحال هو

العامل في صاحبها ، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة ، وكلاهما لا يصلح أن يعمل في

الحال » .

(٦) من « أ » .

(٧) في « ب » و « د » : « لا » .

(٨) في « ص » : « يثبت » .

به (١) ، ، وزاد أن « حنيفاً » (٢) ، يحتمل « أن يكون (٣) ، حالاً من الضمير في « أتبع (٤) » .

والحال إن ينصب بفعل صرفاً أو صفة أشبهت المصرفاً
فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحلٍ ومخلصاً زيد دعاً

الصفة المشبهة للفعل المتصرف بقبول علاماته الفرعية كاسمى الفاعل
والمفعول ، والصفة المشبهة ، قال المصنف [١٩٦ أ] في شرح التسهيل (٥) : الصفة
المشبهة كقول الشاعر (٦) :

لهنك سَمَحٌ ذا يسارٍ ومُعَدَمًا كما قد ألفتَ (٧) الحلمَ مَرَضِي ومَغْضَبًا

(١) ساقطة من « د » .

(٢) سورة النحل : من الآية ١٢٣ .

(٣) ساقطة من « ه » .

(٤) سورة النحل : من الآية ١٢٣ ، ونظام الآية : ﴿ لم أوحينا إليك أن أتبع ملّة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ﴾ .

(٥) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٣٤٣ : « تَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا إِذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا ، نحو : مُسْرِعًا أُنْتِ ، وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية ، فهو في قوة الفعل ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة . . . »

وانظر شرح المرادى ١٥٣ / ٢ .

(٦) من الطويل ، وهي بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣ : ١٦٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٤٣ وابن الناظم ١٣٧ .

والشاهد فيه قوله : « ذا يسار » ، فإنه حال قَدَّمَ عليها عاملها : « سَمَحٌ » .

وقال ابن مالك : « فلو قيل في الكلام : « إنك ذا يسار ومعدماً سَمَحٌ » لجاز ؛ لأن « سَمَحٌ » عامل قوياً بالنسبة لأفعل التفضيل ؛ لتضمنه حروف الفعل ومعناه . مع قبوله لعلامات التانيث والتثنية والجمع » .

(٧) ساقطة من « أ » ، وفي « ه » : « ألفت » بدل « ألفت » .

فلو قيل في الكلام (١) : إنك ذا يسار ومعدماً سَمَّحٌ لجاز ؛ لأن «سمح» عامل قوى بالنسبة لأفعل التفضيل ؛ لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبول علامة التأيين والجمع ، وقِيلَهُ أبو حيان (٢) .

قال ابن هانئ : « وكذا (٣) » أمثلة المبالغة . قال : وإنما يعنون بقولهم : الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها أن معمولها المتصّب نصب المفعول به لا يسبقها ، كما قالوا : لا تعمل إلا فيما كان سببها ، والحال والظرف والمجرور ليست من ذلك كما توهم بعضهم .

ق : وقل من يذكر في العوامل الصفة المشبهة ، وذكرها مما ينبغي ، كما فعل (٤) « ابن مالك (٥) .

وعاملٌ ضمَّن معنى الفعل لا حروفه مؤخرًا لن يعمل
كـتـلـك لـيـت وـكـأـن وندز نحو سعيد مُتَقَرِّبًا في هَجَرَ

د : ثمَّ ضمَّن معنى الفعل الاستفهام المقصود به التعظيم نحو (٦) :

(١) ساقطة كم «أ» .

(٢) ساقطة من «ب» . وفي «ج» ، و«هـ» : «مع قبول علامات التأيين .. بدل : .. علامة» .

(٣) في «د» : و«لذا» وفي «ب» ، و«ج» : «هكذا» .

(٤) في «أ» : «فعله» .

(٥) ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ٣١٩ : «يجوز تقديم الحال على عاملها إن سلم من الموانع المعارضة ، وكان فعلاً متصرفاً كلَّ التصرف ، نحو : «سُرْعاً جئتُ» ، أو بعض التصرف ، نحو : مُضْطَلِّحِينَ أَدْعُكُمْ» ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف كـ «هو سريعاً راجلٌ» و«مظلوماً معاقبٌ ..» .

وانظر شرح الشاطبي ٢٢٧/٢ .

(٦) هذا نوع واحد فقط من الأنواع التي ذكرها المرادى في تلك المسألة ، وهي تسعة ، قال المرادى ٢ : ١٥٤ - ١٥٥ :

يا جارتا ما أنت جارة^(١)

« أبو حيان : أى عظيمة^(٢) » أنت فى حال كونك جارة ، وهذا عجز بيت

للأعشى ميمون بن قيس ، وصلده :

- = « لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضمَّن معنى المشتق ، وذلك أنواع :
- الأول : الإشارة ، نحو : « تلك » .
- والثانى : حرف التمنى ، نحو : « لَيْتَ » .
- والثالث : حرف التشبيه ، نحو : « كَأَنَّ » .
- والرابع : حرف الترجى ، وهو : « لَعَلَّ » .
- والخامس : حرف التنبه ، نحو : « هَا » .
- والسادس : « أُمَّأ » فى نحو : « أُمَّأَ عَلِمَا فَعَالِمٌ » .
- والسابع : الاستفهام المقصود به التعظيم نحو : « يا جارتا ما أنت جارة » .
- وأجاز الفارسى فيه الحال والتمييز .
- والثامن : الجنس المقصود بالكمال نحو : « هو الرجل علماً » .
- والتاسع : (المشبه) ، نحو : « هو زهير شعراً » . أ . هـ .
- (١) صدره :

« بانت لتحزنا غفاره »

من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه ٢٠٣ وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٦٤ والإيضاح العضدى للفارسى ١ : ٢١٣ وخزانة الأدب ٣ : ٣٠٨ - ٣١٠ ، ٤٨٦ : ٥ ، ٧ : ٢٥٠ ، ٩ : ٢٤٠ وشرح شواهد الإيضاح ١٩٣ ولسان العرب ٤ : ٦٣ « بشر » ، ٤ : ١٥٤ (جور) ، ٤ : ٥٨٩ (غفر) والمقاصد النحوية ٣ : ٦٣٨ والمقرب ١ : ١٦٥ ويلان نسبة فى المساعد ٢ : ٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٤٤ ، ٣٨٠ ، ٣ : ٣٢ وفقه اللغة للصاحبى ١٧١ وتوضيح المرادى ٢ : ١٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب وهو : « ما أنت » ، ويروى البيت بجعل الصدر عجزاً ، والمعجز صلواً .

وقال الفارسى فى الإيضاح ١ : ٢١٣ - ٢١٤ : « يجوز أن يكون موضع « جاره » الموقوف آخرها نصباً بأن تمييز .. ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال ، والعامل فيها ما فى الكلام من معنى الفعل ؛ لأن معنى : « ما أنت جاره » : « تَبَلَّتْ جاره » و « كَرُمَتْ جاره » ، فتنصب « جاره » على الحال .

(٢) ساقطة من « ب » .

« بانت لتحنزنا (١) غفارة »

قلت : « فعله (٢) » : « يا جارة ما أنت جارة » ، ثم قال أبو حيان : ولا حجة فيه لاحتمال التمييز ، أو « أن (٣) » تكون ما نافية حجازية أو تيمية ، أى : ما أنت جارة [٩٦ ب] لبينونتك [٩٦ ب] عنا ، أو ما أنت جارة بل أعظم من ذلك على حد « ما هنا بشرا (٤) » .

د : « تأول (٥) » المانع ، أى مانع نحو : « سعيد مستقراً في هجر » أبو حيان : خرج أصحابنا نصب « مطويات (٦) » على الحال من السموات ، والسموات هى العاملة فى الحال (٧) بنفسها لما فيها من معنى الفعل ، وهو السمو ، وذو الحال يجوز أن يعمل فى الحال إذا كان « فيه » معنى الفعل نحو : هذا قائماً زيد ، لما فى (٨)

(١) فى « ص » : « تحنزنا » .

(٢) فى « هـ » : « فعله » .

(٣) ساقطة من « أ » و « ب » .

(٤) سورة يوسف : من الآية ٣٦ .

(٥) فى « ب » : « وتؤول » . وانظر شرح المرادى ١٥٩/٢ .

(٦) سورة الزمر : من الآية ٦٧ . والآية بتامها .

﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

وقال الصبان فى توجيه الآية :

« .. وأن السموات عطف على الضمير المستتر فى « قبضته » ؛ لأنها بمعنى « مقبوضة » ،

و « مطويات » حال من « السموات » و « يمينه » ظرف متعلق بـ « مطويات » ، والفصل

المشروط للمطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة .. . أ . هـ .

« الصبان على الأشمونى ٢ : ١٨٢ » .

(٧) ساقطة من « أ » .

(٨) فى « أ » : « فى » .

« هذا » من معنى الإشارة^(١) ، و « قائماً » حال منه ، « وخرَّجوا^(٢) » :

« محقبي أدراعهم^(٣) »

على أنه منصوب على « المدح^(٤) » ، « وخرَّجوا^(٥) » أيضاً « مطويات^(٦) »
و « محقبي » على إضمار « وأعنى » ، واحتجاج « المصنف^(٧) » « بمتوار^(٨) » جاء

(١) السيوطي في الهمع ١ : ٢٤٤ . . . ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة ؛ لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ، ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل هو ، ولا أنت ، بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف ، والعامل في مثل : « هذا زيد قائماً » إنما هو « أنظر^(٧) » مقدرة ، دل عليها الإشارة ؛ لأنك أشرت إلى المخاطب لينظر . . .

(٢) ساقطة من « أ » ، و « ج » .

(٣) ساقطة من « أ » ، و « ج » والبيت بتمامه :

وربط ابن كوزٍ محقبي أدراعهم^(٣) فيهم ورهط ربيعة بن حنار

من بحر الكامل ، وهو للنايعة في ديوانه ٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٤٥ ،
٢٩٣ وجمهرة اللغة ٨٢٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ : ١٥٨ وشرح عمدة الحافظ ٤٣٧ ،
٥٥٧ والمقاصد النحوية ٣ : ١٧٠ ويلا نسبة في شرح ابن الناظم ١٣٨ وشرح الأشموني ١ :
٢٥٢ .

والشاهد فيه قوله : « محقبي أدراعهم » حيث وقع حالاً من الضمير المجرور في قوله :
« فيهم » وهذا شاذ لا يقاس عليه ، وقيل : جائز ، وذهب بعضهم إلى أن « محقبي » نصب
على المدح ، وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

وقال العيني : « والشاهد في « محقبي أدراعهم » حيث وقع حالاً من « فيهم » وهو ضمير
مجرور ، وهو شاذ لا يقاس عليه . وقيل : هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد ،
وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقبة ، والأدراع جمع درع الخليلد ، ورهط ربيعة
عطف على الرهط الأول ، وحنار بضم الحاء المهمله وتخفيف الذال المعجمة .

(٤) ساقطة من « أ » .

(٥) من « أ » ، وفي بقية النسخ : « وخرج » .

(٦) سورة الزمر : من الآية ٦٧ : مكية

(٧) في « ه » : « المصنف » .

(٨) يقصد قول ابن عباس : « نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة » .

على قاعدته فى إثبات القواعد الكلية النحوية بالمأثور فى الحديث .
 ونحو زيدٍ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً مستجازاً لن يهن
 ق : هذا مستثنى من مفهوم قوله :

« بفعل صُرِّفاً »

« أو صفة أشبهت المصرفاً »^(١)

ومن ذلك يفهم أن « أفعل^(٢) » التفضيل هو عامل الحال ، ومنه : مررت برجل خير
 ما « يكون^(٣) » خير منك خير ما تكون ، خلافاً لمن أضمر فى الباب « كان » تامة أو
 ناقصة^(٤) .

والحال قد يجرى ذاتاً متعدداً لمفرد فاعلماً وغير مفرد

د : خلافاً لابن عصفور فى منعه تعدد الحال فى هذا النحو ما لم يكن العامل
 أفعل التفضيل^(٥) مثاله : « زيد^(٦) » ماشياً أحسن منه ركباً .

(١) ساقطة من « ب » ، و « ج » .

(٢) فى « ص » : « أفعال » .

(٣) ساقطة من « أ » ، وما أثبتته من « ج » و « هـ » ، وفى بقية النسخ : « تكون » .

(٤) شرح الشاطبى ٢/ ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٥) ابن عصفور فى المقرَّب ١ : ١٥٥ : « ولا يقتضى العامل من المصادر ، ولا من ظروف
 الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة ، أزيد من
 شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعل التى للمفاضلة ، فإنها تعمل فى ظرفين
 من الزمان أو المكان ، أو فى حالين من ذى حال واحدة ، نحو قولك : أنت يوم الجمعة
 أحسن قائماً من يوم الخميس قاعداً . . . » .

(٦) ساقطة من « د » .

د : « وَنُقِلَ الْمَنَعُ عَنِ الْفَارَسِيِّ وَجَمَاعَةٍ »^(١) ، نقل مبنى لما لم [٩٧ أ] يُسَمَّ فاعله ، وناقله هو أبو حيان متعجبا من عدم اطلاع المصنف عليه ، حتى عزاه لابن عصفور فقط .

« فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تَعَيَّنْ جَعَلَ « الْأُولَى » (٢) « لِلسَّانِي ، وَالثَّانِيَةَ لِلأَوَّلِ » (٣) ، مثاله : « لَقَيْتُ زَيْدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا »^(٤) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٥) :

عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرِدْتُ « وَعَادَ » (٦) سُلُوكًا « هَوَاهَا » (٧)

(١) المرادى ٢ : ١٦٠ « وَنُقِلَ الْمَنَعُ عَنِ الْفَارَسِيِّ وَجَمَاعَةٍ ، ذ « مُسْرِعًا » فِي الْمَثَلِ عِنْدَهُمْ نَعْتُ لِرَاكِبٍ ، أَوْ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « رَاكِبٍ » أ. هـ
والمثال الذي يدور الحديث حوله هو : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُسْرِعًا » ، وَذَلِكَ فِي مَنَعِ الْفَارَسِيِّ لِعَمْدِ الْحَالِ .

(٢) فِي « ب » ، وَ « د » ، وَ « هـ » : « الْأُولَى » .

(٣) وَعَلَّلَ الْمُرَادِيُّ ذَلِكَ قَائِلًا ج ٢ : ١٦١ : « لِتَصَلَّ إِحْدَاهُمَا بِصَاحِبِهِ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ » .

(٤) الزَّمَخْشَرِيُّ : وَقَدْ تَكُونُ مِنْهَا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، كَقَوْلِكَ : لَقَيْتَهُ رَاكِبِينَ ، قَالَ عَتْرَةُ :

مَعْنَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرَجِفُ رَوَائِفُ الْبَيْتَيْنِ وَتَسْطَارَا

وَلَقَيْتُهُ مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا .

انظر الفصل في علم العربية دون شرح ص ٦١ وشرح المفصل للخوارزمي ١ : ٤٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٥٥ .

(٥) مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢ : ٣٦ وشرح ابن مالك على التسهيل ٢ : ٣٥٠ وابن الناظم على الألفية ١٣٩ وأوضح المسالك ٢ : ٣٣٧ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٩٠١ ومغنى اللبيب ٢ : ٥٦٥ والمقاصد النحوية ٣ : ١٨٠ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « ذَاتِ هَوَى مُعْنَى » ، فَإِنَّهُمَا حَالَانِ : الْأَوَّلُ لـ : « سَعَادَ » وَالثَّانِي الضَّمِيرِ فِي « عَهْدْتُ » ، وَقَدْ جَاءَ بِالْحَالَيْنِ عَلَى عَكْسِ تَرْتِيبِ صَاحِبِيهِمَا ، فَكَانَتِ الْأُولَى لِلصَّاحِبِ الثَّانِي ، وَالثَّانِيَةَ لِلصَّاحِبِ الْأَوَّلِ .

(٦) فِي « د » : « وَزَادَ » .

(٧) فِي « ص » : « هَوَانَا » :

فدو قرينة ، وأجاز الكسائي وهشام مجرى الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو : لقيت صاحب الناقة «طليحين»^(١) ، أى مجهودين مهزولين .
وقوله : «فاعلم» ، تنكيث على المنكر وتحذير من موافقته^(٢) .

وعاملُ الحال بهما قد أكدنا في نحو لا تعث في الأرض مفسداً
وإن تركد جملة فمضمراً عاملها ولفظها يؤخر
د : المؤكدة لمضمون الجملة شرطها أن تدل على معنى لازم أو «شبيهة»^(٣)
باللازم في «تقدم»^(٤) العلم به^(٥) ، مثال اللازم : أنا عبدك «فقيراً»^(٦) إلى عفوك ،
ومثال الشبيهة باللازم : أن تسمع رجلاً وراء حائط أو في موضع تجهله فيه ، فتقول
له : من أنت ؟ فيقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، وقد كان ذلك بينكما
معهوداً ، قاله في شرح التسهيل^(٧) استنباطاً من كلام سيبويه^(٨) .

د : وتقديره : أحقه أو أعرفه ، إن كان المخبر عنه غير أنا ، «وإن كان أنا»^(٩)
فالتقدير : أحق أو «أعرف»^(١٠) ، ماضيهما : أحق رباعي [٩٧ ب] ، وعرفَ

(١) في «هـ» : «طليحين» .

(٢) شرح الشاطبي ٢/ ٢٣٥ .

(٣) في «هـ» : «شبيهة» .

(٤) في «هـ» : «تقديم» .

(٥) من «أ» . وقال المرادي بعد ذلك ٢ : ١٦٢ : «بعد جملة جزأها معرفتان جامدان جموداً
محفصاً ، نحو قوله :

أنا ابن دارة معروفاً بهما نسي
وهل بداراة بها لئناسي من عار

(٦) في «ب» و«د» : «الفقير» .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٥٧-٣٥٨ .

(٨) الكتاب ٢ : ٧٨-٨٠ .

(٩) ساقطة من «د» .

(١٠) شرح المرادي ٢/ ١٦٣ .

ثلاثي ، والأولان مبنيان للفاعل والأخيران مبنيان للمفعول ، والله تعالى أعلم ،
وكذا « رأيت » (١) في « أصل » (٢) أبي حيان رسماً لا ترجمة .

قال ابن هاني : « يقال » (٣) : أحقَّ الرجل إذا قال حقاً . انتهى .

« وفي » (٤) « صحاح الجوهري » (٥) : وحَقَّقْتَ الأمرَ وأحَقَّقْتَهُ أيضاً إذا تحَقَّقْتَهُ ،
وصرت « منه » (٦) على يقين (٧) .

د : خلافاً للزجاج إلى « آخره » (٨) ، كذا في التسهيل (٩) .

قال ابن هاني : وقوله في رأي « الزجاج » (١٠) مؤولاً ، أي : يزال الجزء
الثاني ، « فيكون مكانه » (١١) « مُسَمًى » (١٢) ، وفي قول ابن خروف : « مُضْمَناً » ، أي
لا يزال الجزء الأول من مكانه ، فيوضع فيه « آخر » (١٣) ، بل هو في قوة « كذا » (١٤)
وكذا مُشْرَبٌ معناه ، وهذا تحرير جيد .

(١) في « هـ » : « روايته » .

(٢) في « أ » ، و « د » ، و « هـ » : « فصل » .

(٣) ساقطة من « أ » .

(٤) ساقطة من « أ » .

(٥) في « ب » : « الصحاح للجوهري » .

(٦) ساقطة من « ب » و « د » .

(٧) الصحاح ١٤٦١/٤ .

(٨) ساقطة من « هـ » . وقال المرادي ٢ : ١٦٣ : « وتكونُ عاملها مُقَدَّراً هو الصحيح ، وهو

مذهب سيبويه خلافاً للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولاً بِمُسَمًى ، وخلافاً لابن

خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمناً تنبيهاً » . وانظر : همع الهوامع ١ : ٢٤٥ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٥٥ وشرح التسهيل لابن عقيل ٢ : ٤٣ .

(١٠) ساقطة من « هـ » .

(١١) في « ص » ، و « د » ، و « هـ » : « مكان » .

(١٢) ساقطة من « ب » .

(١٣) ساقطة من « هـ » .

(١٤) من « هـ » .

وتقديم الخبر في قوله :

« فمضمّر عاملها »

يدل على لزوم الإضمار (١) .

ومَوْضِعُ الْحَالِ يَجْمَعُ جُمْلَةً كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رَحِلَةٌ
وَذَاتُ بَدءٍ بِمَضْرُوعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْعَدًا لَهُ الْمَضْرُوعُ اجْمَعَنَّ مُنْتَدًا
وجملة الحال سوى ما قدما بواو أو بمضمّر أو بهما

إنما أتى « فيما » (٢) عدا الجملة المصدرية بالمضارع المثبت بحكم جملي أكثرى
يصح « إذا أخذت المسألة مأخذ الناس ؛ إذ غالب الناس لم يفضلوا ذلك » (٣)
التفصيل كله ، وكثير منه إنما هو استقراء من ابن مالك قلما تجده « كذلك » (٤)
لغيره ، [٩٨ أ] وفي كلام الجزولي (٥) ، والزمخشري (٦) ، وابن عصفور (٧) وغيرهم
ما يشير إلى نحو مما ارتكب هنا ، وذلك كافٍ في « مثل » (٨) هذا المختصر (٩) .

(١) المرادى ٢ : ١٦٤ « فإن قلت : هل إضمار عاملها واجب أو جائز ؟ قلت : بل واجب ،

ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار » . وانظر شرح الشاطبي ٢٣٨ / ٢ .

(٢) في « ج » : « في » .

(٣) ساقطة من « أ » ، وفي « هـ » : « هذا » بدل : « ذلك » .

(٤) ساقطة من « ب » و « ج » .

(٥) المقدمة الجزولية في النحو ص ٩٠-٩١ حيث قال : « وتقع الجملة الاسمية والفعلية

موقعها ، مشتملة على ضمير يعود على ذى الحال ، وغير مشتملة ، فإن خلت الاسمية منه

لزمتهما واو الحال ، ولا تخلو الفعلية منه إلا والفعل ماضٍ معنًى ولفظاً ، فإذا خلت منه

لزمته الواو ، ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضي متبى إلا قليلاً . »

(٦) المفصل في علم العربية ٦٤ وشرح المفصل للخوارزمي ١ : ٤٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش

٦٥ : ٢ .

(٧) المقرب ١ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٨) ساقطة من « و » .

(٩) شرح الشاطبي ٢٤٩ / ٢ ، ٢٥٠ .

والحالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وبعضُ ما يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُظِلٌ

د : نحو : «تَمِيمًا مَرَّةً وَقِسِيًا أُخْرَى» (١) .

أبو حيان : أَى : أَتَحْوَل . انتهى .

وأُشْدَ سِيَوِيَهُ لِهِنْدَ بِنْتِ عَثْبَةَ (٢) :

أَفَى السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

أَى : تَلُونُونَ وَتَتَقَلَّبُونَ فِي السَّلْمِ مِثْلَ الْحَمِيرِ جَفَاءً وَغِلْظَةً ، وَفِي «الْحَرْبِ» (٣) أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْحَيْضِ جُبْنًا وَضَعْفًا .

وأُشْدَ أَيْضًا (٤) :

أَفَى الْوَلَامِ أَوْلَادًا لِوَأَحَدَةٍ وَفِي النَّوَالِبِ أَوْلَادًا لِعَلَاتٍ

(١) «تَمِيمًا مَرَّةً وَقِسِيًا مَرَّةً» يَنْصَبَانِ عَلَى الْحَالِ ، عَلَى تَقْدِيرِ : أَتَحْوَلُ تَمِيمًا مَرَّةً ، وَقِسِيًا مَرَّةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : «أَتَخَلَّقُ بِخَلْقِ تَمِيمِي مَرَّةً ، وَيَخَلُقُ قِسِي مَرَّةً . . .» . وَانظُرِ الْعِبَارَةَ فِي شَرْحِ الْمُرَادِيِّ ١٧٣/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ لِهِنْدَ بِنْتِ عَثْبَةَ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ ٣ : ٢٦٣ وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ ٣ : ١٤٢ وَيَلَانَسَةُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْوِيَّةِ فِي النَّحْوِ ٢٧٩ وَالْمُلَخَّصِ ١ : ٣٣٩ وَشَرْحِ آيَاتِ سِيَوِيَهُ لِلْسِّيْرَانِيِّ ١ : ٣٨٢ وَالْكِتَابِ ١ : ٢٤٤ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٤ : ٦١٤ (عُور) ، ٦٢٠ (عَيْر) ، وَالْمُقْتَضِبِ ٣ : ٢٦٥ وَالْمُقْرَبِ ١ : ٢٥٨ وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ «أَعْيَارًا» بِإِضْمَارِ فِعْلِ وَضَعْتُ هِيَ مَوْضِعُهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ «ص» .

(٤) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهُوَ بِلَانَسَةِ فِي شَرْحِ آيَاتِ سِيَوِيَهُ لِلْسِّيْرَانِيِّ ١ : ٣٨٢ وَشَرْحِ آيَاتِ سِيَوِيَهُ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ١٠٢ وَالْمَقْدَمَةِ الْجَزْوِيَّةِ ٢٧٩ وَالْمُلَخَّصِ ١ : ٣٤٠ وَكَاشَفِ الْخِصَائِصِ ١٥٤ وَالْكِتَابِ ١ : ٣٤٤ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١١ : ٤٧٠ (عَلَل) وَالْمُقْتَضِبِ ٣ : ٢٦٥ وَالْمُقْرَبِ ١ : ٢٥٨ وَكِتَابِ الْجَمَلِ فِي النَّحْوِ لِلخَلِيلِ ص ٨٨ .

أى : أنتحوكون عند الولائم متواصلين ، وعند الثواب « متقاطعين » (١) .

* * *

= والشاهد فيه نصب « أولاداً » لفعل محذوف تقديره : « أتصيرون » ، و « أولاداً » ليست من المصادر التي وقعت بدلاً من لفظ الفعل ، بل اسم ، ولذلك يقدر لها فعل من غير لفظها .
ويروى الشطر الثاني :

وفى الخاقبل أولاداً لِعِلات

وفى العميادة أولاداً لِعِلات

والعِلَات : الأمهات .

(١) فى « ص » : « متقطعين » .

التَّمْيِيزُ

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍ نَكِيرَةٌ يَتَّصِبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فُتِّرَةٌ
كَثِيرًا رَاضًا وَقَلْبِيئًا بَرًّا وَمَنْوِينَ عَمَلًا وَتَمْرًا

ق: هذا التعريف غير جامع؛ إذ منه ما ليس بمعنى «من» كطاب نفساً،
ومررت برجل حسن وجهها، وأنت أعلى منزلاً^(١). انتهى.

وقبله شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير، فتأمله مع ما يأتي من قوله:

«واجرؤ بمن إن شئت غير ذي العَدَّة»

وقد قال أبو حيان: قوله: «ما فيه معنى من» جنس يشمل على زعمه

التَّمْيِيزُ، وكذا وكذا وكذا.

«وقال ابن هاني^(٢)»: هذا ظاهر في التَّمْيِيزُ المَتَّصِبُ [٩٨ ب] عن تمام

الاسم، كرطل زيتاً، «وأما»^(٣) المَتَّصِبُ عن تمام الكلام «فلا يتقدر بمن، كطاب

زيد نفساً»^(٤)، لكن لما كان أصل التَّمْيِيزُ هو الأول؛ إذ هو «البيهم»^(٥) الجنس بحق

الأصل، وكان الثاني إنما عرض فيه الإبهام للتجاوز في الإسناد، وكان الأصل

الحقيقة، والمجاز ثان عنه غلب حكم الأصل، فجعل جنس التَّمْيِيزُ مقدراً لمن، مع

أن «من» سُمِّعت في أفراد من الثاني، كقولهم: أفديك من رجل، «وقوله»^(٦):

فَنِعْمَ المرءُ من رجلٍ تَهَامِيٍّ^(٧)

(١) شرح الشاطبي ٢/٢٥٦.

(٢) ساقطة من «أ».

(٤) ساقطة من «أ».

(٣) في «ص»: «أما».

(٦) في «أ»: «وقوله».

(٥) في «ب»: «بيهم».

(٧) صدره:

«فَخَيْرُهُ فَمَنْ يَمْدِلُ سِوَاهُ».

وفي التنزيل العزيز: ﴿وَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِّنَ الدَّمْعِ﴾^(١) ، أى: «تفيض دمعاً»^(٢) ، ومما مثَّل به المرادى هنا: «سرعانَ ذا إهالة»^(٣) ، قال فى أسماء الأفعال «من»^(٤) التسهيل^(٥) : «ولسرُع»^(٦) سرعانَ ووشكانَ مثلين»^(٧) .

= من الوافر ، وهو لأبى بكر بن الأسود ، المعروف بابن شعوب الليثى فى الدرر ٥ : ٢١١ وشرح التصريح ١ : ٣٩٩ ، ٢ : ٩٦ وشرح المفصل ٧ : ١٣٣ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٤ وبلا نسبة فى شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٥ وأوضح المسالك ٢ : ٣٦٩ وخزانة الأدب ٩ : ٣٩٥ وشرح الأشموني ١ : ٢٦٥ والمقرب ١ : ٦٩ وجمع الهوامع ٢ : ٨٦ .
والشاهد فيه قوله : «رجلٍ» وهو فاعل فى المعنى ، ولكن لما كان غير مُحَوَّل عن الفاعل جاز فيه الجرب «من» .

وقال العينى : «الشاهد فى «من رجلٍ» ، فإنه تمييز مجرور بـ «من» ، وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بـ «من» ظاهرة ، إلا تمييز العدد والفاعل فى المعنى ، إلا فى تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس» .

(١) سورة المائدة ، من الآية ٨٣ .

(٢) من «ب» ، و«ج» وفى البواقي : «يفيض دمعها» .

(٣) الأمثال للميدانى ص ٣١٥-٣١٦ «سرعانَ» : بمعنى سرع ، نقلت فتحة العين إلى النون فبنيَ عليها ، وكذلك وشُكَّانَ وعَجَلانَ ، وشَتَّانَ ، قال الخليل : هى ثلاث كلمات : سرعانَ وعجلانَ ووشكانَ ، وفى سرعانَ ووشكانَ ثلاث لغات : فتح الفاء وضمُّها وكسرها ، تقول العرب : لَسْرَعانَ ما خرجتَ ، ولَسْرَعانَ ما صنعتَ كذا .

وأصل المثل أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزها ، فقيل له : ما هذا الذى يسيل ؟ فقال : ودكُّها ، فقال السائل : سرعانَ ذا إهالةً ، نصب «إهالةً» على الحال ، وذا : إشارة إلى الرغام ، أى : سرُع هذا الرغام حال كونه إهالةً ، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير الفعل ، مثل قولهم : تصبَّبَ زيدٌ عرقاً .
يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته .

وانظر شرح المرادى ١٧٦/٢ والصحاح ٤ : ١٦٢٩ حيث قال الجوهري : «والإهالة :

الودكُ» .

(٤) فى «أ» : «فى» .

(٥) شرح التسهيل لابن عقيل ٢ : ٦٥٠ .

(٦) فى «د» مثلين» .

(٧) فى «أ» : «وليسرع» .

قال ابن هاني: الإهالة: الشحم المذاب ، زعموا أن بعض «حمقى»^(١) العرب اشترى شاةً فسال رُغامها ، فتوهَّمه شحمًا «مُدَّابًا»^(٢) فقال لبعض أهله : خذ من شاتنا إهالتها ، فنظر إلى مخاطها فقال : «سرعان ذا إهالة»^(٣) ، وقيل «إنه»^(٤) «قال»^(٥) لأمه هذه المقالة : ما علفتها ، فقالت : ذلك ، والإشارة إلى العلف ، أى : «سرْع»^(٦) انقلاب العلف شحمًا ، وقيل غير ذلك ، ويروى «أذى» وصار مثلاً فيما خرج «عن»^(٧) العادة ، وفيه تعجب .

د : المفرد الذى يميزه^(٨) التمييز إما مقدار ، وهو المسوح ، كثير أرضاً ، و«مكيال»^(٩) نحو : قفيز بُرا ، والموزون نحو : «متوان» عسلاً^(١٠) ، هذه أنواع «المقدار»^(١١) وما بعدها معطوف على لفظ «مقدار»^(١٢) .

والمنا والمن : الرطل^(١٣) .

[١٩٩] وبعد ذى وشبهها اجزؤه إذا أضفتها كمدة حنطة غلداً والنصب بعد ما أضيف وجباً إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

(١) فى «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «حمقاء» .

(٢) ساقطة من «د» .

(٣) معجم الأمثال للميداني : ٣١٥-٣١٦ .

(٤) فى ب وج ؛ «إنما» .

(٥) فى «ج» : «قالها» .

(٦) ومن أول قوله : «الأمه» إلى قوله : «انقلاب» ساقطة من «ص» .

(٧) من «ج» ، و«هـ» . وفى بقية النسخ : «من» .

(٨) فى «أ» ، و«ب» ، و«ج» و«هـ» : «يفسره» .

(٩) فى «أ» ، و«ج» : «المكيل» .

(١٠) من «ص» ، وفى بقية النسخ : «متوين» .

(١١) فى «ب» ، «المقادير» .

(١٢) فى «أ» : «مقدر» .

(١٣) شرح الشاطبى ٢/٢٦٠ ، وانظر الصحاح ٦/٢٢٠٧ حيث قال الجوهري : «والمن :

المتن ، وهو رطلان ، والجمع : أمتان ، وجمع المتن : أمتاء» .

ق : ما بعد ذى ونحوها هو ما انتصب بعد تمام الاسم ، إما بالتثنية أو النون ، كما أن تمام ما أضيف بالإضافة ، وإنما قال : « إذا أضفتها » لثلاث يتوهم بقاء النون والتثنية ، والجر بمن مقدرة ، كما قال فى « كم » :

وَأَجْزَأَن يَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا .

والفاعلُ المعنى انصبينُ بأفعلًا مفضلاً كانت أعلى منزلاً
 احترز بقوله : « مفضلاً » من نحو : زيد أحمر أباً ، وأحمر أب ، فإن
 هذا من الصفة المشبهة « كحسُن »^(١) وجهاً ، وحسن وجه ، فلا يتعين فيه
 النصب^(٢) . انتهى .

« ابن هانئ »^(٣) : وأما « أحصى لما لبثوا أمداً »^(٤) فـ « أحصى » فعل ، و « أمداً »
 مفعول به

وبعد كل ما اقتضى تعجباً مَيِّزٌ كأكرمِ أبى بكرِ أباً

ق : والظاهر أنه أراد بقوله : « مَيِّزٌ » : « انصب^(٥) » على التمييز وجوباً^(٦) .

قلت : فلو قال : « فانصب كأكرم أبى بكر أباً » لكان أنصب ، والباب
 « يحرز وجه^(٧) » النصب .

واجزأ بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفساً تقد

(١) فى « د » : « يُحسن » .

(٢) شرح الشاطبى ٢ / ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٣) ساقطة من « ب » ، و « ج » .

(٤) سورة الكهف : من الآية ١٢ .

(٥) فى « ب » و « ج » : « أنه نصب » .

(٦) شرح الشاطبى ٢ / ٢٦٥ .

(٧) من « أ » و « ب » ، وفى « ص » و « ج » ، و « د » ، و « هـ » : « يجوز وجهه » .

د : كل منصوب على التمييز فيه معنى « من ^(١) » ، هذا « قول » ^(٢) ابن هاني :
لا تقل من درهم ، وإن كان في تقدير « من » ، وفاعل المعنى يراعى « فيه ^(٣) »
أصله من الفاعلية فلا يظهر معه « من » ، وإن كان على تقديرها ، « وكقول ^(٤) »
[٩٩ ب] الناظم بمعنى « من » خلافاً لما سبق من كلام أبي إسحاق .

د : من الداخلة على التمييز للتبعض ^(٥) .

أبو حيان : ولذا لم تدخل على التمييز في نحو : « طاب زيد نفساً » ؛ لأنه
ليس أعم من المبهم الذي أتى به لتفسيره . انتهى ، فتأمله مع ما فوقه لابن هاني ،
ومع قوله في التسهيل ^(٦) : « وهو ما فيه معنى « من ^(٧) » الجنسية » ، « وقد قبله
أبو حيان ، وقال تبعاً للمصنف ، احترز بالجنسية ^(٨) » من نحو ^(٩) :

- (١) المرادى ٢ : ١٨١ : « يجوز في كل تمييز أن يُجرَّيد : « من » إلا تمييز العدد ، وما كان فاعلاً
في المعنى ، فإنهما لا يجرَّان بـ « من » ، فلا يجوز : « عندي عشرون من درهم » ، ولا
« طاب زيد من نفسى . . . »
(٢) في « جـ » و « هـ » : « كقول » .
(٣) ساقطة من « أ » .
(٤) في « أ » ، و « د » : « ولقول » .
(٥) المقرب ١ : ١٦٥ وشرح المرادى ٢ / ١٨٤ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٧٩ والمساعد ٢ : ٥٤ .
(٧) ساقطة من « ب » و « جـ » .
(٨) ساقطة من « هـ » .
(٩) هذا جزء من بيت مجهول القائل ، والبيت بتمامه :

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٧٩ وشرح المقدمة لابن
باشاذ ٢ : ٣٦١ وكتاب الجمل في النحو للخليل ص ٩٥ وابن الناظم ١٤٣ والهادى في
الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٤ وأدب الكاتب ٥٢٤ والأشباه والنظائر ٤ : ١٦ وأوضح
المسالك ٢ : ٢٨٣ وتخليص الشواهد ٤٠٥ وخزانة الأدب ٣ : ١١ ، ٩ : ١٢٤ والدرر ٥ :
١٨٦ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ : ٤٢٠ وشرح التصريح ١ : ٣٩٤ والصاحبي في =

« استغفر الله ذنباً (١) » . . .

وكذا ابن هانئ ، وقال : هي لبيان الجنس ، فإذا قلت : عندى عشرون درهماً ، فهو في تقدير « من الدراهم » ، أى : التى هي الدراهم (٢) .

وعامل التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا
وأما قوله (٣) :

وَنَارُنَا لَمْ يَرْنَاكَ مِثْلَهَا وَقَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا
فضرورة هو من كلام المصنف .

قال أبو حيان : ولا ضرورة ، على مذهبه أن الضرورة ما لا يمكن تغييره (٤) ، وهو يمكنه رفع « ناراً » نائباً ، ومثلها صفتها ، ومن الأبيات التى أشار إليها قول الشاعر (٥) :

ضَيِّعْتُ عَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْبًا اشْتَعَلَا

= فقه اللغة ١٨١ والكتاب ١ : ٣٧ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٢٦ والمقتضب ٢ : ٣٢١ ومع

الهرامع ٢ : ٨٢ وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ٤٣ .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها .

والشاهد فيه قوله : « استغفر الله ذنباً » حيث حذف الجار من ثانى مفعولى « استغفر » وهو

« ذنباً » الذى تَعَدَّى إليه بواسطة الحرف ، والأصل : « استغفر الله من ذنب » .

(١) فى « ب » و « ج » : « استغفرت الله ذنباً » ، وفى « هـ » : « استغفرت ذنباً » .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) الرجز غير منسوب فى شرح ابن الناظم على الألفية ١٤٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ :

١٨٥ وشرح الأشموني ١ : ٢٦٦ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٩ والمساعد ٢ : ٦٧ .

والشاهد فيه قوله : « ناراً » ، فإنه تمييز تَقَدَّمَ على عامله الاسم الجامد ، للضرورة ، وقيل :

الرؤية فى الفعل « يَرُّ » قلبية علمية ، و « ناراً » مفعول به ثان .

(٤) فى « أ » : « تغيره » .

(٥) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٨٩ والمساعد ٢ : ٦٦ وشرح

الأشموني ١ : ٢٦٦ والعينى على الأشموني والصبان ٢ : ٢٠١ وشرح شواهد المعنى ٢ :

٨٦١ وشرح ابن عقيل ٣٤٨ وشرح عمدة الحفاظ ٤٧٨ ومعنى اللبيب ٢ : ٤٦٢ والمقاصد

النحوية ٣ : ٢٤ .

=

وقول الآخر (١) :

ولست إذا ذرعا أضيق بضارع ولا يائس عند العسر من يسر

وقول الآخر (٢) :

أنهجر ليلى للفراق (٣) ، حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وأورد عليه أن ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف إلى قوله :

منتصب عن تمام الجملة ، مورده هو أبو حيان ، [١٠٠ أ] قال : ونقص المصنف (٤)

شرطاً « آخر (٥) » في جواز التقديم على العامل فيه إذا كان فعلاً متصرفاً ، وهو أن

= والشاهد فيه قوله : « شيئاً رأساً اشتعلاً » ، حيث تقدم التمييز ، وهو قوله : « شيئاً » على

عامله المتصرف ، وهو قوله : « اشتعل » وهذا جائز عند الكسائي والمأزني والميرد .

(١) البيت ساقط من « أ » ، ورواية الشطر الأول منه في « ب » :

وكتت إذا ذرعا أضيق بضارع

من الطويل ، وهو بلانسة في شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٨٩ وابن الناظم ١٤٦

وكاشف الخصاصة ١٥٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٣ .

والشاهد فيه تقديم التمييز ، وهو قوله : « ذرعا » على عامله ، وهو قوله : « أضيق » ،

وهذا التقديم قليل .

وقال ابن الجزري في كاشف الخصاصة ١٥٨ قبل أن يسوق البيت : « وربما قدم على

الفعل المتصرف ، ولكنه نزر أي قليل » .

وقال ابن الناظم عن هذا البيت وما يماثله ص ١٤٦ : « .. قلت : هو مستباح

للضرورة ، كما استباح لها تقديم التمييز على العامل غير المتصرف . » .

(٢) من الطويل ، وهو للمخيل السعدي في ديوانه ٢٩٠ والخصائص ٢ : ٣٨٤ ولسان العرب

١ : ٢٩٠ (حب) ، وللمخيل السعدي أو لأعشى همدان ، أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤

: ٣٦ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٥ وللمخيل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد

الإيضاح ١٨٨ والشاهد فيه تقديم التمييز « نفساً » على عامله المتصرف « تطيب » .

(٣) من « ص » و « هـ » ، وبقية النسخ « بالفراق » .

(٤) في « ج » : « المؤلف » وانظر قول المرادي السابق في شرحه للألفية ١٨٧ / ٢ .

(٥) ساقطة من « د » .

يكون التمييز غير منقول ، فإنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وإن كان فعلاً متصرفاً نحو : كفى يزيد ناصراً فلا يجوز : ناصراً كفى « يزيد^(١) » بإجماع ، وقد عدّه المصنف في ميمز الجملة ، وأما غيره فعده فيما انتصب عن تمام الاسم ، « فامتنع التقديم كما امتنع فيما انتصب على تمام الاسم^(٢) » .

حدثنا شيخنا أبو عبد الله بن الفخار عن تلميذه أبي جعفر الشقوري شيخنا أنه لقي « الشيخ^(٤) » أبا حيان الغرناطي بالقاهرة فسأله عن مذهب مدرس العربية بغرناطة في هذه المسألة قال : فقلت : منع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياساً وسماعاً ، ثم قام فأخرج له مبيضة على تسهيل ابن مالك وقرأ عليه « فيها وجه^(٥) » القياس ، وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة ، زادني شيخنا أبو عبد الله البلنسي^(٦) أن أبا حيان قال « له^(٧) » : ما تقولون في هذه الشواهد ؟ قال فجمعها « جميعاً^(٨) » ، ونقول : شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه ، فانزعج الشيخ أبو حيان^(٩) .

(١) ساقطة من « ج » .

(٢) من « ب » ، و « ج » .

(٣) في « أ » ، ب ، ج ، د : « الشقوري » .

(٤) ساقطة من « ص » و « ج » و « هـ » . وترجمة الشقوري في الدرر الكامنة ٢٠٣ / ١ .

(٥) في « ص » ، و « د » : « فيما وجهه » .

(٦) هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد الدوسي البلنسي ، أبو عبد الله ، من علماء غرناطة ، كان حسن اللقاء عفيف النشأة ، مكباً على العلم والاستفادة ، قائماً على العربية والبيان ، لازم ابن الفخار وانتفع به ، وأخذ عنه الإمام أبو إسحاق الشاطبي والقاضي أبو بكر بن عاصم المتورى ، ، له تفسير كبير على القرآن ، وتأليف في مبهمات . ولد سنة ٧٢٤ هـ ، وتوفي سنة ٧٨٢ هـ .

نيل الابتهاج ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ٣٠٥ وألف ستة من الرويات ص ٢٢٠ .

(٧) ساقطة من « هـ » .

(٨) ساقطة من « أ » . (٩) شرح الشاطبي ٢ / ٢٧١ ، ٢٧٢ .

حروف الجر

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَاً فِي عَنَ عَلَى
مُنْذُ مَنْذَرَبِ اللَّامِ كَمَى وَأَوْ وَتَا وَالكَافِ وَالْبَاءَ وَلَعَلَّ وَمَتَى

د: وأما لعل فتجر في لغة عقيل^(١) ، مثاله^(٢) :

« لعل الله فضلكم^(٣) علينا »

وأما متى في لغة هذيل ، فبمعنى^(٤) « من^(٥) » ، من شواهد قول

أبى ذؤيب^(٦) :

(١) شرح المرادى ١٩٠/٢ . (٢) عجزه :

« بهشى أن أمكم شـــــــريم »

من الوافر ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣ : ٧ والجنى الدانى ٥٨٤ وجواهر
الأدب ٤٠٣ وخزانة الأدب ١٠ : ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ووصف المباني ٣٧٥ وشرح
الأشمونى ٢ : ٢٨٤ وشرح التصريح ٢ : ٢ وشرح ابن عقيل ٣٥١ وشرح قطر الندى ٢٤٩
والمقاصد النحوية ٣ : ٢٤٧ والمقرب ١ : ١٩٣ .

والشاهد فيه قوله : « لعل الله » حيث جاءت « لعل » حرف جر على لغة « عقيل » .

(٣) في « ب » ، و « د » : « فضل » .

(٤) في « أ » ، و « ب » و « ج » ، و « د » : « بمعنى » .

(٥) شرح المرادى ١٩١/٢ .

(٦) من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى في الأزهية ٢٠١ والأشباه والنظائر ٤ : ٢٨٧

وجواهر الأدب ٩٩ وخزانة الأدب ٧ : ٩٧-٩٩ والخصائص ٢ : ٨٥ والدرر ٤ : ١٧٩

وسر صناعة الإعراب ١٣٥ ، ٤٢٤ وشرح أشعار الهذليين ١ : ١٢٩ وشرح شواهد المغنى

٢١٨ ولسان العرب ١ : ٤٨٧ (شرب) ، ٥ : ١٦٢ (مخر) ، ١٥ : ٤٧٤ (متى)

والمحاسب ٢ : ١١٤ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٣٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣

: ١٥٣ ، ١٨٦ والمساعد ٢ : ٢٦٤ والأزهية ٢٨٤ وأوضح المسالك ٣ : ٦ والجنى الدانى

٤٣ : ٥٠٥ وجواهر الأدب ٤٧ ، ٣٧٨ وشرح ابن عقيل ٣٥٢ وشرح قطر الندى ٢٥٠

والصاحبي في فقه اللغة ١٧٥ ومعنى الليب ١٠٥ .

والشاهد فيه قوله : « متى لجاج » حيث جاءت « متى » بمعنى « من » على لغة هذيل .

[١٠٠ب] شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ (١) تَرَفَعْتُ
 مَعَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْجٌ
 بِالظَّاهِرِ اخْتِصَصُ مِنْذُ مَنْذٍ وَحَتَّى
 وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَوَبُّ وَالسَّ
 وَأَخْصَصُ بِمَنْذٍ وَمَنْذٌ وَقَتًا وَوَبُّ
 وَمَا رَوَّأَ مِنْ نَحْوَرِيهِ فَتَى
 مُنْكَرًا وَالتَّسَاءَ لِلَّهِ وَوَبُّ
 نَزَّرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوَهُ أَتَى

دخول التاء على «رَبَّ» ، شاذ ، لا يكسر اختصاصها بالله ، كما لا يكسر
 اختصاص حروف الجر بالأسماء قول من قال :

«والله ما ليلى بنام صاحبه (٢)»

فليس دخولها على الاسمين سواء .

بَعْضٌ وَيَبْنُ وَابْتَدَأَ فِي الْأَمْكَنَةِ
 بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمِنَةِ
 وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشَبَّهَهُ فَجَزَّ
 نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقْرٍ

ق : ليس هذا من تفسير الغريب الذي هو نحلة اللغوى ؛ لأن ذلك تفسير
 الشيء بمرادفه فقط وحروف « المعاني (٣) » يحتاج في إدراك حقائقها إلى قياس ونظر
 وهو نحلة النحوى من حيث هو نحوى ، ومثّل بقوله : (ما لباغ من «مقر» (٤))

(١) في «هـ» : «حتى» .

(٢) الرجز للقتاني «أبي خالد» في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ٤١٦ ، وبلا نسبة في
 أسرار العربية ٩٩ ، ١٠٠ والإنصاف ١ : ١١٢ وخزانة الأدب ٩ : ٣٨٨ ، ٣٨٩
 والخصائص ٢ : ٣٦٦ والدرر ١ : ٧٦ ، ٦ : ٢٤ وشرح عمدة الحفاظ ٥٤٩ وشرح قطر
 الندى ٢٩ ولسان العرب ١٢ : ٥٩٥ (نوم) وجمع الهوامع ١ : ٦ ، ٢ : ١٢٠ ، وانظر
 شرح الشاطبي ٢ / ٢٧٩ .

والشاهد فيه أن حرف الجر داخل على محذوف ، والتقدير : بمقول فيه : نام صاحبه ،
 فحذف القول ، وبقي للمحكى به ، وقيل : إنه من باب حذف الموصوف غير القول ،
 والتقدير : بليل نام صاحبه فيه ، فالجر دخل على الموصوف المقدر لاعلى الصفة .

(٣) في «ج» ، و«هـ» : «المنى» .

(٤) في «أ» و«د» : «مقر» . وهو ما أثبتته ، وفي بقية النسخ : «مقر» بالفاء .

تبيينها على أن شرط النكرة أن يراد بها العموم ، فيفيد الحرف نصية العموم أو تأكيده ، فلا تقول : ما زيد من قائم ، ولا : ما هذا من رجل ، ولا نحوه مما «لا» (١) « يدل على عموم ، والمقر ما يستقر فيه من الأرض (٢) . انتهى ، «فروايته (٣)» «من مقر» (٤) «بالقاف ، والشائع الفاء .

لِللَانْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مٍ إِلَى وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

ولم يشترط في التسهيل في مجرور «حتى» كونه آخر جزء ، ولا ملاقيه (٥) [١٠١] ، لقوله (٦) :

« حَتَّى نَصْفِهَا »

(١) من «أ»، و«ج»، و«ه» .

(٢) شرح الشاطبي ٢/٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٣) في «أ»، و«ب»، و«د» : «فرايته» .

(٤) في «ج» : «مقر» ، وفي «ه» : «المقر» .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٦٦ - ١٦٩ وشرح المرادى ٢ / ٢٠٥ .

(٦) هاتان كلمتان من يبين قد نسجا على بحر الخفيف ، وهما :

إِنْ سَلِمِي مِنْ بَعْدِ بَأْسِي هَمَّتْ لِيُصَالُوا لَوْ صَحَّ لَمْ يُقْ بُوَا

هَمَّتْ لَيْلَةٌ فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصْفِهَا رَاجِيًا ، فَعُدْتُ يَتُوَا

والشاهد غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٦٨ والمساعد ٢ : ٢٧٤

والجنى الدانى ٥٤٤ والدرر ٤ : ١٠٩ وشرح التصريح ٢ : ١٧ وشرح شواهد المعنى ١ :

٣٧٠ ومعنى اللبيب ١ : ١٢٣ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٦٧ وجمع الهوامع ٢ : ٢٣ .

والشاهد فيه قوله : «حتى نصفها» ، فإن ابن مالك استدلل به على أنه لا يشترط في

مجرور «حتى» كونه آخر جزء ، ولا ملاقى آخر جزء ، قال في شرح التسهيل ٣ : ١٦٨ :

« والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ، وهو غير لازم » .

وقال أبو حيان : « ولا حجة في هذا البيت ؛ لأنه لم يتقدم «حتى» ما يكون ما بعدها

جزءاً منه ، ولا ملاقى آخر جزء منه ، فلو صحَّ في الجملة بذكر «الليلة» فقال : «فمازلت

راجياً وصلها تلك الليلة ، حتى نصفها» لجاز .

وفيه نظر ، أى : لأنه يحتمل أن يكون جعل آخره مدة الرجاء^(١) لمجيئها نصف الليل ، فإن من لم يأت إلى ذلك الوقت يُتأس من إتيانه ، فلا دليل فيه على هذا .

واللام للملك وشبهه وفى تعديداً أيضاً وتعليل قفى
وزيد الظرفية استين ببا وفى وقد يُبينان السببا

د : وقد أول « ردف لكم^(٢) » على التضمين^(٣) ، قيل : ضمن معنى الوصول^(٤) .

ق : ومعنى استين : اعرف^(٥) .

بالبا استعن وعدَّ عسوس الصقي ومثل مع ومن وعن بها انطقي

ق : وإن قيل : لا تليق الاستعانة بما فى القرآن من نحو : ﴿ فأخرجنا به^(٦) ﴾

قيل : « القرآن على القانون العربى^(٧) » ، « ولا يلزم^(٨) » من الاستعانة الافتقار ، وإثباته للباء معنى من التبعية على الجملة يعضد قول الشافعى فى قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برءوسكم^(٩) ﴾ .

(١) ساقطة من « أ » . (٢) سورة النمل : من الآية ٧٢ .

(٣) شرح المرادى ٢ / ٢٠٩ .

(٤) ابن هشام فى المغنى ص ٢٨٥ : « . . . وليس منه « ردف لكم » خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل

ضمَّن « ردف » معنى « اقترَب » ، فهو مثل : ﴿ اقترَب للناس حسابهم ﴾ .

(٥) شرح الشاطبى ٢ / ٢٩٦ . وانظر الصحاح ٥ / ٢٠٨٣ حيث قال الجوهرى : « واستبان

الشيء : وضَّح ، واستبته أنا : عرفته » .

(٦) سورة الأعراف : من الآية ٥٧ .

(٧) فى « ص » : « القانون على القرآن على القانون » ، وفى « أ » ، و « د » : القرآن على

القانون العربى ، وما أثبتته من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٨) فى « ص » ، و « هـ » : « أو لا يلزم » وفى « ب » و « ج » : « إذ لا يلزم » .

(٩) سورة المائدة : من الآية ٦ وانظر : شرح الشاطبى ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ .

على للاستعلاء ومعنى في وعن
وقد نجى موضع بعد وعلى
لَعَنَ تَجَاوَزًا عَنِّي مِنْ قَدْ فَظَنَ
كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَا

د : قال في شرح التسهيل^(١) : وكذا تقع « على » للمجاوزة بعد حقي وتعذر
واستحالة وغضب وأشباهاها^(٢)، قيل : وهو مذهب كوفي إلى آخره ، من أشباهاها
بَعْدَ وَحَرْمٌ ، القائل هو مذهب كوفي « هو »^(٣) أبو حيان .

ق : حذف همزة « نجى » لغة ، ومثله « يسوء »^(٤) .

شَبَّهُ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ
من أجلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا
[١٠١٦ب] واستعمل اسمًا وكذا عن وعلى

د : « قيل^(٥) » : ويحتمل أن يكون « مثل » من قوله تعالى :
﴿ كَمِثْلِهِ^(٦) ﴾ بمعنى صفة ، قائله « هو »^(٧) أبو حيان ، وزاد : لأن « مثلاً » قد يراد
بها الصفة ، ولما تقدمت أشياء من صفاته تعالى ، قيل : ليس شيء من الصفات
كصفته سبحانه ، ﴿ وهو السميع البصير^(٨) ﴾ .

ق : ظاهر قوله : « واستعمل اسمًا وكذا عن وعلى » أن اسميتها مقصورة على
السماع^(٩) .

ومذٌ ومنذٌ اسمان حيثُ رَفَعَا
وإن يَجْرَأُ فِي مُضَى فِكْمِنُ
أو أوليا الفعل كجعتُ مذٌ دعا
هما وفي الحضور معني في استين

(١) ساقطة من « ج » . وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ١٦٣ : « واستعمالها للمجاوزة ،

وقوعها بعد بعد وخفي وتعذر واستحالة وحرمة وغضب وأشباهاها . . . » .

(٢) شرح المرادى ٢/٢١٥ .

(٣) من « هـ » .

(٤) شرح الشاطبي ٢/٣١٢ .

(٥) ساقطة من « ب » ، وانظر شرح المرادى ٢/٢١٧ .

(٦) سورة الشورى : من الآية ١١ .

(٧) ساقطة من « هـ » .

(٨) سورة الشورى : من الآية ١١ .

(٩) شرح الشاطبي ٢/٣١٣ .

لا يكون مذ ومنذ عند الأخفش إلا مبتدأين^(١) ، قال أستاذنا أبو عبد الله الصغير : الظاهر مناقضة هذا لما «عزأ»^(٢) ، للأخفش في الوجه الأول من ظرفيتهما .
ق : يظهر أن قوله^(٣) : « مذ دعا » تقييد بالماضي لما أطلق في « قوله »^(٤) :
« أو أوليا الفعل » فيهما .

وبعد من وعن وباء زهد ما فلم تعق عن عمل قد علماً
وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف
وذكر^(٥) في التسهيل أن « ما » قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التقليل^(٦)
نحو^(٧) :

فلئن صرت لا تحيرُ جوراً لِمَا قلد ترى وأنت خطيبُ
وقال في الكافية^(٨) :

وزيد بعد من وعن والباء ما وقد ترد [١٠٢] الباء ما كريمة

(١) شرح المرادى على الألفية ٢ : ٢٢٢-٢٢٦ . حيث فصل المذاهب في « مذ ومنذ » .
(٢) في « ج » : « عزى » .

(٣) من « ه » ، وبقية النسخ : « قوله » .

(٤) من « ب » ، و « ج » . وانظر شرح الشاطبي ٢ / ٣٢٣ .

(٥) في « أ » ، « ب » ، « ج » ، « د » : « ذكر » .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٦٩ وشرح المرادى ٢ / ٢٢٧ .

(٧) من الخفيف ، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزنة الأدب ١٠ : ٢٢١ ، ٢٢٢ ، والدرر

٤ : ٢٠٣ ولطيط بن إلياس في أمالي القالي ١ : ٢٧١ وشرح شواهد المغنى ٧٢٠ وبلا نسبة

في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٧٢ والمساعد ٢ : ٢٨٠ ومغنى اللبيب ٣١٠ والمقاصد

النحوية ٣ : ٣٤٧ وممع الهوامع ٢ : ٣٨ .

والشاهد فيه قوله : « ولِمَا » حيث كُفَّتْ « ما » الباء عن الجر .

(٨) شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٦ .

د : نوزع في ذلك^(١) ، الذي نازعه «فيه»^(٢) هو أبو حيان ، قال : هذا غير صحيح ، بل «ما» مصدرية ، والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكرير لا التقليل ، والفعل الذي «يتعلق»^(٣) به الباء مقدر مما قبلها ، والتقدير : «لا انتفاء إحارتك جواباً برؤيتك وأنت خطيب» أى : سبب خرسه بالموت كونه كان خطيباً في الحياة ؛ إذ ينشأ عن الحياة الموت ؛ إذ مصير كل «حياة»^(٤) «حى إلى الممات .

ق : يمكن كون «ما» هنا مصدرية على معنى : «لئن صرت غير مجيب لرؤيتك خطيباً ، أى : هذا بذاك» .

وَحَدَّثَتْ رَبٌّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلٍّ وَالْفَاءُ وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
وَقَدْ يَجْرُ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذَفَ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

د : ونوزع في كونه كثيراً بعد الفاء^(٥) ، منازعه هو أبو حيان^(٦) .

(١) ذكر السيوطي هذا النزاع في همع الهوامع ٢ : ٣٨ حيث قال : «... وتفيدان مع «ما» تقليلاً كرمياً ، ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء ، وقال : فمعنى : «لما قد ترى وأنت خطيب» : ربما أدى .. وجزم به في سبك المنظوم ، وأنكره أبو حيان .. وانظر شرح المرادى ٢/ ٢٢٨ .

(٢) ساقطة من «ب» ، و«هـ» .

(٣) في «ب» ، و«ج» و«هـ» : «تتعلق» . (٤) من «أ» .

(٥) ومن شواهد إضمار «رُبٌّ» بعد الفاء قول الشاعر :

فَحُورٌ لَقَدْ لَهَوَتْ بِهِنَّ عَيْنِ لَوَاعِمٍ فِي الْمُرُوطِ وَفِي السَّرِيَاطِ

من الوافر ، وهو للمتنخل الهذلي ، واسمه : «مالك بن عويمر» ، وهو في أشعار الهذليين ٣ : ١٢٦٧ وشرح شواهد الإيضاح ٣٨٥ وشرح عمدة الحفاظ ٢٧٣ وينسب للهذلي في الجنى الدانى ٧٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ : ٣٨٠ وجمهرة اللغة ٧٦١ وشرح الأشموني ٢ : ٢٩٩ وشرح المفصل ٢ : ١١٨ ، ٨ : ٥٣ .

والشاهد فيه قوله : «فحور» ، حيث جرَّ «حور» بـ «رُبٌّ» المضمرة بعد الفاء ، وهو قليل عند بعض النحويين .

قال الأشموني : «وحدفت رُبٌّ لفظاً فجرَّتْ منوية بعد بل والفاء ولكن على قلة» .

وانظر : شرح المرادى ٢/ ٢٣٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٤٤

الإضافة

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحَدَ كَطَوِيرِ سِينًا
وَالثَّانِي اجْرَرُ وَأَنْوَمِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ مَحْذًا
لَمَّا سَوَى ذَيْنِكَ وَأَخْصَصَ أَوْلَا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْمِيرِيفَ بِالذِّي تَلَا
د : ونحو : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ (١) ﴿ مقدر ﴾ (٢) باللام عند
«الجمهور» (٣) على التوسع (٤) .

أبو حيان : لما كان المكر يقع فيهما جعلاً كأنهما الماكران توسعاً (٥) .

وَأَنْ يَشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصَفًا فَمَنْ تَكْبِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَرْبٌ رَاجِعِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مَرْوَعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ
[١٠٢ب] وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَخْطِئَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

د : وزعم ابن السراج أنه إذا كان المغاير والمماثل واحداً كانت غير ومثل

معرفتين (٦) ، زاد أبو حيان « عنه » (٧) تقول : مررت بالجامد غير المتحرك (٨) .

(١) سورة سبأ : من الآية ٣٣ .

(٢) في « هـ » : « قدر » .

(٣) سائطة من « هـ » .

(٤) المرادى ٢ : ٢٤٢ : « .. والثاني : مقدره بـ « في » ، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً

وقع فيه المضاف ، نحو : « بل مكر الليل والنهار .. ومذهب أجمهور أن الإضافة لا تقدر

بغير « من ، واللام » ، ونحو : « بل مكر الليل والنهار » مقدر باللام عندهم على التوسع » .

ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٢٤٤ : « .. ويضاف المصدر إلى الظرف التوسع فيه

على الوجهين ، فإضافته على تقديره فاعلاً ، كقوله تعالى : ﴿ بل مكر الليل والنهار إذ

تأمرونا ﴾ كان الأصل : ليلكم ونهاركم ماكران ، ثم أضيف المصدر إلى المخبر عنه بمعناه

مجازاً ، كما يضاف إلى المخبر عنه بمعناه حقيقة » .

(٥) التذييل والتكميل ٤ / ١٦٨ .

(٦) شرح المرادى ٢ / ٢٤٩ والأصول ٥ / ٢ والموجز ص ٦٠ .

(٧) من « أ » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٨) في « ب » ، و « ج » : « المتصرف » وانظر التذييل والتكميل ٤ / ١٧١ .

إتيان الناظم بأربعة أمثلة ، ثلاثة منها لثلاثة أبواب (١) ، والرابع (٢) ، وهو قليل الخليل «تكرار» (٣) «يشعر أنه قصد «المقيس» (٤) فقط ؛ إذ كان يمكنه الإتيان بمثال رابع يدل به على ما لم يذكر .

ووصلُ آلٌ بهذا المضافِ مُفتَقِرُ
 أو بالذي له أضيفَ الثاني
 إن وُصِلَتْ بالشان كالمجد الشعَرَ
 كزَيْدِ الضاربِ رأسَ الجاني
 مُغْنَى أو جمعاً سبيلَهُ اتَّبعُ
 وقَعُ
 من أمثلة «المبالغة» (٥) دخول «آل» في الثاني قول «المَرَار» (٦) «الأسدى ، أنشده سيويه (٧) :

أنا ابن التـبارك البكرى بشر
 عليه الطير ترقبه وقوعا
 ورئما أكسبَ ثانٍ أولاً
 تأنيقاً إن كان حذفٍ موهلاً
 ولا يُضَافُ اسمٌ لما به اتَّحدُ
 معننى وأولُ موهماً إذا وردَ

(١) فقوله : «راجينا» مثال لاسم الفاعل ، و«عظيم الأمل» مثال للصفة المشبهة ، و«مروء القلب» مثال لاسم المفعول .

(٢) والرابع هذا ، هو مثال تكرر ، وهو للصفة المشبهة .

(٣) ساقطة من «ج» .

(٤) في «ص» : «المعنين» .

(٥) ساقطة من «ص» ، و«أ» ، و«ب» . (٦) في «أ» و«د» : «المراد» .

(٧) من الوافر ، وهو للمرَّار الأسدى الفقمسى فى ديوانه ٤٦٥ وشرح الشاطبى ٣٥١/٢ وخزانة

الأدب ٤ : ٢٨٤ ، ٥ : ١٨٣ ، ٢٢٥ والدرر ٦ : ٢٧ وشرح أبيات سيويه للسيرا فى ١ : ٦

وشرح التصريح ٢ : ١٣٣ وشرح المفضل ٣ : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ والكتاب ١ : ١٨٢ والمقاصد

النحوية ٤ : ١٢١ وبلان نسبة فى البسيط ١ : ٢٩٥ ، ٢ : ١٠٠٣ وإصلاح الخلل الواقع فى

الجمل ص ٧١ وشرح التحفة الوردية ص ٢٩١ والمخلص ٥٦٨ وشرح التمهيل لابن مالك

٣ : ٣٢٧ والمساعد ٤٢٥ والأشياء والنظائر ٢ : ٤٤١ .

وفى هذا البيت شاهدان :

الأول : فى قوله : «التبارك البكرى» حيث أضاف مُعَرِّفاً «بال» إلى معرف بـ «أن»

تشبيهاً بـ : «الحسن الوجه» ؛ لأنه مثله فى الاقتران بـ «آل» .

ق: كسب وأكسب يتعديان إلى مفعولين ، فتقول : كسبته مالا وأكسبته إياه^(١) ، وأنشده ابن الأعرابي :

فاكسبني مالا وأكسبته حمدا^(٢) .

وكسب يتعدى إلى واحد أيضا تقول^(٣) : « كسبت^(٤) مالا ، فكسب مما جاء فيه : فعلته ففعل .

[١٠٣ أ] تكميل : زاد في التسهيل^(٥) : « ويضاف الشئ بأدنى ملابسة » ،

والثاني في قوله : « التارك البكرى بشر » فإن قوله : « بشر » عطف بيان على قوله : « البكرى » ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لكنى يصح أن يكون بدلا أن يحذف المبدل منه ، ويوضع البدل مكانه ، فتقول : « التارك بشر » ، ويلزم على هذا إضافة اسم معرف بـ « أل » إلى اسم خال منها ، وذلك غير جائز .

(١) ومن ذلك قول مسكين الدارمي :

أكسبه الورق البيض أبأ ولقد كان ولا يدعى لأب

من الرمل وهو في ديوان مسكين الدارمي ٢٢ وسمط اللآلى ٣٥٢ وشرح التصريح ١ : ٢٩٢ والمقاصد النحوية ٣ : ١٩٣ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ : ٢٥٧ .

وفيه شاهدان :

الأول في قوله : « أكسبه .. أبأ » حيث تعدى إلى مفعولين .

والثاني : في قوله : « ولا يدعى لأب » حيث جاءت الحال جملة منفية مقترنة بالواو ، وعدم الاقتران هو الأكثر .

وانظر : « كَسَبَ وَأَكْسَبَ » في الصحاح ١ / ٢١٢ .

(٢) ورد في شرح الشاطبي على الألفية ٢ / ٣٥٢ ، والشاهد فيه أن كسب وأكسب يتعديان إلى مفعولين .

(٣) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَتَرَقَّهُمْ ذَلَّةٌ ﴾ سورة يونس : من الآية ٢٧ : مكية . وغيرها في القرآن كثير .

وانظر : الصحاح ١ / ٢١٢ .

(٤) في « ج » . « كسبته » ، وهو يفسد المراد .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٣٦ .

ومنه قوله تعالى (١): « لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها » لما كانت العشية والضحي طرفي النهار صحَّ إضافة أحدهما إلى الآخر .

وقول الشاعر (٢):

إذا كَوَّكِبُ الخِرْقَاءِ لَاحَ بِسَحْرَةٍ سَهِيلٌ أَدَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القِرَابِ

فأضاف الكوكب إلى الخرقاء لما كانت «تنبه» (٣) وقت طلوعه .

وبعضُ الأسماء يُضَافُ أهدأ وبعضُ الأسماء يُضَافُ أهدأ
وبعضُ ما يضاف حَتْمًا امتنع وإيلاه اسمًا ظاهرًا حيث وقع
كسوخد ، لَهَى ، ودَوَّالِي ، مَعْدَى وشهد إيلاء يَدَى لِلْبِي

ق : «لفظًا» حال ، و «مفردًا» صفته ، أو «لفظًا» حال مقدم « وصاحبها (٤) »
الضمير في مفردًا أي : « مفردًا » لفظًا لا معنى (٥) ، يعني : ومفردًا : حال من ضمير
« في (٦) » يأتي (٧) .

(١) سورة النازعات : من الآية ٤٦ . مكة .

(٢) من الطويل ، وهو غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٣ والأشباه والنظائر ٣ :

١٩٣ وخزانة الأدب ٣ : ١١٢ ، ٩ : ١٢٨ وشرح المفصل ٣ : ٨ ولسان العرب ١ :

٦٣٩ (قرب) والمحاسب ٢ : ٢٢٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٣٥٩ والمقرب ١ : ٢١٣ .

والشاهد فيه قوله : « كوكبُ الخرقاء » حيث أضيف « الكوكب » إلى « الخرقاء » ؛
لأدنى ملاسة ، بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه .

(٣) في « هـ » : « متبّه » .

(٤) من « هـ » ، وفي بقية النسخ : « صاحبها » .

(٥) قال الشيخ خالد الأزهرى في إعراب الألفية ص ٦٧ عند قوله : « لفظًا مفردًا » قال

الشاطبي : يحتمل أن يكون على ظاهره ، فـ « لفظًا » حال ، و « مفردًا » صفته ، أي :

مفردًا عن ذكر الإضافة ، ويحتمل أن يكون « لفظًا » حالًا مقدمًا على صاحبه ، وهو

الضمير في « مفردًا » ، أي : مفردًا لفظًا لا معنى « . أ . هـ .

(٦) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

(٧) شرح الشاطبي ٢ / ٣٥٧ .

وَالزَّمَرَا إِضَافَةٌ إِلَى الْجَمَلِ حَيْثُ وَادٌّ وَإِنْ يَنْوَنُ يُسْتَمَلُّ
إِفْرَادًا إِذْ ، وَمَا كِلَاؤُ مَعْنَى كِلَاؤُ أَضِيفُ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَاءَ نَبْدُ

د : « ما كان هو المشابه لإذ في كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به
المعنى ^(١) » ، وقوله : « مبهم » تحته ضربان ، ما لا يختص أصلاً كحين ووقت ،
وما يختص بوجه ما كيوم ونهار وليل وصباح ومساء وغدوة وعشية .

وقوله : « غير محدود » تأكيد محض ، والمحدود : ما يدل على عدد دلالة
صريحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة ^(٢) .

ق : جايجى بطرح الهمزة تخفيفاً لغة ، ومثله ساء يسوء ^(٣) .

وَابْنٍ وَأَعْرَبٍ مَا كِلَاؤُ قَدْ أُجْرِيهَا وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْنَا فِعْلًا بِنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأً أَعْرَبٍ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

« فى هذا ^(٤) » البناء العارض ^(٥) من البحث نحو ما تقدم فى اسم « لا ^(٦) » .

(١) شرح المرادى ٢ / ٢٦٤ .

(٢) شرح الشاطبى ٢ / ٣٦٦ .

(٣) فى « أ » هذا فى « .

(٤) فالإعراب يكون على الأصل ، والبناء يكون حملاً على « إذ » .

ومن شواهد قول شاعر مجهول :

لَأَجْتَلِبْنَ مَسْنَهْنَ قَلْبِي مَحْلَمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ
من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣ : ١٣٥ وخزانة الأدب ٣ : ٣٠٧
والدرر ٣ : ١٤٥ وشرح الأشمونى ٢ : ٣١٥ وشرح التصريح ٢ : ٤٢ وشرح شواهد المغنى
٢ : ٨٣٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٥١٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٤١٠ وهمع الهوامع ١ : ٢١٨ .

والشاهد فى قوله : « على حين يستصبين » بإضافة اسم الزمان « حين » إلى جملة فعلية
فعلها مضارع مبنى لاتصاله مباشرة بنون التوكيد ، وقد اكتسب الاسم « حين » البناء
بسبب مجاورته للفعل المبني ، وإن كان بناء هذا الفعل غير أصيل .

ويروى « حين » بالفتح على البناء ، وهو بناء عارض لا أصلى ، وبالكسر على
الأصل ، وهو الإعراب .

(٦) شرح الشاطبى ٢ / ٣٧٢ .

وَأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنَّ إِذَا اِعْتَلَا
 ق : حقه أن يحيل مرادف « إذا » عليها ، نحو : « يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ
 يُقْتَنُونَ^(١) » كما فعل في إذ ، وقوله : « هُنَّ إِذَا اِعْتَلَا » أشار به للمثل :
 « إِذَا عَزَّ أَخْوَكُ فَهِنَّ^(٢) »

يقال بضم الهاء وكسرهما ، أى : خَفَضَ لَهُ مِنْ نَفْسِكَ ، وَأَعْطَهُ مِنْ جَانِبِكَ
 اللين .

لَفِيهِمُ اثْنَيْنِ مَعْرُوفٍ بِإِلَّا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كَلْنَا وَكَلَّا
 ق : مقتضى قوله : « بِلَا تَفَرُّقٍ » ألا يجوز « نحو »^(٣) كلاك وكلا زيد
 قائم ، خلافاً لمجيزه^(٤) حملاً على قول العرب : أَيْ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا « فَأَخْزَاهُ »^(٥)

(١) سورة الناريات : الآية ١٣ : مكية .

(٢) الأمثال للميداني ص ٢١ ، وفيه قال : « قال أبو عبيد : معناه مياسرتك صديقك ليست
 بضمير يركبك منه ، فتدخلك الحمية به ، إنما هو حسن الخلق وتفضُّل ، فإذا عاسرك
 فياسره . . » وقد أورد الميداني قصة المثل ص ٢١ ، ٢٢ .

وانظر شرح الشاطبي ٣٧٧/٢ .

(٣) ساقطة من « د » ، و « هـ » .

(٤) ومن شواهد قول شاعر مجهول :

كَلَّا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمَنَى وَالْمَنِ فِي الْبَسْرِ وَالْمُسْرِ

من الطويل ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٤١ والأشموني ٢ : ٣١٧
 والمقاصد النحوية ٣ : ٤٢١ .

والشاهد فيه قوله : « كَلَّا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ » حيث أضيفت « كَلَّا » إلى
 كلمتين متفرقتين ، وهذا من الضرورات النادرة ، والقياس أن تضاف إلى كلمة واحدة معرفة
 دالة على اثنتين .

(٥) في « أ » : « فَأَجْرَاهُ » .

«الله» (١) ؛ لأنهما (٢) في معنى «كلا» كما رأينا (٣) .

د : «وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكرة المحدودة» (٤) ، عبر عنها صاحب المغنى بالمختصة ، قال : «لأن رجلين في المثال تخصصاً بوصفهما بالظرف» (٥) .

ولا تُضِفْ لِمَفْرُودٍ مُعْرَفٍ أَيَا وَإِنْ كَرَّرْتَهُمَا فَاضْفِ
أَوْ تَوَّ الْأَجْزَاءَ وَأَخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيَا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتَفْهَامًا فَمَطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا
لِرِ قَال :

وَلَا تُضِفْ لِمَفْرُودٍ مُعْرَفٍ أَيَا وَكَرَّرَهَا بِوَاوٍ وَتُضِفُ (٦)

(١) ومثل «أبي وأبيك كان شراً فأخزاه الله» قول الشاعر المجهول :

فَلَمَنْ لَقِيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيَسَى وَأَيْسُكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ

من الكامل ، وهو بلان نسبة في أوضح المسالك ١٤٢:٣ والدرر ٥:٣٢ والأشوموني ٢ :
٣١٧ وشرح التصريح ٢ : ٤٤ ، ١٣٨ والمحتسب ١ : ٢٥٤ ومغنى اللبيب ١٤١ والمقاصد
النحوية ٣ : ٤٢٢ وجمع الهوامع ٢ : ٥١ .

والشاهد فيه قوله : «أبي وأبيك» حيث أضاف «أى» إلى معرفة أى : إلى الضمير ، وقد
سوّج ذلك أنه عطف عليها مثلها بواو ، ولولا هذا العطف لم تجزُ إضافته للمعرفة المفردة .
(٢) في «ه» : «لأنه» .

(٣) شرح الشاطبي ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٤) نحو : «كلا رجلين عندك قائمان» . المرادى ٢ : ٢٧١ .

(٥) ابن هشام في المغنى ٢٦٩ : «وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو : «كلا
رجلين عندك مُحسنان» ، فإن رجلين قد تخصصاً بوصفهما بالظرف ، وحقوا : «كلتا
جارتيتي عندك مقطوعة يدها» أى : تاركة للغزل» .

(٦) مثال ذلك بيت سبق سؤقه ، وهو :

فَلَمَنْ لَقِيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيَسَى وَأَيْسُكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ

وقال ابن عصفور في المقرب ١ : ٢١١ ، ٢١٢ : «وأما أى» وأفعل التفضيلية ، فإن
أضيفنا إلى معرفة لم تضافا إلا إلى اثنين فصاعداً . . ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلا أن توقعهما
على بعضه» .

[١٠٤] أو انو الأجزا

لكان أولى^(١) .

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ «لُدُنْ» فَجَرَّ وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَّرَ

ق : تَبَّهَ بِقَوْلِهِ : «بِهَا» عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِضْمَارٍ «فَعَلَ»^(٢) ، بِخِلَافِ «شَوْلًا»
من قوله :

« مِنْ لُدُنْ شَوْلًا فإِلَى إِتْلَائِهَا»^(٣) ،

وَمَعَ مَعُ فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَرَ لِمَكُونِ يَتَّصِلُ

(١) شرح الشاطبي ٣٨٣/٢ .

(٢) ساقطة من «ب» . وفي نصب «غُدُوَّةٍ» بعد «لُدُنْ» انظر كتاب سيبويه ١ : ٥١ ، ٥٨ ،
١٥٩ ، ٢١٠ ، ٢ : ٢٨١ ، ٣٧٥ ، ٣ : ١١٩ .

ومثال ذلك قول أبي سفيان بن حرب :

وما زال مهري مزجر الكلب منهم
لُدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

من الطويل ، وينسب لأبي سفيان في الحيوان ١ : ٣١٨ والدرر ٣ : ١٣٨ وبلا نسبة
في جواهر الأدب ١٢٨ وشرح الأشموني ٢ : ٣١٨ وشرح التصريح ٢ : ٤٦ وشرح
ابن عقيل ٣٩٤ ولسان العرب ٣ : ٣٨٤ (لُدُنْ) والمقاصد النحوية ٣ : ٤٢٩ وجمع الهوامع
١ : ٢١٥ وكتاب حروف المعاني للزجاجي ص ٢٦ .

والشاهد فيه قوله : «لُدُنْ غُدُوَّةٍ» حيث نصب «غُدُوَّةٍ» بعد «لُدُنْ» ، وهذا نادر ،
والأكثر الإضافة وعبر ابن مالك عن هذا الدور بقوله : «نصبُ غُدُوَّةٍ بعدها عنهم نَدَّرَ» .

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦١ ، ٨ / ٢٤٨ وأوضح المسالك ١ / ٢٦٣
وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ وحزنة الأدب ٤ / ٢٤ ، ٩ / ٣١٨ والدرر ٢ / ٨٧ وسر
صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٦ والكتاب ١ / ٢٦٤ والهمع ١ / ١٢٢ .

والشاهد فيه قوله : «مَنْ لُدُّ شَوْلًا» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها ، وهو :
«شَوْلًا» بعد «لُدُّ» ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر حذف «كان» بعد «إن» ، و«لو» ،
وقيل : «شَوْلًا» مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : «مَنْ لُدُّ شَالَتْ النَّاقَةُ شَوْلًا» .

« هما مرتبان لا مفرعان (١) » .

ق : بل مفرعان على السكون ، فالكسر على أصل الساكنين ، والفتح إتباع
أو حمل على اللغة الأخرى (٢) .

واضمم بناء «غيراً» ان عدت ما له أضيف ناوياً ما عدما
قبل ، كغير ، بعد ، حسب ، أول ودون والجّهات أيضاً ، وعَلُ
واعربوا نصباً إذا ما نُكِّراً قبلاً وما من بعده قد ذكراً

ق : نصوا «على» (٣) أن العرب لا تقطع «غيراً» عن الإضافة إلا بعد ليس
خاصة ، والبحث في «هذه» (٤) «البنيات كاسم لا .

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الاعراب إذا ما حذفاً

د : «وربما خلفه في التذكير والتأنيث» ، مثال التذكير (٥) : «أو كظلمات في
بَحْرِ لُجِّي» (٦) «أى : أو كذى (٧) ظلمات (٨) ، ولذا ذكر ضمير «يفشأ» (٩) «بخلاف :
«واسأل القرية التي كنا فيها» (١٠) ؛ إذ لم يقل «فيهم» ، قاله المصنف (١١) ، ومثال

(١) المرادى ٢ : ٢٧٧ : «هما مرتبان لا مُفْرَعَانِ» مَنْ أَعْرَبَهَا فَتَحَ ، وَمَنْ بَنَاهَا عَلَى السُّكُونِ
كسر لالتقاء الساكنين .

(٢) المرادى ٢ : ٢٧٦ : «.. وهو معرب في أكثر اللغات - وبنائها على السكون لغة ربيعة ،
وفي المحكم : لغة ربيعة وغنم ، ولم يحفظ سيبويه أنه لغة فزعم أنه ضرورة ..» .
وقال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٠ : «.. وذهب من معه ..» .

(٣) من «ب» وانظر شرح الشاطبي ٣٨٩/٢ . (٤) في «ه» : «هذا» .

(٥) سورة النور : من الآية ٤٠ . وانظر شرح المرادى ٢٧٩/٢ .

(٦) من «ه» . وساقطة من البواقي . (٧) من «ج» ، وفي بقية النسخ : «وكذى» .

(٨) في «أ» ، و«د» : «مظلمات» . (٩) سورة النور : من الآية ٤٠ .

(١٠) سورة يوسف : من الآية ٨٢ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٦٥ حيث قال : «.. ولولا الالتفات إلى المعنى لأنث كما

أنث في قوله تعالى : «واسأل القرية التي كنا فيها» ، ولو التفت هنا لقبيل : «الذي كنا
فيهم ..»

التأنيث : « والمسك من أردانها نافحة^(١) » أى : وريح المسك ، ولذا أتت نافحة .

وَبِمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مِمَّا لَمَّا عَلَيْهِ قَدْ عَطِفَ

[١٠٤ ب] د : فى قراءة ابن الجماز^(٢) : « واللّه يريد الآخرة^(٣) » بالخفض ،
والعاطف «مفصول»^(٤) ، وقدره المصنف «عَرَض»^(٥) ، كذا ذكره أبو حيان مثلاً
لقوله فى التسهيل^(٦) : «ومع عاطف مفصول بغير لا» .

واستشكل شيخنا أبو عبد الله الصغير كونه من العاطف المفصول ، وقوله :
وقدره المصنف : «عَرَض الآخرة» ، وقدره غيره : «باقي الآخرة» .

وَيُحَذَفُ الثَّانِي وَيَقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفَتِ الْأَوَّلَا

وقال المصنف ، يعنى فى الشرح^(٧) : «فى^(٨)» استعمال هذا الحذف^(٩)

(١) صدره :

مَرَّتْ بِهَا فِي نَسْوَةِ خَوْلَةَ

من السريع ، وهو بلا نسبة فى شرح الأشموني ٣٢/٢ والدرر ٣٩/٥ ، ومعهم الهوامع
٥١/٢ .

والشاهد فيه : نيابة ثانى المتضايقين عن الأول فى التأنيث ، والأصل : «رائحة المسك
نافحة من أردانها» .

(٢) للمحتسب ٢٨١/١ وشرح المرادى ٢٨١/٢ .

(٣) سورة الأنفال : من الآية ٦٧ . (٤) فى «د» : «موصول» .

(٥) قال فى شرح التسهيل ٣ : ٢٧١ : «كقراءة ابن جماز «تريدون عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يَرِيدُ
الْآخِرَةَ» بالجر على تقدير : وَاللَّهُ يَرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ» .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٦٥ والتذيل والتكميل ٤/٩٥ ب .

(٧) شرح التسهيل ٣ : ٢٤٨ وشرح المرادى ٢/٢٨٤ .

(٨) من «ب» ، و«ج» .

(٩) فى «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «الخلافة» .

في الأسماء الناقصة قليل ، وفي الأسماء التامة الدلالة كثير ، فمن ذلك قراءة ابن محيصن : ﴿ فلا خوفٌ عليهم ﴾ (١) ﴿ انتهى ﴾ (٢) .

قال المصنف أيضاً : ومنه قول بعض (٣) العرب : « سلامٌ عليكم » بلا تنوين ، أى : سلام الله عليكم (٤) .

قال أبو حيان : وقد « خرجا » (٥) « على نية » (٦) . انتهى (٧) .

فصلٌ مضافٍ شبه فعلٍ ما نصبَ
مفعولاً أو ظرفاً أجزأ ولم يُعبَ
فَصَلَّ يمينٍ ، واضطراباً وجِداً
باجنوبي ، أو بنعتٍ ، أو ندأ
ق : قال ابن ذكوان : « سألتني » (٨) الكسائي عن قراءة تناسا
﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ (٩) ﴿ فرأيتُه قد أعجبتُه ، ونزع بهذا

(١) سور البقرة : من الآية ٣٨ .

(٢) من « ج » ، و « هـ » .

(٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) فى « هـ » : « جاء » .

(٥) ساقطة من « أ » ، وفى « ب » : « على زيادة آل » وانظر التذييل والتكميل ٤ / ١٨٥ .

(٦) من « أ » .

(٧) فى « ب » ، و « د » : « سألت » وابن ذكوان هو عبد الله بن أحمد القرشي الدمشقي ، توفى

سنة ٢٤٢ هـ . انظر : المغني فى توجيه القراءات العشر ١ / ٢٨ .

(٨) سورة الأنعام : من الآية ١٣٧ : والآية بتمامها هى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين

قتل أولادهم شركائهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم

وما يفترون ﴾ .

تضريح القراءة :

قرأ ابن عاصم « زين » بضم الزاي ، وكسر الياء ، بالبناء للمفعول ، و « قتل » برفع اللام

نائب فاعل « زين » ، و « أولادهم » بالنصب ، مفعول للمصدر ، وهو « قتل » ،

و « شركائهم » بالخفض ، وذلك على إضافة قتل إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله ؛

ولكن فُصل بين المتضامنين بالمفعول به « أولادهم » .

وقرأ الباقون « زين » بفتح الزاي والياء مبنياً للفاعل ، و « قتل » بنصب اللام مفعول به ،

و « أولادهم » بالخفض على الإضافة إلى المصدر ، و « شركائهم » بالرفع ، فاعل « زين » . =

البيت فيها(١) :

نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَقَادَ الصِّيَارِفِ

تَنفَى يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

وَأَنشَدَ سَيِّوَنَهُ لِلشَّمَاخِ(٢) :

طَبَاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَيْلِ

رُبِّ ابْنِ عَمِّ لَسَلَيْمَى مُثْمَعِلِ

= وقال الشاطبي :

لِأَوْلَادِهِم بِالنَّصَبِ شَامِيَهُمْ تَلَا
وَفِي مَصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مَثَلًا
وَلَمْ يُلَفَّ غَيْرَ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ قَيْصَلًا
تَلَّمُ مِنْ مَلِيْمَى النُّحُو إِلا مُجَهَّلًا
دَةَ الأَخْفَشِ النُّحُورِي أُشَدَّ مُجْمَلًا

وَزَيْنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفَعٍ قُدَّ
وَيُخْفَضُ عِنْدَ الرَّفْعِ فِي شَرْكَائِهِمْ
وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافِينَ فَاصِلٌ
كُلُّهُ دَرُّ اليَوْمِ مِنْ لَأْمَهَا فَلَا
وَمَعَ رَسْمِهِ زَيْجُ القُلُوصِ أَبِي مَرْأَا

انظر : المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٢ : ١٠٦-١٠٧ والوفى فى شرح الشاطبية ص ١٨٣-١٨٤ وتبجير التيسير ١١٢ والإرشادات الجليلة ١٥٣-١٥٤ والبدور الزاهرة ١٣٥ وكتاب السبعة ٢٧٠ .

(١) من البسيط ، وهو للفرزدق فى الإنصاف ١ : ٢٧ وخزانة الأدب ٤ : ٤٢٤ ، ٤٢٦ وسر صناعة الإعراب ١ : ٢٥ وشرح التصريح ٢ : ٣٧١ والكتاب ١ : ٢٨ ولسان العرب ٩ : ١٩٠ (صرف) والمقاصد النحوية ٣ : ٥٢١ ، ولم أعثر على البيت فى ديوانه ، والبيت غير منسوب فى أسرار العربية ٤٥ والأشباه والنظائر ٢ : ٢٩ وأوضح المسالك ٤ : ٣٧٦ وتخليص الشواهد ١٦٩ وجمهرة اللغة ٧٤١ ووصف المباني ١٢ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٧٦٩ وشرح الأشموني : ٣٣٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٤٧٧ وشرح الشاطبي ٢/٤٠٩ .

والشاهد فيه قوله : « الدراهيم والصيارف » أراد : الدراهم والصيارف ، ولكن أشيع كسرة كل من الهاء والراء فتولد من هذا الإشباع ياء ، وذلك للضرورة الشعرية .

(٢) الرجز للشماخ فى ديوانه ١٨٩ والكتاب ١ : ١٧٧ ولجبار بن جزء بن ضرار فى خزانة الأدب ٤ : ٢٣٣ ، ٢٣٥-٢٣٧ ، ٢١٢ ، ٢١٣ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ١٣ وشرح شواهد الإيضاح ١٦٧ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٥١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٨٥ والمساعد ٢ : ٢٠٢ وشرح المفصل ٢ : ٤٦ ولسان العرب ١١ : ٤٤٧ (عسل) ومجالس ثعلب ١ : ١٥٢ .

[١٠٥] « على ^(١) » من رواه بجر الزاد ، ويجوز أن يتعلق قوله : « بأجنبي » محذوف تقديره : « واضطراباً » وجد المضاف مفصلاً بأجنبي ، ويجوز أن يتعلق بضمير ^(٢) « وجد » على أنه للفصل على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر فى نحو قول زهير ^(٣) :

وما الحربُ إلا ما علمتمْ وذقتمْ وما هو عنها بالحديثِ المرجمِ

= ويقول الشيخ عبد السلام هارون فى هامش الكتاب ١ : ١٧٧ : « وأراد بـ « ما » سلمي زوجها الشماخ ، كانت سلمي زوجاً له ، وهذا مما يصحح نسبة الشعر لجبار بن جزء . والشاهد فيه أن « ساعات » كان ، فى الأصل ، مفعولاً فيه ، فأتسع فيه ، فألحق بالمفعول به ، وأضيف إليه « طبّاخ » ، فكسرة التاء من « ساعات » كسرة جر ، و « زاد الكسل » منصوب على أنه مفعول « طبّاخ » ؛ لأنه معتمد على موصوفه . وقال أبو جعفر النحاس عن شاهد هذا الرجز فى كتاب شرح أبيات سيبويه ص ٥١ : « على تأويل طبّاخ زاد الكسل فى ساعات الكرى ، فهم يضيفون ، وإن قرأوا بين المضاف والمضاف إليه » .

(١) فى « هـ » : « عف » .

(٢) فى « هـ » : « بمضمّر » .

(٣) من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى شرح القصائد السبع ٢٦٧ وشرح القصائد التسع ١ : ٣٢٨ وخزانة الأدب ٣ : ١٠ ، ٨ : ١١٩ والدرر ٥ : ٢٤٤ والبسيط ١ : ٥٢٧ والإيضاح العسدى ١ : ٢٠١-٢٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٠٦ وشرح شواهد المغني ١ : ٣٨٤ ولسان العرب ١٢ : ٢٢٨ (رجم) ويلا نسبة فى المساعد ٢ : ٢٢٦ وخزانة الأدب ١٠ : ٤٧٣ وشرح قطر الندى ٢٦٢ وجمع الهوامع ٢ : ٩٢ . والشاهد فيه قوله : « هو عنها » ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » ليس راجعاً إلى « الحرب » ؛ لأن « الحرب » مؤنثة ، كما أن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لتقدير : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، ويؤيد ذلك إخباره عنه بقوله : « الحديث المرجم » أى : الظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به ، و « عنها » متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادر ، وقابل للتأويل .

فـ «عنها» متعلق بـ «هو» ؛ لأنه ضمير العلم^(١) عند «الأعلم» ، وعن بمعنى الباء ثم النعت بأجنسى ، والنداء بين الأجنسى وغيره متوسط ، ولذا «قال»^(٢) : «قد»^(٣) يفصل بين إذن ومنصوبها^(٤) .

* * *

(١) فى «ب» ، و«ج» : «الأعلام» .

(٢) ساقطة من «ج» ، و«هـ» .

(٣) أجاز ابن عصفور فى المقرب ١ : ٢٦٢ الفصل بين «إذن» ومنصوبها بالقسم والظرف

والمجرور ، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء فى مقدمته ١ : ٢٣٣ ، وانظر :

مغنى اللبيب ٣١ ، ٣٢ .

ومن الفصل بالقسم قول الشاعر :

إِذْنٌ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِسِحْرِ رَبِّ قُسَيْبُ الطُّفْلِ مَنْ قَبْلَ المَشِيبِ

ففى صدر البيت نصبت «إذن» الفعل المضارع ، مع الفصل بينهما بالقسم ، والفصل بالقسم ، مُنتَقَرٌ ، ولا يبطل عمل «إذن» .

وانظر شرح الشاطبى ٢ / ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٤) من «ج» .

المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما أضيف لليا اكبر، إذا لم يك مُفتلاً : كرامٍ وقدًا
 أو يكُ كابينٍ وزيدٍ فدى جميعها الياء بعد فتحها احتدى
 وتُدغمُ الياء فيه والواو وإن ما قبله وإرضمٌ فأكبره يهن
 وألفاً سلمٌ وفي المقصور عن هذيل انقلبها ياءً حسنٌ

ق : « قد (١) » خرج بقول : « كرامٍ وقدًا » نحو : ولي وعدو وظى ودلو ،
 ودكٌ قوله : « انقلبها ياء حسن » على عدم وجوبه عند هذيل وعدم « قبحه (٢) » .

إعمال المصدر

ق : أى : المصدر الموصول (٣) :

يفعله المصدر الحَقُّ فى العَمَلِ مضافاً ، أو مُجرداً ، أو مع الِ
 إن كان فعلٌ مع « أن » أو « ما » يحلُّ محلُّه ، ولا سم مصدر عمل

د : « ذكر « ما » المصدرية مَعْنَى « أن » الخفيفة (٤) » ، فى بعض الحواشى
 لا [١٠٥ ب] يحتاج لهذا الجواب ؛ إذ قوله : « مع أن » مطلقاً يشمل المصدرية

(١) فى « أ » : « فتحة » . وانظر شرح الشاطبى ٤١٧/٢ ، ٤٢٣ .

(٢) شرح الشاطبى ٤٢٤/٢ .

(٣) المرادى ٣ : ٥ : « ذكر ما » المصدرية مَعْنَى عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ، ولم يقدر
 سيبويه فى الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن .

(٤) من « ص » ، و « د » ، وفى « ج » : و « ما دعاه إلى التسهيل » ، وفى « هـ » : « وما دعاه
 فى التسهيل » .

والمخففة ، « وما دعاه في التسهيل (١) لذكر المخففة إلا جعله المصدرية قسيمة لها (٢) .
د : لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا .

يعنى عن جميعها قوله : « إن كان فعل مع « أن » أو « ما » يحل محله » .
وقد طول « بها (٣) » في التسهيل (٤) ، و قليلاً ما ترى النحاة يشترطونها ، ودلّ قوله :
« ولاسم مصدره (٥) » عمل (٦) « أن اسم الزمان واسم (٧) والمكان ليسا كذلك (٨) » .

وبعد جره الذى أضيف له كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعٍ عَمَلُهُ
وَجَرِّمَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْاِخْلَ فَحَسَنٌ
ق : دخل في قوله : « بنصب » المفعول به وخبر كان والظرفان والحال
والمفعول له ونحوها ، بل والمجرور ؛ لأنه في محل نصب ، وفي قوله : « برفع »
الفاعل والناصب واسم كان ونحو ذلك . انتهى ، وانظر اشتراط « المحرز (٩) » في
أقسام العطف من الباب الرابع من المغنى (١٠) .

(١) في شرح التسهيل ٣ : ١٠٦ يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدود ولا منعت قبل
تمامه ، والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية
أو ما أختها . . .

(٢) في « أ » ، و « د » : تُذكر هاهنا . وهذه الشروط ذكرها المرادى مفصلة مع التمثيل لها في
ج ٣ : ٩-٧ ، وانظر شرح المرادى ٦/٣ .

(٣) في « ب » : « بما » . (٤) شرح التسهيل ٣ : ١٠٦-١١٣ .

(٥) ساقطة من « ب » .

(٦) المرادى ٣ : ٩ : وقوله : « ولاسم مصدر عمل » يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ،
وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتكثير (عمل) ، واختلف في إعمال اسم المصدر ، فأجازه
الكوفيون ، ومنعة البصريون ، قال بعضهم : إلا فى ضرورة ، وتأوگوا ما ورد من ذلك
على إضمار فعل » .

(٧) من « هـ » . (٨) شرح الشاطبى ٢/٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ .

(٩) فى « هـ » : « للمجرور » .

(١٠) ابن هشام فى المغنى ٦١٥-٦١٧ : « أقسام العطف وهى ثلاثة : أحدهما العطف على
اللفظ وهو الأصل نحو : « ليس زيد بقائم ولا قاعد » بالخفض . . والثانى العطف على
المحل نحو : « ليس زيد بقائم ولا قاعدًا » بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط : =

إعمال اسم الفاعل

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيئه بمعزل
 وولي استفهاما أو حرف ندا
 وقد يكون نعت محذوف عرف
 فيستحق العمل الذي وصف
 ق: لو قال «عوضاً عن هذا البيت»^(١):

غير مصغر ولا قبل وصف
 كذا إذا جاء نعت محذوف عرف
 لاستوعب الشروط^(٢).

وإن يكن صلة آل ففي المضي
 وغيره إعماله «قد»^(٣) ارتضى
 لأن اسم الفاعل هنا عامل بالنيابة لا بالشبه^(٤).

فَعَالٌ أو مَفْعَالٌ أو فَعُولٌ في كثرة عن فاعل بديل
 فيستحق ما له من عمل وفي فِعْمَلٌ قَلٌّ ذا وقيل

= أحدها: إمكان ظهوره في النصيح ..
 والثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة ..
 والثالث: وجود الحرز، أي الطالب لذلك المحل .. «أ. هـ. وانظر شرح الشاطبي
 ٤٣٩/٢، ٤٤٠».

(١) في «ج»: «لو قال عوضاً هذا البيت». والمشار إليه هو البيت الثالث.
 (٢) من «ب»، و«ج»: «لاستوعب الشروط، وفي بقية النسخ: «لاستوعب الشرط»،
 وهي ساقطة من «ه».
 وانظر شرح الشاطبي ٤٤٦/٢.
 (٣) ساقطة من «ب».

(٤) ساقطة من «ب»، و«ج». وقال ابن الناظم ص ١٧٢: «واعلم أن إعمال اسم الفاعل
 مع الألف واللام ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً جائز مرئى عند جميع النحويين».
 وانظر شرح الشاطبي ٤٤٧/٢.

ق: أى بسبب كون هذه الأمثلة بدلاً عن فاعل استحقت عمله نيابة عنه (١) ، وإن لم تجر على المضارع جريانه ، ودلّ جعله إياها بدلاً من فاعل أنها إن تجردت من «أل» وكانت للمضى لم تعمل ، خلافاً لابن خروف (٢) .

د: ومثال «فعل» (٣) قول الشاعر (٤) :

حَدِرْ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِينٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدح فيه من وضع الحاسدين (٥) .

ق: قال المبرد (٦) : حدثني أبو عثمان قال (٧) : حدثني أبو يحيى اللاحقى

(١) المرادى ٣ : ١٨ : « إذا قُصِدَ التَّكثِيرُ والمبالغة باسم الفاعل الثلاثى حُوّلَ إلى فَعَالٍ كَعَمَّارٍ أو مفعال كمنحار ، أو فَعُولٍ كَضُرُوبٍ ، أو فَعِيلٍ كَعَلِيمٍ ، أو فَعَلٍ كَحَدِرٍ . . . » .
(٢) شرح الشاطبى ٢/٤٤٩ ، ، ٤٥٠ . (٣) ساقطة من «هـ» .

(٤) من بحر الكامل ، وهو لأبيان اللاحقى فى خزنة الأدب ٨ : ١٦٩ ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية ٣ : ٥٤٣ وبلا نسبة فى جمل الزجاجى لابن هشام ص ١٧٧ وابن الناظم على الألفية ١٧٣ والبسيط ٢ : ١٠٥٨ ، ١٠٦٦ وإصلاح الخلل ٢٠٦ والملخص ١ : ٣٠٥ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٨١ والمساعد ٢ : ١٩٤ وتوضيح المقاصد ٣ : ٢٣ وخزنة الأدب ٨ : ١٥٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرا فى ١ : ٤٠٩ .

والشاهد فيه قوله : « حَدِرْ أَمْوَرًا » حيث عملت الصفة المشبهة « حَدِرْ » على وزن فَعَلٍ عمل اسم الفاعل فنصب « أَمْوَرًا » و« حَدِرْ » محولة من « حَاذِرْ » ، وقيل : إن البيت المصنوع ، وهذا قول مردود على قائله .

(٥) والقدح فيه من جهة أنه مصنوع ، ولكن هذا القول والأدعاء بكون هذا البيت مصنوعاً قد فنّده ابن أبى الربيع فى كتاب البسيط فى شرح جمل الزجاجى ج ٢ : ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ وفى كتابه الملخص أيضاً ج ١ : ٣٠٥ وخزنة الأدب ٨ : ١٦٩ ، وانظر شرح المرادى ٢٤ / ٣ .

وأقول : إذا كان هناك طعن فى صحة هذا البيت فإن هناك غيره لا طعن فيه ولا تأويل وهو :

أَسَأَسَى أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِيٌّ جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدٌ

نصب « عَرَضِيٌّ » بـ « مَرْقُونٌ » وهو صفة مشبهة جاءت بصيغة الجمع .

(٧) الخزانة ٨ / ١٧١ .

(٦) المقتضب ٢ / ١١٥ ، ١١٦ .

قال : لقينى سيبويه ، « فقال لى (١) : « هل (٢) » تحفظ فى إعمال « فَعِلَ (٣) » شيئاً ، « فقلت (٤) » : نعم ، وصنعت له هذا البيت ، وهذا مردود بأن سيبويه ثقة ثبت فى النقل ، فلا يتنقل إلا عن مثله كالحليل ويونس وأبى الخطاب وأبى زيد وأشباههم ، وليس اللاحقى من هؤلاء ؛ لإقراره على نفسه بالكذب ، وإذا كان (٥) كذلك فعدم تصديقه فى « هذا (٦) » الإخبار الثانى أولى (٧) . انتهى (٨) .

ومما سوى المفرد مثله جُعِلَ فى الحُكْمِ والشروط حيثُما عَمِلَ
ق : نبه على هذا لثلاثا يقال : إن التثنية والجمع ييطان العمل لكونهما من
خواص الأسماء « كالتصغير » (٩) .

[١٠٦ب] وانصب بذى الإعمال تَلَوْا ، واخفض

وهو نصب ما سـواهُ مَقْتَضِي

ق : يشمل ذو الإعمال اسم الفاعل وأمثلة المبالغة (١٠) .

واجرر أو انصب تابع الذى انخفض كَمَجَّبْتِنِي جَاهٍ وَمَالًا مَن نَهَضُ
د : « إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال (١١) » .

وأما قوله تعالى (١٢) « وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمرِ حساباً (١٣) » فعلى

(١) ساقطة من « ب » .

(٢) فى النسخة : « د » : « فعال » .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) شرح الشاطبى ٢ / ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٥) ساقطة ، من « د » ، وانظر شرح الشاطبى ٢ / ٤٥٣ .

(٦) شرح الشاطبى ٢ / ٤٥٥ .

(٧) المرادى ٣ : ٢٧ : « إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال ؛ لقوله : « وانصب بذى الإعمال » ، وهذا البيت من تَمَّةِ الكلام عليه .

(٨) سورة الأنعام : من الآية ٩٦ .

(٩) قرأ عاصم وحمزة والكسائى وخلف العاشر : « وجَمَلٌ بفتح العين واللام ، من غير ألف بينهما ، على أنه فعل ماضٍ و« الليل » بالنصب على أنه مفعول به لـ « جعل » .

إضمار فعل عند كل من يمنع إعمال الذى بمعنى المضى ، واندرج فى قوله : « تابع » جميع التوابع (١) .

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسم فاعلٍ يُعطى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضلٍ
فهو كفعلٍ صيغٌ للمفعولِ في معناه كالمعطى كفاًفاً يكتفى
وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مرتفعٍ معنى كعمودِ المقاصدِ الورعِ

د : اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبهة فى رفع
« السببى (٢) » ونصبه وجره (٣) .

ق : وإنما خصَّ الجرَّ ؛ لأنه أخص بالصفة المشبهة ، ولذا عرفها به ؛ إذ قال :

« صفة استحسن جرَّ فاعلٍ معنى بها (٤) » . انتهى (٥) .

وقرأ الباقون : « وجاعلٌ » بالألف بعد الجيم وكسر العين ورفع اللام و « الليل » بالخفض
على أن « جاعلٌ » اسم فاعل أضيف إلى مفعوله .

انظر : المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٢ : ٦٩ - ٧٠ والوافى فى شرح
الشاطبية ١٨١ والبدور الزاهرة ١٣١ والإرشادات الجلية ١٤٨ وكتاب السبعة ٢٦٣
وتجسير التيسير ١١١ .

(١) ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ١٩٥ - ١٩٦ : « إذا جررتَ معمول اسم الفاعل على
التفصيل المذكور قبلُ ، فلك فى تابعه من نعت وعطف عليه مراعاة لفظه فتجرَّ ، والنظر
إلى معناه فتنصب ، نقول : زيد ضارب عمرو القائم بنصب القائم وخفضه ، وكذلك فى
المعطوف عليه ، ومن شاهد نصبه قوله :

هل أنت باعثٌ ديناراً طاجتنا أو عبد ربِّ أخا عونِ بن مخراقِ

نصب « عبد رب » على المنحل . . . » .

وانظر شرح الشاطبى ٢ / ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢) فى « ب » : « الشئ » وانظر شرح المرادى ٣ / ٢٨ .

(٣) مثال الرفع : « زيد مضروب أبوه » ، ومثال الجر : « زيد مضروب العبد » ، ومثال النصب
ما مثل به الناظم : « كالمعطى كفاًفاً يكتفى » .

(٤) شرح الشاطبى ٢ / ٤٦٥ . (٥) من « أ » .

أبنية المصادر

فَعَلَ قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمَعْدِي من ذي ثلاثة كـ رَدَّ رَدًّا
وَفَعَلَ اللَّازِمُ بِبَاءِهِ فَعَلَ كَفَّرَحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَّ

د : « فَعَلَ اللَّازِمُ أَبَدًا لَا يَتَضَمَّنُ أَوْ تَحْوِيلَ » (١) ، والتضمين « كَرَحِبْتُمْ » (٢)
أى وسعتكم ، والتحويل : كقلت (٣) .

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مَشْمَلٌ قَعْدًا له فَعُولٌ بِأَطْرَادِ كـ فَعَدَا
[١٠٧] ما لم يكن مُسْتَوْجِبًا فَعَالًا أو فَعَلَاتًا فَـأَادِرَ أَوْ فَعَالًا
فَأَوَّلٌ لَدَى امْتِنَاعِ كَأَبَى والثان للذى أَقْتَضَى تَقْلِبًا
لِلذِّ اِفْعَالِ أَوْ لِصَوْتِ وَشَمِلٌ سِيرًا وَصَوْتًا الْفِعْلِ كَصَهْلٌ

د : تمثيله اللازم بأبى مشكل ، فإنه متعدِّدٌ ، ويمكن أن يكون عنده مما يستعمل
متعدديًا ولازمًا فمثل بأحد الاستعمالين (٤) .

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهْلُ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزَلًا

د : إذا جاء مصدره على فعولة ، فالوصف منه « فَعَلَ » كَسَهْلٌ ، وإذا جاء
على فعالة ، فالوصف منه « فَعِيلٌ » كجزيل (٥) .

(١) ساقطة من « ب » ، و « ج » .

(٢) مثاله قوله سبحانه في سورة التوبة : من الآية ٢٥ مدنية : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبْتُمْ ﴾ وفي نفس السورة : من الآية ١١٨ يقول تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ . . ﴾ .

(٣) المرادى ٣ : ٢٩ : « أَوْ تَحْوِيلَ نَحْوِ : سهل » . (٤) شرح الشاطبي ٢ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٥) المرادى ٣ : ٣١ : « وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فُعُولَةٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ » .

ابن الناظم ص ١٧٦ : « فُعُولَةٌ وَقَعَالَةٌ مَطْرَدَانِ فِي مَصْدَرِ فَعَلَ نَحْوِ : سَهْلٌ سُهُولَةٌ ، وَصَعْبٌ صَعُوبَةٌ ، وَعَذْبٌ عَذُوبَةٌ ، وَمَلْحٌ مَلُوحَةٌ ، وَصَبْحٌ صَبَاحَةٌ ، وَفُصْحٌ فُصَّاحَةٌ ، وَصَرَخٌ صَرَخَةٌ » .

ومما أتى مخالفاً لما مضى فبأبه النقل كسُخطٍ ورضاً
 د : وكلامه مقيد بفعالة في « الحرف (١) » وشبهها (٢) .

ق : ترك ذكر فعالة لاشتراكها في (فعل وفعل) وفي اللازم والمتعدى وفي
 المزيد كوكالة وحرابة (٣) ، انتهى . والوكالة مفتوح الفاء .

وغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ
 وَزَكَّةِ نَزْكِيَّةٍ وَأَجْمَلًا إِجْمَالٍ مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا
 وَاسْتَعْدُ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمِ إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّالِمِ

ق : أتبع الثلاثي بمزيدة ، ويأتي بمزيد الرباعي ، ولم يصرح بحكم فعل
 المهموز اللام ، وهو وسط بين « بابي (٤) » « قُدْسٍ وَزَكِّي فله المصدران » نحو (٥) « هنا
 تهنيئاً وتهنئة وتناول تجمل ، باب : تحول وتبين وتروى ، وتكسر عن « مصدر
 الأخير (٦) » [١٠٧ ب] على القواعد التصريفية ، وذكر « استعد » مع نظيره « أقم »
 وإن كان مما افتتح « بهمزة (٧) » وصل (٨) .

وَمَا يَلِي الْأَخْرُمُ مُدُّ وَأَفْتَحَا مَعَ كَسْرٍ يَلُو الثَّانِ مِمَّا أَفْتَحَا
 بِهِمْزٍ وَصَلُ كَاصْطَفَى وَضُمُّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّأَا

(١) في « هـ » : « الحذف » .

(٢) المرادى ٣ : ٣٢ : « وكلامه مقيد في فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم » .

ابن الناظم ١٧٦ : « . . . ولم يخرج عن ذلك إلا فعالة » ، فإنها قد كسرت في الحرف
 نحو : تاجر تجارة ، ونجر نجارة ، وخاط خياطة ، ومنه : وكى عليهم ولاية ، وسفر بينهم
 سفارة إذا أصلح » .

(٣) شرح الشاطبي ٤٧٢/٢ ، ٤٧٣ .

(٤) في « أ » ، و « ب » ، و « د » : « يائي » .

(٥) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » : « نحوها » .

(٦) في « هـ » مضارع .

(٧) في « أ » ، و « د » : « همز » . وفي « ب » ، و « ج » : « يهمز » .

(٨) شرح الشاطبي ٤٧٣/٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

يشمل الصحيح والمضاعف والمعتل^(١) ، وتقدم « في^(١) » باب « استعاذ^(٢) » .

فَعَلَّلَ أَوْ فَعَلَّلَهُ لِفَعْلًا
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمَفَاعِلَةِ
وَأَجْعَلَ مَقِيماً ثَانِياً لَا أَوْلَا
وغير ما مرَّ السَّماعُ عادِلُهُ

ق : ولكون « فعلل^(٤) » غير مقيس ، لا تجده في الملحق « كجوه^(٥) »
ويطر وشذَّ قوله^(٦) :

يَا قَوْمِ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

(١) مثال الصحيح : انطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً ، ومثال المضاعف : تقدس تقدساً ،

ومثال المعتل : استدعى : استدعاءً ، وانزوى : انزواءً ، وانطوى : انطواءً .

(٢) من « ص » ، وساقطة من البواقي .

(٣) شرح الشاطبي ٤٧٧/٢ .

(٤) المرادى ٣ : ٣٤ : « . . . يعنى أن مصدر « فَعَلَّلَ » نحو « دَخَرَجَ » ، وما الخ بق به نحو : جلبب

وحوقل ويطر يأتي على فَعَلَّلَ نحو : دحراج وعلى فَعَلَّلَهُ نحو : دَحْرَجَهُ ، والمقيس منها

فعللة . وانظر : كاشف الخصاصة ٢٠١ .

(٥) من « ب » ، و « هـ » وفي بقية النسخ : « كجهور » .

(٦) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٠ والمقاصد النحوية ٣ : ٥٧٣ ، وبلا نسبة في المساعد

٦٢٧ : ٢ وابن الناظم ١٧٨ وشرح ابن عقيل ٤٣٥ وشرح الفصل ٧ : ١٥٥ ولسان العرب

١١ : ١٦٢ (حقل) والمحتسب ٢ : ٣٥٨ والمقتضب ٢ : ٩٦ والمنصف ١ : ٣٩ ، ٣ : ٧ .

والشاهد فيه : (حِقَال) حيث ورد مصدر « حوقل » على « فِيعال » ، والقياس « فَوَعَلَهُ » .

وقال ابن جنى في المنصف ١ : ٣٨ ، ٣٩ : « ويجوز عندى أن يكون اشتقاق « حَوَّلَ »

من « الحَوَّلَةُ » ، وهى ما بَقِيَ من ثَمَيات التَّمَر ؛ لأن قولهم : قد حوقل الرجل ، معناه كَبِر

وضَعُف ، فَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا ثَمَياتُهُ .

وقال الراجز :

يَا قَوْمِ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

وهو قريب فى المعنى من قولهم : شيخٌ قاحِلٌ : إذا كَبِرَ وَبَسَّ .

ومعنى « السماع عادله » أنك لا تعادل غير ما مر بالقياس ، وإنما تعادله بالسماع ، أى : لا تَقْسُ على غير ما مر^(١) .

وَفِعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةٌ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٌ
فى غير ذى الثلاثِ بالتأ المرة وهى فيه هَيْئَةٌ كاخْمَرَةٌ

ق : الضرب والضرية كالتمر والتمررة مما بين جنسه وواحدته التاء ، وفى تمثيله بجلسة تنبيه على حذف ما زاد به المصدر على حروف الفعل كواو جلوس ، فلا « تَقُلْ »^(٢) « جلوسه ، والخمرة هيئة الاختمار ، وفى المثل : « العوان لا تُعَلِّمُ الخمرة »^(٣) .

(١) ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ص ٢٠٢ : « . ثم قال : إن المطرد ذكرناه ، وغير ما ذكرناه بابه السماع ، فهو عدليه ، وعادله من المعادلة ، وغير ما مر يشمل الثلاثى وأمثله الخارجة عن الاطراد كثيرة ، ويشمل الرباعى ، وما خرج منه عن القياس قليل ، فجاء فى مصدر المفاعلة : الفيعال ، يقال : قاتله قيتالاً ، وأهل اليمن يطردونه ، وجاء فى مصدر «فَعَّلَ» : «فَعَّلَ» قال الله تعالى : ﴿ وَكذُوبُوا بآيَاتِنَا كذُوبًا ﴾ ... وأنظر شرح الشاطبى ٢ / ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٢) من «ص» ، وفى بقية النسخ : « تقول » .

(٣) أورده الميدانى فى مجمع الأمثال ص ٥٠ ، وقال : قال الكسانى : لم نسمع فى العوان بمصدر ولا فعل ، قال القراء : يقال : عَوَّنتُ عويناً ، وهى عَوَانٌ بينة التعوين ، والخمرة من الاختمار ، كاجلوسة من الجلوس ، اسم للهيئة والحال ، أى أنها لا تحتاج إلى تعلم الاختمار .

يضرب للرجل المجرب . أ . ه . ورواية الميدانى : « إن العوان . . . » .

وانظر : شرح الشاطبى على الألفية ٢ / ٤٨٢ ، ٤٨٤ .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين (١) «

والصفات المشبهة (٢) « بها

كفاعلٍ صَغٍ اسمٌ فاعلٍ إذا	من ذى ثلاثة يكون كغذاءً
[١٠٨] وهو قليلٌ فى فعلتُ وفعلٍ	غير معدى ، بل قياسه فعلٌ
وأفعلٌ فعلانٌ نحو أشر	ونحو صديانٍ ونحو الأجهر
وفعلٌ أولى ، وفعلٌ بفعلٍ	كالضخمِ والجميلِ والفعلُ جملٌ
وأفعلٌ فـيـه قليلٌ وفعلٌ	وبسوى الفاعلِ قد يفتى فعلٌ

ق : والأظهر خلافاً لابن الناظم (٣) أن قوله : « وكغذاءً » تنبيه على اشتراط فتح العين بدليل مقابلته بالمضموم والمكسور فى قوله : « وهو قليلٌ فى فعلتُ وفعلٌ » وليس اعتلال لامة بشرط ؛ إذ لم يقابله بالصحيح كما فعل فى المصادر ، « ولا هو (٤) » خاص بالمتعدى « كغذوت (٥) الصبى » ؛ لاستعماله أيضاً لازماً فى : « غذا العرقُ » إذا سال (٦) دماً ، « وغذا البول » إذا انقطع (٧) « وغذا الشئ » إذا أسرع ،

(١) ساقطة من « ص » و « ب » ، و « ج » .

(٢) فى « هـ » : « المشبهات » .

(٣) ابن الناظم ص ١٧٩ : « وفى فَعَلٍ المتعدى مقيس ، وفى فَعَلَ والفعلُ لازم مسموع ، وذلك نحن : ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذا فهو غاذٍ وشرب فهو شارب وركب فهو راكب ، فهذا وأمثاله مقيس ... » .

(٤) فى « أ » و « د » : « وهو » .

(٥) من « ص » ، وبقية النسخ : « كغذوت » وفى الصحاح ٦ / ٢٤٤٥ : « غَذَوْتُ الصبى باللين فاغذيتُ ، أى : ربيته به ، ولا يُقَالُ : « غَذَيْتُهُ » ، بالياء » .

(٦) الصحاح ٢ / ٥٦٧ : « غذيذة الجرح : مدته ، وقد غدَّ الجرحُ يَغْدُو غَدًا ، إذا سال ذلك منه » . وفى ج ٦ / ٢٤٤٥ : « وغذا الماء : سأل ، والعرقُ يَغْدُو غَدْوًا ، أى : يسيل دماً » .

(٧) الصحاح ٦ / ٢٤٤٥ .

واحترز بقوله : « والفعل جَمَلٌ (١) » من شحم جميل (٢) أى مُدَابُّ من باب جريح (٣) .

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الفلث كالمواصل
مع كسر متلوا الأخير مطلقاً
وان فتحت منه ما كان أنكسر
ق : إنما قال : « وضَمَّ ميم » زائد (٤) ؛ لأن أول المضارع قد يكون مضموماً

كواصل ، وغير مضموم كيتد حرج (٥) .

وفى اسم مفعول الثلاثى أطرد
وناب نقلاً عنه ذو فعيل
زنة مفعول كآت من قصد
نحو فتاة أو فتى كحيل

ق (٦) « تساهل (٧) » فى قوله : « كآت من قصد (٨) » ؛ لأنه حَقَّقَ مذهبه ؛ إذ [١٠٨ ب] قال : « وكونه أصلاً لهذين انتخب (٩) » .

(١) ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ٢٠٤ : « إن فَعَلَ » الذى هو مضموم العين قياس اسم

فاعله (فعل) ، كضخَّم فهو ضخَم ، وقدم فهو قدم ، وفعيل : كجمل فهو جميل ،
وكرم فهو كريم ، وظرف فهو ظرف ، وشرف فهو شريف .

(٢) الصحاح ٤/ ١٦٦١ : « ويقال للشحم المذاب : جميل » .

(٣) ويقصد بقوله : من باب جريح أنها بمعنى (مفعول) ، فجريح بمعنى مجروح ، ومثاله :
سجين مسجون ، وأسير مأسور وقتيل مقتول ، وذبيح مذبوح .

وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٨٥ ، ٤٨٨ .

(٤) من « ب » .

(٥) بين باليتين الأرتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف .

وقال المرادى عن البيت الثالث ٣ : ٣٩ : « فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد

على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحته » .

وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٤٨٩ .

(٦) ساقطة من « ب » . (٧) فى « ص » ، و « هـ » : « تساهل » .

(٨) المرادى ٣ : ٣٩ : « أى : المصوغ من قصد ، فنقول : مقصود » .

(٩) هذا شطر بيت للناظم فى باب المفعول المطلق ، والبيت بتمامه :

بمثلته أو فعله أو وصفٍ نَصِبٌ وكونه أصلاً لهذين انتخب

ابن الناظم ص ١٠٨ : « وقوله : « وكونه أصلاً لهذين انتخب » بيان لأن المصدر أصتل للفعل
وللوصف فى الاشتقاق ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر ، وهو باطل . . . » .

وانظر : شرح الشاطبى ٢/ ٤٩١ ، ٤٩٢ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استُخِينَ جَرَّ فاعِلٍ معنى بها المشبهة اسم الفاعل

د : عن الشارح^(١) : لا يضاف اسم الفاعل « إلى فاعله^(٢) » إلا إن أمن اللبس ككتاب الأب ، « هذا مثال حسن لا يلتبس بالفاعل » المضاف إلى المفعول ، وإن كان من مُتَعَدٍّ ؛ لأن الأب كاتب لا مكتوب ، بخلاف نحو : ضارب الأب .

إذا قصد ثبوت اسم الفاعل من غير مُتَعَدٍّ عوامل معاملة الصفة^(٣) ، أى : فيصير : قائم الأب كضامر الكشح ، أى : « لطيف الكشح »^(٤) فى جر فاعلهما فى المعنى ؛ لأن « ضامراً » لا يتعرض للحال ولا للاستقبال ، بل يدل على معنى ثابت ، « مشاركة »^(٥) قائم المقصود به الثبوت فى ذلك .

فإن قلت : لم قال : « فاعل معنى » ؟ قلتُ : لأنه لا « تضاف^(٦) » الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف^(٧) .

فلا يقال : إن خفضه من رفع ؛ إذ « يلزم^(٨) » منه إضافة الشئ إلى نفسه ،

(١) ابن الناظم ١٨١ : « وما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرّها فاعل بالإضافة ، نحو : طاهر القلب جميل الظاهر ، تقديره : طاهر قلبه ، جميل ظاهره ، فإن ذلك لا يسوغ فى اسم الفاعل إلا أن أمن اللبس ، فقد يجوز على ضعف وقلة فى الكلام ، نحو : زيد كاتب الأب ، يريد ، كاتب أبوه . . . »
وانظر شرح المرادى ٤١/٣ .

(٢) ساقطة من « د » .
(٣) المرادى ٣ : ٤١ : « إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن كان من غير مُتَعَدٍّ عوامل معاملة الصفة المشبهة . »

(٤) ساقطة من « هـ » .
(٥) فى « ج » : « فيشاركه » .

(٦) فى « د » : « يضاف » .

(٧) وقال المرادى بعدها ٣ : ٤٣ : « فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى » .

(٨) فى « د » : « لا يلزم » .

وإنما هي من جهة كون المضاف إليه منصوباً « كضارب^(١) » زيد كما يأتي إن شاء الله تعالى ؛ لأن الفاعل وهو فاعل لا يخفص بالإضافة أبداً^(٢) .

د : ليست هذه الصفة معدولة عن « الجارى^(٣) » على « المضارع^(٤) » أى بخلاف أمثلة المبالغة .

وصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كطاهر القلب [١٠٩] جميل الظاهر
وَعَمِلُ اسْمٍ فِاعِلٍ الْمَعْدِيِّ لها على الحد الذى قد حداً
وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكسوته ذا سببية وجب

ق : امتنع صوغها من المتعدى لتضاد العلاج والثبوت^(٥) ؛ « وإذا^(٦) » كان المتعدى « يقتضى^(٧) » العلاج ، والفعل فى الغير^(٨) ، والصفة المشبهة من لوازمها « الثبوت^(٩) » ، فلا يجتمعان ، فلا تقول : زيد ضارب « الأب عمر^(١٠) » .

فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجَرِّمْ مَعَ أَلْ ودون أَلْ مصحوب أَلْ ، وما اتصل
بِهَا مَضَافًا أَوْ مَجْرَدًا وَلَا تجرر بها مع أَلْ سَمًا مِنْ أَلْ خَلَاً
ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجوازِ ومِمَّا

(١) من « ج » ، و « هـ » ، وفى بقية النسخ : « كضرب » .

(٢) شرح الشاطبى ٣/٣ .

(٣) فى « ب » ، و « ج » : « الجارية » .

(٤) فى « ج » : « المطاوع » ، وانظر شرح المرادى ٤٣/٣ .

(٥) وامتنع صَوَّغَ الصفة المشبهة من المتعدى هو أحد الفروق بينها وبين اسم الفاعل ؛ لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يُصاغ من المتعدى واللازم .

(٦) من « ج » : « إذا » ، وفى البراقى : « إذ » . (٧) فى « أ » : « نقيض » .

(٨) أى أنه يقتضى ويستلزم مفعولاً به ، ولذلك سُمى متعدياً أو غير لازم وغير قاصر ؛ لأنه يتعدى رفع الفاعل إلى نصب المفعول .

(٩) ساقطة من « هـ » . وقال ابن الجزرى فى كاشف الخصاصة ص ٢٠٦ : « يريد : أن هذه

الصفة تصاغ من الأفعال اللازمة ؛ لأن المراد بها - كما علمت - الدوام والاستمرار ، ولا يستقيم فى الأفعال التعدية » .

(١٠) ساقطة من « هـ » ، وفى « ب » و « ج » : « إلا عمرأ » ، وفى « د » : « الأب عمرو » ،

وانظر شرح الشاطبى ٥/٣ .

د : « وظاهر كلام المصنف أنها ، أى الإضافة ، من رفع »^(١) يعنى من قوله :
« صفة » استحسنت^(٢) جر فاعل معنى بها .

د : « فللصفة »^(٣) ستة أحوال ، « وكل منها »^(٤) « على اثني عشر تقديراً فى
المعمول ، فهذه « اثنان »^(٥) « وسبعون صورة »^(٦) « هكذا »^(٧) فى بعض النسخ ، وهو
الصواب كما عند « شيخ شيوخنا »^(٨) « أبى زيد المكودى .

د : وهى تنقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط^(٩) .

ق : ضابطها ما قال الجزولى^(١٠) : كل مسألة تكرر فيها الضمير ،

(١) المرادى ٣ : ٤٨ : « وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهلى ، وذهب
الشلوين وأكثر أصحابنا ، كابن عصفور ، إلى أنها من المنصوب . وانظر المقرب لابن
عصفور ١ : ١٢٨ .

(٢) فى « أ » : « استثنى » . (٣) فى « د » : « فالصفة » .

(٤) فى « ج » : « وكلها » . (٥) فى « هـ » : « اثنان » .

(٦) المرادى ٣ : ٥٢ : « إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل فى السببى الرفع والنصب والجر مع
« أل » ، و « دون » « أل » ، فلها ستة أحوال ، وكل منها على أحد عشر تقديراً فى المعمول ،
فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه « أل » إلى الخالى من
« أل » ومن الإضافة إلى المعرف بها أو إلى ضمير المعرف بها ، فيمتنع : « الحسن وجهه » ،
و « الحسن وجه أبيه » ، و « الحسن وجه أب » ، و « الحسن وجه » ونحوها
(٧) فى « ص » : « وهكذا » .

(٨) فى « أ » : « شيخنا » ، وانظر شرح المكودى على الألفية ١٢٣-١٢٥ .

(٩) المرادى ٣ : ٥٣ : « تبينان : الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم
إلى قبيح وحسن ومتوسط .

فالقبيح : ما عرى عن الضمير ، والحسن : ما كان فيه ضمير واحد ، والمتوسط : ما تكرر
فيه الضمير ، إلا ما تقدم امتناعه

« وانظر : شرح الأشموني ٢ : ٦-١٦ » .

(١٠) المقدمة الجزولية فى النحو ص ١٥١-١٥٢ فى حديثه عن الصفة المشبهة ، حيث قال :
« ومدار هذا الباب فى ثمانى عشرة مسألة : كل مسألة حُدِّفَ الضمير منها فهى قبيحة ،
وكل ما خرج عن هذين الضميرين منها فهى حسنة إلا نحو : الحسن وجهه فهى باطلة

وانظر شرح الشاطبى ١٥/٣ .

أو لم يذكر البتة فهي قبيحة ، وما ذكر « فيه (١) » الضمير ولم يتكرر فهي حسنة .

فائدة :

قال : ق : خالف المصنف الجمهور فذهب إلى « أن (٢) » النصب في الحسن وجهه ، وحسن وجهه ، لا يختص بالشعر ، وإن أدى إلى تكرار [١٠٩ ب] الضمير ؛ « لقراءة (٣) » بعض « السلف (٤) » : « فإنه آثم قلبه (٥) » بالنصب (٦) ، « وقد قال لنا شيخنا (٧) » أبو القاسم الحسنى (٨) : إن من عادة ابن مالك التأدب مع القرآن ، فيقيس « على (٩) » ما جاء فيه وإن لم يجزه غيره على الإطلاق ، وقد جعل تحقيق « الهمزتين (١٠) » مع الاتصال لغة ، ولم يثبت ذلك اختياراً إلا في « أئمة » عند جماعة من القراء (١١) . انتهى .

قلت : وفي عبارة المصنف بعض تطويل ، فلو قال بعد قوله :

(١) في « ب » ، و « د » ، و « هـ » : « فيه » .

(٢) من « أ » ، و « هـ » .

(٣) من « ص » ، وفي بقية النسخ : « بقراءة » .

(٤) ساقطة من « ج » .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٨٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٨٧ والمساعد ٢ : ٢١٨ .

(٧) في « ب » : « وقد قال شيخنا ، وفي « هـ » : « وقال شيخنا » .

(٨) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشريف الحسنى السبتي ،

أبو القاسم أخذ عن أبي سعيد فرج بن لب وغيره ، وأخذ عنه أبو يحيى بن عاصم شارح

التحفة ، قال صاحب نيل الابتهاج : « ولم أقف على تاريخ وفاته » .

ترجمته في نيل الابتهاج ١١٠ ، ١١١ .

(٩) من « ب » .

(١٠) في « أ » : « الهمزة » ، وفي « د » : « الهمز » .

(١١) شرح الشاطبي ٣ / ١٢ ، ١٣ .

مُضَاقًا أَوْ مُجَجًّا رَدًّا وَلَا

تَجَزُّرًا بِهَا^(١) ، مَعَ الِإِلا^(٢) ، بِشَرَطِ قَدْ خَلَا

بِنَقْلِ « حَرَكَةِ الِهَمْزَةِ »^(٣) لِعَيْنِ « مَعَ » مَشِيرًا لِقَوْلِهِ فِيمَا تَقْدِمُ :

وَوَصَّلَ أَنْ بَدَى « الحُرُوفِ »^(٤) ، مَفْتَقَرًا^(٥) ، إِلَى آخِرِهِ

لَأَغْنَى نَصًا وَمَفْهُومًا عَمَّا بَعْدَهُ ، « وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ »^(٦) .

(١) مِنْ « ب » .

(٢) فِي « أ » ، وَ« ب » ، وَ« ج » ، وَ« د » : « وَلَا » .

(٣) مِنْ « ج » ، وَفِي الْبَوَاقِي : « هَمْزَةُ أَل » .

(٤) فِي « أ » ، وَ« ب » ، وَ« ج » ، وَ« هـ » : « الْمُضَاقِ » .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ « هـ » .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ « أ » ، وَ« ب » ، وَ« ج » ، وَ« د » .

التعجب

بأفعلٍ أنطقَ بعدَ «ما» تَعَجَّبَا أو جِئْ بِأفعلٍ قَبْلَ مَجْرورِيَا
وتلوْ أفعَلْ انصَبْنَهُ كَمَا أو قَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا
د : الميَّوبُ له من ألفاظه : « أفعَلْ وأفعلْ به (١) » .

ق : وياب « قَضُوْ » (٢) انتهى ، ولم يذكره في الألفية إلا باعتبار إنشاء المدح والذم دون التعجب ، كما يأتي إن شاء الله تعالى .

د : وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصب تلو « أفعَلْ » على حد النصب في نحو « زيد كريم الأب (٣) » هذا مفرغ على اسمية « أفعَلْ » خلاف قوله « بعد » (٤) : « وفي كلا الفعلين » .

د : شرط معمولهما أن يكون مختصاً (٥) ، قال في التسهيل : [١١٠ أ] « لا يتعجب إلا من مختص » ، وقال في شرحه : « شرط المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مُختصة ؛ لأنه مخبر عنه في المعنى » ، فلا يقال : « ما أحسن غلاماً إلا إن وصف (٦) » .

د : في تمثيله الآتي إرشاد إليه (٧) .

(٢) شرح الشاطبي ١٧/٣ .

(١) شرح المرادى ٥٤/٣ .

(٣) شرح المرادى ٥٤/٣ .

(٤) في « هـ » : « قبل » . وما أثبتته هو الصواب ، والذي يشهد له ترتيب أبيات الألفية .

(٥) شرح المرادى ٥٤/٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٠ ، ٣٦ حيث قال في ص ٣٦ : « ثم قلت : « ولا يتعجب

إلا من مختص » فثبت بذلك على أن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى ، فلا يكون

إلا معرفة أو نكرة مختصة ، فيقال : ما أحسنك ، وما أكرم زيدا ، وما أسعد رجلاً أتقى لله ،

ولا يقال : ما أحسن غلاماً ، ولا : ما أسعد رجلاً من الناس ؛ لأنه لا فائدة في ذلك » .

(٧) شرح المرادى ٥٤/٣ .

ق : وكذلك فى قوله : « كلامنا لفظ ملهيد (١) » .

د : استحققت جملة التعجب أن « تفتتح (٢) » بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك « إبهام (٣) » « متلو (٤) » بإفهام (٥) ، ابن أبى الربيع (٦) : كضمير الشأن نحو : « قل هو الله أحد (٧) » ، زاد المصنف ضمير « رب ونعم » والعموم مع الخصوص والمميز مع التميز (٨) .

د : وقال الشارح (٩) : « المسوغ أنها فى تقدير التخصيص (١٠) » ، والمعنى : شئ عظيم « أحسن (١١) » زيداً ، وفيه نظر .

قال شيخنا « الأستاذ (١٢) » ، أبو عبد الله الصغير : لعل وجه النظر أنه جعل « ما » نكرة موصوفة مع أن الكلام على القول بأنها نكرة تامة لا تحتاج إلى صلة ولا صفة .
ق : حكى ابن الأنبارى فى الإنصاف أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر « حلقة (١٣) » ثعلب ، فسئل عن « ما التعجبية » فأجاب بمقتضى قول سيويه :

(١) شرح الشاطبى ٢٥ / ٣ . (٢) فى « هـ » : « يستفتح » .

(٣) فى « ص » ، و « ج » : « إبهام » . وهو الصواب ، وفى البواقي : « إبهام » .

(٤) فى « ص » : « متعلق » . (٥) شرح المرادى ٥٥ / ٣ .

(٦) البسيط ج ٢ : ٧٤٦ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ . وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٦٣ ، ١٦٦ .

(٧) سورة الإخلاص : الآية الأولى .

(٨) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣١ : « وافق أبو الحسن الأخفش على صحة جعل ما

التعجبية نكرة ، وأجاز كونها موصولة بفعل التعجب ، مُحْتَجراً عنها بخبر لازم الحذف . .

والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام ، كما

فُعل بضمير الشأن ومفسره ، وبضميرى « نعم ورب » ، بالعموم والتخصيص ، وبالمميز

والتَّمييز وأشباه ذلك » .

(٩) ابن الناظم ص ١٨٦ : « . . فأما نحو : « ما أحسن زيداً » فـ « ما » فيه عند سيويه نكرة غير

موصوفة فى موضع رفع بالابتداء ، وساغ الابتداء بالنكرة ؛ لأنها فى تقدير التخصيص . » .

(١٠) شرح المرادى ٥٥ / ٣ . (١١) فى « أ » : « حسن » .

(١٢) ساقطة من « أ » ، و « د » . (١٣) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « حلقتة » .

إن التقدير في : ما أحسن زيداً : شئ «أحسن» (١) ، زيداً ، فقليل له : فما تقول في قولنا : ما أعظم الله ، فقدّر مثل ذلك فأنكروا عليه (٢) وسحبوه «من» (٣) الحلقة (٤) .

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَّ . إن كان عند الحذف معناه يضح
ق : في قوله : « استبح » [١١٠ ب] إشعار بأن التّعجب منه لم يكن حقه أن
يحذف ، وذلك أن جملة المتعجب من أجله سبقت كالاسم الواقع بعد « إلا » في
قصد الحصر وانتصب « معني » من قوله : « إن كان عند الحذف » (٥) معنى يتضح ،
على تمييز الفاعل ، وفي « بعضها » (٦) معناه يضح ، وهو مضارع وضع وضوحاً (٧) .
وفي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَا لَزِمَا مَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حَيِّمَا
د : تصغير أفعال وصحة عينه لشبهه بأفعال التفضيل (٨) .

قال المصنف (٩) : « حُمِلَ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ كَمَا حُمِلَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
عَلَيْهِ (١٠) » في امتناع التأنيث والتثنية والجمع لتناسبهما وزناً ومعنى .

(١) في « أ » : « حَسَنٌ » .

(٢) وفي الإنصاف ١ : ١٤٧ : « فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ، فإن الله تعالى عظيم لا
يجعل جاعل » .

(٣) في « ص » ، و « أ » ، و « د » : « في » .

(٤) انظر الفصحة بكاملها في الإنصاف ١ : ١٤٧ .

(٥) في « ب » : « عند ذا الحذف » . (٦) في « أ » : « بعض » .

(٧) الصحاح ١ / ٤١٥ : « وَضَحَ الْأَمْرَ يَضِحُ وَضَرِحًا وَأَضْحَى أَي : بَانَ ، وَأَوْضَحْتُهُ أَنَا » ،
وانظر شرح الشاطبي ٣ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٨) المرادى ٣ : ٦٣ : « . . . وأجيب بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تصغيره
وصحة عينه لشبهه بأفعال التفضيل » .

(٩) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ٤٥ : « . . . فلما امتنع صوغُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ امتنع صوغُ
فعل التعجب لتساويهما وزناً ومعنى ، وجريانتهما مجرى واحداً في أمور كثيرة ، وهذا
الاعتبار هَيِّنٌ بَيِّنٌ ، ورجحانه مُتَمَيِّنٌ » .

(١٠) ساقطة من « أ » .

د : وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على اسمية «أفعل» (١) قال : « وأحسن لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه اسم (٢) .

أبو حيان : يعنى « أن (٣) » ابن الأنباري بقوله : « لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث (٤) » ، « لأنه اسم » أى : « لا (٥) » « أن » يكون فيه ضمير تثنية ولا جمع ولا تانيث (٦) ، « وإذا قلنا : إنه اسم فإنه يشكل ؛ لأنه « قد (٧) » يكون إذ ذاك مبنيًا على السكون ولا يُدري ما موضعه من الإعراب مع أن ابن الأنباري يطلق عليه الأمر تجوزاً (٨) .

د : نقل عن الفراء أن الأصل فى : ما أظرف زيداً : « ما أظرف زيد (٩) » إلى آخره (١٠) .

زاد أبو حيان (١١) : « وإنما أتى بـ « ما » ليعود عليها الضمير ، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان متصباً بخلاف على رأى الكوفيين فى [١١١ أ] « زيد خلفك » .

قال السيرافي : وهذا قول لا دليل عليه ، ويفسده أنه نصب « أحسن » وهو اسم فى موضع خبر المبتدأ ، « والتفريق (١٢) » بين المعانى لا يحيل الإعراب عن وجهه .

د : « وزعم بعض الكوفيين أن « أفعل » مبنى ، وإن كان اسماً ؛ لأنه مُضَمَّنٌ

(٢) الإنصاف ٢ : ٤٩١-٤٩٢ .

(١) شرح المرادى ٣ / ٦٣ .

(٤) ساقطة من « ب » .

(٣) من « هـ » .

(٦) ساقطة من « أ » .

(٥) ساقطة من « أ » ، و « ب » .

(٧) من « ب » .

(٨) الإنصاف ١ : ١٤٤ والتلذيل والتكميل ٣ / ١٧٨ ب .

(٩) ساقطة من « أ » .

(١٠) المرادى ٣ : ٦٣ : « قلت : نُقِلَ عن الفراء أن الأصل فى « ما أظرف زيداً : ما أظرف زيد

على الاستفهام ، ثم نقلوا الصيغة من زيد وأسدوها إلى ضمير « ما » ، وانتصب زيد

بالظرف ، فرقاً بين الخبر والاستفهام ، والفتحة فى « أفعل » فتحة إعراب . . .

(١٢) فى « ص » : « أو التفريق » .

(١١) التلذيل ٣ / ١٧٧ أ .

ق : من النادر : ما «أفرسه»^(١) ، وما «أعساه»^(٢) ، و «أعس»^(٣) به ، أى :
 ما أحقه وأحقق به ، ولفرارهم من الفصل فى الباب منعتوا الإعمال فيه^(٤) ،
 [١١١] فلا يقال : ما أحسن وأجمل زيداً ، ومن الفصل فى الشر قول علي - كرم
 الله تعالى وجهه - حين مرَّ بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال : «أعزَّز عليَّ
 أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدلاً»^(٥) .

(١) فى «أ» ، و «ب» ، و «د» : «أخرسه» .

(٢) فى «أ» ، و «ب» ، و «ج» ، و «د» : «أعياه» .

(٣) فى «أ» ، «ب» ، «ج» ، «أعسر» ، وفى «د» : «أعس» .

(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٤٠ : «ولا خلاف فى منع إيلانها ما يتعلق بهما من غير
 ظرف وجار ومجرور ، نحو : ما أحسن زيداً مقبلاً ، وأكرم به رجلاً . . . فلو فصل بينهما
 وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ، ولم يضعف ؛ لثبوت
 ذلك نثراً ونظماً وقياساً . . .» .

وتابعه ابنه على هذا رأى فقال فى شرحه على الألفية ص ١٩٠ : «لا خلاف فى امتناع
 تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا فى امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف
 والجار والمجرور ، كالحال والمنادى ، وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور ففيه خلاف
 مشهور ، والصحيح الجواز . . .» .

وخالفهما المرادى ، قال فى ٣ : ٧١ : «وليس كما زعمنا ، بل فى الحال خلاف ، أجاز
 الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال ، وقد ورد فى الكلام الفصح
 ما يدل على جواز الفصل بالمنادى ، وذلك قول على - رضى الله عنه : «أعزَّز عليَّ أبا اليقظان
 أن أراك صريعاً مُجدلاً» .

(٥) قال على - رضى الله عنه - هذه المقالة لعمار بن ياسر حين رآه مقتولاً ملقى على الأرض .
 والشاهد فيه الفصل بالنداء بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وهذا شاهد يدل على
 جوازه ، وفيه أيضاً الفصل بينهما بالجار والمجرور «عليَّ» ، قال ابن مالك فى شرح
 التسهيل ٣ : ٤١ : «فصل بين أعزَّز» ، و «أن أراك» «بعلَى» ، و «أبا اليقظان» ، وهذا
 مصحح الفصل بالنداء» .

وانظر شرح الشاطبى ٣/ ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ .

نعم وبئس وما جرى مجراها

فعلان غير متصرفين نعم وبئس ، رافعان اسمين
مقارني آل أو مضافين لما فارها كنعم عقبى الكرما

د : من أدلة فعليتها اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم (١) ،
أبوحيان : فتقول : نعم رجلين الزيدان ، ونعموارجالاً الزيدون ، « ونعمن (٢) »
نساء الهندات (٣) .

د : وحكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة
ومضافة (٤) ، ومنه قوله :

« ونعم نيم (٥) »

أنشده أبو حيان والمصنف قبله (٦) :

أتَحَسَّبَنِي شَفِيفْتُ بِغَيْرِ سَلْمِي
وسلمي أكمل الثقلين حسناً
نِيفَ الْقُرْطِ غِرَاءَ الثَّنَائِيَا
ويرفعان مضمرًا يُقْسَرُ
وسلمى بى مُتَّيْمَةً تَهِيمُ
وفي أثوابها قَمَرٌ وَرِيمُ
وريد للنساء ونعم نيم
مميز كنعم قومًا مَفْشَرَةٌ

(١) وهناك دليلان آخران من أدلة فعليتها أوردتهما المرادى في شرحه ٣ : ٢٧٥ وهما :

١ - « اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب .

٢ - بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية » .

(٢) في « هـ » : « ونعموا » . (٣) التذليل والتكميل ٣ / ١١٥٤ .

(٤) شرح المرادى ٣ / ٨١ . (٥) تمام البيت :

نِيفَاتُ الْقُرْطِ غِرَاءَ الشَّاهِيَا
ويريد للنساء ونعم نيم

من الوافر ، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٢٠٢ ، وفي الديوان (خيم) مكان « نيم » ولسان
العرب ١٢ : ٥٩٨ (نوم) وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٠ وجمهرة اللغة ٩٩٣
وخزانة الأدب ٩ : ٤١٦ والدرر ٥ : ٢١٤ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧٢ وشرح عمدة الحفاظ ٧٨٩ .
والشاهد فيه قوله : « ونعم نيم » حيث أسندت « نعم » إلى نكرة غير مضافة ، وهذا جائز
عند الأخفش .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٠ .

د : « يريد^(١) » لحاق التاء إذا فسر بمؤنث قوله^(٢) : « فَبِهَا وَنَعَمْتُ^(٣) » . قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : فيه نظر ؛ لأن التمييز « فيه^(٤) » غير مذكور .
 وجمع تمييز وفاعل ظَهَرَ فيه خلاف عنهم قد اشتهر
 ق : من المحققين من نفى هذا الخلاف ، فقال : تكلم سيبويه [١١٢ أ] على الشائع ، والفارسي ومن « معه^(٥) » على القليل^(٦) .
 وما مميّز وقيل : فَاعِلٌ في نحو : « نعم ما يقوّلُ الفاضِلُ »
 د : « وأما القائل بأنها المخصوص فالتقدير « عنده^(٧) » : نعم شيئا الذي

(١) في « أ » ، و « ب » ، و « د » ، و « هـ » : « ويؤيد » .
 (٢) هذا طرف من حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، والحديث بتمامه : « من تَوَضَّأَ يوم الجمعة فَبِهَا وَنَعَمْتُ ومن اغْتَسَلَ فالغسل أفضل » .
 قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ١٣ ، ١٤ : « وغلبت » غالباً بعد التقييد بلازم ، احترازاً من حذف المميز في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من تَوَضَّأَ يوم الجمعة فَبِهَا وَنَعَمْتُ » أى : فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة ستة ، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير ، وحذف المميز للعلم به » .
 وقخرج الحديث : أخرجه البخارى في الوضوء ٢٦ ومسلم في الطهارة ٨ ، ١٢ وأبو داود في الطهارة ٣٢ ، ٥١ ، ١٢٨ ، والترمذى في الطهارة ٤٥ والسنائى في الجمعة ٩ وابن ماجه في الطهارة ٦ ، ٤٧ ومالك في الموطأ ص ٤٧ .
 (٣) شرح المرادى ٨٧/٣ .
 (٤) ساقطة من « أ » .

(٥) في « أ » : « تبعه » .
 (٦) أجاز أبو على الفارسي اجتماع التمييز والمميز على جهة التأكيد ، انظر : الإيضاح للفارسي ٨٧-٨٨ وكتاب سيبويه ٢ : ١٧٥-١٧٨ فقد منع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ؛ إذ لا إبهام يرفعه التمييز .
 وقال القيسى في إيضاح شواهد الإيضاح ١ : ١٣٣ : « وأجازه أبو بكر بن السراج وأبو العباس المراد وجماعة من النحويين على جهة التأكيد . . وسيبويه - رحمه الله - لا يجوز عنده إظهار هذا الضمر ؛ لأن المفسر يعنى عن إظهاره ، فإذا لم يذكر المفسر أظهِر الفاعل » .
 وانظر شرح الشاطبى ٥٥/٣ .
 (٧) ساقطة من « ج » .

صنعتة^(١) ، قال «لنا^(٢) شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير : « هذا خلاف ما نقل
بَعْدُ أن التمييز لا يكون بالأسماء المتوغلّة في الإبهام كشيء » .

قلت : إنما يتمكن هذا الإيراد في كلمة « ما » المحذوفة المجمعولة تمييزاً ؛ إذ
لا « أدخل^(٣) » في البناء و « الإبهام^(٤) » منها ، كما قال « بعدد » : وأما لفظ شيء فإنما
هو « هنا^(٥) » تفسير معنى .

ق : ذهب بعضهم إلى إجراء^(٦) هذا الخلاف في « مَنْ » من نحو قول
الشاعر^(٧) :

« نِعِمَّ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَأَعْلَانِ »

وَيَذْكَرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
وَأَنْ يَقْدِمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعِمَّ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَبَى

(١) المرادى ٣ : ٩٨ : « وأما القائل : إنها المخصوص ، فقال : إنها الموصولة ، وهي
المخصوص ، و « ما » أخرى محذوفة ، والأصل : نعم ما ما صنعت ، والتقدير : نعم
شيئاً الذي صنعت ، وهذا قول الفراء .

(٢) من « د » . (٣) في « ب » : « إدخال » ، وفي « هـ » : « يدخل » .

(٤) في « هـ » : « والإبهام » .

(٥) ساقطة من « أ » ، و « د » ، وفي « ب » ، و « ج » : « هاتنا » . وما أثبتته من « ص » ، و « هـ » .

(٦) في « هـ » : « أجزاء » .

(٧) هذا عجزيت مجهول القائل ، وتقام البيت مع الذي قبله :

وكسيف أروهب أمرًا أو أراع له ولقد زكأت إلي بشير من مروان

فعمم مؤكأ من ضاقت مدهابه ونعم من هو في سر وأعلان

وألبيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢١٨ ، ٣ : ١١ ، والمساعد ٢ : ١٣١

وجمهرة اللغة ١٠٩٨ ، ١٣٠٨ وخزانة الأدب ٩ : ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ والدرر

١ : ٣٠٣ ، ٥ : ٢١٥ وشرح الأسموني ١ : ٧٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٤١ وشرح

عمدة الحفاظ ٧٩٠ ولسان العرب ١ : ٩١ (زكا) ومغنى اللبيب ١ : ٣٢٩ ، ٤٣٥ ، ٣٧

والمقاصد النحرية ١ : ٤٨٧ ومعجم الهوامع ١ : ٩٢ ، ٢ : ٨٦ .

ق : سُمِّيَ مَخْصُوصًا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ جِنْسَهُ ، ثُمَّ خَصَّ شَخْصَهُ (١) .

د : « وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ إِلَى قَوْلِهِ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْمِثَالَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ الْمَخْصُوصُ لِأَنَّ حَذْفَ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ (٢) » .

ق : حَكَى شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ (٣) الْإِتْفَاقَ عَلَى ذَلِكَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : « كَفَى » أَنَّهُ الْمَخْصُوصُ ؛ إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ مَحْذُورَانِ : جَرِيَانُ الْوَجْهِينِ فِي إِعْرَابِهِ « مُتَقَدِّمًا (٤) » ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ ، وَخُرُوجُ نَحْوِ : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ (٥) ﴾ مِنْ كَلَامِهِ (٦) .

قلت : مع أن قوله : « وَإِنْ [١١٢] ب [يقدّم مشعره] به (٧) » يأباه ؛ إذ المشعر بالشئ خلافه ، فلو عوضه بأن يقول مثلاً :

وَقَبْلَ مُبْتَدَأٍ وَمَا دُلُّ كَفَى كَجِدِّ فِي الْعِلْمِ فَنَعْمَ الْمُقْتَفَى
لَوْفَى بِالْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمْ يُخْرَجْ عَنْ هَذَا الْإِتْفَاقِ ، وَ« قَبْلَ »
« عَطْفِ » (٨) عَلَى « بَعْدِ » .

وَاجْعَلْ كَيْنَسَ سَاءً وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَعْمِ مُسْجَلًا

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَجِيءُ « مِنْ » الثَّانِيَةِ نَكْرَةً تَامَةً بِلا صِلَةٍ ، وَلَا صِفَةٍ ، وَلَا تَضْمَنِ شَرْطٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّحَاةِ ، وَعِنْدَهُ أَنَّ « مَنْ » فِي مَوْضِعِ نَسْبٍ ، وَفَاعِلٌ : « نَعْمٌ » ضَمِيرٌ مُقْسَرٌ بِ « مَنْ » وَ « هُوَ » مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ ، وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحَاةِ : « مَنْ » الثَّانِيَةُ مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، وَقَعَتْ فَاعِلًا لـ « نَعْمِ » ، وَ « هُوَ » مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرَهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : « مِثْلُهُ » ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ « مِنْ » ، وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : « بَشَرٌ » .

(٢) شرح المرادى ٣ : ١٠٠ - ١٠٣ .

(٤) في « هـ » : « مقدماً » .

(٦) شرح الشاطبي ٣ / ٦٥ .

(٨) في « ب » : « معطوف » .

(١) شرح الشاطبي ٣ / ٦١ .

(٣) شرح الجمل ص ١٤٨ .

(٥) سورة « ص » : من الآية ٤٤ : مكية .

(٧) ساقطة من « ب » .

ق : إنما يبنى فَعْلٌ هنا « من ذي ثلاثة صرفاً قابِلٌ فَعْلٌ » إلى آخره ، وكما أغفله هنا أغفله في التسهيل ؛ إذ لم يزد فيه إلا التنبيه على تضمن معنى التعجب (١) .

د : « بناء (٢) » ، « فَعْلٌ » لقصد المدح والذم مشروط « بأن (٣) » يكون مما يتعجب منه بقياس (٤) انتهى .

قلت : فلو أراد أن يبنه على تضمن معنى التعجب واشتراط شروطه لقال مثلاً :

اجعل كَيْسَ ساء (٥) ، واجعل فَعْلًا كنعم « مع (٦) » أكرم بشرطٍ قد خلا

(١) ابن مالك في التسهيل : « وتلحق ساء بئس » وقال في شرحه : « يقال : ساء الرجل أبو لهب ، وساءت المرأة حمالة الحطب ، وساء رجلاً هو ، وساءت امرأة هي ، بإجراء ساء مجرى بئس في كل ما ذكر ، ولذلك استثنى يساء عن « بئس » في قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾ وبئس عن ساء في قوله تعالى ﴿ بئس مثل القوم ﴾ ، وقد جُمعاً في قوله تعالى : ﴿ بئس الشراب وساءت مرتفقاً ﴾ .

وأجرى بإطراد مجرى نعم وبئس ما كان على فَعْلٍ مضمناً تعجباً .. » .

« انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٠-٢١ . »

ابن عقيل في المساعد ٢ : ١٣٧-١٣٨ : « (وتلحق ساء ببئس) : فتجربى مجراها في جميع ما تقدم ، فيقال : ساء الرجل فرعون ، وساءت المرأة الخائنة ، وساء رجلاً هو ، وساءت امرأة هي ، ومنه : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾ وساء هذا محوّلٌ من « فَعْلٌ » المفتوح العين ، إلى « فَعْلٌ » المضموم العين ، فهو داخل فيما سيذكره ، إلا أنه أفرده بالذكر ؛ لأنه على فَعْلٍ تقدير لا لفظاً ، بقلب عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . »

وانظر شرح الشاطبي ٣/٦٨ .

(٢) في « جـ » : « وبناء » .

(٣) ساقطة من « جـ » .

(٤) ابن عصفور في المقرب ١ : ٦٩ : « وكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن « فَعْلٌ »

بضم العين ويراد به معنى المدح أو الذم ، وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نعم وبئس في الفاعل والتمييز واسم المدح أو المذموم .. » .

وانظر شرح المرادى ٣/١٠٥ .

(٥) ساقطة من « جـ » .

(٦) في « أ » ، و « د » : « من » .

أى : واجعل « قُئِلَ » كباب « نعم وبئس » فيما ذُكِرَ ، وكباب أكرم به فى
« تَضَمَّنَ^(١) » معنى التعجب بشرط قد خلا فى قوله :

« وَصِفْتُهُمَا مِنْ ذَى لَثَاثٍ » إلى آخره ، والله تعالى (٢) أعلم .
ومثل « نَعَمْ » « حَبْدًا » الفاعل « ذَا » وان تُرِدْ ذِمًّا فَقُئِلَ : « لَا حَبْدًا »
وأول « ذَا » المخصوصَ أيا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يَضَاهِي الْمَثَلًا
وما سوى « ذَا » ارفع بِحَبِّ أَوْ فَجْرٍ بالبأ ودون « ذَا » انضمام الحَا كَثُرَ
ق : فى إدخال العاطف على العاطف من قوله : « أَوْ فَجْرٌ » إشكال (٣) .

د : قال فى شرح الكافية (٤) : وهذا التحويل مطرد فى كل فعل على [١١٣ أ]
« قُئِلَ » إلى آخر نص التسهيل . منه قول الشاعر (٥) :

لَمْ يَمْنَعِ النَّاسُ مِئْنَى مَا أَرَدْتُ وَلَا
أَعْطَيْهِمْ مَا أَرَادُوا حَسْنَ ذَا أَدْبَا

(١) من « جـ » ، و « هـ » ، وفى بقية النسخ : « تضمين » .

(٢) من « ص » ، و « هـ » . (٣) شرح الشاطبى ٧٤ / ٣ .

(٤) المرادى ٣ : ١١٣ : « قلت : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مُطْرَدٌ فى كل فعل
مقصود به المدح » . أ . هـ .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٢٢ : « وكذا كل فعل حلقى الفاء مرادأ به مدح أو
تعجب . » .

وقال فى شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٩ : « وهذا التحويل مطرد فى فاء كل فعل على
« فَعُلَ » مقصود به المدح » .

(٥) من البسيط ، وهولسهم بن حنظلة فى الأصمعيات ٥٦ وخزانة الأدب ٩ : ٤٣١ ، ٤٣٢ ،
٤٣٤ ولسان العرب ١٣ : ١١٥ (حسن) وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦ : ٢٢ وإصلاح
المنطق ٣٥ وتذكرة النحاة ٥٩٩ والخصائص ٣ : ٤٠ .
والشاهد فيه قوله : حَسَنٌ ، والأصل : « حَسَنٌ » التى للمدح والتعجب ، فتقلت الضمة
من الحاء إلى السين .

وقال ابن جنى فى الخصائص ٣ : ٤٠ : « وقد قالوا : وَشُكَّانٌ ، وَأَشُكَّانٌ ، فَأَمَّا أَشُكَّ ذَا
خِمَاضٍ ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ ، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ وَشُكَّ ، فَتَقَلَّتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ ؛ كَمَا قَالُوا فِى : « حَسَنٌ »
حَسْنٌ ذَا . . . » . ومعنى البيت : أنه يقهر الناس فلا يمنعون ما يريد منهم ، وهو ، لعزته ،
يمنع ما يريدون منه ، وقيل : إنه ينكر على نفسه هذا العمل : أن يعطيه الناس ما أراد ، ولا
يعطيهم هو ما أرادوا » .

أفعل التفضيل

صَغُ من مَصَوغٍ منه للمعجب «أفعل» للتفضيل وأب اللذ أبي
ومابِه إلى تَعَجُّبٍ وُصِّلَ لمانعِ بهِ إلى التَّفْضِيلِ صِلَ

ق : «ع»^(١) شذ من الباب قولهم^(٢) : «أزهى من ديك» ، «وأشغل من ذات النحيين»^(٣) .

د : من الشاذ قولهم^(٤) : هذا «ألص من شظاظ»^(٥) .

د : الجوهري : «شظاظ : اسم لص من بنى ضبة»^(٦) ، ومثله فى شرح التسهيل^(٧) .

(١) فى «ج» : «ومما» .

(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٣٥٩-٣٦٠ ، قال الميدانى :

(٣) مجمع الأمثال ص ٣٥٩-٣٦٠ ، قال الميدانى : هى امرأة من بنى تيم بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن فى الجاهلية ، ولها قصة مع خواتم بن جبير الأنصارى ، مذكورة عند الميدانى .

ويرى : «أشع من ذات النحيين» (مجمع الأمثال ٣٥٠) وانظر شرح الشاطبى ٧٧/٣ .

(٤) مجمع الأمثال ٦٢٦ . وشظاظ اسم لص من بنى ضبة ، أخذوه فى الإسلام فصلبوه ، وكان لصاً متعيراً ، معروفاً بالذكاء فى اللصوصية .

قال ابن القطاع فى كتاب الأفعال ٣ : ١٤٤ : «ولصصت لاصصاً تقاربت أضرابك وأيضاً اجتمعت منكباك ، والجهة دنا شعرها من حاجبها ، والمرأة التصقت فخذها ، ولصصت الشىء لاصصاً فعلته فى ستر ، ومنه اللص ، وأيضاً أغفلته وأطبقته ، وأنشد :

يدخل تحت الغلبي المصوصي بمهراً لا غسال ولا رخصيص

(٥) من «ص» ، وفى بقية النسخ : «هذا اللص من شظاظ» وانظر شرح المرادى ١١٤/٣ .

(٦) قال الجوهري ١١٧٣/٣ : «وشظاظ : اسم رجل من بنى ضبة» .

(٧) شرح التسهيل ٣ : ٥٠ .

جاء باللغة الشاذة في «اللدني» ضرورة ، كقوله (١) : « كَاللَّذِ تَزْبِي زَيْبَةً
فَاصْطِيدًا (٢) » .

قلت : لو قال : « وَأَبَ مَا أَيْ (٣) » ما احتاج «لهذا» (٤) .
وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلُ صَلَّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بَيْنَ إِنْ جَرَّدًا
وَإِنْ لَمْ يَكُورْ يُضَفَّ ، أَوْ جَرَّدًا أَلْزَمَ تِلْكَ كَيْرًا ، وَأَنْ يُوحَّدَا
وَتَلَوُّ «ال» طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَةٍ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قَرِينٌ

ق : نكّت بقوله : « أهداك » على المبرد القائل (٥) : إن المجرد يأتي بمعنى اسم
الفاعل مجرداً من معنى « من » قياساً ، ونكت بقوله : « عن ذي معرفه » على
ابن السراج (٦) في منعه المطابقة مع إرادة معنى « من » (٧) .

د : « وما احتملها قولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان (٨) » ، « الناقص :
سليمان بن عبد الملك ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه نقص الجيش [١١٣ ب] أرزاقهم ،

(١) ساقطة من « ص » .

(٢) هذارجز ، وقبله :

« لَفَظْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا »

وهو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١ : ٤٢١ وشرح أشعار الهذليين ٢ : ٦٥١ ويلا
نسبة في الأزهية ٢٩٢ والإنصاف ٢ : ٦٧٢ وخزانة الأدب ٣١٦ ووصف المباني ٧٦
وشرح المفصل ٣ : ١٤٠ ولسان العرب ١٤ : ٣٥٣ (زبي) وما يتصرف وما لا يتصرف
١١١ وشرح الشاطبي ٣/٧٧ .

والشاهد فيه قوله : « في شر من اللذ » ، وقوله : « كَاللَّذِ تَزْبِي » حيث وردت كلمة « اللذ »
في الموضوعين محلوفة الياء ، ساكنة الذال ، وهي لغة في « الذي » .

(٣) في « ه » : « وَأَبَ أَي : مَا أَيْ » . (٤) في « ج » : « إِلَى هَذَا » .

(٥) المقتضب ٣/٢٤٧ . (٦) الأصول ١/٢٧٥ .

(٧) شرح الشاطبي ٣/٨٠ ، ٨٤ .

(٨) المرادى ٣ : ٢٣ ، ٢٤ : « وما احتملها قولهم : « الناقص والأشج أعدلا بنى مروان »
وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف ما لا تفضيل فيه ، ولذلك جازت
إضافة أفعلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه . . . » .

والأشج : عمر بن عبد العزيز ؛ سُمِّيَ بذلك لشجرة كانت بجبته (١) . انتهى (٢) .

وإن تَكُنْ بتَلُو من مِسْتَفْهَمًا فلهما كُنْ أبداً مَقْدَمًا
كَمِثْلِ «مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ تَزْرًا «وَرَدًا» (٣)
ق : وقد ورد في ذلك أبيات منها قول الشاعر (٤) :

إذا سَايرتُ أسماءَ يوماً ظَعِينَةً «فأسماء» (٥) من تلك الظَعِينَةِ أَمْلَحُ
وقول الآخر ، والعياذ بالله تعالى (٦) :

أَفْضَلُ أُرْعَى وَأَبَيْتُ أَطْعَنُ المَوْتُ مِنْ بَعْضِ الحَيَاةِ أَهْوَنُ
وَرَفِعُهُ الظَاهِرَ تَزْرًا ، وَمَسْتَى عَاقِبَ فَعْمَلًا فَكُنْ كَثِيرًا ثَبَاتًا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ
ق : لم يقطع بالقياس في هذا الكثير ، وإلا فكان يمكنه أن يقول : «فقيامًا

(١) وهذا التعريف بالناقص والأشج ليس من كلام المرادى ، وإنما من عند المؤلف ، والناقص ليس سليمان بن عبد الملك ، ولكن : يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان .
(٢) من «أ» .

(٣) في «ص» ، و«ج» ، و«د» ، و«هـ» : «وجدا» .

(٤) من الطويل ، وهو جريير في ديوانه ٨٣٥ وتذكرة النحاة ٤٧ وشرح التصريح ٢ : ١٠٣ .
وشرح عمدة الحفاظ ٧٦٦ والمقاصد النحوية ٤ : ٥٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ : ٢٩٣ وشرح الأشموني ٢ : ٣٨٩ وشرح ابن عقيل ٤٦٩ ، وشرح الشاطبي ٣/ ٨٥ .
والشاهد فيه تقديم الجارو المجرور ، وهو قوله : «من تلك» على أفعل التفضيل ، وهو قوله : «أملح» في غير الاستفهام ، وهذا شاذ .
(٥) في «هـ» : «وأسماء» .

(٦) هذان بيتان من الرجز ، وهذا الرجز غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٤٦ ، ٣ : ٥٥ .

والشاهد فيه قوله : «من بعض الحياة أهون» ، حيث قدم الجار والمجرور «من بعض» على أفعل التفضيل ، وهو قوله : «أهون» في غير الاستفهام ، وهو ضرورة .

ثباتاً (١) . انتهى ، « وضابطها » (٢) عند ابن أبي الربيع (٣) أن تكون الصفة في محل
« تَفْضُلٌ » (٤) فيه نَفْسَهَا في سائر « محالها » (٥) .

(١) شرح الشاطبي ٨٩/٣ .

(٢) في «ص» ، و«ب» ، و«ج» : « وضابط » .

(٣) ابن أبي الربيع في البسيط ٢ : ١٠٦٩ : « ولا تجد « أفعل » الذي بـ « من » عاماً إلا في موضع واحد ، وهو إذا كانت الصفة في محل « تَفْضُلٌ » فيه نَفْسَهَا في جميع محالها ، وذلك نحو قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في زيد ، فالكحل في عين زيد يُفْضَلُ نَفْسَهُ في جميع العيون . . . » . أ . هـ .

وهذه المسألة تُسَمَّى مسألة الكُحْل ، وهي مبسطة في المصادر الآتية :

الكتاب ٢ : ٣١ و همع الهوامع ٢ : ١٠١-١٠٢ والمخلص ١ : ٣١٣ و شرح التسهيل

لابن مالك ٣ : ٦٦-٦٨ وابن الناظم ١٩٩-٢٠١ .

(٤) في «ب» ، و«د» : « تفصيل » .

(٥) في «هـ» : « محلها » .

النعته

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعِظْفٌ وَبَدَلٌ

ق (١) : مفهوم الأسماء مفهوم لقب فيلغى ، ومفهوم الأول « مفهوم (٢) » صفة فيعتبر (٣) .

فالنعت تابع معتم ما سبق بوسمه أو رسم ما به اعتلق

د : لما كان أصل النعت « أن (٤) » يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه (٥) .

ق : وأولى من هذا أن يقال : لم « تخرج (٦) » نعوت المدح والذم والترحم والتوكيد عن كونها متممة ما سبق (٧) ، وكذا « نعت (٨) » [١١٤ أ] الإبهام الذي زاده المصنف (٩) ، نحو : « تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة » ، « وبالله تعالى التوفيق (١٠) » .

ويُعْطَى فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ مَا لَمَّا تَلَا كَمَا مَرَّرَ بِقَوْمٍ كَرَمًا وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا

(١) ساقطة من « أ » . (٢) من « ج » ، و « ه » .

(٣) شرح الشاطبي ٩٢ / ٣ ، ٩٣ . (٤) ساقطة من « د » .

(٥) شرح المرادي ١٣٣ / ٣ . (٦) في « أ » ، و « ب » : « يخرج » .

(٧) المرادي ٣ : ١٣٣ : « فإن قلت : إنما يشمل قوله : « مُمٌّ ما سبق » ما جرى به من النعوت ،

لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جرى به للمدح أو توكيد أو ترحم فلا ، قلت : لما كان

أصل النعت أن يؤتى للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه » . وانظر شرح الشاطبي ٩٥ / ٣ .

(٨) في « ب » : « نعوت » .

(٩) قال ابن مالك في تعريف النعت وبيان أغراضه : « وهو التابع المقصود بالاشتقاق

وضمناً أو تأويلاً ، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام

أو توكيد » . (شرح التسهيل ٣ : ٣٠٦-٣٠٧)

(١٠) ساقطة من « ه » .

د : « وأما في المعارف فلا يكون النعت أخصَّ عند البصريين ، بل مساوياً أو أعم (١) » ، مثال المساوى : رأيت الرجل الفاضل ، فهما سواء في الاختصاص ؛ لأن تعريفهما معاً بآل ، ومثال الأعم : رأيت زيذاً الفاضل ؛ لأن العَلَمَ أخصُّ من ذى آل .

ق : لما كان الجر لا يمكن فيه إلا التبعية خصه بالتمثيل في قوله : « كما مرَّ بقوم كُرمًا » بخلاف النصب القابل لإضمار فعل ، والرفع القابل لإضمار مبتدأ (٢) .

وانعتَ بمُشتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشَيْبِهِهِ ، كَذَا ، وَذِي ، وَالْمُنْتَسِبِ

ق : تمثيله بصعب وذرْب مقصودٌ لإخراجاً للاشتقاق غير المقصود ، كالصديق والْفاروق والصدوق ، نحو : يلد بن نفيل بن عمر بن كلاب « ونحوها » (٣) مما لا يرفع ظاهراً ولا مضمراً ، وإخراجاً لأسماء الزمان والمكان والآلات ، فلا يحتاج لقول ابنه : لو قال : « وانعت بوصف مثل صعب وذرْب لأخرجها » (٤) ، بل لو لم يُقَيَّدَ بالمثال لأجزأ قوله : « بوسمه أو وسم ما به اعتق » ؛ إذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والآلات والأسماء الغالية ، وأيضا فإن مراده بالاشتقاق

(١) شرح المرادى ١٣٦/٣ .

(٢) ابن الأنبارى في الإنصاف ١ : ٣٣١ : « . . فنُصب وصفه حملاً على الوضع ، كما رفع حملاً على اللفظ ، ولهذا يجوز بالإجماع : « ما جاءنى من أحد غيرك » بالرفع كما يجوز بالجر . . . » .

وقال في ج٢ : ٤٦٨ : « . . فرفع (المفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم المفون ، ونصب الصابرين على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين . . . » .
وانظر شرح الشاطبى ٩٦/٣ .

(٣) في « هـ » : « ونحوهما » .

(٤) ابن الناظم ٢٠٣ : « المشتق ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه ، فلو قال : « وانعت بوصف مثل صعب وذرْب »

كان أمثل ؛ لأن من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة ، ولا ينعت بشيء منها ، إنما ينعت بما كان صفة . . . » .

الذى « يسميه (١) » [١١٤ ب] بعض العلماء بالأصغر ، وهو أن يدل « فيه (٢) » المشتق على معنى الفعل ويجرى مجراه دون المسمى عندهم بالأكبر ، وهو الذى يدل فيه المشتق (٣) على معنى الفعل فى الأصل لافى « الاستعمال (٤) » ، ويستدل به على الأصالة والزيادة والصحة والإعلال « بالقلب (٥) » والحذف والإبدال كاشتقاق رمان من الرم « ويحتمل (٦) » ضبط « دَرَب » « بالمعجمة (٧) » من قولهم : لسان ذرب أى حاد ، وامرأة ذرية أى : صخَّابة ، وبالمهمله من دَرِب بالشع بالكسر ذُربة ودرابة إذا اعتاده وضرى به .

والمتسب مفتعل ، من النسب يقتضى اكتساب النسبة وعملها ، فيخرج « به » نحو (٨) كرمى ويختى وقمرى مما أخرج فى التسهيل بقوله (٩) : « وأسماء النسب المقصود (١٠) » « ويندرج (١١) » فيه باب لابن وفكاهة وستة (١٢) .

وَنَمَعُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتَ مَا أَعْطَيْتَهُ خَبْرًا
وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَنْتَ فَالْقَوْلُ أَضْمِرٌ تُصِيبُ

ق : « إنما » أحوال (١٣) على الجملة الواقعة خبراً دون « الجملة (١٤) » الواقعة صلة

-
- (١) من « د » .
(٢) فى « ج » : « تسمية » .
(٣) ساقطة من « د » .
(٤) فى « د » : « السماء » .
(٥) فى « ج » : « والقلب » .
(٦) فى « ب » : « بالذال المعجمة » ، وانظر الصحاح ١ / ١٢٤ ، ١٢٧ ، ٢٢٤ .
(٧) ساقطة من « ج » .
(٨) ابن مالك فى التسهيل : « وأسماء النسب المقصود » ، وقال فى الشرح : « وقيدت النسب بالمقصود احترازاً من نحو قمرى وزنى من الأسماء التى هى منسوبة فى الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة ما لا تعرّض فيه للنسب » .
شرح التسهيل ٣ : ٣١٣-٣١٤ .
(٩) ساقطة من « ب » .
(١٠) ساقطة من « أ » .
(١١) شرح الشاطبى ٣ / ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .
(١٢) فى « هـ » : « إذا » .
(١٣) ساقطة من « أ » ، و « ج » ، و « هـ » .
(١٤) ساقطة من « أ » ، و « ج » ، و « هـ » .

لثلاثا يُتَوَهَّمُ أَنْ التَّفْصِيلَ الَّذِي فِي حَذْفِ عَائِدِ الصَّلَةِ جَارِ هُنَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،
وَالطَّلَبُ : « أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَاسْتِطْهَامٌ وَعَرْضٌ وَتَحْضِيضٌ وَتَمَنٌُّّ وَتَرْجٌُّّ وَدَعَاءٌ » (١) .

وَنَعَمْتُوا بِمَصْدَرٍ كَبِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

ق : لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ (٢) خِلَافًا لِابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ (٣) .

[١١٥] نَعَتْ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اِخْتَلَفَ فِعَاطِفًا فَرَّقَهُ إِذَا ائْتَلَفَ

(١) مثال الأمر : « مررت برجل اضرب غلاق » ، ومثال النهي : « مررت برجل لا تهزأ به » ،
ومثال الاستطهام قول الراجز :

حَسْبِي إِذَا جِنُّ الظَّلَامِ وَاحْتَلَطَ جِمْاءُ وَابْمَذُقْ هَلْ رَأَيْتَ الذَّلْبَ قَطُّ

ومثال العرضي : « وجاء حنيف هلاً أكرمه » ، ومثال التحضيض : « جاءك رجل هلاً أويته »
ومثال التمني : « يأتيك ضيف ليتك تكرمه » ، ومثال الترجي : « سيغير عليك عدو لعلك
تقتله » ، ومثال الدعاء : « مررت برجل اللهم اغفر له » . وانظر شرح الشاطبي ١٠٤/٣ ،
١٠٥ .

(٢) المرادى ٣ : ١٤٤ : « وكان حقه (أى المصدر) ألا يُنْعَتَ به ؛ لجموده ، ولكنه من الجارى
مجرى المشتق » .

وانظر شرح الشاطبي ١٠٦/٣ .

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ بن المرزبان النحوى ، أبو محمد ، أحد من اشتهر وعلا
قدره ، وكثر علمه ، جيد التصنيف ، صاحب المبرد ، ولقى ابن قتيبة ، وأخذ من
الدارقطنى وغيره .

وكان شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة .

من تصانيفه : الإرشاد فى النحو ، وشرح الفصح ، والرد على المفضل فى الرد على
الخليل ، وغريب الحديث ، والمقصود والممدود ، ومعانى الشعر ، وأخبار النحاة ، وغير
ذلك ، توفي فى سنة ٣٤٧ هـ .

انظر بغية الوعاة ٢ : ٣٦ والأعلام ٤ : ٢٠٤ وإنباه الرواة ٢ : ١١٢-١١٥ وتاريخ العلماء
النحويين ٤٦ والبداية ١١ : ٢٣٣ وبروكلمان ٢ : ١٨٦ وتاريخ بغداد ٩ : ٤٢٨-٤٢٩
وطبقات الزبيدى ١١٦ والفهرست ٦٣ ومعجم المؤلفين ٦ : ٤٠ .

د : قال فى التسهيل^(١) : « يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوياً وعند التفصيل اختياراً » .

أبو حيان : مثال التغليب « بالتذكير^(٢) » عند الشمول : مررتُ بزُيد وهند الصالحين ، وبالعقل : اشترت عبدين « وفرسين^(٣) » مختارين ، مثال التغليب بالتذكير عند التفصيل^(٤) : « مررت بانثين صالح وصالح ، ويجوز : صالح وصالحة ، ومثال التغليب بالعقل عند التفصيل : « انتفعت^(٥) » بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ، « ويجوز سابقين^(٦) وسابقات » ، ولم يتعرض المصنف فى الشرح لتمثيل غلبة العقل عند التفصيل^(٧) .

ونعتُ معموليَّ وحيدىَّ مَعْنَى وَعَمَلِ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

د : « كأنه يشير بقوله^(٨) : (بغير « استثناء^(٩) ») إلى « مذهب^(١٠) » مَنْ خَصَّ^(١١) » جواز الإتياع بنعت فاعلىَّ فعلين وخبرىَّ مبتدأين ، ولا وَجَهَ له » .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٦ وشرح المرادى للألفية ٣ / ١٤٦ .

(٢) فى « هـ » : « عند التذكير » .

(٣) فى « ب » : « وفرسين » .

(٤) ساقطة من « أ » . ، كلمة « بالعقل » فى « هـ » : « عند العقل » .

(٥) فى « هـ » : « انتفعت » . (٦) ساقطة من « ب » .

(٧) شرح التسهيل ٣ : ٣١٧ حيث قال : « وتقول فى تغليب العقل : اشترت عبدين وفرسين مختارين » ، ولم يزد على هذا فيما يخص تغليب العقل .

وانظر التذليل والتكميل ٤ / ١٢٤ . أ .

(٨) المرادى ٣ : ١٥٠ : « فإن قلت : ما معنى « قوله : « بغير استثناء » ؟ قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر ، كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك إلى مذهب من خصَّص جواز الإتياع بنعت فاعلين وخبرىَّ مبتدأين ، ولا وجه للتخصيص » .

(٩) ساقطة من « هـ » . (١٠) ساقطة من « د » .

(١١) فى « ص » : « قصر » ، وفى « هـ » : « خصص » .

ق : « وذلك أن سيبويه إنما تكلم^(١) ، بالنص « على ذلك^(٢) » فأوهم

الاختصاص^(٣)
وإن نُعوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتَيْتْ
وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مَعَيْنَا بِدَوْلِيهَا أَوْ بَعْضِهَا أَقْطَعُ مَعْلِنَا
وارْفَعُ أَوْ انْصَبْ إِنْ قَطَعْتَ مَضْمِرًا مَبْدَأُ أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

ق : « معنى »^(٤) « كثرت » زادت على واحد ، وهو اصطلاح « العدديين »^(٥) ؛

[١١٥ ب] إذ يقولون في حد العدد : إنه الكثرة^(٦) المؤلفة من الأحاد ، وجعله تاءً
« تَلَّتْ » و « أَتَيْتْ » رَوِيًّا لا وصلًا كالهاء هو رأى جمهور أهل القوافي ، وكأنه
نكَّت بقوله : « مَعْلِنَا » على من رأى أن القطع لا « يأتى^(٧) » إلا بعد الإتياع^(٨) .

(١) في « أ » : « يتكلم » . (٢) ساقطة من « أ » .

(٣) الكتاب ٢ : ٥٧-٦٠ وشرح الشاطبي ٣ / ١١٤ .

(٤) في « ج » : « ومعنى » . (٥) في « أ » : « العذرين » .

(٦) في « هـ » : « كثرة » . (٧) في « أ » ، و « ب » : « يأتى » .

(٨) ومنهم ابن عصفور في المقرب ١ : ٢٢٤-٢٢٥ وابن الناظم ٢٠٥ والأشموني ٢ : ٧٢-٧٣
وإبن أبي الربيع في البسيط ١ : ٣١٦-٣١٧ والمرادى ٣ : ١٥١ ، وانظر شرح الشاطبي
١١٨/٣ ، ١٢١ ، ١٢٥ .

قال ابن الناظم ٢٠٥ : « . . . ولك في القطع أن ترفع بعضا وتنصب بعضاً ، فتقول :
مررت برجل كريم عاقل لبيبا ، ولا يجوز في هذا قطع الجميع ؛ لأن النكرة لا تستغنى عن
التخصيص ، فلا بد من إتياع بعض النعوت ثم بعد ذلك يجوز القطع ، كما قال الشاعر :

وسأوى إلى نسوة عسطلر شعنا مرضيح مثل السعالي

وهذا البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي عائد الهذلي في خزنة الأدب (٢ : ٤٢ ،

٤٣٢ : ٥٤٠) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١ : ١٤٦) وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر
النحاس (١١٦ : ١١٧) وشرح أشعار الهذليين (٢ : ٥٠٧) وشرح التصريح (٢ : ١١٧)
والكتاب (١ : ٣٩٩ ، ٢٢ : ٦٦) ، ولأبي أمية في المقاصد النحوية (٤ : ٦٣) وللهذلي
في شرح المفصل (٢ : ١٨) وبلانسة في أمالي ابن الحاجب (١ : ٣٢٢) وأوضح المسالك
(٣ : ٣١٧) ووصف المبانئ ٤١٦ ، والمقرب (١ : ٢٢٥) .

والشاهد فيه قوله : « وشعنا » قال أبو جعفر النحاس ص ١١٧ : « من روى هذا البيت
ينصب « شعنا » فعلى اللم كأنه قال : « اذكرهن شعنا » على التشويه لهن ، وقد يجوز أن تجره
على التعت » .

د : إذا قُطِعَ بعضُ النعوتِ (١) ، دون بعضِ قُدِّمِ المتبوعِ (٢) ، على المقطوعِ ولا يُعكسُ (٣) وفيه خلاف .

ق : وجه منع العكس ما يلزم عليه من الفصل بأجنبي ، وإن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه (٤) ، وكان الشلوبين ينشد هنا قول معن بن أوس (٥) :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم «تكن» (٦) «إليه» (٧) بوجه آخر الدهر «تقبل» (٨) ،

وأيضاً «فيه» (٩) قصور بعد كمال ؛ إذ القطع أبلغ عند أهل البيان ، ووجه الجواز التزام جواز الفصل ، وأيضاً فالمقطوع في حكم «المتبع» (١٠) ؛ لأن الجميع مُستغن عنه . انتهى ، تمثيل المرادى «هنا» (١١) «نعت» (١٢) «توكيد المعرفة بـ : «نسخة واحدة» (١٣) «وهم .

وما من المنعوتِ والنعْتِ عَقِلُ يَجْوزُ حَذْفُهُ وفي النعْتِ يَقِلُ

(١) من «أ» . (٢) في «هـ» : «المتبوع» .

(٣) في «ب» : «يقطع» ، وفي «هـ» : «ينعكس» .

(٤) المرادى ٣ : ١٥١ : «قال ابن أبي الربيع : «والصحيح المنع» ، وقال صاحب البسيط : «والصحيح جوازه» .

(٥) من أطول ، وهو لمعن بن أوس المزني في ديوانه ٦٠ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ ويلا نسبة في البسيط ١ : ٣١٧ .

والشاهد فيه أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر الذي انصرفت عنه ، حتى في كلامها ، ولذلك إذا قطعوا بعض النعوت دون بعض قُدِّموا المتبوع على المقطوع ولا ينعكس .

(٦) في «ص» ، و«د» : «تكذ» . (٧) في «أ» ، و«ب» ، و«د» : «عليه» .

(٨) في «ب» ، و«هـ» : «ترجع» . (٩) في «أ» ، و«د» : «فيه» .

(١٠) في «هـ» : «المتبوع» . (١١) من «ب» .

(١٢) ساقطة من «هـ» . (١٣) سورة الحاقة : من الآية ١٣ : مكية .

ق: فلو لم يعقل المنعوت لم يحذف^(١)، فلا تقول: مررت ببارد أو طويل
أو قصير ونحوها^(٢).

(١) المرادى ٣: ١٥٣: «يعنى أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، ويكثر ذلك فى المنعوت، ويقال فى النعت» . أ . هـ .

ومن حذف المنعوت قوله تعالى: «أَنْ أَعْمَلَ سَاهِبَاتٍ» فـ «سَاهِبَاتٍ» نعت لمنعوت محذوف، وتقديره: «دُرُوحاً» .
ومن حذف النعت قول الشاعر:

وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا قَدْرًا فَلَمْ أُعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أُضْعَ

والشاهد فيه قوله: «فلم أعط شيئاً» يريد: فلم أعط شيئاً طائلاً، فحذف النعت .

(٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٢٦ .

التوكيد

بالتنفس أو بالعَيْنِ الاسمُ أكْداً مع ضمير طابق المؤكداً
 واجمعهما بالفعل إن تبعاً ما ليس واحداً تكن مُتبعاً
 ق: نكت بقوله: «تكن مُتبعاً» على قول ابن معط: «كذلك في (١) [١١٦]»
 نفسيهما عينيها» وفي بعض النسخ: «كذلك في نفسيهما عينيها» بالإفراد،
 وكلاهما خطأ (٢).

وكلاً اذْكَرُ في التَّسْمُولِ وكلاً كلنا جميعاً بالضمير موصلاً
 واستعملوا أيضاً ككُلِّ فاعله من عم في التوكيد مثل النافله
 قال ابن هشام في شرح الألفية (٣): فليس منه: «خلق لكم ما في الأرض
 جميعاً» ﴿﴾ خلافاً لمن وهم، ولا قراءة بعضهم: ﴿إنا كلاً فيها﴾ ﴿﴾ خلافاً

(١) ساقطة من «ه».

(٢) والصواب ما قاله ابن الجزري في كاشف الخصاصة ص ٢٣٠: يقول: «إنك إذا أكّدت ما فوق الواحد من الاثنين والجماعة فاجمع لفظي النفس والعين على أنفس وأعين... آه. ولكن ابن الناظم وقع فيما وقع فيه ابن معط حيث قال في شرحه على الألفية ص ٢٠٦: «ولفظ النفس والعين في توكيد المؤنث كلفظهما في توكيد المذكر، أما في توكيد الجمع فيجعلان على «أفعل»... وكذا في توكيد المثنى على المختار. ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية». آه. وعلق المرادى على العبارة الأخيرة قائلاً ٣: ١٥٩: «وهم في ذلك؛ إذ لم يقل به أحد من النحويين».

وانظر شرح الشاطبي ١٣١/٣.

(٣) ساقطة من «ب». وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٢٤٢: «ويجب اتصالهن بضمير المؤكد، فليس منه: «خلق لكم ما في الأرض جميعاً» ﴿﴾ خلافاً لمن وهم، ولا قراءة بعضهم ﴿إنا كلاً فيها﴾ ﴿﴾ خلافاً للفراء والزمخشري، بل «جميعاً» حال، و«كلاً» بذكر، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف».

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٩. (٥) سورة غافر: من الآية ٤٨.

للقراء والزمخشري^(١)، بل «جميعاً» حال، «وكلاً» بدل، مراده بمن وهم
السفاقي^(٢).

د: معنى «مثل النافله»: «مثل»^(٣) الزيادة على ما ذكر النحويون في هذا
الباب، فإن أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروا؛ لأن
من أجلهم سيويه، ولم يغفله^(٤)، هذا كلام ابن المصنف^(٥).

ق: فسره ابن الناظم بأن عدَّ «عامة» من ألفاظ التوكيد «مثل النافله» أى:
الزيادة، ونقله لآخره، قال: وهو ضعيف، وإنما يعنى أنهم استعملوا وزن «فاعلة»
من عمّ مثل استعمالهم إياه من «نفل»^(٦) فقالوا: «النافلة»، فكذلك قالوا:
«عامة»، وإلا فقد أغفل جمهورهم «جميعاً»، أيضاً، ولم يقل فيه ذلك^(٧).

وبعد كلُّ أكلوا بأجماعاً جمعاءً أجمعين ثم جمعا
ودون كلُّ قد يجيئ أجمع جمعاءً أجمعون ثم جمع

ق: أى: للمذكر ثم «المؤنثة»^(٨)، ثم «المذكرين»^(٩)، ثم «المؤنثات»^(١٠)،
وأما المثني [١١٦ب] فقال فيه بعد:

(١) الكشاف ٤٣٠/٣، ٤٣١.

(٢) ساقطة من «ص».

(٣) شرح ابن الناظم ٢٠٧ وشرح المرادى ١٦٤/٣.

(٤) من «ص»، و«ه»، وفي بقية النسخ «فعل».

(٥) شرح الشاطبي ١٣٣/٣.

(٦) «ه» فى «ه»: «للمذكرين».

(٧) فى «ه»: «للمذكرين».

(٨) يقصد أن قوله: «بأجمعا» للمفرد المذكر «نحو: جاء الجيش كله أجمع»، وقوله
«جمعاء» للمفردة المؤنثة نحو: «جاءت القبيلة كلها جمعاء» وقوله: «أجمعين» للجمع
المذكر نحو: «جاء الزيدون كلهم أجمعون» وقوله: «جمع» للجمع المؤنث نحو: «
جاءت الهندات كلهن جمع».

« واغْنِ بِكَلِمَاتِنَا ... الْبَيْتَ (١) » .

وَأَنْ يَفِيدَ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نَحْوَةِ الْبَصْرِ الْمَنْعُ شَمْلٌ

فلا تقول : رأيت رجلاً نفسه ، عند الجميع (٢) ؛ إذ لا يفيد .

قال الزجاجي (٣) : لأن النكرة لم « تثبت لها فتوكيد (٤) » .

وَأَغْنِ بِكَلِمَاتِنَا عَنْ مُشْنَى وَكِلَا وَعَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلَاءَ

مقتضى قوله أولاً :

وَكَلِمَاتِنَا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كَلِمَاتِنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

أن « جميع (٥) » هذه الألفاظ تستعمل للشمول في المفرد والمثنى والمجموع ،

لكنه خص هنا كلاً وكلمة « بالمثنى (٦) » فبقي ما عداهما مستعملاً « في (٧) » الجميع ،

وهذا غير صحيح ، فإن المثنى لا يؤكد بكل ولا « جميع (٨) » ولا عامّة ، على أنه

(١) شرح الشاطبي ٣ / ١٣٤ .

(٢) ابن الأنباري في الإنصاف ٢ : ٤٥١ : « ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها

جائز إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك : « قعدت يوماً كُلهُ ، وقُمتُ ليلَةَ كُلهَا » ، وذهب

البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . . . » .

(٣) الزجاجي في الجمل : « واعلم أنه يجوز أن تؤكد الأسماء كُلهَا ، إلا النكرات ، فإنها

لا تؤكد » .

انظر : البسيط ١ : ٣٧٢-٣٧٥ وشرح ابن هشام على جمل الزجاجي ١١٩-١٢٠ .

(٤) في « هـ » : « تثبتت فتوكيدها » .

وقال ابن هشام في شرح الجمل ص ١٢٠ : « والأسماء كُلهَا تؤكد الظاهرة والمضمرة ، إلا

النكرات فإنها لا تؤكد ، لو قلت : قام رجلٌ نفسه ، أو قبضتُ درهماً كُلهُ لم يجز ؛ لأن التوكيد

معرفة بإضافته للمضمر فيه ، ولا يكون إلا أن يتبع النكرات ؛ إذ التوكيد كالنعت ، « ولا ينعت

نكرة بمعرفة » .

وانظر شرح الشاطبي ٣ / ١٣٥ .

(٥) ساقطة من « أ » ، و « ب » ، و « د » .

(٦) ساقطة من « هـ » .

(٧) في « ب » : « بجميع » .

(٨) في « هـ » : « مع » .

نص في التسهيل أنه « قد يستغنى بكلهما عن كليهما وكتيهما^(١) » ولم يأت له في الشرح بشاهد^(٢) .

وقال أبو حيان في شرحه على امتداد باعه وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقل وسماع من العرب ، فلو قال مثلاً :

ولِي التَّمْوِيلُ بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا بِفَخْصٍ لِنَيْ كَلْتَا وَكَلَا^(٣)
وغير ما لِنَيْ كَلَّ وَنُقِلَ مع ذا جمعِ والضَّمِيرِ يَتَصَلُ
ثم يقول : « واستعملوا أيضا ككلُّ فاعله » إلى آخره لتخلص من الشغب^(٤) ، انتهى .

وإن توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيتُ ذا الرُّقْعِ وأكثروا بِمَا سَوَاهِمَا والقَيْدُ لِنِ يُلْتَزِمَا
ق : « لما أن كان^(٥) » النفس والعين قد يليان العامل ، وذلك في غير التأكيد جئ قبلهما فيه [١١٧] بالضمير المنفصل رفعا لما يعرض من اللبس في نحو : المال قبض عينه ، وهند خرجت نفسها ، وحمل عليه ما لا^(٦) » ليس فيه^(٧) .

ومَا مِنَ التَّوَكِيدِ لِفَتْحِي يَجِي مَكْرَرًا كَقَوْلِكَ : ادرجى ادرجى

(١) ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ٢٩١ : « وقد يستغنى بكليهما عن كليهما ، وبكليهما عنهما » .

(٢) وربما يكون ابن مالك قد استشهد على ذلك في شرحه على التسهيل ، وسقط هذا الاستشهاد ، ودليل ذلك قوله في الشرح ٣ : ٢٩٢ : « ومثال الاستغناء بكلهما عن كليهما وكتيهما » . أ . هـ .

ولكن لم يأت بالمثال ، فيرجح أنه مثل ولكن سقط المثال لسبب لا يُعلم ، وقد استشهد ابن عقيل بأمثلة مصنوعة فقال : « تقول : قام الرجلان كلُّهما ، وكذا المرأتان ، ويحتاج إلى شاهد » . « المساعد ٢ : ٣٨٧ » .

(٣) هذا البيت من « ص » ، و « هـ » .

(٤) شرح الشاطبي ٣ / ١٣٨ والنذيل والتكميل ٤ / ١٠٥ .

(٥) في « ب » : « كما أن » . (٦) من « هـ » . (٧) شرح الشاطبي ٣ / ١٣٩ .

ق: في المثال إعلام بعدم اختصاص اللفظي بالاسم^(١)، ويحتمل أن يكون من تأكيد الفعل وأن يكون من تأكيد الجملة «إن كان خطاباً للمذكر، ويجوز: «ادرجي ادرجي» خطاباً لمؤنث أى: فيتعين تأكيد الجملة^(٢)»، وبالله تعالى التوفيق^(٣).

ولا تُعدُّ لَفْظٌ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ
كَمَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمَ وَكَبَلَى
وَمُضْمَرٌ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
د: عن المصنف^(٤): «المرفوع تأكيد»، قيل: «وكأنه يعنى بإجماع، أنه
يجوز لا أنه يتعين^(٥)»، قائل هذا «هو^(٦)» أبو حيان^(٧).

(١) فالتوكيد اللفظي يشمل الأسماء والأفعال والجمل والضمائر والحروف، قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٢٤٩-٢٥٢: «وأما التوكيد اللفظي، فهو اللفظ المكرر به ما قبله، فإن كان جملةً فالأكثر اقتراها بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سِيعِلْمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سِيعِلْمُونَ﴾ وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، نحو: «فتكاحها باطل باطل باطل»، وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل نحو: «قمت أنت»، وإن كان ضميراً متصلاً وصل بما وصل به المؤكّد، نحو: «عجبت منك منك»، وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك: «قام قام زيد»، وقوله:
لا لا أبوح بحب بنته إنها أ. هـ

وانظر: ابن الناظم ص ٢١٠.

(٢) ساقطة من «ب». وانظر شرح الشاطبي ١٤٠/٣.

(٣) ساقطة من «ص»، «و» «ب»، «و» «ه».

(٤) ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٣٠٥: «واختلف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل. نحو: «رأيتك إياك» فجعله البصريون بدلاً وجعله الكوفيون توكيداً، وقولهم عندي أصح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: «رأيتك إياك» كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: «فعلت أنت» والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً؛ ليجرى المتناسبان مجرى واحداً».

(٥) ونظام العبارة: «فإنهم قد أعربوا «قمت أنت» بدلاً».

«المرادى ٣: ١٨٣».

(٦) ساقطة من «ج».

(٧) التذليل والتكميل ١١٣/٤ ب. وموضوع التوكيد كله ساقط من النسخة «أ».

عطف البيان

العطفُ إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقٍ والفرض الآن بيان ما سبق
فدَوَّ البَيَانُ تَابِعَ شِبْهِ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مَنكشِفَةٌ

ق : إذا قلت : قام زيد أخوك ، فإن قصدت الأول بالحكم بحيث [١١٧ ب]
لا يستغنى عنه ، وجعلت الثاني تفسيرا له ، فهو عطف بيان ، وهذا معنى شبيه
بالنعت (١) ، وإن قصدت الثاني بالحكم وجعلت الأول كالتوطئة فهو البدل ، وهذا
المعنى ليس في النعت ، والقصدان سائغان في غير الموضوعين المذكورين بعد ، وقد
ظهر من تعريفه أن تابع اسم الإشارة إذا «كان» (٢) جامداً عطف بيان لانت كما في
التسهيل وشرحه (٣) ، ويعارضه قوله في النداء :

وَأَيْسَهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدَ صِفَةٍ (٤)

« مع قوله (٥) »

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ (٦)

(١) ابن الناظم ٢١٢ : . . والحاصل أن المقصود من عطف البيان هو المقصود من النعت إلا أن
الفرق بينهما أن النعت لا بُدَّ أن يكون مشتقاً ، أو مؤولاً به ، وعطف البيان لا يكون
إلا جامداً .

(٢) ساقطة من « ه » .

(٣) ابن مالك في التسهيل : « من الأسماء ما يُنْعَتُ بِهِ وَيُنْعَتُ كَأَسْمِ الإِشَارَةِ ، وَنَعْتُهُ مَصْحُوبٌ
« أَلٌ » خَاصَّةٌ ، وَإِنْ كَانَ جَامِداً فَهُوَ عَطْفٌ بِبَيَانٍ عَلَى الأَصَحِّ » .

وقال في الشرح : « وإن كان مصحوب « أَل » جامداً مَحْضاً ، كمررتُ بذلك الرجل ، فهو
عطف بيان لانت ؛ لأنه غير مشتق ، ولا مؤول بمشتق » .

« شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٢٠ » .

(٤) والبيت بتمامه :

وَأَيْسَهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدَ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدِي ذِي المَعْرِفَةِ

(٥) من « ه » .

(٦) والبيت بتمامه :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَّتُ المَعْرِفَةَ

فلم يفرّق في مصحوب أن في الموضعين «بين» (١) جامد وغيره (٢) .

فَأَوَّلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتِ وَلِي
فَقَدْ يَكُونَانِ مَنْكُرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مَعْرِفَيْنِ
وجهه أن الحاجة إليه في النكرات أشد منها في المعارف لإبهام النكرة (٣) ، هذا
من جهة القياس ، وسمع في «آيات» (٤) «هو» (٥) «فيها ظاهر» (٦) .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يَوْمِي فِي شَيْرِ نَحْوِ: يَا غُلَامُ يَعْمُرًا
وَلنَحْوِ بِشَرِّ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْطَبِيِّ (٧)
واستدرك على المصنف مسائل إلى قوله: «ومسائل أخر من باب النداء» (٨) .

(١) ساقطة من «ه» . (٢) شرح الشاطبي ٣/١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٣٢٦ : . . . وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين ،
فهى في النكرتين أشد ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام ، فهى أخرج إلى ما يبيتهما من
المعرفة . . .

وهذا مذهب أبى على الفارسي وابن جنى وابن عصفور والزمخشري وابن الناظم .

(٤) في «ب» ، و«د» : «آيات» . (٥) في «د» . «هى» .

(٦) ومن هذه الآيات قوله تعالى فى سورة النور : الآية ٣٥ : ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾
فـ «زيتونة» عطف بيان لـ «شجرة» .

وقوله سبحانه فى سورة آل عمران : الآية ٩٧ : مدنية : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ،

فجاء قوله تعالى : ﴿ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ عطف بيان على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ مع كونه معرفة

وآيات نكرة .

وانظر شرح الشاطبي ٣/١٤٧ ، ١٤٨ .

(٧) والشاهد المقصود بهذا البيت قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ الْعَمَارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْتُّبُهُ وَقُوعًا

وقد سبق الكلام عليه وبيان الشاهد فيه ص ١٣٦ من هذا الجزء ، وهو أن «بشراً» عطف

بيان على قوله : «البكرى» ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل .

(٨) وهذه المسائل التى استدركت على ابن مالك ذكرها المرادى فى ج ٣ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، وهى

أمور ينفرد بها عطف البيان :

الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا تابع نحو : «هند ضربت الرجل أخاها» . =

أمثلة مسائل النداء يا زيد هذا ويا غلام زيد هذا ؛ لقلّة حذف «يا» مع الإشارة ، ويا أيها الرجل زيد ، منوناً ، ويا هذا الطويل زيد ، منوناً ؛ إذ لو أبدل ما نون [١١٨] ويا زيد الرجل (١) ، ويا أخانا الحارث ؛ إذ لا يجمع بين يا وأل ، وقد يقال : جميع ما استدرك عليه داخل تحت «مثاليه» (٢) ؛ إذ هو ككُله دائرٌ على أصل واحد وهو عدم صلاحية وقوع الثاني موقع الأول ، مع أن مسائل النداء مأخوذة له (٣) من باب النداء .

-
- الثانية : أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسميه ، نحو : «زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال» .
- الثالثة : أن يتبع الموصوف به أيضاً بمضاف ، نحو : «يا أيها الرجل غلام زيد» .
- الرابعة : أن يتبع مجرور أى بمفضل نحو : بأى الرجلين زيد وعمرو مرت .
- الخامسة : أن يتبع مجرور «كلاً» بمفضل نحو : «كلا الرجلين زيد وعمرو قال ذلك» .
- ومسائل أخرى في باب النداء ، وهي مفهومة من تعليل (يا غلام يعمرأ) ، فلا حاجة للذكرها . أ . هـ
- (١) ساقطة من «ب» ، و«ج» .
- (٢) في «هـ» : «مثاله» .
- (٣) ساقطة من «أ» ، و«ب» ، و«ج» .

عطف النسق

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفَ النَّسَقِ كَاخْصُصْ بُوْدَ وَثَنَاءٍ مِّنْ صَدَقَ
فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بَوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صَدَقَ وَوَقَا
وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ بِلْ وَلَا لَكِنْ كَلَّمَ يَبْدُ امْرُؤًا لَكِنْ طَلَا
ق : النسق هنا الكلام المنسوق من باب « الخبط (١) » والنقص والمصدر
مسكن (٢) .

اختلف فى : إما وإلا وليس وأى ولولا وهلا وكيف ومتى وأين (٣) : أمثلتها :
« إما العذابَ وإما الساعة (٤) » « إلا الذين ظلموا (٥) » منهم (٦) « بأبى شبيهه بالنبي
ليس شبيهه بعلى (٧) » أى لا شبيهه ، عندى عسجد أى ذهب ، « مررت بزید فلولا
عمرو (٨) » ، مررت بزید فهلاً عمرو ، « مررت برجل فكيف امرأة (٩) » ، مررت بزید
فمتى عمرو « مررت بزید هنا فأين أبى عبد الله ، ومِمَّا رَدَّ بِهِ العَطْفُ بلولا وما بعدها
مُقَارَنَتُهُنَّ الفَاءُ .

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لِاحْتِقَا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَاقِعًا
وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كَاخْصُصْ هَذَا وَابْنِي

- (١) فى « ب » : « الخفض » .
(٢) شرح المرادى ٣ / ١٩٤ .
(٣) سورة البقرة : من الآية ١٥٠ .
(٤) من « أ » ، و « ب » ، و « ج » .
(٥) صحيح البخارى ٤ : ٢٢٧ ، وكانت فاطمة بنت الرسول - صلى الله عليه وسلم - تُرَقِّصُ
الحسن بن على ، رضى الله عنهما ، وتقول : « إن بَنِيَّ شَبِيهَةٌ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهًا بِعَلِيِّ » .
« العقد الفرید لابن عبد ربه ٢ : ٤٣٩ » .
(٦) من « ج » ، و « هـ » .
(٧) من « ج » ، و « هـ » .

د : « وحكى أن الواو ترتب^(١) عن قطرب^(٢) و«ثعلب و«غلامه»^(٣) ،
والريعي غلام «ثعلب» ، هو أبو عمر الزاهد^(٤) .

(١) وهو مذهب أهل الكوفة ، ولكن مردود بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ۗ ﴾ ؛ لأن مقصود المشركين بقولهم : « وَنَحْيَا » : الحياة الدنيا ، وليس حياة البعث ؛ لأنهم ينكرون البعث والنشور ، والدليل ما جاء في الآية التالية لهذه الآية ، قال تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ فِيهِ وَكَانَ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة الجاثية : الآيتان ٢٤ ، ٢٦) .

ولو كانت الواو دالةً على الترتيب . على رأى أهل الكوفة . لكان هذا الكلام اعترافاً من المشركين بالبعث بعد الموت .

(٢) هو محمد بن المستير ، أبو على النحوى المعروف بقطرب ، لازم سيويه ، وكان يُدعى إليه ، فإذا خرج رآه على بابهِ ، فقال له : ما أنت إلا فطرب ليل ، فلقَّب به ، والفطرب دويبة تدبُّ .

وله من التصانيف : المثلث ، والترادر ، وخلق الإنسان ، والصفقات ، والأصوات ، والعلل فى النحو ، والأضداد ، والهمز ، وغير ذلك . توفى سنة ٢٠٦ هـ .

انظر : بغية الوعاة ١ : ٢٤٢-٢٤٣ وتاريخ الملماء النحويين ٨٢-٨٤ وطبقات الزبيدى ٩٩-١٠٠ وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٦٥ والبلغة ٢٤٧ وبروكلمان ٢ : ١٣٩ والأعلام ٧ : ٣١٥ وإنباء الرواة ٣ : ٢١٩-٢٢١ وشذرات الذهب ٢ : ١٥ ومعجم الأدباء ١٩ : ٥٢-٥٤ ومعجم المؤلفين ١٢ : ١٥ .

(٣) شرح المرادى ٣/١٩٥ .

(٤) هو محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم ، أبو عمَر الزاهد ، ولد سنة ٢٦١ هـ قال التنوخى : لم أرَ أحفظَ منه ، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ولسَمَة حفظة نسب إلى الكذب .

وله من التصانيف : شرح البواقيت ، وشرح الفصيح ، وفاتت الفصيح ، وغريب مستند أحمد ، والمرجان ، والموشع ، وتغيير أسماء الشعراء ، وغير ذلك . توفى سنة ٣٤٥ هـ ببغداد .

انظر : بغية الوعاة ١ : ١٦٤-١٦٦ وطبقات الزبيدى ٢٠٩ والأعلام ٧ : ١٣٢ وإنباء الرواة ٣ : ١٧١-١٧٧ وبروكلمان ٢ : ٢١٨ والبلغة ٢٣٤ وشذرات الذهب ٢ : ٣٧٠-٣٧١ وتاريخ بغداد ٣٥٦-٣٥٩ وروضات الجنات ٦١٤-٦١٥ ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٢٦-٢٣٤ ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٦٦ والنجوم الزاهرة ٣ : ٣١٦-٣١٧ ونزهة الألباء ٣٤٥-٣٥٤ .

د : ومذهب المصنف فى التسهيل ثالث (١) ، [١١٨ ب] زاد أبو حيان :
فيجب أطراحه (٢) .

ق : المعتبر عند النحويين السبق فى الزمان فقط ، وزاد الأدباء السبق بالطبع
والرتبة والشرف والسببية (٣) « ويالله سبحانه التوفيق (٤) » .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
وَإِخْتِصَافِ بَقَاءِ عَطْفِ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقْرَأَتْهُ الصَّلَاةُ

ق : حدث قاسم بن أصبغ (٥) أن رسول الله « صلى الله عليه وسلم »
« سئل (٦) » عن قول الرجل (٧) : ما شاء الله وشئت ، فقال : لا تقولوها (٨) وقولوا :
ما شاء الله ثم شئت ، « وكذا (٩) » لا يجوز ما شاء الله فشئت ، وخص الناظم الصلة

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ٣٤٧ : « وتفرد الواو بكون متبعتها فى الحكم محتملاً
للمعية بوجهان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلته ، وعدم الاستغناء عنها فى عطف
ما لا يستغنى عنه . . . » .

وعلق المرادى على الكلام السابق قائلاً : « قيل : وليس هذا مذهب البصريين
ولا الكوفيين ، فهو مذهب ثالث . »

« توضيح المقاصد ٣ : ١٩٥ . »

(٢) التذليل والتكميل ٤ / ١٥٢ .

(٣) شرح الشاطبى ٣ / ١٥٨ .

(٤) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

(٥) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياضى القرطبى ، أبو محمد .

مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان ، كان بصيراً بالحديث والرجال ، نبيلاً فى النحو
والغريب والشعر ، صنف كتاب أحكام القرآن ، وكتاب الحمر ، وغرائب مالك ، والناسخ
والمنسوخ والأنساب ، وغير ذلك .

ولد سنة ٢٤٧ هـ وتوفى سنة ٣٤٠ هـ .

بغية الوعاة ٢ / ٢٥١ .

(٦) ساقطة من « ص » ، و « هـ » . (٧) أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٣٩٣ ، ٣٧١٦ ، ٣٧٢ .

(٨) فى « د » : « تقرؤها » . (٩) فى « د » : « ولذا » .

لشدة افتقارها للعائد ؛ ليلحق « الناظر »^(١) بها الصفة والخبر والحال^(٢) .
بَعْضًا بَعْثَى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
ق : وتقدمت الجارة ، وتأتى إن شاء الله تعالى الابتدائية فى إعراب الفعل ،
وهذه العاطفة أقلها استعمالاً^(٣) .

وَأَمْ بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِينِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لِقْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ
وَبِمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةَ إِنَّ كَانَ عَقْفًا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
وَبانْقِطَاعٍ وَبمعنى « بَلْ » وَقَتُّ إِنْ نَكَتْ مَا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَّتْ

ق : هى التى فى نحو قوله تعالى^(٤) : « وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تَوْعَدُونَ »
«مما»^(٥) تكون الهمزة معه على الإخبار لا على السؤال ، والمغنية عن « أَى » لم
تخلع عنها دلالة الاستفهام^(٦) .

د يروى الكسائى^(٧) وهشام إلى أنها بمنزلة « بل » وما بعدها مثل ما قبلها ،
فإذا [١١٩] قلت : « قام » زيد^(٨) أم قام عمرو ، فالمنى : بل قام عمرو ،
«تمامه»^(٩) : وإذا قلت : هل قام زيد أم «قام عمرو» فالمنى : بل هل قام عمرو^(١٠) ،

-
- (١) فى «أ» ، و«د» : «الناظم» . (٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٦٥ .
(٣) ومن أمثلتها : «قدم الحجاج حتى المشاة» ، و«مات الناس حتى الأنبياء» ، ومنه قول
الشاعر :
اللقى الضحيفة كى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ واليزاد حتى نَقَلَهُ الْقَفَاهَا
فعطف النعل ، وليست بعضاً لما قبلها ؛ لأنه فى تأويل : «لقى ما يشقله حتى نعله» .
وانظر شرح الشاطبى ٣/ ١٦٧ .
(٤) سورة الأنبياء : من الآية ١٠٩ . (٥) فى «أ» ، و«د» ، و«هـ» : «فما» .
(٦) شرح الشاطبى ٣/ ١٦٩ ، ١٧٢ .
(٧) معجم الهوامع ٢/ ١٣٣ وشرح المرادى ٣/ ٢٠٤ .
(٨) من «ص» ، وفى البوقى : «أقام» . (٩) فى «ب» : «تأمله» .
(١٠) ساقطة من «أ» .

وكذا نقله أبو إسحاق وأبو حيان^(١) ، «فالتماثل»^(٢) إما في الخبر أو في الاستفهام .
 د : قيل : ولا حجة في قول بعضهم : «إن هناك إبلا أم شاء»^(٣) ، قائله
 أبو حيان ، وزاد : ولا احتمال أن تكون أم متصلة ، وحذفت الهمزة من أن هناك ،
 والتقدير : إن هناك ، «كقوله»^(٤) :

«بِسَّعِ رَمِيْنِ الْجَمْرَامِ»^(٥)

ويحتمل إن كانت^(٦) الجملة خبرية ، أن يتصب «شاء» بإضمار فعل ، أى
 «أترى شاء»^(٧) .

خَمِرٌ أَبْحَ قَسَمٌ بَأْوٍ وَأَبْهِمِ وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَمِي
 وَرَمَّا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يَلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسْرِ مَنْقَدًا

- (١) التذييل والتكميل ١٦٢/٤ ب .
 (٢) شرح المرادى ٢٠٧/٣ .
 (٣) في «ب» : «فالتماثل» .
 (٤) في «د» : «كقوله» .
 (٥) البيت بتمامه :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَّعِ رَمِيْنِ الْجَمْرَامِ بِشَمَانِ

من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦ وفهرس شواهد سيبويه للتفأخ ١٥٠
 والأزهية ١٢٧ وخزانة الأدب ١١ : ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، والدرر ٦ : ١٠٠ وشرح أبيات
 سيبويه لابن السيرا في ٢ : ١٥١ وشرح شواهد المغنى ١ : ٣١ وشرح المفصل ٨ : ١٥٤ والكتاب
 ٣ : ١٧٥ ومغنى اللبيب ١ : ١٤ والمقاصد النحوية ٤ : ١٤٢ ، وبلا نسبة في كاشف الخصاصة
 ٢٤٠ وابن الناظم ٢١٨ وكتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٢٣٥ والبسيط ١ : ٣٥١ وشرح
 التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٦١ والمساعد ٢ : ٤٥٥ .

والشاهد فيه قوله : «بسَّعِ رَمِيْنِ الْجَمْرَامِ بِشَمَانِ» يريد : أبسَّع .. فحذف همزة
 الاستفهام ، وهذا الحذف مطرد ، إذا كان بعدها «أم» المتصلة ؛ لكثرة نظماً وتثراً . قال الخليل :
 «يريد : أبسَّع ؟ ، فأضمر ألف الاستفهام» .
 والشطر الأول يروى بعدة روايات ، منها .

«فوالله ما أدرى ، وإنى لسائلٌ»

«فوالله ما أدرى وإن كنت دارياً»

- (٦) في «ب» : «تكون» .
 (٧) التذييل والتكميل ١٦٣/٤ .

د : أثبت الكوفيون^(١) ورود « أو » بمعنى الواو ، ونفاه البصريون^(٢) ، وأثبته الناظم نادراً ، ولا أعلم من قيده بالندور « غيره »^(٣) .

ومثّل « أو » في القصيدة إماماً الثانية في نحو إماماً ذى وإماماً الثانية

د : الإحالة « إنما هي »^(٤) على المعاني المتفق عليها^(٥) .

ق : وأما المعنيان « الباقيان »^(٦) فقليلان ، فلذا لُوح « بنقل »^(٧) أحدهما في قوله : « واضراب بها أيضاً نمي » ، وصرح بندور الآخر قائلاً : « وربما عاقبت الواو »^(٨) .

وَأوَّلُ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا
وَبَلٌّ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
بِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ تَبَسُّاتًا تَلَا
كَلِمٌ أَكُنْ فِي مَرْتَبِعٍ بَلٌّ تَبِيهَا
فِي الْخَبَرِ الْمُنْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَمَلِيِّ
وَأَنْقُلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ

(١) في « ص » ، و « د » : « المكردى » .

(٢) قال ابن الأبيزى في المسألة رقم ٦٧ : « هل تأتي « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى بل ؟ ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشيتين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيتين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى « أو » ، والأصل في كل حرف الأيدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدل على معنى حرف آخر . . . » .
« الإنصاف ١ : ٤٧٨ - ٤٨٤ » .

(٣) ساقطة من « ب » ، وفي « أ » ، و « د » ، و « هـ » : « وغيره » . وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٦٤ وشرح الشاطبي للألفية ١٧٨/٣ ، وما بعد كلمة « غيره » إلى قوله من باب البدل ساقطة من « هـ » .

(٤) من « أ » . (٥) شرح المرادى ٢١٣/٣ .

(٦) في « د » : « الباقيات » . (٧) في « ب » : « بتغليب » ، وفي « ج » : « بتعليل » .

(٨) شرح الشاطبي ١٨١/٣ .

ق : عده « لكن » عاطفة دليل على أنه أراد المجردة من الواو ؛ لأن حرف [١١٩ ب] العطف لا يدخل على مثله ، فإن جُمعا فالعطف للواو والاستدراك فقط لـ « لكن » (١) ، وشرطه تقدم نفي (٢) أو نهى (٣) دليل على أنه أراد عاطفة المفردات ؛ لأن ذلك لا يشترط في « عاطفة » (٤) الجمل ، والعرض والتحضيض في معنى الأمر ، فما جاز فيه جاز فيهما ، والجلي حشو لا قيد ، وإلا خرج به العرض والتحضيض (٥) .

وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٌ عَطَفَتْ فَأَفْصِلْ بِالضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلِ مَا ، وَإِلَّا فَفَصِلْ يَرِدُ فِي النِّظْمِ فَمَا شِئًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

د : وفي كتاب سيبويه ، حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، « وكذلك كنا وأنتم ذاهبين » إلا أن الشراح تأولوه (٦) .

أبو حيان : تأولوا أن ذلك حيث يجوز ، وهو الشعر ، أو أن سيبويه أجازه بشرط التصحيح ، وهو « أنك » (٧) إذا تكلمت به آتيت بالموكد (٨) .

وَعَوْدٌ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَزْمَا قَدْ جَعَلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمَا ؛ إِذْ قَدْ آتَى فِي النِّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحُ مَثَبَا

ق : يتدرج في الخافض الاسم أيضاً نحو : « نعبد إلهك وإله آبائك » (٩) .

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ، دَفْعًا لِيَوْمِهِمُ أَتَقْبَى

(١) في « أ » ، و « د » ، و « هـ » : « لكن » . (٢) مثاله : « ما قام زيد لكن عمرو » .

(٣) مثاله : « لا تضرب زيدا لكن عمرا » . (٤) في « د » ، و « هـ » : « عاملة » .

(٥) شرح الشاطبي ٣ / ١٨٢ ، ١٨٧ . (٦) شرح المرادى ٣ / ٢٣٠ .

(٧) في « ب » : « أنه » . (٨) التذييل والتكميل ٤ / ١٧٣ أ .

(٩) سورة البقرة : من الآية ١٣٣ . وانظر شرح الشاطبي ٣ / ١٩٠ .

ق: قد يتعدد المحذوف نحو: ﴿فَارْسَلُونِ * يَوْسُفَ (١)﴾ أي: ﴿فَارْسَلُونِ (٢)﴾
فَأَنَّهُ ، ﴿فَقَالَ (٣)﴾ .

وَحَذَفَ مَشْبُوعٌ بِدَا - هُنَا - اسْتَبِيحَ
وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ بِمِصْحٍ

[١٧٠] وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا
وَعَكْسًا اسْتَفْعِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا

ق: الوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال كما فعل المصنف خلافاً لمن
جوزوه في:

﴿يَلْقَى أُمَّامًا * يُضَاعَفُ (٤)﴾ .

(١) سورة يوسف من الآيتين ٤٥ ، ٤٦ ، وقام الآيتين قال تعالى: ﴿وَلَالِ الَّذِي تَبَا مِنْهُمَا
وَأَذْكُرَ بِمَدِّ أُمَّةٍ أَنَا أَنهَيْكُم بِهَارِهِ لَارْسَلُونِ * يَوْسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَتَبَا لِي سَبِّحَ بِقِرَاتِ
سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبَّعَ عَجَافٍ وَسَبَّحَ سَكِينَاتٍ عَضْرَ وَأَعْرَبَ يَابَسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ
لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ .

(٢) في (٥٥) ، و (٥٥) : «فَارْسَلُونِ» .

(٣) ساقطة من «ب» . وانظر شرح الشاطبي ١٩٣/٣ .

(٤) سورة الفرقان : من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ . وانظر شرح الشاطبي ٢٠١/٣ .

البَدَل

التَّابِعِ الْمُقْصُودِ بِأَلْحَاكِمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمَسْمُومُ بَدَلًا

ق : «أل» في «المقصود» مؤذنة بالحصر^(١)، أى : المختص بقصد الحكم ، كالعالم زيد ، فيخرج به أيضًا عطف التشريك ، ويخرج بقوله : « بلا واسطة » عطف بل ونحوها^(٢) .

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَطْوَفٍ بِبَلٍ
وَذَا لِلضَّرَابِ اعْزَانَ قَصْدًا صَحْبًا وَذُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلْبًا
كَزْرَهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَعَارِفُهُ حَقَّهُ وَخَذَ نَبْلًا مَدَى

د : اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل : الأول ، وقيل : الثانى ، وقيل العامل^(٣) .

معنى اشتمال العامل « أن معنى العامل^(٤) » متعلق به وإن تعلق فى اللفظ بغيره ، ويرد عليه بدل البعض ، فيلزم أن يُسمى بدل اشتمال ، وكلام الناظم قابل للقولين « الآخرين^(٥) » ، فيحتمل أن يكون « تقدير^(٦) » قوله : « أو يشتمل عليه » : « أو^(٧) » البديل الذى يشتمل المبدل عليه ، ويحتمل أن يقدر بالعكس^(٨) . انتهى .

فيشتمل عنده مبنى للفاعل ، ثم قال : ومعنى قوله : « غَلَطَ بِهِ سَلْبًا »

(١) هذا قيد يُخرج النعت والتوكيد وعطف البيان .

(٢) يقصد عطف النسق ، وانظر شرح الشاطبى ٢٠٣/٣ .

(٣) فى « د » : « اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال العامل أن معنى العامل متعلق به وإن تعلق ، فقيل : الأول ، وقيل الثانى ، وقيل : العامل » . وهذا معنى مضطرب وانظر شرح المرادى ٢٤٩/٣ .

(٤) ساقطة من « ب » .

(٥) فى « ج » : « الآخرين » .

(٦) فى « ب » : « تقدم » .

(٨) شرح الشاطبى ٢٠٥/٣ .

أنه إن لم يصحبه قصد ، فإن تبعية المبدل منه [١٢٠ ب] إنما هي ليسلب بها الغلط^(١) ويتلرج فيه بدل النسيان ، وإن كان قليلا ، والغلط لسانيا (٢) . « انتهى » (٣) .

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبدلُهُ إلا ما إحاطة جلا
أو اقتضى بعضًا أو اشتمالًا كأنك ابتهاجك استعمالا

ق : في مثاله نكتة حسنة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذي هو « اشتمال » جاريا على الابتهاج ، وهو البدل ، وهذا مطابق لحده بالتابع المقصود بالحكم ، وهو أكثر استعمالا ، ولو أجرأه على المبدل منه لقال : « اشتملت » ، كقول الشاعر (٤) :

إنَّ السُّيُوفَ غَدَوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ « الْأَعْضَبِ » (٥)
فقال : تركت ، ولم يقل : تركا ، وهو أقل استعمالا ، قال في التسهيل (٦) :

(١) عرف المرادى بدل الغلط فقال : « والأخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه ، بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد ، وهذا النوع ، قال المبرد وغيره : لا يوجد في كلام العرب نثرها ولا نظمها ، وإنما يقع في لفظ الغلاط » .
توضيح المرادى ٣ : ٢٥١ .

(٢) شرح الشاطبي ٣/٢٠٦ ، ٢٠٨ . (٣) من « أ » .

(٤) من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ٣٢٩ وخزانة الأدب ٥ : ١٩٩ ، ٢٠١ ولسان العرب ١ : ٦٠٩ (عضب) وبلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٤٣٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٣٩ وجمهرة اللغة ٣٥٤ وشرح الأشموني ١ : ٤٤١ وشرح الشاطبي ٣/٢١٤ .

والشاهد فيه قوله : « غَدَوْهَا وَرَوَّاحَهَا » حيث جاء (غدوها) بدلا من السيف ، وهذا البدل غير معتمد عليه كأنه في حكم الملقى .

ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ٣٣٩ : « فجعل الخبر للسيف ، وألغى : « غدوها ورواحها » ، ولو لم يلغها لقال : « وتركا » ، كما تقول : « الجارية خلقتُها وخلقتُها سيان » .

(٥) في « ب » : « الْأَعْضَبِ » : الأعضب بالعين المهملة : مكسور القَرْنِ .

(٦) قال في التسهيل : « المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول ، خلافا لمن جعله الثاني والعامل ، والكثير كونُ البدلِ مُعْتَمِداً عليه وقد يكون في حكم الملقى ... » .

« والكثير كون البدل معتمداً^(١) » عليه ، وقد يكون في حكم الملغى ، ولما سكت عن حكم التبعية تعريفاً وتكثيراً دلَّ على جواز الأربعة في كل من الأربعة .

وبدَلُ المضمَّنِ الهمزَ يلى هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِدَ أَمْ عَلِي
وَيُبَدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ

ق : خُصَّتِ الهمزة مباشرة هذا البدل ؛ لأنها أم الباب ، دلَّ تمثيله به مَنْ يَصِلُ يَسْتَعِينُ ، حيث أبدل « مبينا^(٢) » من « مجمل^(٣) » ، أن الفائدة بذلك تحصل بخلاف العكس : « كمن يستعن يصل^(٤) » .

(١) في «ب» : «معتداً» .

(٢) في «ص» و«د» ، و«هـ» : «مبيناً» .

(٣) في «أ» ، «ج» ، «د» ، «هـ» : «محمل» .

(٤) شرح الشاطبي ٢١٨/٣ .

النداء

[١٧١] وللمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا
وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ تُدَبُّ أَوْ يَا وَغَيْرُهَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

ق : لم يجعل (١) « هيا » مبدلة من « أيا » ؛ إذ الإبدال تصريف والحرف برئ منه ، ولم يقل : أو كالداني ، فلا ينادى بعيداً ببناء قريب بخلاف العكس « وغير » منصوب « باجتنب » . « انتهى » (٢) .

والجارى على الألسنة رفعه وجعل « اجتنب » ماضياً مبنيًا للمجهول (٣) .

وغير منْدوبٍ ومُضمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَعْتَابًا قَدْ يَعْرِى فاعْلَمَا
وذاك فى اسمِ الجنسِ والمشارِ لَهُ قَلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فأنصُرْ عاذِلُهُ

د : جاءت من حذفه من اسم الجنس ألفاظ في النشر والنظم (٤) ، منها : « اشعدى أزمة تنفرجى (٥) » ، وأصبح ليلى (٦) و « أفدى

(١) فى « ب » : « تجعل » .

(٢) ساقطة من « هـ » وانظر شرح الشاطبى ٢٢٠ .

(٣) فى « هـ » للمفعول . (٤) شرح المرادى ٣ / ٢٧٠ .

(٥) هذا قول للرسول - صلى الله عليه وسلم - فى الجامع الصغير ص ٣٨ ، وقد أخذهُ الشيخ يوسف فجعله مطلعاً لتقصيده المتفرجة من التدارك ، والبيت بتمامه :

اشتدَى أزمَةً تنفرجى قَدِ آذَنُ لَيْلِكَ بِالْبَلَجِ

والبيت من التدارك ، وهو بلا نسبة فى الدرر ٣ : ٢٣ وهمع الهوامع ١ : ١٧٤ .

والشاهد فيه حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والأصل : « يا أزمَةُ » ، وهذا الحذف

أجازهُ بعضهم دون قَيْدٍ ، وقبده بعضهم الآخر بالمعنى ، أى الذى لا يجوز حذفه .

(٦) مجمع الأمثال للميدانى ٣٧١ . ويروى : « أصبح » وللمثل قصة مذكورة بجمع الأمثال فى الصفحة المشار إليها ، حذف « يا » ، والأصل : « يا ليلى » .

مخنوق^(١) ، ونُور فَجَرَ و «أعورُ عينك الحجر^(٢)» ،
 «وأطرق كَرّاً وأطرق كَرّاً»
 إن النُّعام في القُرى^(٣)

وقوله^(٤) :

فقلتُ له : عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بِسِنْتِ الْخِزَامِيِّ أَوْ «بِحِزْمَةِ»^(٥) عَرَفِج

(١) مجمع الأمثال ٤٨١-٤٨٢ ، وقال الميداني : «أى : يا مخنوق ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر .» ويروى : «أقْد مخنوق» . فحذف «يا» ، والأصل : «يا مخنوق» .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٤٦٢ ، وقال الميداني : «يريد : يا أعورُ احفظْ عَيْنَكَ واحذر الحجر . .» ويقال : إن غراباً وَقَعَ على دَبْرَةِ ناقة فَكَّرَهُ صاحِبُهَا أن يرميه فتشور الناقة ، فجعل يشير إليه بالحجر ، ويقول : «أعورُ عَيْنِكَ والحجر» ويسمى الغراب أعور لحدّة بصره ، على الشاؤم ، أو على القلب ، كالصير للضرير ، وأبى البيضاء للحبشى . أ . هـ .
 والشاهد فيه حذف «يا» ، والأصل : «يا أعور» .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٤٠٤-٤٠٥ ، وهو مثل يضرب للذى ليس عنده غناء ، ويتكلم .
 فيقال له : اسكُتْ ، وتَوَقَّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعمّقه . ويروى هذا المثل على أنه رجز ، هكذا :

أَطْرُقُ كَرّاً أَطْرُقُ كَرّاً
 إِنَّ النُّعَامَ فِى القُرى

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٥٧ ، ٨٠٠ وخزانة الأدب ٢ : ٣٧٤ وشرح التصريح ٢ :
 ١٦٥ ولسان العرب ١٠ : ٢١٩ (طرق) ١٥٢ : ٢٢٠ (كرا) والمعاني الكبير ٢٩٤ والمقصور
 والمدد للفراء ٦٦ .

وفيه شاهدان :

الأول : أن «الكرّا» ذكر «الكروان» ، وليس مرّحماً منه .

والثاني : حذف أداة النداء «يا» ؛ إذا لأصل : «يا كركا» .

(٤) من الطويل ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٦١٦ وشرح عمدة الحافظ ٩٧ والمحاسب ٧٠ : ٢ .

والشاهد فيه حذف حرف النداء ، والأصل : «يا عَطَّارُ» .

والشطر الثاني يروى هكذا :

بنور الخزامى أو بخصوصة عرفج

(٥) في «ج» : «بخصوصة» .

لأن المنادى هو اسم الإشارة والمخاطب على خلاف .

د : اسم الإشارة مقيد بالأ يصحب كاف «الخطاب على خلاف فيه^(١)» ،
«أبو حيان» : وإنما لا يُنادى مقرونا بحرف الخطاب^(٢) ؛ لأن المنادى هو اسم
الإشارة ، والمخاطب غير اسم الإشارة ، فكيف ينادى غير المخاطب ، والمنادى
لا يكون إلا مخاطباً^(٣) .

ق : وفد الأحرص «اليربوعى^(٤)» مع أبيه على معاوية فخطب ، «فوثب^(٥)»
أبوه ليخطب ، فكفمه وقال : «يا إياك قد كفيتك» ، وعم لا يعى المنادى الغافل
الترسخي كما ينادى نداء [١٢١ ب] البعيد وهو قريب ، وقد أغفله النحاة
«والمصنف^(٦)» هنا وفي التسهيل ؛ لأن علم المعاني والبيان أولى به ، وهو أنه
مستتبط من «تعليل^(٧)» سببويه المنع فى المستغاث والمتعجب منه^(٨) ، «وبالله تعالى
التوفيق^(٩)» .

وَأَبْنِ الْمَعْرُوفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُوْهِدًا
وَأَنْوَأَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النُّدَا وَلِيُجْرِمَ جُرَى ذَى بِنَاءٍ جُدْدًا
وَالْمَفْرَدَ الْمُنْكَوْرَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

(١) فى «ص» : «الخطاب على فيه» ، وفى «أ» ، و«ب» ، و«د» ؛ «الخطاب فيه» ،
وما أثبتته «ج» من «ه» .

(٢) ساقطة من «ب» .

(٣) قال المرادى ٣ : ٢٧٤ : « . . . إن قلت : وأطلق أيضاً فى اسم الإشارة ، وهو مقيد بالأ
يصحب كاف الخطاب ، فإن صحبها ففى نداءه مع ثبوت الحرف خلاف ، وعن منع
السيرافى ، فإن لم يصحب الحرف فلا خلاف فى جواز نداءه ، ذكره فى الارتشاف .
قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ؛ لقلته » . أ . هـ . وانظر التذييل والتكميل
١٩٩/٤ ب .

(٤) ساقطة من «ب» . (٥) ساقطة من «أ» .

(٦) فى «ص» ، و«ج» ، و«ه» : «كالمصنف» . (٧) فى «د» : «كلام» .

(٨) الكتاب ٢ : ٢١٥-٢١٧ وانظر التذييل والتكميل ٤ / ١٨٥ أ وشرح الشاطبى ٣ / ٢٢٣ ،
٢٢٤ .

(٩) ساقطة من «ص» ، و«ه» .

ق : قوله : « المعرف المنادى » من باب قوله فى التسهيل^(١) : « وإن صلح
النعمة لمباشرة العامل « جاز تقديمه بدلاً منه »^(٢) المنعوت « ومنه : ﴿ إلى صراط
العزیز الحمید * الله ﴾^(٣) فى قراءة الجر^(٤) ، ولو قال :

وَأَبْنِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ الْمَعْرِفَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَرِفَا
« كان^(٥) » « أبين^(٦) .

د : « ذهب الكسائى والرياشى^(٧) إلى أن ضمة « يا زيد » ونحوه ضمة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٩ .

(٢) فى « د » : « جاز تقديمه منه بدلاً منه » ، وهو خطأ .

(٣) سورة إبراهيم : من الآيتين ١ ، ٢ .

(٤) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر : « الله » برفع الهاء وصلأ ، وابتداءً ، على أنه مبتدأ ،
خبره : « الذى له ما فى السموات وما فى الأرض » ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره :
« هو الله » ، وجملة « الذى له ما فى السموات .. الخ صفة للفظ الجلالة .

وقرأ الباقون « الله » وصلأ ، وابتداءً بالجر ، على أنه بدلٌ مما قبله .

انظر : المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٢ : ٢٩١ وتجويز التيسير ١٣١ وكتاب
السبعة ٣٦٢ والإرشادات الجليلة ٢٤٥ والبدور الزاهرة ٢١٠ والروافى فى شرح الشاطبية ٢٠٩ .
وانظر شرح الشاطبى على الألفية ٣ / ١٩٦ .

(٥) فى « هـ » : « لكان » . (٦) شرح الشاطبى ٣ / ٢٢٨ .

(٧) هو العباس بن الفرج ، أبو الفضل الرياشى ، اللغوى ، النحوى ، قرأ على المازنى النحو ،
وقرأ عليه المازنى اللغة ، قال المبرد : سمعت المازنى يقول : قرأ الرياشى على كتاب
سيبويه ، فاستفدتُ منه أكثر مما استفاد منى .

قال السيرافى : وكان عالماً باللغة والشعر ، كثير الرواية عن الأصمعى ، وأخذ عن المبرّد
وابن دُرَيْد .

صنف : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب ، وغير ذلك .
قتله الزنج بالبصرة بالأسياف ، وكان قائماً يُصَلِّى الضُّحَى فى مسجده ، سنة ٢٥٧ هـ ، ولم
يُدْفَن إلا بعد موته بزمان .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٧ وتاريخ العلماء النحويين ٧٥-٧٩ وأخبار النحويين البصريين
للسيرافى ٩٨-١٠٢ وطبقات الزبيدى ٩٧-٩٩ والأعلام ٢ : ٣٧ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦٧-٣٧٣
والبداية ١١ : ٢٩-٣٠ وبروكلمان ٢ : ١٦٣ والبلغة ١٠٢ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٣٨-١٤٠
وشذرات الذهب ٢ : ١٣٦ والفهرست ٥٨ ومعجم المؤلفين ٥ : ٦٢ .

إعراب^(١)»، وهو عند الكسائي معرب بغير عامل سقط تنوينه فرقا بين المعرب الصحيح وهو ذو العامل وغيره، وهو ما لا عامل له وقد بسطه أبو حيان^(٢).

د: «وتقول»^(٣): يا اثنا عشرة، ويا اثنا عشرة، بالألف^(٤)، هذا استفاد من قوله:

«علي»^(٥) الذي في رَفَعِهِ قَدِ عَهْدًا

ق: يندرج في قوله: «ما بَنَوْا قَبْلَ السُّدَا» نحو هذا، ويا أنت، ويا من فعل كذا، وخص الانضمام لتعيينه، وأما نحو: يا هذان فهو عنده معرب^(٦).

د: قيل^(٧): وينبغي أن يفصل إلى قوله: وبين أن تقصد ثلاثة مبهمة «قائل هذا هو أبو حيان [١٢٢ أ] ولفظه ثلاثة مبهمة^(٨)» في هذه العدة، أي: في جملة ثلاثة وثلاثين.

(١) المرادى ٣: ٢٧٨: «ذهب الكسائي والزيادى إلى أن ضمة «يا زيد» ونحوه ضمة إعراب». ففى المرادى «الزيادى»، وفى النسخ المخطوطة التى بين يدي «الرياشى» ولا يمكن تغييره إلا بدليل لإجماع النسخ على ذلك.

والزيادى هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبىه، أبو إسحاق الزيادى. كان نحوياً، لنوياً، راوية.

صنف النقط والشكل والأمثال وغيرها. توفى سنة ٢٤٩ هـ.

انظر بغية الوعاة ١: ٤١٤ وتاريخ العلماء النحويين ٧٩-٨٠ وطبقات الزبيدى ٩٩ وأخبار

النحويين البصريين ٩٧-٩٨.

(٢) التذيل والتكميل ٤: ١٨٣ ب، ١٨٤ أ. (٣) ساقطة من «ب».

(٤) شرح المرادى ٣/٢٧٨. (٥) ساقطة من «ه».

(٦) شرح الشاطبى ٣/٢٢٩.

(٧) المرادى ٣: ٢٨١: «قيل: وينبغي أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون

كل منهما مقصوداً بالنداء، فالحكم كذلك، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبا معاً».

(٨) ساقطة من «أ»، و«د»، وفى «ص»، و«ه»: «قائل هذا أبو حيان، ولفظه ثلاثة

مبهمة».

ق : ومن المنكور ما يقول^(١) المذكورون بالكسوف : « اليوم اذكروا الله

يا غافلين^(٢) .

ونحو « زيد » ضمّ وافتحّن من نحو : أنشد بن سعيد لا تهن
والضمّ إن لم يلبّ الابن علماً أو يلبّ الابن علماً

د : لا فائدة في تقدير الفتحة في^(٣) نحو : « يا عيسى ابن مريم^(٤) » يلزم

مثله في نحو : « يا سيويه ابن عمرو » ، والله تعالى اعلم^(٥) .

د : مما خرّج عليه

« يا عمّر الجواد^(٦) »

(١) في « ص » و « أ » ، و « د » : « يقال » . (٢) شرح الشاطبي ٣/ ٢٣١ .

(٣) ساقطة من « أ » ، و « د » .

(٤) سورة المائدة : من الآية ١١٦ : مدنية وانظر شرح المرادي ٣/ ٢٨٣ .

(٥) المرادي ٣ : ٢٨٢ : « يجوز في المنادى المضموم أن يفتح لخمسة شروط :

الأول : أن يكون علماً . الثاني : أن ينعت بأبن .

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم . الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه .

الخامس : أن يكون المنادى مما يضمّ لفظاً .

فلو كان غير علم نحو : « يا غلام بن زيد » أو منموتاً بغير ابن نحو : « يا زيد الكريم » ،

أو أضيف الابن إلى غير علم ، نحو : « يا زيد ابن أختنا » أو كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو :

« يا عيسى بن مريم » تعيين الضمّ . أ . هـ .

(٦) البيت بتمامه :

فما كسب بن مامة وابن سعدى بما جود منك يا عمّر الجواداً

من الوافر ، وهو لجرير بن عطية في خزانة الأدب ٤ : ٤٤٢ والدرر ٣ : ٣٤ وشرح

التصريح ٢ : ١٦٩ والمساعد ٢ : ٤٩٥ وشرح شواهد المغني ٥٦ والمقاصد النحوية ٤ :

٢٥٤ والملع ١٩٤ والمقتضب ٤ : ٢٠٨ بلانسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٤

والمساعد ٢ : ٤٩٣ ، ٥١٢ وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٥ وكتاب الجمل في النحو

للخليل بن أحمد ٨٣ وتوضيح المقاصد ٣ : ٢٨٥ .

والشاهد فيه قوله : « يا عمر الجواد » ، والقياس فيه « يا عمّر » وقد استدلبه

الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ « ابن » أم لم =

أنه نون ضرورة ثم حُذِفَ للساكنين ، كان هذا من تلقاء نفس أمي حيان^(١) ، قال :
 « إنما »^(٢) ينبغي أن يحمل ما جاء من ذلك على أنه نصب المنادى لما اضطر إلى تنوينه
 على حد قوله^(٣) :

يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّسْتُكَ الْأَوَاقِي

ثم حذف التنوين على حد قوله^(٤) :

عَمَرُو الَّذِي هَسَمَ الشَّرِيدَ لَضَيْفِهِ^(٥)

انتهى .

= يكن ، وقال البصريون : إن الأصل يا عمراً ، أى : هو كالمندوب ، وحذفت الألف ،
 وفي هذا تكلف .

وقال الخليل : « أراد : « يا الجواد » ، فُلِّمًا لم يَجُزْ نَصْبَهُ » .

وقال المرادي ٣ : ٢٨٥ : « وخرج على وجهين :

أحدهما : أن أصله « يا عمراً » - بالألف - عند من يجيز إلحاقها من غير التندبة والاستغاثة
 والتعجب .

والآخر : أصله « عمراً » - بالتنوين - ضرورة ثم حذفه لالتقاء الساكنين .

(١) التذييل والتكميل ٤ / ١٩٤ . (٢) ساقطة من « أ » .

(٣) هذا عجز بيت ، وصلره :

« ضربت صدرها إلي وقالت »

وقد سبق تخريجه في ج ١ / ١٧٠ .

والشاهد فيه قوله : « يا عدياً » حيث نصبه للضرورة الشعرية ، وحقه البناء على الضم :

لأنه علم .

ورجال مكة مُسْتَبِينُونَ عِجَانُ

(٤) عجزه :

من الكامل ، وهو لمطروود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣ ومعجم الشعراء ٢٠٠٠ .

وأمالى المرتضى ٢ : ٢٦٨ ولعبد الله بن الزبيرى فى أمالى المرتضى ٢ : ٢٦٩ ولسان العرب

٢ : ٤٧ (سنت) ١٢٢ : ٦١١ (هشم) والمقاصد النحرية ٤ : ١٤٠ ويلا نسبة فى الإنصاف

٢ : ٦٦٣ وخزانة الأدب ١١ : ٣٦٧ ورفض المبانى ٣٥٨ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٥٣٥

وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩ والمساعد ٢ : ٤٩٦ .

والشاهد فيه حذف التنوين من « عمرو » للضرورة الشعرية .

(٥) فى « أ » : « لقومه » .

ولا يخفى ما فيه من البحث وقد « عرضته (١) » على شيخنا الأستاذ
أبي عبد الله الصغير فقبله .

واضمم أو انصب ما اضطراراً نوتنا مما له استحقاق ضم بينا

ق : دخل في قوله : « مما له استحقاق ضم » يازيد ، ويا رجل ، ويا أيها ،
خلافاً لعلماء سبته في الثاني ، وما يرد قولهم إحدى الروایتين في قول كثير (٢) :

لِئْتِ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي «فَأَقْبَلَهَا» (٣) مَكَانَ «يَا جَمَلُ» (٤) حَيِّتَ يَا رَجُلُ

وخرج بقوله : « بينا » الضم المقدر في نحو : « يا قاضى ويا فتى » إذ لا أثر
لتنوينه في وزن الشعر لوجوب حذفه [١٢٢ ب] للساكين ، وفي « هذا (٥) » البحث
نظر يتبين فيما لا يتصرف إن شاء الله تعالى . انتهى ، وهو « فى » (٦) نحو ما أشرنا
إليه فى :

(١) فى « هـ » : « اعترضه » .

(٢) من البسيط ، والبيت الذى قبله :

حَمِيكَ عَزَّةً بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتُ فَعَيَّ وَيَسْحَكَ مَنْ حَمَاكَ يَا جَمَلُ
لِئْتِ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَقْبَلَهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيِّتَ يَا رَجُلُ

وهو لكثير فى ديوانه ٤٥٣ والدرر ٣ : ٢٢ والشعر والشعراء ١ : ٥١٨ والمقاصد النحوية
٤ : ٢١٤ ، وكتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ٥٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٧ ،
وشرح الشاطبى ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وبلا نسبة فى شرح جمل الزجاجى لابن هشام ٢٣٣ ،
والمساعد ٢ : ٥٠٢ ، والأشعوني ٢ : ٤٤٨ وجمع الهوامع ١ : ١٧٣ .
والشاهد فيه قوله : « يا جمل » حيث نوتّه مضموماً للضرورة ، ويروى : « يا جملاً »
والشهور الضم .

وقال الخليل : « قرّع رجلاً » ، وهو نكرة ، وإنما رفعه ؛ لأنه قصد ، فسمّاه بهذا
الاسم ، كأنه جعله معرفة .

(٣) فى « أ » : « فأشكرها » .

(٤) فى « ص » ، و « هـ » : « جملاً » . وهى ساقطة من « ب » .

(٥) ساقطة من « أ » .
(٦) فى « أ » ، و « د » : « فى » .

« يا عمر الجوادا^(١) »

وباضطرارٍ غُصَّ جَمْعُ «يا» و«أل» الإِمْعَ «الله» وَمَحْكِي الْجَمَلِ
وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّغْوِيضِ وَشَدُّ «يا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ
ق : يمكن على طريقة ابن مالك لقائل : « فِيا الْغَلَامانِ^(٢) » أن يقول :

(١) تمامه :

فما كَعَبُ بِنُ مَمَاةٍ وَاِبْنُ سُهَيْدِي بِأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرَ الْجَوادا

وقد سبق الكلام عليه ، وبيان الشاهد فيه ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) هذا جزء من بيتين من الرجز ، والبيتان بتامهما هما :

فِيا الْغَلَامانِ اللَّذانِ فَرًّا
إِياكُما أَنْ تَكسِبانَا شَرًّا

وهذا الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٨ وتوضيح المقاصد
٢٨٧ : ٢ والمساعد ٢ : ٥٠٣ وأسرار العربية ٢٣٠ والإنصاف ١ : ٣٣٦ والدرر ٣ : ٣٠
وخزانة الأدب ٢ : ٢٩٤ وشرح ابن عقيل ٥١٨ وشرح عمدة الحفاظ ٢٩٩ وشرح المفصل
٩ : ٥٣ واللامات ٥٣ واللمع في العربية ١٩٦ .

والشاهد فيه قوله : « فِيا الْغَلَامانِ » حيث جمع بين حرف النداء و«أل» في غير لفظ
الجلالة ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، ولا ضرورة هنا ؛ إذ يمكنه أن يقول :
« فِيا غلامان » .

قال المبرد في المقتضب ٤ : ٢٤٣ : « وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين : « فِيا
الغلامان اللذان قرأ .. البيت ، فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : « فِيا غلامان
اللذان قرأ » .

وفي حاشية الإنصاف ١ : ٣٣٦ قال الشيخ محيي الدين : « وقوله : إياكُما أن
تكسبانِي شَرًّا » .

رؤي في مكانه :

إِياكُما أَنْ تَعقِبانَا شَرًّا

وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تكسبانِي شَرًّا ، ويجوز في حرف المضارعة في
« تَكسِبانِي » الفتح على أنه مضارع «كسب» الثلاثي ، والضم على أنه مضارع «أكسب»
وكل أهل اللغة يميزون أن تقول : «كسبت زيدا مالا أو علما» إلا ابن الأعرابي ، فإنه
كان يوجب أن تقول : « ت زيداً مالا » بالهمزة .

فيا غلامان ، وأما يا الأسد شدة ، فقال في شرح التسهيل^(١) : « إنما جاز ؛ لأنه على تقليد : يا مثل الأسد ، وفيه نظر ؛ إذ « يلزم »^(٢) ، أن « يقول »^(٣) مثلا : يا القرية على تقدير : يا أهل القرية ، ويا الرجل ؛ لأنه في معنى : يا أيها الرجل . « انتهى »^(٤) .

= ومحل الاستشهاد قوله : « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء و « أن » ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء و « أن » جائز في موضعين : أحدهما : في نداء اسم الله تعالى في نحو قولك : « يا الله » . والثاني : فيما تحكيه من الجمل ، نحو أن تسمى رجلاً « الرجل المنطلق » ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء و « أن » في الاختيار . وأما الكوفيون ، فقد أجازوا ذلك اعتماداً على ما ورد منه في نحو البيت المستشهد به ، ونحو قول الآخر ، وهو من شواهد الأسموني (رقم ٨٧٨) :

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمَسْجُوعَ وَالَّذِي عَسَّرَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانَ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٩٨ .

(٢) في « هـ » : « يلزمه » .

(٣) في « هـ » : « يحول » .

(٤) من « أ » وانظر شرح الشاطبي ٣ / ٢٤١ .

فصل^{٢٥}

تابع ذى الضمِّ المضافَ دونَ الِ الزمهُ نصبًا كأنَّ زيدا ذا الحيلِ
وما مواءَ أرفَعُ أو انصبَّ واجعلاً كَمُنْتَقِلٌ نَسَقًا وبدلاً
وإنَّ يَكُنْ مَصْحُوبٌ الِ ما نَسَقًا ففِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعٌ يَنْتَقَى
ق : لوقال : « تابع مبنى مضافا دون الِ » كان أعم (١) .

د : « وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت (٢) » ،
يعنى النعت المذكور عنه وعن أصحابه فى نحو : يا زيد صاحبنا .

د : من أمثلة البدل : يا زيد رجلا صالحاً (٣) ، فيه بحث « من حيث (٤) » أوقع مقصودا ، وهو « زيد » ، وغير مقصود ، وهو « رجلا » ، ولو كان موصوفا لنصبه على شخص واحد ؛ إذ هو بدل منه ، ولا ينكر إبدال النكرة من المعرفة كـ « بالناصية (٥) » * ناصية (٦) ، وإنما البحث فى قصد شخص [١٢٣ أ] وعدم قصده فى حالة واحدة إلا أن يكون بدل إضراب فيستقيم ، والله سبحانه أعلم .

د : وقال (٧) المبرد : إن كانت معرفة فالنصب (٨) ، أى : إن كانت « الِ (٩) » معرفة بضم الميم وفتح العين وتشديد الراء .

وأيها مَصْحُوبٌ الِ بعدُ صِفَةٌ يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة
وأيها أَيْبُهَا الَّذِى وَرَدَ ووصفُ أى بـسوى هذا يُرَدُّ
وذو إشارة كائى فى الصَّفَةِ إن كان تركها يُفِيَتْ المعرفة

(٢) شرح المرادى ٢٩٤/٣ .

(١) شرح النشاطى ٢٤٩/٣ .

(٤) فى « هـ » : « من جهة أنه » .

(٣) شرح المرادى ٢٩٤/٣ .

(٥) سورة العلق : من الآيتين ١٥ ، ١٦ : والآيتان بتماهما :

﴿ كَلَّا لئن لم يَنْتَه لَسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ .

(٦) ساقطة من « د » . (٧) فى « هـ » : « فقال » .

(٨) شرح المرادى ٢٩٦/٣ والمقتضب ٢٠٧/٤ ، ٢٠٨ (٩) ساقطة من « هـ » .

ق : فى قوله : « وَرَدَّ » تنبيه على أن هذين اللفظين هما المسموعان دون « يا أَيَّتُهَا (١) » ذى ، ويا أَيَّتُهَا « التى (٢) » وبقية الفروع ، وأتى بنا غير مكسورة بالكاف إيماء إلى أن الكاف عنده منافية للنداء (٣) .

فى نحو سَعْدُ سَعْدِ الأوسِ يَتَّصِبُ لَئِنْ وَضُمُّ وَأَفْتَحُ أَوْلًا تُصِيبُ
سعد الأوس هو سعد بن معاذ (٤) .

قلت : وكان المصنف أشار بهذا المثال للبيت المتداول عند أهل السير :

أَلَا يَا سَعْدُ (٥) سَعْدِ بَنِى مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنَضِيرَ (٦)

(١) فى « ص » ، و « أ » ، و « د » : « يا أَيُّهَا » .

(٢) فى « ب » : « التى » .

(٣) شرح الشاطبى ٢٥٣/٣ .

(٤) شرح الشاطبى ٢٥٩/٣ .

(٥) فى « أ » : « سعيد » .

(٦) ورد البيت فى سيرة ابن هشام ٣/٣١٢ ، وصحيح مسلم بشرح النوى ٩٦/١٢ .

والبيت مجهول القائل ، وهو من الوافر وقد يكون المراد قول الشاعر :

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدِ الأوسِ كُنْ أَنْتَ مانِعًا
وَمَا سَعْدُ سَعْدِ الحِمْزِ جَمِينِ القَطَارِفِ
أَجِينَا إِلَى دَاعِيِ الهُدَى وَتَسْبِؤَنَا
مِنْ آلِهِ فى الفِرْدوسِ زُلْفَةَ عَارِفِ
ومن ذلك قول الشاعر :

يا زَيْدُ زَيْدِ العَمَلاتِ الأَبْلِ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ
ومنه أيضاً قول جرير :

يا تَيْمَ تَيْمِ عَدِيَّ لا أبا لَكُم
لا يُلْفِيكُم فى سِوَةِ عَمْرٍ

والشاهد فى هذه الأبيات أن « سعد » أو « زيد » أو « تيم » الأولى يجوز فيها الرفع والنصب ، أما الثانية ففيها النصب فقط .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجعل مُنادى صَحَّ إن يُضَفَّ لِيَا كعبد عبدى عبدَ عبداً عبدياً
 وفتح أو كسر وحذف الياء استمر فى : يا ابن أمِّ يا ابن عمِّ لا مَفَرَّ
 وفى النُّدا «أَبَتْ أُمَّتِ» عَرَضُ واكسِرْ أو افتَحْ ومن الياء التَّاء عَوْضُ
 ق : « زعم^(١) » أن المثال الثالث ينبغي أن يضبط «عبدُ^(٢)» بالضم ؛ لأن
 الذى حكاه سيويوه^(٣) بخلاف الفتح بلا ألف ، فإنه ضعيف ، وأن نصَّ [١٢٣ ب]
 النظم :

« وفتح^(٤) » أو كسر وحذف الياء اشتهر

من الشهرة ، أفرد ضميره لكون العطف بأو ، وأن قوله : « وحذفُ الياء »
 إما راجع للكسر فقط ، أو لهما نظراً إلى الأصل ، وأن « يا ابن أمِّ^(٥) »

(١) من «ج» ، و«هـ» .

(٢) فى «ب» : «عبدياً» .

(٣) الكتاب ٢ : ٢٠٩-٢١١ .

(٤) «ماتعة من «أ» .

(٥) سورة الأعراف : من الآية ١٥٠ ، وسورة طه : من الآية ٩٤ ؛ ومن شواهد إثبات «ياء

التكلم» فى «أُمِّي» قول الشاعر :

يا ابنن أُمِّي وما شَقِيقُ نَفْسِي أَنْتَ خَلْفَتِي لأمر شهيد

من الخفيف ، وهو لأبى زيد فى ديوانه ٤٨ والدرر ٥ : ٥٧ وشرح التصريح ٢ : ١٧٩

والكتاب ٢ : ٢١٣ ولسان العرب ١٠ : ١٨٢ (شقق) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٢٢ وبالنسبة فى

أوضح المسالك ٤ : ٤٠ وشرح الأشموني ٢ : ٤٥٧ وشرح قطر الندى ٢٠٧ وشرح المفصل ٢ :

١٢ والمقتضب ٤ : ٢٥٠ ومعجم الهوامع ٢ : ٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « يا ابن أُمِّي » حيث أثبت ياء المتكلم فى لفظة «أُمِّي» وهذا قليل ،

لا تكاد العرب تثبتها إلا فى الضرورة .

ويا ابن عم^(١) إنما جاز وصلهما رسماً تشبيهاً ببعليك^(٢) .

(١) ومن شواهد إثبات الألف المنقلبة عن ياء في لفظة «عمى» قول الراجز :

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجـمى

لا يـخسرِقُ اللومُ حـجَابَ مَمْسَمِي

وهذا الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١ : ٣٦٤ والدرر ٥ : ٥٨ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ١ : ٤٤٠ وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١٣٥ وشرح التصريح ٢ : ١٧٩ وشرح المفصل ٢ : ١٢ والكتاب ٢ : ٢١٤ ولسان العرب ١ : ٤٢٤ (عمم) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٢٤ ويلانسة في أوضح المسالك ٤ : ٤١ وشرح قطر الندى ٢٠٨ ، والمقتضب ٤ : ٢٥٢ وهمع الهوامع ٢ : ٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « يا ابنة عمّا » ، والأصل : « يا ابنة عمّى » ، فقلب الياء ألفاً كراهةً لاجتماع الكسرة والياء .

(٢) شرح الشاطبي ٣ / ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النِّدَاءِ

و «فُلٌ» بَعْضُ مَا يَخْصُ بِالنِّدَاءِ «لُؤْمَانُ نُؤْمَانٌ» كَذَا وَاطْرِدَا
 فِي سَبِّ الْإِنْسِيِّ وَزَيْنٌ «يَا خِيَاتِ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
 وَشَاعَ فِي سَبِّ الدُّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقْنِ وَجُرْفِي الشُّغْرِ فُلٌ
 حَمَلُ قَوْلِهِ «مِنَ الثَّلَاثِي» عَلَى التَّوَعِينِ قَبْلَ «مُمْكِنِ» (١) ، «وَهُوَ» (٢) «
 أُولَى .

ق : لِمَا لَمْ يُمْكِنَ «بِنَاءِ» (٣) «فَعَالَ» فِي «قَرَقَارٍ» بِمَعْنَى قَرَقَرٍ ، أَيْ :
 صَوْتٌ ، وَعَرَعَارٌ بِمَعْنَى عَرَعَرُوا (٤) «أَيْ : اجْتَمَعُوا لِلْعَبِّ ؛ لِأَصَالَةِ

(١) فِي «ج» ، وَ«هـ» : «مُمْكِنٌ» .

(٢) فِي «ب» : «فَهُوَ» .

(٣) مِنْ «ب» ، وَ«ج» ، وَ«هـ» .

(٤) فِي «ج» : «وَعَرَعَارٌ» ، وَفِي «هـ» : «عَرَعَرُوا» ، وَفِي «ص» : «وَعَرَعَارٌ بِمَعْنَى» ،

وَقَدْ وَرَدَتْ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ :

مُعَكَّنِي جَنِّي عَكَاطِ كَلْبِهِمَا يَدْعُو وَلِيَدَهُمْ بِهَهَا عَرَعَارِ

مِنَ الْكَامِلِ ، وَهُوَ لِلنَّبِغَةِ فِي دِيْوَانِهِ ٥٦ وَخِزَانَةِ الْأَدَبِ ٦ : ٣١٢ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤ : ٥٢

وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٤ : ٥٦١ (عَرَرٌ) وَالْمَفْصَلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ١٥٦ وَبِلَانِسْبَةِ فِي جَمْهَرَةِ اللَّفَّةِ ١٩٧

وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢ : ٤٦٠ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : «عَرَعَارِ» ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لـ «عَرَعَرٍ» ، أَيْ اجْتَمَعَ لِلْعَبِّ ، وَهُوَ رِبَاعِيٌّ ،

وَالْأَصْلُ فِي بَابِ الْعَدْلِ أَنْ يَكُونَ عَنِ الثَّلَاثِي .

حروفهما جاءوا بهما على « فَعْلَالِ » ، أنشد سيبويه لأبي النجم (١) :

« قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارِ »

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦ : ٣٠٧ ، ٣٠٩ وشرح الشاطبي ٣ / ٢٦٦ ولسان العرب ٥ : ٨٩ (قرر) وبلا نسبة في شرح الأسموني ٢ : ٤٦ وشرح المفصل ٤ : ٥١ والكتاب ٣ : ٢٧٦ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٤ والمفصل في علم العربية ١٥٦ والصحاح ٢ / ٧٩٠ .

والشاهد فيه قوله : « قَرَقَارِ » حيث وقع اسم فعل من الرباعي على طريق الشذوذ . وقد وَدَّ هذا البيت من الرجز مثلاً بأخر ، وهما :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارِ
وَاجْتَلَطَ الْمَسْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ

الاستغاثة

إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مَنَادَى خُفِضًا باللام مَفْرَحًا كَمَا لِلْمُرْتَضَى
وافتَحْ مَعَ المَعطُوفِ إِنْ كَرِهْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالكُسْرِ اتِّبَا
وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتِ الْفُ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ الْفُ

في قوله « يا للمرتضى » إشارة لاختصاصها بيا ، وقوله :

« في سِوَى ذَلِكَ بِالكُسْرِ اتِّبَا »

شامل للمستغاث من أجله ، وإلا كان تكراراً مع مفهوم الشرط ، ولم يشترطوا في
المستغاث والمتعجب منه التعريف [١٢٤ أ] بخلاف المندوب (٢) .

(١) من اجء .

(٢) شرح الشاطبي ٣ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ .

النَّدْبَة

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا
 وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالذِي اشْتَهَرَ
 وَمُنْعِيهِ الْمَنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ
 كَذَاكَ تَنْوِينُ الذِي بِهِ كَمَلُّ
 وَالشُّكْلُ حَتْمًا أَوْ لِهٍ مُجَانِسًا
 وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَّتِ إِنْ تَرِدُ
 وَقَائِلُ : وَأَعْبُدِ يَا ، وَأَعْبُدَا
 نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَنِهُمَا
 كَبِيرٌ زَمْزَمٌ يَلِي : وَامَنْ حَفَرَ
 مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مَثَلَهَا حُدِفَ
 مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نَلَتْ الْأَمَلُ
 إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لَا يَسَا
 وَإِنْ تَشَا فَا الْمَدُّ ، وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ
 مَنْ فِي النَّدَا الْيَا ذَا سُكُونِ أَبْدَى

ق : إذا قلت : يا زبيده ، مثلاً ، فالضمُّ مقدرٌ في آخر الاسم ، وليس مبيناً
 على السكون أو على الألف (١) ، ودل قوله : « هاء سَكَّتِ » على سكونها

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

حَمَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرْتَ لَهُ وَقَمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمْرَا

من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٧٣٦ والدرر ٣ : ٤٢ وشرح التصريح ٢ : ١٦٤ ، ١٨١
 وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٩٢ وشرح عمدة الحفاظ ٢٨٩ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٢٩ ،
 ويلانسة في أوضاع المسالك ٤ : ٩ وشرح الأسموني ٢ : ٤٤٢ وشرح قطر الندى ٢٢٢ ومعنى
 اللبيب ٢ : ٣٧٢ وهمع الهوامع ١ : ١٨٠ .

والشاهد فيه قوله : « يا عُمْرَا » حيث ختم بالفتحة ، وثبوت هذه الألف دليل على أنه
 مندوب ، وكلمة « عُمْرَا » منادى مندوب مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة
 مناسبة ألف الندبة .

وسقوطها وصلاً (١) إلا ما شذ كقولہ (٢) :

يا مرحباً ، (٣) بحمار ناجية

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

نَبِكُمْ هُمْ دَهْمًا مَعْوِلَةً وَقَوْلُ سَلْمَى : وَارِزِيَّةُ

من الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٩٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السيراقي ١ : ٥٤٩ وشرح التصريح ٢ : ١٨١ والكتاب ٢ : ٢٢١ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٧٤ وبلانبة في شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١٣٦ والمقتضب ٤ : ٢٧٢ . والشاهد فيه قوله : « وَاَرِزِيَّةُ » حيث الحق هاء السكت بالمندوب لبيان الحركة في الرفع ، وهذه الهاء ثابتة وقفاً ، ساقطة وصلأ .

ومن شواهد ثبوتها وقفاً وصلأ قول الشاعر :

أَلَا يَمْرُؤُا عَمْرُوَ عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزَّيْبَرَاهُ

من الهزج ، وهو بلانبة في الدرر ٣ : ٤٢ ووصف المباني ٢٧ وشرح الأشموني ٢ : ٤٦٦ وشرح ابن عقيل ٥٣٢ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٧٣ والمقرب ١ : ١٨٤ والمساعد ٤ : ٥٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٤١٦ .

والشاهد فيه قوله : « عَمْرَاهُ » و « الزَّيْبَرَاهُ » بِصَمِّ الهاء ، والمندوب إذا وقف عليه لحق بعد القلب هاء السكت ، نحو « وَاَزِيدَاهُ » ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة . ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ٤١٦ : « فَلَحِقَتْ فِي « الشَّامِيَّتِيَّاهُ » ، وهو نعت مندوب . ولحقت في « عَمْرَاهُ » ، وهو توكيد مندوب ، ولحقت في « الزَّيْبَرَاهُ » ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز ، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت المندوب .

(٢) ورد الرجز بلانبة في شرح الكافية للرضي ١/١٥٨ والحزنة ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨ وشرح الشاطبي ٢٧٥ ، ٢٧٦ والصحاح ٦ / ٢٥٠١ .

وقال الجوهري ٦ / ٢٥٠١ : « وَالنَّاجِيَةُ وَالنَّجَاةُ : السَّرِيعَةُ تَجْوِ بِمِنْ رَكْبِهَا ، وَالبَعِيرُ : نَاجٍ ، وَقَالَ : « نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا » وَقَوْلُ الأَعْشَى :

تَقَطَّعَ الأَمْعَزُ المَكْوَكِبَ وَخَدًا بِنَوَاجِ سَرِيحَةِ الإِبْغَالِ أهد .

والشاهد فيه قوله : « مَرْحَبَاهُ » حيث بُتت هاء السكت وصلأ ووقفأ ، والأصل أن تسقط في الوصل ؛ لأنه أتى بها للتوصل إلى النطق بالحركة ، وثبوتها وصلأ ضرورة وشاذ .

(٣) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » : « مَرْحَبًا » .

الترخيم

تَرْخِيمًا أَحَدِيفَ آخِرَ الْمَنَادَى كَمَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا
وَجَوَزَتْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالذِي قَدْ رُخِمَا
بِحَذْفِهَا وَقَرَهُ بَعْدُ وَاحْظِلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا
إِلَّا الرِّبَاعِيُّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ مَتَمَّ

ق: لو قال مثلاً :

تَرْخِيمًا أَحَدِيفَ آخِرَ الْمَنَادَى فِي نِدَا صَوَى الْمُنْدُوبِ فَالْحَدِيفُ كَفِي

لتضمن ما فاته من شروط ترخيم ذى الهاء (١) .

د : منهم من بنى المنادى المفرد على الفتح (٢) ، كقوله (٣) :

[١٦٤ ب] « يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِي » .

(١) ابن الناطم ٢٤٣ ، وكاشف الخصاصة ٢٧٢ وشرح الشاطبي ٢٩٢/٣ .

(٢) قال المرادى عند كلامه عن قول الشاعر :

كَلَيْتِي لَهُمْ بِأَسْمِيَّةٍ لَاصِبٍ

(وقيل : هو مبنى على الفتح ؛ لأن منهم من بنى المنادى المفرد على الفتح ؛ لأنها حركة

تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير : « يَا رَجُلَ فِي الدَّارِ » توضيح المقاصد ٤ : ٣٧ .

(٣) الرجز بلانسية فى شرح الأسمونى ٢ : ٤٦٩ وتوضيح المقاصد ٤ : ٣٨ والمقاصد النحوية

٢٩٤ : ٤ .

والشاهد فيه قوله : « يَا رِيحَ » حيث بنى المنادى المفرد على الفتح على لغة بعض العرب ،

والمشهور بناؤه على الضم .

لا يمكن دعوى إعراب « ربح » ؛ لأنه لم يُتَوَّن مع كونه منصرفاً بخلاف « أميمة (١) » .

وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً بعد حذف « الهاء (٢) » ، كقوله (٣) :

« يَا أَرْطُ » (٤) . إنك فاعلٌ ما قلتَهُ

(١) هذه كلمة من بيت للناطقة الذيباني ، وهو :

كَلَيْبِنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقْصَابِهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

من الطويل ، وهو للناطقة الذيباني في ديوانه ٤٠ وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١٣٤ والأزهية ٢٣٧ وخزانة الأدب ٢ : ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٧٢ : ٣ ، ٣٩٢ : ٤ ، ٧٤ : ٥ ، ٧٥ ، ١١ : ٢٢ والدرر ٣ : ٥٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٤٤٥ والكتاب ٢ : ٢٠٧ ، ٣ : ٣٨٢ وكتاب اللامات ١٠٢ ولسان العرب ١ : ٧٢١ (كوكب) ، ١ : ٧٥٨ (نصب) ، ٦ : ٦ (أسس) ، ٨ : ١٧٢ (شيع) والمقاصد النحوية ٤ : ٣٠٣ وبلانسة في جواهر الأدب ١٢١ ، والمخلص ١ : ٤٨٤ وجمهرة اللغة ٣٥٠ ، ٩٨٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٤٢٨ .

والشاهد فيه قوله : « أَمِيمَةَ » حيث فتح تاءها في الترخيم وقال أبو جعفر النحاس : « هذا حُجَّةٌ أنه أراد الترخيم « يا أَمِيمَ » ، ثم بدَّلَ له أن يردَّ الهاء لحاجته إليها وترك الفتحة على حالها ؛ لأنه أراد الترخيم » . « شرح أبيات سيبويه ١٣٤ » .
(٢) في « ص » ، و « أ » ، و « د » : الياء ، وفي « ب » ، و « ج » ، و « هـ » : الهاء ، وفي المرادى : « التاء » . وانظر شرح المرادى ٤ / ٤٠ ، ٤١ .

(٣) البيت بتمامه :

يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قَلْتَهُ وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقْ

من الكامل ، وهو لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني ١٣ : ٣٧ والدرر ٣ : ٥٥ والمقاصد النحوية ٤ : ٢٩٨ وبلانسة في شرح الأشموني ٢ : ٤٧٠ وجمع الهوامع ١ : ١٨٤ وتوضيح المقاصد ٤ : ٤١ .

والشاهد فيه قوله : « يَا أَرْطُ » يريد : يا أرطأة ، فرخَّمه أولاً بحذف التاء على لغة من لم يَتَوَّرَدَ المحذوف ، ثم رخَّمه ثانياً بحذف الألف على لغة من نوى رَدَّ المحذوف ، وهو الألف . (٤) في « ص » : « راط » .

أرطأة علم منقول من اسم شجرة يُدبغ بها ، قيل : همزته زائدة وألفه أصلية ،
 وبعضه قولهم : « مرطى » وقيل : همزته أصلية وألفه زائدة للإحاق بعرفجة ،
 ويؤيده قولهم : « ماروط » ، كذا قيدناه عن شيخنا أبى عبد الله الصغير قال :
 « وقياس أبى حيان أرطأة على « منصور » بَيْنٌ ؛ لأنه « مثله » (١) ،
 وأما « حارثة » (٢) فيحتاج إلى نظر .

وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة قياماً على قولهم « أطرقُ كرا » (٣)
 ويقولون للكروان (٤) عند « اصطياده » (٥) :
 أَطْرِقُ كَرًّا أَطْرِقُ كَرًّا إِنْ النَّعَامُ فِي الْقَسْرِ (٦)

أصله : « يا كروان » (٧) وفيه شاهد على نداء اسم الجنس مجرداً من حرف
 النداء وعلى ترخيمه وهما قليلان ، وعلى حذف متلو « الآخر » (٨) بالشروط الآتية
 فى قوله : « إن زيد » وعلى عدم انتظار المحذوف ؛ لأنه « حين » (٩) حذف النون

(١) ساقطة من « ب » .

(٢) وقد وردت كلمة « حارثة » فى قول الشاعر :

أحسار بن يهد قد وليت ولايةً فكُنْ جرداً فيها تخون وتسرقُ

من الطويل ، وهو لأنس بن زئيم فى لسان العرب ١٠ : ١٥٧ (سرق) والمقاصد النحوية

٤ : ٢٩٦ ، وله أو لأنس بن أبى أنيس فى الدرر ٣ : ٥٤ ، ولأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه

١٧٧ والعقد الفريد ٣ : ٦٠ ولأنس بن أبى أنيس أو لابن أبى إياس الدبلى ، أو لأبى

الأسود الدؤلى فى أمالى المرتضى ١ : ٣٨٤ ، ويلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦ : ٤٤ .

والشاهد فيه قوله : « أحرار » يريد : « أحارثة » فرحمة أولاً بحذف التاء على لغة من لم

يتوَرَّدَ المحذوف ، ثم رَحَّمَهُ ثانيةً بحذف التاء على لغة من نوى ردَّ المحذوف .

(٣) شرح المرادى ٤ / ٤٣ . (٤) فى « هـ » : « للكروان » .

(٥) فى « أ » : « العيادة » .

(٦) قد سبق تخريمه ، وبيان الشاهد فيه ص ٢١٠ . (٧) فى « هـ » : « كروان » .

(٨) فى « جـ » : « الأخير » . (٩) ساقطة من « هـ » .

والألف بقى «يا كرو» فقلبت «الواو» (١) «ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو نوى المحذوف لكانت الألف فى نية «الموجود» (٢) ، فلا يصح القلب لما علمت من قوله بعدُ : «إن حرك الشائى» ، بل يقال حيثئذ : «يا كرو» بالفتح وهو (٣) مما قيدناه «عن (٤) شيخنا المذكور «رحمه الله تعالى» (٥) .

[١٢٥] ومع الآخر احدى الذي تلا إن زيدَ لينا ساكناً مكملاً
أربعة فصاعداً والخلف فى واو وباءٍ بهما ففتح قفى
قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : جعل اللين ها هنا شاملاً للمحرك ، فلذلك أخرجته بقوله : «ساكناً» بخلاف «قوله» (٦) فى باب التكمير : «ما لم يك لنا» ويجوز فتح لامة مخففاً من لين وكسرها أى : «ذا» (٧) لين .

والعجز احدى من مركبٍ وقل تزخيمٍ جملةٍ وذا عمرو نقل
ق : عمرو ، وهو سيبويه ، وهو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى «لبنى» (٨) «الحارث بن كعب بن عمرو ، وسيبويه لقب له ، زعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة ؛ لأنه كان طيب الرائحة وكان سنياً فى مذهبه ، أخذ عن الخليل ، وهو أثبت أصحابه ، على صغر سنه ، وعن يونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زيد سعيد بن أوس البصرى ، وأبى عبيدة معمر بن المنثى ، واللحيانى (٩) ، والأصمعى ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارى ، روى عنه

(١) فى «أ» ، و«د» : «الياء» . (٢) من «ج» وفى بقية النسخ : «الوجود» .

(٣) فى «هـ» ، و«ها» . (٤) فى «ك» ، و«د» : «من» .

(٥) ساقطة من «أ» . (٦) ساقطة من «هـ» .

(٧) فى «ج» : «ذو» . (٨) فى «هـ» : «بنى» .

(٩) هو على بن المبارك ، وقيل : ابن حازم ، أبو الحسن اللحيانى ، من بنى لحيان بن هذيل بن مدركة ، وقيل : سُمى به لعظم تحيته ، أخذ عن الكسانى وأبى زيد وأبى عمرو الشيبانى والأصمعى وأبى عبيدة ، وعمدته على الكسانى ، وأخذ عنه القاسم بن سلام ، وله النوادر المشهورة .

الأخفش «الأوسط» (١) ؛ سعيد بن مسعدة (٢) توفي سنة ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة .

وإن تَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حَذَفَ فالباقِي اسْتَعْمَلُ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ
 واجعله إن لم تَنْوِ مَحْدُورًا كَمَا لو كَانَ بِالْأَخِيرِ وَضَعًا تَمَامًا
 فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تَمُودِهَا نَسُو بِهَا تَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا
 [١٢٥ب] والتزمِ الْأَوَّلَ فِي كَمْسَلِمَةٍ وجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةٍ
 يمتنع الوجه الثاني في أمثلة منها « طلسان » بكسر اللام (٣) ، « أى » (٤) على لغة من كسر لامة لا على لغة من فتحها .

« أهمل » (٥) ، « هنا » (٦) ذكر السبب الثاني (٧) ، لم يهمله بالكلية ، بل في مسألة « تمي » إيماء إليه .

ولا ضطرارٍ وَخُتُمُوا دُونَ لِدَا مَا لِلنُّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
 ولهذا خطئى من جعل « من » (٨) ترخييم الضرورة (٩) ، « قول (١٠) العجاج (١١) :

= وكان الفراء إذا أَمَلَ كتابه في النوادر ودخل اللحياني أمسك عن الإملاء حتى يخرج ، فإذا خرج قال : هذا أحفظ الناس للنوادر .

انظر بغية الوعاة ٢ : ١٨٥ وطبقات الزبيدي ١٩٥ وتاريخ العلماء النحويين ٢٠٦-٢٠٧ ومراتب النحويين ١٤٢ ، ١٤٣ ومعجم الأدياء ١٤ : ١٠٦-١٠٨ وإنباء الرواة ٢ : ٢٥٥ وإيضاح المكنون ٢ : ٣٤٥ وهذية العارفين ١ : ٦٦٨ .

(١) في « ب » : « الأصغر » . (٢) في « هـ » : « مسعودة » . (٣) شرح المرادى ٤ / ٥٥ .
 (٤) ساقطة من « ج » . (٥) ساقطة من « ب » . (٦) في « ج » : « ها هنا » .
 (٧) شرح المرادى ٤ / ٥٦ . (٨) ساقطة من « أ » ، و « د » .
 (٩) شرح المرادى ٤ / ٥٩ ، ٦٠ . (١٠) في « ص » ، و « أ » ، و « د » : « كقول » .

(١١) الرجز للعجاج في ديوانه ١ : ٤٥٣ والدرر ٣ : ٤٩ وتوضيح المقاصد ٤ : ٦٠ وشرح ابن عقيل ٤٢٥ والكتاب ١ : ٢٦ ، ١١٠ ولسان العرب ١٥ : ٢٩٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩ وللحسب ١ : ٧٨ والمقاصد النحوية ٣ : ٥٥٤ ، ٤ : ٢٥٨ وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ٢٩ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر =

قَوَاطِنًا مَكَّةَ^(١) مِنْ وَرَقِ الْحَمِيِّ قِيلَ : رَبُّ هَذَا الْبَلَدِ الْحَرَمِ
 والمحرم بكسر الراء « وقواطناً » مفعوله ، وأراد بالحمي : الحمام ، فقيل :
 رَحَّمَهُ ، بحذف الميم الآخرة « والألف وكسر الميم الأولى على لغة من لا ينتظر ،
 وقيل : حذف الميم الآخرة^(٢) » وقلب الألف ياء للقفائية ، وقيل : حذف الألف كما
 تحذف من الممدود فاجتمع الميمان « فلزمه^(٣) » التضعيف ، فقلب إحداهما ، وكل
 هذا غاية في الشذوذ^(٤) .

= النحاس ٧٢ والأشباه والنظائر ١ : ٢٩٤ والإنصاف ٢ : ١٩٠ والخصائص ٣ : ١٣٥
 والدرر ٦ : ٢٤٤ ووصف المباني ١٧٨ وسر صناعة الإعراب ١ : ٧٢١ وشرح التصريح
 ٢ : ١٨٩ وفي الرجز شاهدان :

الأول : في قوله : « قواطناً مَكَّةَ » حيث نصب باسم الفاعل المجموع جمع تكسير ، وهو قوله :
 « قواطناً » مفعولاً به ، وهو قوله : « مَكَّةَ » .

الثاني : وهو الذي سبق الرجز من أجله هنا ، وهو في قوله : « الحمي » ، فأراد الراجز « من ورق
 الحمام » ، فحذف الميم والألف ثم جعل ما بقِيَ اسماً ، وجره ؛ لأنه مضاف إليه ، وألحق
 الياء بعد الميم لإطلاق الشعر .

وفيه حُجَّةٌ أخرى ، وهي صرف « قواطن » ، وهي لا تنصرف في الكلام ، قال الزجاج
 في كتاب « ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩ : « وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف
 يُصْرَفُ في الشعر ، قال العجاج :

قواطناً مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِيِّ . أ . هـ .

ويروى : « أَوْ الْفَأْ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِيِّ » .

(١) ساقطة من « أ » . (٢) ساقطة من « هـ » . (٣) في « أ » ، و « د » : « فلزم » .

(٤) ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ٤٣١ : « ولا يرخَّم للضرورة ما فيه الألف واللام ؛ لأنه
 لا يصلح للنداء ، وشرط المرخَّم للضرورة أن يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء ،
 فعلى هذا لا يقال في « الحمي » من قول الراجز :

« أَوْ الْفَأْ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِيِّ »

إنه مرخَّم للضرورة ؛ لأن فيه الألف واللام ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به
 الترخيم ، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم . أ . هـ .

الاختصاص

الاختصاص كنداء دون يا كأَيها الفَتَى بِإِثْرِ أَرْجُونِيَا
وقد يُرى ذا دون أئ تلوأل كحِثْلِ : نحنُ العَرَبُ أَسخَى مِنْ بَدَلْ

الباعث على الاختصاص « ما هو (١) » فخر أو تواضع أو زيادة بيان (٢) ،

مثال الفخر قوله (٣) :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ المَوْتُ أَحلى عِنْدنا (٤) مِنْ العَمَلِ (٥)

ومثال التواضع قول الآخر (٦) :

[١٢٦] جَدُّ بَعْفُو فَإِنِّي (٧) أَيها العَبْدُ سُدُّ إِلَى العَفْوِ يَا إِلَهِي فَفَقِيرُ

(٢) شرح المرادى ٤ / ٦٢ .

(١) ساقطة من «ص» ، و «هـ» .

(٤) في «ب» : «الموت عندنا أحلى» .

(٣) ساقطة من «ص» ، و «د» ، و «هـ» .

(٥) ويروى هذا الرجز هكذا :

نحن بني ضبّة أصحاب الجمّل نسايل الموت إذا الموت نزل
والموت أَسهى عندنا من العمل ننعي ابن عَفْوان بأطراف الأمل

وهذا الرّجز للحارث الضبيّ في الدرر ٣ : ١٣ وللأعرج المعنى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩١ ، ويلانسية في المساعد ٢ : ٥٦٧ وخزانة الأدب ٩ : ٥٢٢ وشرح شذور الذهب ٢٨٥ ولسان العرب ٦ : ٢٢٩ ، ١١ : ١٢٣ (بجل) ، ٥٥٢ (جمل) وهمع الهوامع ١ : ١٧١ .
والشاهد فيه قوله : «نحن بني ضبّة» بنصب بني على الاختصاص بفعل محذوف للفخر والحماسة وتعريف المخصوص بإضافته إلى غيره .

(٦) من الخفيف ، وهو غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٤٣٤ والدرر ٣ : ١٢ .

وشرح شذور الذهب ٢٨٣ وهمع الهوامع ١ : ١٧٠ .

والشاهد فيه قوله : «أَيها العبد» حيث نصب «أَيها» محلا على الاختصاص ؛ لقصد

الدلالة على التواضع .

(٧) في «أ» ، و «ب» ، و «د» : «فأني» .

ومثال زيادة البيان قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (١) : « نحنُ
معاشر الأنبياء لانورثُ ، ما تركنا صدقة » ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الحديث أخرجه البخارى خمس ١ ، فضائل أصحاب النبي ١٢ ، المغازى ١٤ ، ٣٨ ،
التفقات ٣ ، الفرائض ٣ ، الاعتصام ٥ . ومسلم فى الجهاد ٤٩ - ٥٢ - ٥٤ - ٥٦ .
وأبو داود فى الإمارة ١٩ والترمذى سير ، والنسائى الفقه ٩ ، ١٦ والموطأ كلام ٢٧ .
وأحمد ١/٤ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٤٦٣/٢ ، ١٤٥/٦ ، ٢٦٢ .

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ
 وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّائِهَا انْتِسَابٌ وَمَا سِوَاهُ سَخَّرَ فَعَلَهُ لَنْ يَلْزَمَا
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيِّغِمِ الضَّيِّغِمِ يَا ذَا السَّارَى
 وَشُدُّ إِيَّائِي وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ
 وَكَمْ مُحَذَّرٌ بِهَا لِإِيَّائِهَا اجْعَلَا مُفْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا

د : بما يحذر به من ناب عن «إياك» من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب (١)، مثالها : رأسك والحائط (٢)، ورجلك والحجر (٣)، وعينك والنظر إلى ما لا يحل (٤)، وفمك والحرام (٥) أو وفك والحرام (٦)، هو الأفصح، ومن غير عطف رأسك ونحوه .

د : «إياك (٧)» : مفعول بفعل واجب الإضمار (٨)، «وإنما (٩)» لم يظهر ؛ لأن «إياك» عوضٌ عنه (١٠) ويحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، قاله ابن أبي الربيع (١١) وابن عصفور .

(١) شرح المرادى ٤ / ٦٦ . (٢) أى : احفظ رأسك واحذر الحائط .

(٣) أى : احفظ رجلك واحذر الحجر . (٤) أى : غض عينك واحذر النظر إلى ما لا يحل .

(٥) أى : احفظ فمك وتجنب واحذر الحرام .

(٦) ساقطة من «د» . (٧) ساقطة من «أ» .

(٨) المرادى فى التوضيح ٤ : ٦٦ . . . فإن كان بـ «إياك» وأخواته وجب إضمار ناصبه

مطلقاً، أعنى فى إفراده وتكراره والعطف عليه، وقد مثل العطف عليه بقوله : «إياك

والشر» ، فـ «إياك» مفعول بفعل واجب الإضمار، تقديره أنتى، ونحوه .

(٩) فى «ص»، و«هـ» : «إنما» .

(١٠) فى «أ»، و«ب»، و«ج»، و«د»، و«هـ» : «منه» .

(١١) ابن أبى الربيع فى الملخص ١ : ٤٨٦ : «فصل فى التحذير : تقول : «إياك»، تريد =

د : « والتقدير : أتق نفسك أن تدنو من الشر ، والشر أن يدنو منك (١) » ،
هذا التقدير على القول الثاني ، وتقديره على القول (٢) الأول : إياك اتق أن تدنو من
الشر ، والشر أن يدنو منك .

« وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى « أن (٣) » الثاني منصوب بفعل آخر
[١٢٦ ب] مضمرة (٤) ، ابن طاهر شيخ ابن خروف الإشبيلي ، قرأ عليه بمدينة فاس ،
وقد ذكر ذلك ابن خروف في كتاب « الرد على أبي المعالي » الذي لم يوفق فيه .

أصاب ابن طاهر آخر عمره « خبل (٥) » في عقله على ما حكى لنا شيخنا
الأستاذ (٦) أبو عبدالله الصغير .

وإن كان التحذير بغير « إياً » لم يلزم الإضمار إلا مع العطف (٧) نحو :

= بذلك التحذير ، وهو منصوب بإضمار فعل لا يظهر ، والتقدير : إياك تح أو باعد ،
ولا يجوز إظهار هذا الفعل ؛ لأن العرب أتأت « إياك » متأبه كما أتأت حرف النداء
متأبه ، في قولك : « يا غلام زيد » .
وانظر شرح المرادى ٤ / ٦٦ .

(١) المرادى ٤ : ٦٦ : « واختلف في إعراب ما بعد الواو ، فقيل : هو معطوف على « إياك » ،
والتقدير : اتق نفسك أن تدنو من الشر ، والشر أن يدنو منك ، وهذا مذهب كثير ، منهم :
السيرافي واختاره ابن عصفور » .

(٢) من « د » . (٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) المرادى في التوضيح ٤ : ٦٧ : « وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل
آخر مضمرة ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل ، واختار في شرح التسهيل مذهباً ثالثاً ،
وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد ، لا على التقدير الأول ، بل على تقدير : اتق تلاقي
نفسك والشر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال : ولا شك أن هذا أقل
تكلفاً فكان أولى » .

(٥) في « ج » : « خبال » . (٦) من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٧) شرح المرادى ٤ / ٦٧ .

«ماز (١)» رأسك والسيف ، أى : يا مازن : أبو قبيلة فرُخَم ، وقيل : أراد (٢) يا مازن فرخَم ثم رُخَم .

والإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه (٣) ، «يعنى (٤)» : من صلة رحم (٥) « وحفظ عهد (٦) ونحوهما ، وكذا قال أبو حيان (٧) .

ق : «شد (٨)» إغراء الغائب فى الحديث : «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَلَا فَعْلِيهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ (٩)» .

وفى قول بعضهم : «عليه رجلاً ليسى (١٠)» ، والمتكلم فى قولهم : «على زيداً» .

(١) فى «ج» : «مازن» . (٢) فى «أ» : «أى» . (٣) شرح المرادى ٤ / ٧٢ .

(٤) ساقطة من «هـ» . (٥) ومن ذلك قول الشاعر :

أخاك أخاك إن من لا أخ له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

من الطويل ، وهو لمسكين الدارمى فى ديوانه ٢٩ والأغاني ٢٠ : ١٧١ ، ١٧٣ وخزانة الأدب ٣ : ٦٥ ، ٦٧ والدرر ٣ : ١١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ : ١٢٧ وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ص ٨٩ .

والشاهد فيه وجوب الإضمار إذا كرر المعرّى به ، فـ «أخاك» يلزم نصبه بتقدير «الزم أخاك» ففيه إلزام بصلة الرحم ، و«أخاك» الثانى : توكيد .

(٦) نحو : المهدّ العهد ، أى : احفظه . (٧) التذييل والتكميل ٤ / ١٢٠٤ .

(٨) فى «هـ» : «وشد» .

(٩) الحديث فى شرح الشاطبى ٣ / ٣٢٢ وقفه السنة ٢ / ١٥ .

(١٠) فى «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «ليسنى» ، وقد ورد ذلك فى قول الراجز :

عددت قسومى كسعيد الطيس إذ ذهب القسوم الكرام ليسى

وهذا الرجز لرؤبة فى ملحسقى ديوانه ١٧٥ وخزانة الأدب ٥ : ٣٢٤ ، ٣٢٥ والدرر ١ : ٢٠٤ وشرح التصريح ١ : ١١٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٤٨٨ ، ٧٦٩ ولسان العرب ٦ : ١٢٨ (طيس) والمقاصد النحوية ١ : ٣٤٤ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ١٠٨ وشرح =

= التسهيل لابن مالك ١ : ١٣٦ ، ١٥٥ وتخليص الشواهد ٩٩ والجني الداني ١٥٠ وجواهر
الأدب ١٥ وخزانة الأدب ٥ : ٣٩٦ ، ٩ : ٢٦٦ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٣٢ .
والشاهد فيه قوله : « ليسى » إذ خُلاَ الفعلُ ليس المتصل بياء المتكلم من نون الوقاية ، وكان
ينبغي أن يقال : « ليسنى » ، ذلك أن الفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لحقته لزوماً نون الوقاية لتقى
آخره من الكسر ، وخروج ليس هنا عن القياس إنما هو شذوذ وضرورة .
قال ابن مالك : « ولم يرد لیتی وليسى إلا فى نظم ... » « شرح التسهيل ١ : ١٣٦ » .
وقال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٥٩ : « ويلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون :
ليسنى ، وكذلك كانى » .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْنَواتِ

مَا نَابَ عَنِ فِعْلٍ كَثَاتَانِ وَحِدَةٌ هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَهٌ

والصحيح : أنها أسماء لقبولها بعض «علامات (١)» الأسماء ،
كالتنوين والتعريف (٢) « مثال التعريف (٣) » قولهم (٤) : « النجاء » بمعنى : « النجى » .

د : « ذهب كثير إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وقيل : موضعها نصب (٥) » .

قال « لنا (٦) » شيخنا الأستاذ (٧) أبو عبد الله الصغير : هذا الخلاف على ما فى الإفصاح (٨) مرتب لا مفرغ ، فلا موضع لها عند من جعل مدلولها (٩) لفظ الفعل ، وموضعها نصب عند من جعل مدلولها المصدر .

(١) فى «ص» ، و«أ» ، و«د» : «علامة» .

(٢) شرح المرادى ٧٥/٤ . (٣) ساقطة من «د» .

(٤) فى «ج» : «كقولهم» .

(٥) المرادى فى التوضيح ٤ : ٧٥ : «ذهب كثير منهم ، الأخص إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها فى موضع نصب ، ونقل عن سيويه وعن الفارسى القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء» أ . هـ .

(٦) ساقطة من «ه» . (٧) من «ه» .

(٨) هو الإفصاح بقوائد الإيضاح ، من شروح إيضاح الفارسى ، لابن هشام الحضراوى ، التوفى سنة ٦٤٦ هـ . انظر كشف الظنون ١٣٢ ، ٢١٢ .

(٩) ساقطة من «ب» .

[١٢٧ أ] وسمع (١) « قرقار (٢) وعرعار » .

أبرحيان : عرعار ، من العرعة ، وهى لعبة كان صبيان الأعراب (٣) يلعبون بها ، كان أحدهم إذا لم يجد من (٤) يلعب بها معه قال : « عرعار ، عرعار (٥) » ، قال :

يدعوا (٦) بها ولدانهم عرعار (٧) .

انتهى .

وكذا قال الجوهري ، وزاد : فإذا سمع الصبيان قول الصبي : « عَرَّعَارِ » خرجوا إليه فلبعوا تلك اللعبة (٨) .

وما بمعنى أَفْعَلْ كَأَمِينِ كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهِيَهَاتَ نَزَرُ

د : قال الخليل وسيبويه فى : ﴿ وَيَكُنُّ اللّٰهَ (٩) ﴾ وهى (١٠) « وئى » ،

(١) المرادى ٤ : ٧٧-٧٦ : « بناء قَعْلَال من الرباعى أجازته الأخفش ، قياساً على ما سُمِعَ من قولهم : « قرقار » و « عرعار » ، ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه ، وهو الصحيح ، لقلته ، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب إلى أن « قرقار » و « عرعار » حكايتهما صوت » .

(٢) من ذلك قول الراجز :

قالت له ربح الصبار قرقار

واخلط المعروف بالإنكار

وهذا الرجز لأبى النجم فى خزنة الأدب ٦ : ٣٠٧ ، ٣٠٩ ولسان العرب ٥ : ٨٩ (قرر)

ويلا نسبة فى شرح الأشموني ٢ : ٤٦ وشرح المفصل ٤ : ٥١ والكتاب ٣ : ٢٨٦ وما ينصرف ١٠٤ .

والشاهد فيه قوله : « قرقار » حيث وقع اسم فعل من الرباعى ، وهذا من الشذوذ .

(٣) فى « ب » : « العرب » . (٤) فى « أ » : « أحداً » .

(٥) ساقطة من « د » . (٦) فى أ ، د ، ج ، د : « يدعون » .

(٧) هذا عجز بيت للناطقة الذيبانى ، وقد سبق تخريجه وبيان الشاهد فيه ص ٢٢٣ .

(٨) الصحاح ٢ / ٧٤٣ .

(٩) سورة القصص : من الآية ٨٢ : وانظر شرح المرادى ٤ / ٨٠ .

(١٠) ساقطة من « أ » ، و « د » .

ثم قال : « كَانَ اللهُ (١) » ، كَأَنَّ هُنَا عِنْدَهُمَا لِلْقَطْعِ وَالْيَقِينِ لَا « التَّشْبِيهِ (٢) » ، كَبَيْتِ
الْكِتَابِ (٣) :

وَيَكُنُّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَهْشُ عَيْشَ ضُرِّ

د : « وَيَفْتَحُ » الْحِجَازِيُونَ تَاءً : « هِيَهَاتُ » ، وَيَقْفُونَ بِالْهَاءِ حَمَلًا عَلَى
قِضَاةٍ (٤) .

د : « وَيَكْسِرُ تَمِيمٌ وَأَسَدٌ ، وَيَقْفُونَ بِالتَّاءِ (٥) تَشْبِيهًا بِمَسْلَمَاتِ (٦) .
وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ عَلِيَّكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ الْيَكَا

(١) الْكِتَابُ ٢ : ١٥٤ قَالَ سَيَبَوِيه : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، عَنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَيَكُنُّهُ
لَا يَفْتَحُ ﴾ ، وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى جَدُّهُ : ﴿ وَيَكُنُّ اللهُ ﴾ ، فَرَزَعَمُ أَنَّهَا « وَئِي » مَفْصُولَةٌ مِنْ « كَأَنَّ » ،
وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ انْتَبَهُوا فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدْرِ عِلْمِهِمْ ، أَوْ تَبَهَّأُوا ، فَتَقِيلُ لَهُمْ :
أَمَا يُشَبُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . أ . هـ .
(٢) فِي « هـ » : « لِلتَّشْبِيهِ » .

(٣) وَقَبْلَهُ :

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَنِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جَسْتَمَانِي بِنُكْرٍ

مِنَ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ لَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو وَبِنِ تَقْوِيلٍ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ ٦ : ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ،
وَالدَّرَرُ ٥ : ٣٠٥ وَذَيْلُ سَمَطِ اللَّكَلِيِّ ١٠٣ وَالْكِتَابُ ٢ : ١٥٥ وَلِنَبِيهِ بَيْنَ الْحِجَاجِ فِي الْأَغَانِي ١٧ :
٢٠٥ وَشَرَحَ آيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السَّرِيفِيِّ ٢ : ١١ وَلِسَانَ الْعَرَبِ ١٥ : ٤٩٠ (١) ، ١٥ : ٤١٨ (وَيَا)
(وَيَا) وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرَحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢ : ٤٦ وَشَرَحَ آيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ
١٢٦ وَالْمُسَاعَدِ ٢ : ٦٢ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَجِيءُ « وَئِي » اسْمِ فِعْلِ مُضَارِعٍ بِمَعْنَى « أَعْجَبَ » ، وَهِيَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ
مُرَكَّبَةٌ مِنْ « وَئِي » لِلتَّشْبِيهِ ، وَ« كَأَنَّ » لِلتَّشْبِيهِ ، وَمَعْنَاهَا : « أَلَمْ تُرَّ » .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ « أ » ، وَانظُرْ شَرَحَ الْمُرَادِيِّ ٤ / ٨١ . (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ « أ » .

(٦) مِثَالُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ : الْآيَةُ ٣٦ : « هِيَهَاتُ هِيَهَاتُ لِمَا تُوَعَّدُونَ » .

قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ « هِيَهَاتُ » مَعًا بِكَسْرِ التَّاءِ فِيهِمَا ، وَهِيَ لَفَةٌ « تَمِيمٌ وَأَسَدٌ » ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ
التَّاءِ فِيهِمَا ، وَهِيَ لَفَةٌ « أَهْلِ الْحِجَازِ » وَ« هِيَهَاتُ » اسْمُ فِعْلِ مَاضٍ بِمَعْنَى « بَعُدَ » ، وَوَقَفَ عَلَيْهِمَا
الْبَزِيُّ وَالْكَسَائِيُّ بِالْهَاءِ ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ .

د : روى الأَخْفَش عن فصحاء العرب على عبد الله زيداً ، بجر عبد الله (١) ،
فيه إبدال الظاهر من « (٢) ضمير » (٣) الحاضر دون « شرط » (٤) .

كـ لـ ذاً رُوِيْدَ بِلَهْ ناصِبِيْن وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرِيْن
د : ويجوز ألا تزداد « ما » بعد « رويدا (٥) » أى : أن تستعمل مجردة من
« ما (٦) » ، وذهب الأَخْفَش إلى أن « بِلَه » حرف جر (٧) .

انظر : المتني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ : ٦٣ وتعبير التيسير ١٤٩ والبدور
الزاهرة ٢٦٦ والإرشادات الجليلة ٣١٩ .

وانظر شرح المرادى ٨١ / ٤ .

(١) المرادى في التوضيح ٤ : ٨٣ : « اختلف في « كاف » عليك وأخواته ، فذهب الكسائي إلى
أنها في موضع نصب ، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع ، ومذهب البصريين أنها في
موضع جر ، وهو الصحيح ؛ لأن الأَخْفَش روى عن عرب فصحاء : « على عبد الله زيداً »
بجر « عبد الله » ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف
خطاب ، فلا موضع لها من الإعراب » . أ . هـ .

(٢) ساقطة من « هـ » . (٣) في « ب » : « الضمير » .

(٤) في « هـ » : « شروط » . (٥) شرح المرادى ٨٤ / ٤ .

(٦) ومن ذلك قول الشاعر :

رُوِيْدًا بِنَى شِيْبَانَ بَعْضٍ وَعِيْدِكُمْ تَلَأَقُوا غَدًا عَمَلِي عَمَلِي سَفَوَانِ

وهذا البيت من الطويل ، وهو لودّك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
١٢٧ ومعجم ما استعجم ٧٤٠ والمقاصد النحوية ٤ : ٣٢١ وله أو لابن سنان بن ثميل المازني في
شرح شواهد المغنى ٢ : ٨٥٣ وشرح المفصل ٤ : ٤١ ولسان العرب ٣ : ١٩٠ (رود) والمحتسب
١ : ١٥٠ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٥٦ .

وفيه شاهدان :

الأول : استعمال « رُوِيْدًا » مجردة من « ما » .

والثاني : نصب « بَعْضٍ » بقوله : « رُوِيْدًا » لكونه مصدرًا ناب عن الفعل الذى هو « أَرُوْدُوا » .

(٧) ساقطة من « ب » وانظر شرح المرادى ٨٧ / ٤ . ومن شواهد استعمالها حرف جر قول

الشاعر :

تَدْرُ الْجَمَاجِمِ ضَاحِحًا هَامِيَهَا بِلَهْ الْأَكْفُ كَانَتْهَا لِم تَخْلُقِ

من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥ وخزانة الأدب ٦ : ٢١١ ، ٢١٤ ،

=

٢١٧ ، والدرر ٣ : ١٨٧ وشرح شواهد المغنى ٣٥٣ .

قال « لنا (١) » شيخنا الأستاذ (٢) أبو عبد الله الصغير : يريد مع ما فيها من معنى الاستثناء المنقطع ، والله تعالى (٣) أعلم .

[١٢٧ب] وما لما تَوَبُّبٌ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَمَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ
ق : فى بعض النسخ « ما لذى » اسم (٤) إشارة إلى الأسماء ، وفى بعضها :
« ما لذا » إشارة إلى الاسم (٥) . انتهى ، وقد علمت ما عند المكودى فيه (٦) .

د : وينبغى أن يقول « غالباً (٧) » قلت : فيقول مثلاً :

وما « لما (٨) » تَوَبُّبٌ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ فى غالبٍ « لَهَا » (٩) إذا أتت أولٌ
وأول جمع أولى مؤنثاً على معنى الكلمة موقوفاً عليه بحذف التنوين فى
النصب ، على حد قوله (١١) :

« قد جعلَ القَيْنَ على الدَفِّ إِبْرَ » .

والشاهد فيه قوله : « بله الأَكْفُ » حيث يجوز نصب « الأَكْفُ » على أن « بله » اسم

فعل ، وجره على أنها مصدر ، ورفع على أنها بمعنى « كيف » .

(١) ساقطة من « ب » .

(٢) ساقطة من « ص » ، و « ب » ، و « ج » . (٣) ساقطة من « ص » .

(٤) ساقطة من « ب » ، و « ج » . (٥) شرح الشاطبي ٣ / ٣٢٩ .

(٦) شرح المكودى ١٦١ .

(٧) ابن مالك فى التسهيل : « وحكمها غالباً فى التعدى واللزوم والإظهار والإضمار حكمُ

الأفعال الموافقيها معنى » .

« المساعَدُ ٢ : ٦٤٠ » .

فاحترز فى التسهيل بمالم يحترز به فى الألفية . وانظر شرح المرادى ٨٧ / ٤ .

(٨) ساقطة من « هـ » . (٩) فى « هـ » : « لتتوب » .

(١٠) من « هـ » .

(١١) الرجز بلا نسبة فى شرح المفصل ٩ : ٦٩ .

والشاهد فيه قوله : « إِبْرَ » حيث وقف على الاسم المنصوب المتوون بالسكون لا بالألف ،

كما هى اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال ، وهذا على مذهب بعض العرب .

وَأَحْكُمُ بِتَكْوِينِ الدُّمَى يَتَوْنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهِ يَتْنُ

د : لازم التنكير كـ «واها (١)» بمعنى «أعجب» وويها بمعنى «أغر (٢)» .

ق : وإيها بمعنى كف «بمعين (٣)» .

ق : فِصَّةٌ بِمَعْنَى اسكْت «عن (٤)» هذا الحديث الذي أنت تذكر ، وصه مُتَوْنًا بِمَعْنَى اسكْت «(٥)» عن كل الحديث ، وكذا سائرهما ، وعبارته مشعرة بأن التَنَوِين وعدمه سماع ؛ إذ لم يقل مثلا : إذا أردت التنكير فتون ، أو التعريف فلا تنون (٦) .

وَمَا يَهْ خُوطِبَ مَا لَا يَفْعَلُ مِنْ مِثْلِهِ اسْمُ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ كَمَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كـ : قَبْ وَالزَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

د : مما خوطب به ما لا يعقل «هلا» «للخيل» (٧) ، دليله قول الشاعر (٨) :

(١) هذه كلمة من قول الراجز :

وَاهَا لَسَلَّمَى قُمْ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمَتَى لَوَاتِنَا نَلْنَاهَا

وهذا الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وله أول أبي النجم في المقاصد النحوية ١ : ١٢٣ ، ٣ : ٦٣٦ ، ولأبي النجم في شرح التصريح ٢ : ١٩٧ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٢٩ وشرح المفصل ٤ : ٧٢ ولسان العرب ١٣ : ٥٦٣ (ويه) ، ١٤ : ٣٤٥ ، وله أول لرجل من بنى الحارث في خزائن الأدب ٧ : ٤٥٥ ؛ ويلا نسبة في شرح الأشموني ٢ : ٣٦٣ ، ٤٨٦ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٨٦ وشرح عمدة الحفاظ ٩٦٧ .

والشاهد فيه قوله : «واها» حيث وقع اسم فعل بمعنى «أعجب» . ويروى : «نَلْنَاهَا»

مكان : نَلْنَاهَا .

(٢) ساقطة من «ج» ، وفي «ب» : «اغز» . وانظر شرح المرادى ٨٨ / ٤ .

(٣) ساقطة من «ب» ، و«ج» ، و«هـ» . وانظر شرح الشاطبي ٣ / ٣٢٩ .

(٤) في «هـ» : «على» ، وهى ساقطة من «أ» . (٥) ساقطة من «أ» .

(٦) شرح الشاطبي ٣ / ٣٣٠ .

(٧) في «ب» : «للخيل» . وانظر شرح المرادى ٨٨ / ٤ .

(٨) البيت بتمامه :

أَعْبَرْتَنِي دَاهُ بِـ _____ أَمَّاكَ مِثْلَهُ وَأَيُّ جِوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ : هَلَا =

« وأى جوادٍ لا يُقال له هَلَاةٌ »

وعدس للبالغ (١) ، ومثاله قول الآخر (٢) :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِسَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ

ق : « قوله » (٣) : « صوتاً يُجَعَلُ » معناه : يسمى صوتاً كما فسر الجوهري « وجعلوا [١٢٨] أ [الملائكة] » (٤) ، ولم يطلق عليه اسم فعل ؛ لأنه لم يوضع للدلالة على فعل ، فليس بكلام ولا قول حقيقة ؛ إذ لم يوضع لعاقل يفهم

= من الطويل ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٣ والأغاني ٥ : ١٦ وخزانة الأدب ٦ : ٢٣٨ ، ٢٤٣ وسقط اللآلئ ٢٨٢ وشرح المفصل ٤ : ٧٩ ولسان العرب ١٥ : ٣٦٤ (هَلَاةٌ) ويلا نسبة في شرح الأشموني ٢ : ٤٩٢ .

والشاهد فيه قوله : « هَلَاةٌ » ، وهو اسم فعل بمعنى « أسرعى » ، وقيل : بمعنى « أسكنى » ، وقيل : هو اسم صوت لزرع الخليل ، وهى مما لا يعقل .
(١) شرح المرادى ٨٨ / ٤ .

(٢) من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ١٧٠ وأدب الكاتب ٤١٧ والإنصاف ٢ : ٧١٧ وتخليص الشواهد ١٥٠ وتذكرة النحاة ٢٠ وجمهرة اللغة ٦٤٥ وخزانة الأدب ٦ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر ١ : ٢٦٩ وشرح التصريح ١ : ١٣٩ ، ٣٨١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٩ وشرح المفصل ٤ : ٧٩ والشعر والشعراء ١ : ٣٧١ ولسان العرب ٦ : ٤٧ (عدس) ، ١٣٣ (عدس) والمقاصد النحوية ١ : ٤٤٢ ، ٤ : ٢١٦ ، ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٦٢ ، ٤٤٧ وأوضح المسالك ١ : ١٦٢ وخزانة الأدب ٤ : ٣٣٣ ، ٦ : ٣٨٨ .

والشاهد فيه قوله : « وهذا تحمّلين طليقٌ » ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « ذا » اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم « ما » ، أو « من » الاستفهاميتين من التزام موصوليته ، وعندهم أن التقدير : « والذي تحمّلينه طليقٌ » .

وفيه أن « عدس » لزرع البغال ، وهو الذى من أجله سبق البيت .

(٣) ساقطة من « هـ » .
(٤) سورة الزخرف : من الآية ١٩ .

الخطاب ، ولا له دلالة على معنى ، لا معنى فعل ولا غيره (١) . انتهى مختصراً ،
وفيه للبحث مجال .

ق : ومثل « ما أجدى حكاية » أى : « أعطاهما » (٢) بقب احترازاً من حكاية
الكلام ، كتقلت : زيد قائم ، ونحو : قب قاش ماش (٣) « للقماش ، كأنه حكاية
صوته » (٤) إذا حرك ونحو : « خاز باز » للذباب أصله حكاية صوته (٥) . انتهى (٦) .
وقد أشيع الجوهرى الكلام فى « الخاز باز » (٧) .

(١) شرح الشاطبى ٣ / ٣٣٠ ، ٣٣١ . (٢) ساقطة من « ب » .

(٣) فى « ص » و « د » : « حاش حاش » ، وفى « ص » ، و « ج » : « خاش ماش » .

(٤) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » ، و « هـ » : « صوتية » .

(٥) شرح الشاطبى ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٦) ساقطة من « هـ » ، وفى « ب » ، و « ج » : « كأنه » بدل : « أصله » . ومن ورود الخاز باز

فى الشعر قوله :

تَفَقَّأَ لِسَوِّقَهُ الْقَلْعُ الْمُسَوَّارِىَ وَجُنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا

من الوافر ، وهو لابن أحمر فى ديوانه ١٥٩ وإصلاح المنطق ٤٤ والإنصاف ١ : ٣١٣
وجمهرة اللغة ٢٨٩ والحيوان ٣ : ١٠٩ ، ٦ : ١٨٦ وخزانة الأدب ٦ : ٤٤٢-٤٤٤ وشرح
شواهد الإيضاح ٣٠٥ وشرح المنفصل ٤ : ١٢١ والمنفصل فى علم العربية ١٧٨ ولسان العرب ١ :
١٢٣ (يقناً) ، ٥ : ٣٤٧ (خوز) ، ٨ : ٢٩١ (قلع) ، ١٣ : ٩٩ (جنن) ، ويلا نسبة فى
الأشباه والنظائر ٥ : ١٢٦ والصاحبى فى فقه اللغة ١٤٣ والكتاب ٣ : ٣٠١ وما ينصرف وما لا
ينصرف ١٣٩ .

والشاهد فيه قوله : « الخاز باز » حيث جاءت دلالة على صوت الذباب ، وكذلك مبنى
على الكسر مع كونه مقروناً بـ « أل » .

وفى « الخاز باز » لغات عديدة حكاهما الزجاج فى « ما ينصرف وما لا ينصرف » : ١٣٨ ،

١٣٩ وسيبويه فى الكتاب ٣ : ٣٠١ .

(٧) الصحاح ٢ / ٨٧٤ ، ٨٧٥ .

ق : ودخل في قوله : « والزَّم بِنَا النوعين » عليك ودونك وبابها ، وكذا «عم» (١) البناء في التسهيل (٢) الصغير والكبير ، يعضده «تحملها» (٣) للضمائر بخلاف : ضرباً زيداً وعدم إظهار الفعل معها ، فلا تقول : الزم زيداً عليك ، كما تقول : اضرب زيداً ضربياً (٤) ، ولا يمنع البناء إضافتها ، كما لا تمنعه في مثل : « كم رجل » ولا يلزم من موافقتها المعرب لفظاً إعرابها ، كما لم يلزم « في » (٥) «غلامين» ، ولا يضره خرق الإجماع الذي حكاه ابن خروف «على» (٦) إعرابها وتعلقها بالأفعال المنوب «عنها» (٧) ، أما أولاً فقد ذكر الفارسي في التذكرة بناءها عن أبي الحسن ، وأما ثانياً فالراجح عند مُحَقِّقِي الأصوليين جواز إحداث تأويل مع الموافقة في محصول الحكم ، وهذا منه على تقدير تسليم الإجماع (٨) . انتهى .

ولا يخفى ما في استدلاله بـ : « اضرب زيداً ضربياً » ؛ إذ المصدر المؤكد خلاف الذي هو بدل من « لفظ الفعل (٩) » ومراده بالتسهيل الكبير النسخة [١٢٨ ب] الكبرى ذات الزيادات كما ذكر في موضع آخر ، والله تعالى أعلم (١٠) .

(١) في «د» : «زعم» .

(٢) قال في التسهيل : «وحكم جميعها البناء» وقال ابن عقيل في الشرح : «لشبهها الحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة» ، «المساعد ٢ : ٦٦٣» .

(٣) في «هـ» : «تحمله» .

(٤) ساقطة من «هـ» .

(٥) ساقطة من «ب» .

(٦) في «أ» : «في» .

(٧) في «د» : «عليها» .

(٨) شرح الشاطبي ٣ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٩) في «ب» : «اللفظ بالفعل» .

(١٠) شرح الشاطبي ٣ / ٣٣٤ .

نُونَا التَّوَكِيدِ

لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ هُمَا كُنُونِي اذْهَبِينَ وَاقْصِدْتَهُمَا
يُؤَكِّدَانِ افْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَمَّا تَالِيَا
أَوْ مُنْبِتِيَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا
وغيرهما من طوالب الجزأ

د : أما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل عليه النون ، ولهذا قال : « آتياً (١) » ،
هذا خلاف ظاهر كلام أبي إسحاق « أن (٢) » « آتياً » بمعنى « جائياً » .

د : « ودخولها في شرط غير «إما» وجواب الشرط مطلقاً ضرورة (٣) » ،
معنى مطلقاً أنه لا فرق بين جواب «إما» وغيرها ، إلا أن جواب «إما» ليس في
الألفية .

ق : يحتمل قوله : « وقل (٤) بعد ما » النافية والزائدة ، وبذا قطع ابنه (٥) .
« وبالله تعالى التوفيق (٦) » .

وَأَخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا
وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لِيَحْنِ بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
وَأَنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
وَالْوَاوِ يَاءٌ كَأَسْعِينَ سَعِيَا
وَالْمُضْمَرِ أَحَدُفُهُ إِلَّا الْأَلِفُ
فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ آيَا

- (١) المرادى ٤ : ٩٣ : « .. وإن كان مستقبلاً أكدَّ بها لا مطلقاً ، بل في مواضع مخصوصة » .
(٢) ساقطة من « ص » . (٣) شرح المرادى ٤ / ١٠٦ . (٤) ساقطة من « ب » .
(٥) ابن الناظم ٢٥٣ : « أما المضارع من غير ما ذكر فلا يؤكد بالنون إلا إذا كان بعد « ما » الزائدة
دون « إن » ، أو منفياً بـ « لم » أو « لا » أو كان شرطاً لغير « إما » أو جزءاً فإنه حيثئذ يقلُّ
توكيده بها . . . » .
(٦) ساقطة من « أ » ، « ب » ، و « هـ » . وانظر شرح الشاطبي ٣ / ٣٤١ .

واحدُفُه من رافعِ هاتينِ وفي واوِ وبها شكَّلُ مُجانبِ قسفي
نحوِ اخشَينِ يا هندُ بالكسرِ وبها قسومُ اخشونَ واضمُّمُ وقسِ مُسويًا

د : ذهب قوم منهم المبرد^(١) وابن السراج^(٢) إلى أن فتحه نحو « ابرزن » ،
فتحة بناء^(٣) ، أى لأنه مركب كخمسة عشر ، وبعضه أنها لو كانت حركة التقاء
[١٢٩ أ] الساكنين ما رجعت الواو فى نحو : « قولنَّ » والياء فى « نحو^(٤) » يعنى ؛
إذ « الأغلب »^(٥) عدم الاعتداد بحركة التقاء الساكنين ، « كما »^(٦) فى نحو : « من
يشأ الله^(٧) » ، « فمن يرد الله^(٨) » ، و « لم يكن الذين كفروا^(٩) » وحمله على غير
الأغلب « ضعيف^(١٠) » ، وبه يقول جاعلها لالتقاء الساكنين .

ق : وقوله : « لِينِ » أصله « لِينِ » فَخَفَّفَ^(١١) .

د : حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء إلى قوله : ولذلك لم
يتعرض له الناظم^(١٢) ، « تأمله مع ما يأتى فى الألف من بعض الأحكام السابقة
للتوكيد ، وقد تعرض لها الناظم^(١٣) » .

-
- (١) المفتضب ١٩ / ٣ .
(٢) الأصول ١٩٩ / ٢ والموجز ٨٣ .
(٣) شرح المرادى ١٠٨ / ٤ .
(٤) من « ص » ، و « ج » ، و « هـ » .
(٥) فى « أ » ، و « د » : « الغالب » .
(٦) من هنا إلى آخر الفقرة ساقطة من « أ » .
(٧) سورة الأنعام : من الآية : ٣٩ .
(٨) سورة البينة : من الآية ١ .
(٩) فى « أ » ، و « د » : « ضعف » .
(١٠) فى « أ » ، و « د » : « ضعف » .
(١١) شرح الشاطبى ٣ / ٣٢٤ .
(١٢) المرادى فى التوضيح ٤ : ١١٠ : « حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ،
للتوكيد ، فهو مُسَكَّرٌ للصحيح فى التفسير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض
له الناظم » .
(١٣) ساقطة من « هـ » .

د : شمل قوله : « وإن يكن في آخر الفعل ألف » « ثلاثة أنواع » (١) ، وكذا يشمل ما أسند إلى ظاهر ، نحو : « ليسعين زيد » .

قال شيخنا « الأستاذ » (٢) أبو عبد الله الصغير تابعا لشيخه أبي العباس الغيلالي : الظاهر أنه « إنما » (٣) يشمل العارى من ألف التثنية ونون الإناث ؛ لأن الألف صار فيه ياء لأجل نون « التوكيد » (٤) ، فأما غير العارى منهما ، فإنما صار ألفه ياء لأجلهما لا لأجل نون التوكيد (٥) ، ويكون سكت عنه لمساواته للصحيح ، وأما حذفه مع الواو والياء « المتبَّه » (٦) عليه ، بقوله : « واحذفه مع رافع هاتين » ، فليس للتوكيد فيه سبب ، وأما تحريكها بشكل « مجانس » (٧) فالتوكيد .

د : « حكم الألف والواو اللذين » (٨) هما علاقة « حكم » (٩) الضمير (١٠) ، يعنى : فى لغة « أكلونى البراغيث » وبالله سبحانه التوفيق (١١) .

ولم تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَمَرُهَا أَلْفٌ
وَالْفَا زِدَ مِنْ قَبْلِهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَسْنَدًا

(١) والأنواع الثلاثة كما قال عنها المرادى هى : « رافع الألف نحو : « اسعيان » ورافع نون الإناث نحو : « اسعيان » والمجرد من الضمير البارز نحو : « اسعين يا زيد » (التوضيح ٤ : ١١٠) .

(٢) من « هـ » . (٣) ساقطة من « ب » .

(٤) فى « ص » : « التأكيـد » . (٥) ساقطة من « هـ » .

(٦) فى « د » : « المتبئية » .

(٧) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » و « هـ » : « يجانس » .

(٨) فى « د » : « اللذين » . (٩) ساقطة من « هـ » .

(١٠) شرح المرادى ٤ / ١١١ . (١١) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

١٢٩ ب/ ٥ : وإنما كسروا مع الألف فراراً من اجتماع الأمثال^(١) ، يعنى
الفتحات ؛ لأن الألف فى مقدار فتحتين ، وذكر أبو البقاء^(٢) وابن عطية^(٣) أنها
كسرت تشبيهاً بنون «رجلان» .

(١) شرح المرادى ٤ / ١١٢ .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبرى البغدادى
الضَّرير النحوى الخبلى ، ولد سنة ٥٣٨ هـ .
كان ثقة صدوقاً ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، كثير المحفوظ ، ذنباً ، حسنَ
الأخلاق ، متواضعاً ، وله تردد إلى الرؤساء لتعليم الأدب .
صنّف إعراب القرآن ، وإعراب الحديث ، وإعراب الشواذ ، والتفسير ، والتعليق فى
الخلافاً ، وغيرها كثير .
توفى فى سنة ٦١٦ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٣٨-٤٠ والأعلام ٤ : ٢٠٨ وإنباه الرواة ٢ : ١١٦-١١٨ والبداية
١٣ : ٨٥ والبلغة ١٠٨ وشذرات الذهب ٥ : ٦٧-٦٩ ومعجم المؤلفين ٦ : ٤٦ وهدية العارفين
٤٥٩ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢٤٦ ووفيات الأعيان ١ : ٣٣٤-٣٣٥ .
والعكبرى منسوب إلى «عكبراً» ، وهى بليدة من ناحية دُجَيْل ، بينها وبين بغداد عشرة
فراسخ . «مراصد الاطلاع ٢ : ٩٥٣» .

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم ، وقيل : عبد الرحمن ، ابن غالب بن تمام بن
عبد البرء بن عبد الله بن تمام بن عطية الغرناطى ، ولد سنة ٤٨١ هـ .
كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، تحوياً ، لغوياً ، أدبياً ، بارهاً شاعراً
مفيداً ، ضابطاً سنياً .

ألف تفسير القرآن العظيم ، وهو أصدق شاهد له بإمامته فى العربية وغيرها .
توفى سنة ٥٤١ هـ ، وقيل : ٥٤٢ هـ ، وقيل ٥٤٦ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٧٣-٧٤ والأعلام ٤ : ٥٣ وبغية الملتبس ٣٧٦-٣٧٨ والبلغة ١١٨
والصلة ١ : ٣٨٠ وكشف الظنون ١٦١٣ وطبقات المفسرين للسيوطى ١٦-١٧ ومعجم
المؤلفين ٥ : ٩٣ ونفع الطيب ٩ : ٣٠٧-٣١٣ .

واحدِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِرٍ رَدِفٌ وبعدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ
 وَأَزْدَدُ إِذَا حَذَقْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدِمًا
 وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَاءِ وَقَفْنَا كَمَا تَقْرُلُ فِي قِفْنٍ : قِفَا

ق : أما الشديدة (١) فلا «تغير» (٢) في الحالين (٣) .

قوله : « وأبدلناها » يعنى : وجوباً (٣) ، ومن شواهد عند سيبويه (٥) قول

الشاعر (٦) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمُمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

يريد « تأججن » أى : تتأجج ، وهو «عما» (٧) لحقته النون فى الإيجاب
 ضرورة ، وينبغى أن يكتب قوله : فى « قفن » بالنون ، وإن كان القياس الألف
 إظهاراً للنون التى تبدل ألفاً .

(١) فى «ب» : « المشددة » ، وفى «هـ» : « التشديد » ، وهذه الفقرة ساقطة من «د» .

(٢) فى «هـ» : « يتغير » .

(٣) شرح الشاطبى ٣ / ٣٥٠ ، ٣٥٢ .

(٤) شرح المرادى ٤ / ١١٥ .

(٥) ساقطة من «ب» ، و«د» ، وفى : « ومن شواهد سيبويه » .

(٦) من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر فى خزنة الأدب ٩ : ٩٠-٩٩ والدرر ٦ : ٦٩ وشرح

أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ٦٦ وسر صناعة الإعراب ٦٧٨ وشرح المفصل ٧ : ٥٣

وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٤٠ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس

١٦٨ والإنصاف ٥٨٣ ، ٣ : ٨٦ ولسان العرب ٥ : ٢٤٢ (نور) والمقتضب ٢ : ٦٣

وهمع الهوامع ٢ : ١٢٨ ، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٧٤ .

وفى البيت شاهدان :

الأول : إبدال الفعل « تلمم » من الفعل « تأتنا » .

والثانى : إبدال النون ألفاً فى : « تأججاً » ، والأصل : « تأججن » .

(٧) فى «هـ» : « ما » .

ما لا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا

د : «مذهب المحققين أن الصرف هو التّوين» (١) ، دليله أن الشاعر إذا اضطّر إلى تنوين المرفوع والمنصوب فنونه ، قيل : صرفه للضرورة ، ولا جر هناك ، وأيضاً فإن الاسم الذي لا ينصرف إذا حُلِيَ بِأَلٍ أَوْ أُضِيفَ دَخَلَ الْجَرَّ مَعَ وُجُودِ عِلَّةٍ مَنَعِ الصَّرْفَ (٢) .

د : «عن الشارح : مما لا يدخله تنوين التمكين باب مسلمات قبل التسمية» (٣) ، قيل : باب مسلمات حذف تنوينه لما منع كالمضاف وذى أل ، فإنه لما أتى «فيه» (٤) بتنوين [١٣٠ أ] المقابلة ذهب تنوين الصرف وتُؤَيِّ قَطَطٌ ؛ إذ لا «يجتمع» (٥) تنوينان ، ويدل على «أن تنوينه» (٦) «لغير الصرف وجوده فيه مع العلمية والتأنيث بعد التسمية في اللغة الفصحى .

(١) المقصود بالتنوين هنا تنوين التمكن فقط ، قال ابن الناظم ص ٤ : «وأما التنوين ، فهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً ، وتسقط خطأ ، وهو على أنواع : تنوين الأمكنة كزيد وعمرو . . .»

وانظر شرح المرادى ٤ / ١١٩ .

(٢) قال ابن مالك :

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٍ

(٣) ابن الناظم ص ٢٥٧ : «فإذا قيل : الاسم المنصرف ما يدخله التنوين الدال على الأمكنة علم أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الذي لا يدخله ذلك التنوين ، وفي هذا التعريف مسامحة ، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنة ، باب مسلمات قبل التسمية به ، وليس من الممكن أن يقال : إنه غير منصرف . . .»

وانظر شرح المرادى ٤ / ١٢٠ .

(٤) ساقطة من «أ» ، و«د» .

(٥) في «هـ» : «يجتمع» .

(٦) في «د» : «أنه تنوين» .

د : قيل : اشتقاقه من التصريف (١) وهو الصوت (٢) ، هذا (٣) على أن الصرف هو التنوين دون الجر .

د : وقيل : من الانصراف ، هذا على أنه التنوين والجر معاً (٤) .

ابن الضائع : وقيل : من الصرف « بالكسر (٥) » وهو الخالص لخلوصه من الشبيه (٦) .

فَالْفُ التَّائِبُثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

د : إذا رخصت جملوى على لغة الاستقلال ، ثم سميت به صرفت هى لغة من لا ينوى المحذوف ، فإنه حيثذ (٧) تقلب واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : « جملوى » (٨) ، فتصير ألفه متقلبة عن الواو ، لا للتأنيث فيصرف (٩) .

ق : يرجع مطلقاً للألف ، وكيف لما حواه « أو بالعكس (١٠) » ، والله تعالى أعلم (١١) .

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ مَلِيْمٍ مِّنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَائِبُثٍ خَرِيْمٍ

د : « لشبهها بزيادتي حمراء من وجوه منها أنها لا تلحقهما تاء التأنيث (١٢) » ،

(١) فى «هـ» : « الصرف » . (٢) شرح المرادى ٤ / ١٢٠ .

(٣) فى «ب» : « بناءً » .

(٤) المرادى ٤ : ١٢٠ : « وقيل : من الانصراف فى جهات الحركات ، وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، كأنه انصرف عن شبه الفعل » .

(٥) ساقطة من «د» . (٦) شرح الجمل لابن الضائع ٣٣ / ١ .

(٧) ساقطة من «د» . (٨) ساقطة من «ص» .

(٩) شرح المرادى ٤ / ١٢١ . (١٠) من «ص» ، وفى بقية النسخ : « وبالعكس » .

(١١) شرح الشاطبى ٣ / ٣٥٦ .

(١٢) المرادى ٤ : ١٢٣ : « قلت : لم يمتنع الصرف بزيادتي « فَعْلَانٌ » لذاتها ، بل لشبههما بزيادتي « حمراء » فى وجوه منها : أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث ، وهذا مفقود فيما مؤنثه « فعلاثة » ، فلذلك صُرِفَ » .

زاد في الإفصاح : « وأنهما زائدتان وأن أولهما ألف ، وأن « ما (١) » قبلهما ثلاثة أحرف فأكثر » .

ق : واندرج في قوله : « سلم » إلى آخره ما لا مؤنث له كرحمن ، وفي صرفه قولان (٢) .

ووصف اضلي ووزن أفعلاً ممنوع تانيث بتا كأشهبلاً
 وألغين عارض الوصفية كاربع وعارض الإسمية
 فالأدهم القيد لكونه وضع في الأصل وصفا انصرافه منع
 وأجدل وأخيل وأفعي مصروفة وقد ينلن المنعاً
 د : « وأربع » أحق بالصرف (٣) ؛ لأن فيه تاء التانيث أيضاً ، كان أربعاً

(١) من « ب » .

(٢) ابن الجزرى : « يريد أن ما جاء على وزن « فعلان » ، وفيه ألف ونون زائدتان ، وهو صفة ، كعطشان وغضبان وسكران ، فإنها مأخوذة من العطش والغضب والسكر ، فلا يدخل إما أن يكون له « فعلانة » أو لا يكون ، فإن لم يكن مُنْع من الصرف ، وإن كان له « فعلانة » ، كندمان ، فإنه يقال في مؤنثه : « ندمانة » ، فإنه ينصرف ، وقد اختلف في هذا النوع ، فمن قائل يقول : شرط منع الصرف وجود فعلى ، ومن قائل يقول : شرطه انتفاء « فعلانة » ، فمن هاهنا اختلف في « رحمان » ؛ لأنه لم توجد له « فعلى » وانتفت « فعلانة » ، فلا يقال : « رحمانية » ، ولا « رحمي » . . . » .

« كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ٢٩٣-٢٩٤ » .

وانظر شرح الشاطبي ٣/٣٥٨ .

(٣) قال المرادى في توضيح المقاصد ٤ : ١٢٥ : « فالأقسام ثلاثة :

فالأول : ما وصفيته أصلية باقية ، نحو : أشهل ، ولا إشكال في منعه .

والثاني : ما وصفيته عارضة ، نحو : مررت برجل أرنب ، أى : ذليل ، و « بنسوة أربع » .

فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة ، و « أربع » أحق بالصرف ؛ لأن فيه تاء التانيث أيضاً .

والثالث : ما وصفيته أصلية فنقلت عليه الاسمية ، فهذا يُمنَعُ إلغاءً للإسمية العارضة

واعتباراً للأصل » . أ . هـ .

مصروف (١) ، ولو لم تكن وصفيته عارضة لأجل تاء التانيث ، فعلى هذا لو قال المصنف : «كارنب» عوضاً من قوله : «كاربع» لكان أبين .

ق : وقطع همزة الاسمية ؛ لأن الوند لا يكف (٢) .

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأَخْرَجَ
وَوِزْنَ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيَقْلَمَا

ق : إنما قال : «في لفظ» فعين اللفظ لأجل آخر ؛ إذ لا يقاس عليه غيره (٣) .

وَكُنْ جُمُعٌ مَثْبُوهٍ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ مَبْنَعٌ كَافِلًا
وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي
وَلِسْرَاوِيلَ بِهَذَا الْجُمُعِ ضَبَّهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالانْتِصَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

د : عن الزجاج (٤) : «أصل ياء هبأى» (٥) ، السكون عندي (٦) ، ولولا ذلك

(١) قال أبو إسحاق الزجاج : فأما «أربع» في قولك : «مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ» ؛ فمصروف ؛ لأن «أربعاً» ليس بصفة إنما هو اسم للعدد ، فإذا وصفت به فإنما وضعت في موضع الصفة ؛ لأنك إذا قلت : «مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ» فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير ، فلهذا جاز أن تصف به ، وأصله التسمية . «ما يتصرف وما لا يتصرف ١٦-١٧» .

(٢) شرح الشاطبي ٣/ ٣٦١ . (٣) شرح الشاطبي ٣/ ٣٦٤ .

(٤) المرادى ٤ : ١٣٠ ؛ وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز في تفسير «هبى» أن تقول : «هبأى» ، بالإدغام ، قال : وأصل الباء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها . انتهى .

وقال الزجاج في كتاب «ما يتصرف وما لا يتصرف» ص ٦٥ : «ويقال للصغير «هبي» ، وللصغيرة «هبيّة» ، فيجمع : «هبأى» ؛ ولا يُصرف ؛ لأن «هبأى» جمع «فعل» ، و«فعل» بحذاء «فعل» إذا قلت : «خضّم» ، وجمعه : «خضام» . أ . هـ .

(٥) في «ب» : «أصله ياء» ، وفي «ج» أصل ياء هبأى ، وفي «د» : «أصل الباء» .

(٦) في «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «عندي السكون» .

لأظهرتها ، لو أظهرها لقال : « هيايا (١) » لما تعرفه من قوله : « والمدُّ زيد » البيت ،
ومن قوله : « وافتح وردُّ الهمزياء فيما أعل لأمًا » .

د : مثال « ما (٢) » ألفه غير سابقة للياء جوارى (٣) ، وهو منسوب إلى الجوار (٤)
على غير قياس (٥) ، فزمان وجود ألفه زمان وجود يائه (٦) .

ق : في قوله : « بهذا الجمع شبهة » تقديم معمول المصدر الموصول عليه (٧) ،
كما أن في قوله « وإن به سُمي » تقديم التائب « على » (٨) « الفعل » (٩) .

[١٣١] والعلمَ امتنعَ صَوْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدٍ يَكْرِبًا

د : المراد به جعل الاسمين اسماً واحداً ، لا بإضافة ولا بإسناد (١٠) ، ينبغى
أن يزداد ، « ولا يعطف منوى » إخراجاً خمسة عشر ونحوه .

(١) في «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : « هيايا » .

(٢) ساقطة من «ص» ، و«أ» ، و«د» .

(٣) في «ص» ، و«ب» ، و«ج» : « حواري » .

(٤) في «ص» « الحور » ، وفي «ب» ، و«ج» : « الحوار » .

(٥) شرح المرادى ٤ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) ابن الناطم ٢٦٥ وابن الجزرى ٢٩٦-٢٩٧ ، وقال الزجاج : « فأما » حواريُّ
فمصرفوف ؛ لأنه منسوب إلى « حواري » . « ما يتصرف وما لا يتصرف ٦٤ » .

(٧) ساقطة من «ه» .

(٨) في «أ» ، و«ب» ، و«د» : « عن » .

(٩) في «ه» : « الفاعل » . وانظر شرح الشاطبي ٣ / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(١٠) المرادى ٤ : ١٣٧ : « المركب تركيب مزج ، والمراد به جعل الاسمين اسماً واحداً ،
لا بإضافة ، ولا بإسناد ، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث » .

- د : ويبنى صدره على الفتح إلا أن يكون ياء^(١) ، قيل : « أو نونا نحو باذنجانة ، دليل تركيبه فتح نونه الأولى في « التصغير »^(٢) كبعليك ، قاله أبو حيان^(٣) .
- د : وإنما لم تفتح^(٤) الياء ، لأن « للتركيب^(٥) » مزيد ثقل ، ونون باذنجانة كالياء ؛ إذ عتتها كمدها^(٦) .
- د : فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف ، كهرمز من رامهرمز^(٧) .
- قال شيخنا الأستاذ : يقوم من هذا أن أبا هريرة غير منصرف^(٨) ، وقد « أشبعنا^(٩) » القول فيه عند قوله^(١٠) : « كبنات الأوبر » .

- (١) المرادى ٤ : ١٣٨ : « والنوع الثاني : ما حُتمَ بغير « يه » ، فهذا فيه ثلاثة أوجه :
- أحدها : وهو الأصحُّ ، أنه مُعَرَّبٌ إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى صدره على الفتح نحو « بعليك » إلا أن يكون ياءٌ نحو « معدى كرب » فإنها تسكنه ، قيل : أو نونا نحو « باذنجانة » ، وإنما يبنى على الفتح ؛ لتترلَّ عجزه منزلة تاء التأنيث ، وإنما لم تفتح الياء ، وإن كانت تفتح قبل تاء التأنيث ؛ لأن للتركيب مزيد ثقل ، فمُخَصَّصٌ بمزيد حَقَّةٌ .
- (٢) ساقطة من « ب » .
- (٣) التذليل والتكميل ٥ / ١٥٢ .
- (٤) في « هـ » : « يفتح » .
- (٥) من « ص » ، وفي بقية النسخ : « التركيب » .
- (٦) شرح المرادى ٤ / ١٣٨ .
- (٧) ساقطة من « هـ » ؛ وقال المرادى في توضيح المقاصد ٤ : ١٣٨ : « والوجه الثاني أن يضاف صدره إلى عجزه ، فيُعرب صدره بما تقتضيه العوامل ، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ، ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل ، فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف ، كهرمز من « رام هرمز » ، فإن فيه المعجمة ، والأصْرَفُ نحو : « موت » من « حضر موت » . أ . هـ .
- وقال الزجاج في كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٣ : « .. وإن شئت أضفت الاسم الأول إلى الثاني ، فقلت : « هذه بعليك » وحضرموت فتجر بهما مجرى « سعيد كرز » .. وكذلك : « هذه رامُ هرمزُ يا هذا » ؛ بضم الزاي ومنع الصرف ، وإن شئت أضفتَ فقلتَ : « هذه رامُ هرمزُ يا هذا » وفتحتَ « هرمز » ؛ وهو في موضع جر ؛ لأن « هرمز » أعجميٌّ لا ينصرف » .
- (٨) في « ص » : « متصرف » ، وفي « ب » : « مصروف » .
- (٩) في « ص » : « أشبعته » .
- (١٠) يقصد بيتاً تابعاً لمبحث المعرف بالأداة ، وهو قوله :
- ولا اضطراراً كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى

وأما تركيب الأحوال والظروف إلى قوله : « وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء (١) » .

ومنه قول أبي القاسم (٢) :

« دليلاً على المنظوم أولٌ أولاً (٣) » .

تأمل كلام شراحه :

كَذَلِكَ حَاوِي زَانِدِي فَمَلَانَا
كَغَطَفَانَا وَكَاصِبَهَانَا

(١) المرادى ٤ : ١٣٩ - ١٤٠ : « وأما تركيب الأحوال والظروف نحو : « شغريغر ، وبيت بيت ، وصباح مساء .. » إذا سُمِّيَ به أُضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب ، هذا رأى سيبريه ، وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء » .

وقال سيبويه : « وأما يَوْمٌ يَوْمٌ ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فإن العرب تختلف في ذلك ، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً .. » « الكتاب ٣ : ٣٠٢ - ٣٠٣ » .

(٢) هو أبو القاسم بن قُيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الضرير ، إمام القراء ، المتوفى بمصر سنة ٥٩٠ هـ ، صاحب قصيدة « حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع » الموسومة بالشاطبية ، وقد سبق التعريف به .

(٣) هذا رجز من الشاطبية ، وهو الذى يسقه :

جعلت أبا جادٍ على كلِّ قارى
دليلاً على المنظوم أولٌ أولاً

قال صاحب الوافى :

و « أبا جاد » هى أبجد هوز المعروفة ، « دليلاً » أى : علامة .

والمعنى : جعلت حروف أبجد المعروفة علامة على كل قارىء من الأئمة السبعة ، ورواتهم الأربعة عشر على ترتيب ما نظمت ، فجعلت الحرف الأول للقارىء الأول والحرف الثانى للراوى الأول عنه ، والحرف الثالث للراوى الثانى عنه ، وهكذا .

« الوافى فى شرح الشاطبية ص ١٨ » .

والشاهد فى الشطر الثانى ، وهو تركيب « أولٌ أولاً » .

د : قد يكون في النون اعتباران نحو : حسان وكذا تيان وسمان (١) .

د : فعال في النبات أكثر كجمار وعتاب وفتاح (٢) .

د : ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف (٣) ، كحنان في حناء همزة حناء

أصلية كفتاء (٤) . وبالله تعالى التوفيق (٥) .

كَلِمًا مُؤنَّثَ بِهِاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرُ أَوْ يَهْدِ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرُ
وَجْهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ وَعُجْمَةٌ كَهَيْدٍ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

د : [١٣١ ب] فإن غفر بغير تاء نحو « حُرَيْب (٦) » ، وهي ألفاظ مسموعة ،

انصرف (٧) ، لم يقطع بهذا أبو حيان (٨) بل عنده فيه وجهان .

(١) قال أبو اسحاق الزجاج : « فأمّا « تِيَانٌ » ، و« حَسَانٌ » ، و« سَمَانٌ » فمصرفات ؛ لأن
« تِيَانٌ » فَعَالٌ من « التَّيْنِ » ، و« سَمَانًا » فَعَالٌ من « السَّمَنِ » ، و« النون » من نفس
الكلمة . . فإذا أردت بـ « سَمَانٌ » فَعَلَانٌ من « السَّمِّ » وأردت بـ « حَسَانٌ » فَعَلَانٌ من
« الحَسَنِ » أو من « الحَسَنِ » ، وأردت بـ « تِيَانٌ » فَعَلَانٌ من « التَّبِّ » ؛ و« التَّبُّ » :
الحَسْرَانُ ، لم تصرف هذا الضرب في المعرفة ، وصرفته في النكرة .

« ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧-٤٨ » . وانظر شرح المرادى ٤ : ١٤٠ .

(٢) شرح المرادى ٤ / ١٤١ .

(٣) ساقطة من « ب » ، و« ج » .

(٤) المرادى ٤ : ١٤١ : أو إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف ، إعطاءً للبدل حكم

البدل ، مثال ذلك : « أصيلان » ، فإن أصله : « أصِيلَانٌ » ، فلو سُمِّيَ به منع الصرف ، ولو

أبدل من حرف أصلي نون صرف ، بعكس أصيلان ، ومثال ذلك « حنان » في « حناء » ،

أبدلت همزته نوناً .

(٥) ساقطة من « ص » ، و« هـ » .

(٦) في « د » : « ضريب » .

(٨) التذليل والتكثيف ٥ / ١٥٧ .

(٧) شرح المرادى ٤ / ١٤٣ .

« وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً أو تقديراً كاللفظ منع الصرف (١) » ، يعنى بقوله : « تقديراً كاللفظ » ما كان حذفه على طريق القياس ، فإن المحذوف منه يكون كالمفروض به ، ومنه جوب تخفيف « جواب (٢) » اسم بقعة (٣) .

د : شمل تخفيف شمال ، واحترز به مما « حذف (٤) » على غير قياس ، كأيم ، من باب هين وهين ، فليس المحذوف من هذا كالمفروض به ، قاله ابن هانئ .

والعَجَمِيُّ الوضِعُ والتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ امْتَنَعَ

د : « فاحترز بالشرط الأول » عن (٥) « نوعين أحدهما : ما نُقِلَ (٦) من لسانهم وهو نكرة نحو : « لجام » ، ومنه « ديباج وإستبرق وأجرٌ وسجيل وقسطاس ونبيرون وزنجبيل وياسمين (٧) » .

والآخر : ما كان في لسان العجم نكرة ، ثم نُقِلَ في أول أحواله علماً ، نحو : بندار البنادرة تجار يلزمون المعادن ، ومن هذا النوع « قالون (٨) » .

(١) شرح المرادى ١٤٣/٤ . (٢) في « ب » ، « جَوْب » ، وفي « هـ » « جَوْه » .

(٣) « جَوْب » ، بالفتح وآخره باه : موضع ، قال الشاعر :
الأ طرفك من جوب كجود

« مراصد الاطلاع ١ : ٣٥٤ »

(٤) من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » . (٥) في « ب » ، و « هـ » : « من » .

(٦) في « ص » ، و « أ » ، و « د » : « لقن » .

(٧) قال الزجاج : « وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس ، نحو : « ديباج » و « ياسمين » ، و « فرند » ، و « إِبْرَيْسَم » ، و « آجُر » ، و « جَامُوس » ، فهذه كلها مصروفة في بابها ، ومصروفة أيضاً إن سميت بها رجلاً وكذلك « ياسمين » ، و « سَوَسَن » وإنما صرفت هذه لأنها دخلتها « الألف واللام » ، فتمكنت في العربية . « ما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ » .

« وأنظر : الكتاب لسبويه ٣ : ٢٣٤-٢٣٥ » وشرح المرادى ١٤٤/٤ .

(٨) قالون : هو أحد رواة الإمام نافع أحد القراء السبعة ، « وقالون » باللغة الرومية « جيد » .

« الوافي في شرح الشاطبية ١٤ » ، وشرح المرادى ١٤٥/٤ .

ق : هي أربعة : باب إبراهيم ، وباب لجام ، وباب بNDAR ، وباب عكس بNDAR ، وظاهر النظم صرفه ، ولم يحفظ له مثال (١) .

كذلك ذو وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

د : والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل « كصيفة (٢) » الماضي (٣) المفتوح بقاء « مطاوعة (٤) » ، أو همزة « وصل (٥) » وما سلم من المصوغ للمفعول (٦) ، [١٣٢ أ] احترز بما سلم مما اعتل ، نحو : « بيع » فإنه على وزن : « فيل (٧) » ، ونحو : « بُوع » فإنه على وزن حُوت .

فائدة :

قال في الكافية (٨) :

وَهَمَزٌ وَصَلَّ الفِعْلُ إِنْ بَصَرَ سَمَا يَفْطَحُ وَيَمْنَعُ صَرْفَهُ كَاعْلَمَا
وَأَسْتَبِقَ وَصَلَّ هَمَزٌ مَا قَدْ نَقَلَا مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ كَأَفْتَرَابٍ وَأَعْتَلَا
وَمَا يَصِيرُ عَلَّمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيسَ يَنْصَرِفُ
د : أى : من ذى ألف مقصورة بخلاف المدودة ، فإنها مبدلة من ياء (٩) ،

(١) شرح الشاطبي ٣ / ٣٨١ ، ٣٨٢ . (٢) فى « أ » : « كصفة » .

(٣) فى « د » : « الفعل » . (٤) فى « ب » : « مضارعة » .

(٥) ساقطة من « أ » . (٦) شرح المرادى ٤ / ١٤٧ .

(٧) من « ص » ، وفى النسخ الباقيات : « قيل » .

(٨) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٩ .

(٩) المرادى ٤ : ١٥٣ : « ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العنمية ؛ لشبهها بألف التانيث

من وجهين لا يوجدان فى ألف الإلحاق المدودة ، فلذلك لم تمنع الصرف ، لوجهين :

أحدهما : أنها زائدة ليست مبدلة من شىء ، بخلاف المدودة ، فإنها مبدلة من ياء .

والثانى : أنها تقع فى مثال صالح لألف التانيث نحو أرطى ، فهو على مثال « سكرى »

بخلاف المدودة » .

يعنى أن إلحاق نحو : علباء بقرطاس إنما وقع بزيادة ياء ، ثم أبدلت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، بدليل أنهم أبقوها ياء لما تخصصت بالهاء فى نحو «درحاية» وهو ملحق بجعراطة ، كذا قرره لنا^(١) أستاذنا^(٢) أبو عبد الله الصغير ، وهو مبسوط عند أبى الحسين^(٣) «أبى الربيع»^(٤) .

ق : تسميته : إياها ألفاً تخرج الممدود ؛ لأن الألف لا تطلق حقيقة إلا على غير المنقبة^(٥) ، ولا يلزمه مثل هذا فى ألف التانيث ؛ بقوله : «مطلقاً أو كيفما وقع» على الاحتمال السابق ، وأغفل ألف التكثير^(٦) لقلتها^(٧) .

قلت : فلو قال مثلاً :

وما يصير علمًا من ذى ألفٍ مَقْصُورَةٌ لِخَوِّ إِنْ حَاقَ عُرْفُ

لم^(٨) يحتاج لهذين العذرين كما لا يحتاج لقيد الزيادة والتصريح بالمنع .

ق : وإنما قال : «وما يصير علماً» ولم يقل مثلاً : والعلم لأن ألف الإلحاق مختصة بالأجناس فلا ترى فى علم «ولا^(٩)» منقولاً يشهد له الاستقراء^(١٠) .

[١٣٢٢] والعلم أمع صرفه إن عدلاً كفعلي التوكيد أو كفعلاً

(١) ساقطة من «أ» . (٢) فى «هـ» : «شبخنا» .

(٣) فى «ص» ، و«ب» ، و«هـ» : «الحسن» .

(٤) ابن أبى الربيع فى كتاب الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ : ٦٢٦-٦٢٧ : «الثنائى : ما لا ينصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة ، وذلك ما آخره ألف الإلحاق نحو أرطى فيمن نوّن ، ومعزى لا ينصرف للتعريف وشبه هذه الألف بألف التانيث ؛ لأن العلمية منعت من لحاق التاء ويجرى مجرى ألف الإلحاق ألف التطويل ، نحو : «قبعشرى» إذا سميت به مذكر ألم ينصرف فى المعرفة ؛ لأن العلمية منعت من لحاق التاء ، وأما «علباء» ، فينصرف إذا سُمى به مذكر ؛ لأن هذه الهمزة لا تشبه ألف التانيث ؛ لأنها منقبة عن ياء مثل درحاية . . وهمزة التانيث منقبة عن ألف التانيث» .

(٥) فى «أ» : «المتعلقة» . (٦) فى «ب» : «التذكير» .

(٧) شرح الشاطبى ٣/٣٨٨ . (٨) فى «ب» : «فلم» .

(٩) من «ص» ، وفى «أ» ، ب ، ج ، د ، هـ : «إلا» .

(١٠) شرح الشاطبى ٣/٣٨٦ ، ٣٨٧ .

د : الفالث^(١) : توالى العلل ، يعنى التعريف والعدل والتأنيث ، وقد ردهُ ابن بابشاذ بأن نحو « أذربيجان » فيه خمس علل : « التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون » ، ومع ذلك لم يُبين^(٢) .

= المفصل ٤ : ٢٦ والشعر والشعراء ١ : ١٤٥ والكتاب ٣ : ٢٧١ وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٩٦ والإيضاح العضدى ١ : ١٦٤ ولسان العرب ١١ : ٦٥٧ ، ٦٥٨ (نزل) ، ١٢ : ١٨ (أسم) وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١ والمقتضب ٣ : ٣٧٠ ومع الهوامع ٢ : ١٠٥ وبلا نسبة فى خزنة الأدب ٧ : ٢٤٧ وشرح المفصل ٤ : ٥٠ ، ٥٢ .

ويروى :

ولا أنت أشجعُ من أسامةٍ إذ دعيتَ نزالٍ ولجُ في الذعيرِ
وقيل : إن البيت ملفق من بيتين ، بيت زهير ، وهو :

ولنعم حثو الدرع أنت إذا دعيتَ نزالٍ ولجُ في الذعيرِ
وبيت المسيب بن علس ، وهو :

ولا أنت أشجعُ من أسامةٍ إذ يَقَعُ الصراخُ ولجُ في الذعيرِ
« فى ذلك انظر : شرح الشاقية للرضى ٤ : ٢٣٠-٢٣١ » .

والشاهد فيه قوله : « دعيتَ نزالٍ » ، وهو من باب الإسناد اللفظى لا المعنوى ؛ لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها ، وقال الأعلام : الشاهد فى قوله : « نزال » ، وهو اسم فعل لقوله : « انزل » ، ودل على أنه اسم مؤنث دخول التاء فى فعله ، وهو « دُعيتَ » ، وإنما أخير عنها على طريق الحكاية ، وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغى أن تخبر عنه .
(١) وهناك سبب ثانٍ أورده المرادى فى شرحه ج٤ : ١٥٩ : والثانى : تضمته معنى هاء التأنيث ، وإليه ذهب الربيعى^(٢) .

(٢) ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٣٨ : « وليس كثرة العلل موجبة للبناء ، ألا ترى أن فى « أذربيجان » ونحوه التعريف والتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون ، فهذه خمس علل ، ومع هذا فلم يُبين ، فليس كثرة العلل موجبة للبناء » .

د : « فعال » : يكون معدولاً وغير معدول إلى قوله : فهذه خمسة أنواع (١) ،
يعنى زائدة على نحو « حذام (٢) » .

د : وكل معدول سُمي به فعده باقٍ إلا سحر (٣) وأمس (٤) ، والفرق بينهما
وبين غيرهما من المعدولات [١٣٣ أ] أنهما استعملتهما العرب معدولين وغير
معدولين ، وعدلها إنما هو إذا قصد بهما يوم بعينه ، « فإذا » (٥) لم يقصد بهما يوم
بعينه (٦) ، فهما مصروفان ، فإذا سُمي بهما لم يقصد يوم بعينه .

(١) المرادى ٤ : ١٦٢ - ١٦٣ : « فَعَالٌ » يكون معدولاً وغير معدول ؛ فالمعدول إما علم مؤنث
كحذام ، وتقدم حكمه ، وإما أمر نحو نزال ، وإما مصدر نحو حَمَادٍ ، وإما حال نحو :
والخيل تعدو في الصعيد بهداد
وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حَلَّاقٍ - للمنية . وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا
حبات ، فهذه خمسة أنواع ، كلها تبني على الكسر معدولة عن مؤنث . . . » .
(٢) ومثله قوله :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدُّ قُرُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
وقد سبق تخريجه ، وبيان الشاهد فيه .

(٣) الزجاج ١٣٠ : « فَأَمَّا سَحَرَ » فلا اختلاف بين النحويين أن « سَحَرَ » لا يتصرف في المعرفة
ويتصرف في النكرة ؛ تقول : « أَتَيْكَ سَحَرَ يَا هَذَا » . . . إذا أردت « أَتَيْكَ السَّحَرَ » الذي هو
لليلتنا ، فإن أردت سحراً من الأسحار صرقت ، قال الله عز وجل : « إِلَّا أَلَّ لُوْطٌ بِمَجْنَانِهِمْ
بِسَحَرٍ » . أ . ه . .

(٤) سيبويه : « وسألت معنى الخليل عن « أمس » اسم رجل ؟ فقال : مصروف ؛ لأن « أمس »
ليس هاهنا على الحد ، لكنه لما كثر في كلامهم ، وكان من الظروف تركوه على حال
واحدة . . . » .

« الكتاب ٣ : ٢٨٣ » وانظر شرح المرادى ٤ / ١٦٤ .

الزجاج : « وحقيقة ما قال سيبويه : أن « أمس » واجب الأعراب ؛ لأنه أشبه الحروف التي
جاءت لمعنى ؛ لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له : « أمس » ؛ فهو معرفة من غير جهة
التعريف . . . » ، « ما يتصرف وما لا يتصرف ١٢٤ » .

(٥) في « أ » « فإن » ، وهى ساقطة من « ب » .

(٦) ساقطة من « ب » .

د : وذهب الأخفش ومن معه إلى صرف العدد المعدول مُسمى به ، وهذا من
الغرائب ، منعه نكرة ، وصرفه معرفة (١) .

ولا اضطراراً أو تناسبٍ صُرفَ ذو المنع ، والمصروفُ قد لا يتصرفُ

د : وقرأ ابن مهران « ولا يخبثوا ويصوقا » (٢) ، وهو ميمون بن مهران
كاتب عمر بن عبد العزيز « رضى الله عنهما » (٣) .

(١) شرح المرادى ١٦٤ / ٤ .

(٢) سورة نوح : من الآية ٢٣ : وانظر شرح المرادى ١٧٠ / ٤ .

(٣) ساقطة من « د » .

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذْ يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَائِزٍ كَسَمِعْتُ
 د : يتنقص قول البصريين : « إن (١) » رافعه وقوعه « موقع » (٢) الاسم بنحو :
 هلا تفعل ، أى : لأنه موضع لا يصلح أن يقع فيه الاسم (٣) . انتهى والله أعلم (٤) .

وَيَلْنُ انصَبَهُ وَكَيْ كَلَدًا بِأَنْ لَا يَبْعَدَ عِلْمٌ وَالسِّيَ مِنْ بَعْدِ ظَنِّ
 فَانصَبَ بِهَا وَالرُّلْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مَطْرُودٌ
 وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى «مَاءٍ أَحْمِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ولا يلزم أن يكون نفى « لن » مؤيداً خلافاً للزمخشري (٥) ، ذكره فى
 أنموذجه (٦) ، هو تأليف له لطيف ، قاله أبو حيان (٧) .

قال فى الكافية (٨) :

وَمَنْ (٩) يَمْرَى النَّفْسَى بِلَنْ مُؤَيِّدًا فَارْدُدْ كَلَامَهُ وَغَيْرَهُ اعْضُدًا

(١) من « ج » ، و « هـ » .

(٢) فى « د » : « مع » .

(٣) ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢ : ٥٥٠-٥٥١ : « اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل

المضارع ، نحو : « يقوم زيد ، ويذهب عمرو » ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريفه من

العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسانى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ، وذهب

البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم » .

(٤) من « أ » . وانظر شرح المرادى ٤ / ١٧٢ . (٥) شرح المرادى ٤ / ١٧٣ .

(٦) الزمخشري : « ولن نظيرة « لا » فى نفى المستقبل ، ولكن على التأييد » . « شرح الأنموذج

فى النحو للأردبيلي ص ١٩٠ » .

(٧) التذيل والتكميل ٥ / ٨٩ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١٥ ، ونص البيت :

وَمَنْ رَأَى النَّفْسَى بِ « لَنْ » مُؤَيِّدًا فَكَوْلَهُ ارْدُدْ وَخِلَافَهُ اعْضُدًا

(٩) فى « هـ » : « وقد » .

ومن أدلة مبطلاته قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (١) فإن الغاية تنفي التأييد ، وكذا قول (٢) أبي طالب يخاطب [١٣٣ ب] رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٣) :

والله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّىٰ أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ « دَقِينَا » (٤) ،
 د : إذا كانت « كى » حرف جرٍّ ودخلت على الاسم فهي بمعنى لام التعليل ،
 لا تدخل على اسم « سوى (٥) » « ما (٦) » الاستفهامية ، فيقال : كيمه (٧) .

ق : فعل العلم والظن ما يعطى معناه (٨) .

ونصَّبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنَّ صُدْرَتَ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
 أَوْ قَبْلَهُ الِيمِينِ وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 د : إِذْنٌ عَلَى وَجْهِينِ (٩) :

أحدهما : أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها .

(١) سورة طه : من الآية ٩١ . (٢) في « أ » : « قوله » .

(٣) من الكامل ، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في المساعد ٢ : ٣١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٢٠٧ ولبني الداني ٢٧٠ وخزانة الأدب ٣ : ٢٩٦ والدرر ٤ : ٢٢٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٨٦ ومغنى اللبيب ١ : ٢٨٥ وجمع الهوامع ٢ : ٤١ . وفيه شاهدان :

الأول : مجيء جواب القسم مُصَدَّرًا بـ « لَنْ » ، وهذا جائز .

والثاني : أن « لَنْ » لا تنفيذ التأييد ، خلافاً للزمخشري ؛ لأنها مرتبطة بغاية ، وهي وفاة أبي طالب ومواراته في الثراب دقيماً ، والغاية تنفي التأييد .
 ويروى : « حتى أوارى » مكان : « حتى أوسد » .

(٤) في « أ » : « رهينا » . (٥) ساقطة من « أ » . (٦) ساقطة من « ص » .

(٧) ابن مالك في شرح التسهيل ٣ : ١٤٨ - ١٤٩ : « كى على ضربين : مصدرية تذكر في إعراب الفعل ، وجارة تساوى لام التعليل ، ولا تدخل إلا على « أن » . . أو على « ما » أختها . . أو على « ما » الاستفهامية ، تقول سائلاً عن العلة : كَيْمَ فَعَلْتَ ؟ وفي الوقف . . « كيمه » (أ) هـ .

وانظر شرح المرادى ٤ / ١٧٨ .

(٨) شرح الشاطبي ٣ / ٤٠٩ . (٩) شرح المرادى ٤ / ١٩١ .

- أبو حيان : « ففى (١) » هذا تكون عاملة على الشروط المتقدمة (٢) .
- د : والثانى (٣) : أن تكون مؤكدةً جواباً ارتبط بمقدم (٤) ، « أو (٥) » منبهة على سبب حصل فى الحال إلى آخره .
- أبو حيان : وهى فى الحالين غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يعتمد عليه (٦) .
- « عن الخليل (٧) » : هى مركبة من « إذ وأن (٨) » أى : فنقلت حركة الهمزة وحذفت .
- عن الزجاج والفارسي النصب بأن مضمرة بعدها (٩) . انتهى .
- د : وقال فى التسهيل (١٠) : وليست أن مضمرة « أن (١١) » بعدها خلافا للخليل فى أحد قوليه (١٢) .
- د : قال ابنه (١٣) : مستنده نقل السيرافى عن الخليل وهو يقبل التأويل ، بأن

-
- (١) فى « هـ » : « فى » .
- (٢) التذييل والتكميل ١٩٨ / ٥ .
- (٣) المرادى ٤ : ١٩١ : « والثانى : أن تكون واردةً جواباً ارتبط بمقدم أو منبهة على سبب حصل فى الحال ، نحو : « إن أتيتنى إذن أتيك » أو « إذن أظنك صادقاً » تقوله لمن يحدثك ، وهى فى الحالين غير عاملة » .
- (٤) فى « أ » : « بمقدم » .
- (٥) فى « ب » ، « أو » .
- (٦) ساقطة من « ب » . وانظر التذييل والتكميل ١٩٨ / ٥ .
- (٧) ساقطة من « هـ » .
- (٨) شرح المرادى ١٩٠ / ٤ .
- (٩) الفارسي : « وما يتنصب الفعل بعده من الحروف التى لا تضمّر « إذن » ، وإنما تعمل فى الفعل إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة ، ولم يكن الفعل الذى بعدها معتمداً على ما قبلها ، وكان الفعل مستقبلاً ... » . « الإيضاح العضدى ١ : ٣١٠-٣١١ . وانظر شرح المرادى ١٩٠ / ٤ .
- (١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٤ : ١٩ . (١١) من « د » .
- (١٢) سيويه : « وقد ذكر بعضهم أن الخليل قال : أن مضمرة بعد « إذن » الكتاب ١٦ / ٣ .
- (١٣) ليس هذا الكلام فى شرح الألفية لابن الناظم ، وقد يكون فى مؤلف آخر له .

يكون أراد التركيب من «إذ» (١) «التعليية وأن» ، ولم يدر أن (٢) ما نقل أبوه حكاة
سيبويه في باب «إذن» عن الخليل ورده ، وإلى قول الخليل ذهب الزجاج ورده
الفارسي [١٣٤ أ] في الإغفال (٣) ، انتهى .

وقوله : « إن صدرت » مُغْنٍ عن قوله : بعدُ ، والله أعلم (٤) .

وَيَسِّنَ لَا وَلَا مَجْرُ الثَّمَرِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عَدَمُ
لَا ، فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا وَبَعْدَ نَفْيِ «كَانَ» حَمًّا أَضْمَرًا

د : إيجاب : ما كان زيد ليفعل ، كان زيد سيفعل ، فاللام «في (٥)» مقابلة
السين (٦) .

أبو حيان : «ويدلك (٧)» على المقابلة أنه لا يجوز ما كان زيد سيقوم ،
ولا سوف يقوم ، استثناء بقولهم : «سيقوم (٨)» .

د : «وأما لا» فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال (٩) ،
يعنى فكأنها تنفي الحال ، وهو قد قال : نفي كان ، والمراد به الماضي ، فخرج المنفى
بها لذلك ، أعنى لكونه داخلاً في نافي الحال تقديراً .

«ما (١٠)» نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست
بزائدة ؛ لأن الزائد لا يتعلق (١١) .

(١) في «ص» : «إذا» . (٢) ساقطة من «ب» .

(٣) شرح الشاطبي ٣ / ٤١١ ، ٤١٢ .

(٤) من «ص» ، وفي «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «وبالله سبحانه وتعالى الترفيق»
وفي «هـ» «وبالله تعالى التوفيق» .

(٥) ساقطة من «ج» . (٦) شرح المرادى ٤ / ١٩٣ . (٧) في «هـ» : «ويدل»

(٨) في «هـ» : «ليقوم» . وانظر التذييل والتكميل ٥ / ١٩٩ .

(٩) شرح المرادى ٤ / ١٩٤ . (١٠) ساقطة من «ب» .

(١١) في «هـ» : «لأن الزائدة لا تتعلق» . وانظر شرح المرادى ٤ / ١٩٧ .

د : فتقديرهم «مزيداً» (١) يقتضى أنها زائدة للعامل ؛ لأن «مزيداً» (٢) لا يتعدى باللام ، وإنما يتعدى بنفسه (٣) .

كذلك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي

د : ضعيف قول من قال : إن تقديرها بكى أو إلى غير مطرد ، كذا فى عدة نسخ ، ولا يفهم إلا بحذف غير كما فى بعضها (٤) .

د : وذهب الفراء ومن وافقه إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة هى كون حالة الانتظار مثلاً غير حالة القدوم (٥) .

ق : صرح بقوله : « أن خفي » لثلا يفهم من كاف كذلك (٦) الموضوع لبعده المشار إليه أن [١٣٤ ب] الإحالة على ذى الوجهين ، وخفى إما فعل أو وصف « خُفِّفَ » (٧) للقفية (٨) .

وبعد حتى هكذا إضماراً أن حَمَّ كَجُدَّ حتى تَسْرُداً حَزَنَ وتَلَوَّ حتى حالاً أو مُؤَوِّلاً بِهِ اِرْفَعَنَّ وَاَنْصَبِ الْمَسْتَقْبَلَاً

د : فى التى للغاية علامتها أن يصلح فى موضوعها كى (٩) ، كذا فى «بعض» (١٠) ، النسخ ، وصوابه : أن يصلح فى موضعها « إلى » ، وقد تكون (١١) للتعليل نحو : جُدَّ حتى تسرداً حزن وعلامتها أن يصلح فى موضعها « كى » .

(١) فى «ب» : «مزيداً» . (٢) فى «ب» : «مزيداً» . (٣) شرح المرادى ٤/ ١٩٧ .
(٤) المرادى ٤ : ١٩٨-١٩٩ : « والثالث فى نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم » ، وبذلك يضعف قول من قال : إن تقديرها بلأ مطرد ، وقول من قال : إن تقديرها بكى أو إلى مطرد ، ويؤيد الاحتمال الثانى أنه لو أراد « حتى » التى بمعنى « إلى » فقط ، لصرح بآلى ، والوزن مؤات له على ذلك .

(٥) شرح المرادى ٤/ ٢٠٠ .

(٦) فى «ب» : «خُفِّفَهُ» .

(٧) شرح المرادى ٤/ ٢٠٢ .

(٨) فى «هـ» : «يكون» .

(٩) ساقطة من «ب» ، وفى «هـ» : «كذلك» .

(١٠) شرح الشاطبى ٣/ ٢٠ .

(١١) من «ب» .

د : « والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه (١) » ، أى : فيقدر اتصاف الفعل بالدخول فى الحال .

« (٢) : الرفع يمتنع فى نحو : كان سيرى حتى أدخلها ، وكذا بعد المبتدأ نحو : سيرى حتى أدخلها (٣) .

« دل (٤) » تقسيمه الحال « إلى حقيقى » (٥) ومؤول أن المستقبل كذلك ، وأيضاً فالاستقبال المؤول راجع للحقيقى ؛ لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى ما قبل حتى ، وهو بالنسبة إليه كذلك ، وإن كانا وقعا معاً بخلاف الحال المؤول ، فإنه إنما يكون حالاً بالنسبة إلى أن المتكلم يتصور وقوعه حالة الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل حتى من الفعل ؛ إذ هو بالنسبة (٦) إليه مستقبل ليس إلا ، فلذا (٧) أطلق الاستقبال ولم يقيده بالحال (٨) .

وبعدَ فاجواب نفى أو طلبٍ محضين أن وسرّها حتم نصّب
والواو كالفأ إن تُفد مفهوم مع كلا تكن جلدًا وتظهر الجزع

(١) شرح المرادى ٢٠٣/٤ . (٢) ساقطة من « ب » .

(٣) سيبويه : « اعلم أن « حتى » تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالناصب للفعل مهنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً ، فالفعل إذا كان غايةً نصّب ، والاسم إذا كان غايةً جرّ ، وهذا قول الخليل ... » ، « الكتاب ٣ : ١٦-١٧ » ، وانظر شرح المرادى ٢٠٤/٤ .

(٤) ساقطة من « أ » . (٥) من « ب » ، و « هـ » وفى بقية النسخ : « الحقيقى » .

(٦) ساقطة من « ب » . (٧) فى « ج » : « فلها » .

(٨) من « ص » ، وفى « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » ، و « هـ » : « كالحال » . وقال المرادى ٢٠٤ : « فالاستقبال حقيقة نحو « لاسيرن حتى أدخل المدينة » والمؤول كقراءة غير نافع : « وزلزلوا حتى يقول » ، والمراد به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالزمم فينصب ؛ لأنه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال » .
وانظر شرح الشاطبى ٣/٤٢٤ ، ٤٢٥ .

[١٣٥] ق : لا يخرج بقوله : « محضين » باب : « الم تَسألُ فَتُخبرُكَ
 الرسومُ (١) » ؛ لأن المنصوب جواب النفي لا التقرير ، ولا باب « هل أحسنت إلى
 فأكرمك » مشرباً معنى النفي لعروض النفي فيه ، ولا يُقال : إن لم يتناوله
 الاستفهام تناوله النفي ؛ « لأننا إذا سلمنا كونهما غير محضين لم يتناوله واحد
 منهما (٢) » .

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنَّ تَسْقُطَ الْفَاءِ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
 وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ إِنَّ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
 وَالْأَمْرُ أَنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا
 وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ

د : والشرط لا بد له من فعل ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه
 ولا « مضمناً » (٣) له مع فعل الشرط ، قيل : صوابه مع معنى حرف الشرط (٤) .

(١) البيت بتمامه :

ألم تَسألُ فَتُخبرُكَ الرسومُ على فِرَاجٍ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

من الوافر ، وهو للبرج بن مسهر الطائي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ : ١٥٣
 ولسان العرب ٢ : ٣٤٤ (فرج) وبلا نسبة في فهرس شواهد سيبويه ١٣٧ وشرح التسهيل لابن
 مالك ٤ : ٣١ وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ١٦٠ والرد على النحاة ١٢٥ والكتاب
 ٣ : ٣٤ وشرح الشاطبي ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

والشاهد فيه قوله : « فتخبرك » حيث نصبه بـ « أن » مضمرة بعد الفاء السببية ، والرفع
 والجزم جائزان .

(٢) ساقطة من « ج » . وانظر شرح الشاطبي ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٣) في « ه » : « متضمناً » .

(٤) المرادى ٤ : ٢١٣ ؛ والرابع : أن الشرط لا بد له من فعل ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب
 بنفسه ، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف ، ولا مقدراً بعده
 لقبح إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه .

د : ومذهب البصريين أن « الرجاء » (١) ليس له جواب منصوب ؛ لأنه عندهم في حكم الواجب (٢) .

د : « وتأولوا ذلك بما فيه بُدْءٌ (٣) » مما تأولوا أن يكون معطوفاً على توهم دخول أن في خبر لعل (٤) .

ق : وفي قوله : « والجزاءُ لَدُ قُصِدِ » والبيت بعده إشعار « بالجزام (٥) » عنده ، والطلب « ما (٦) » أعطى معنى افعل ، فلذا لم يتناول الرجاء ، وإدخال الناظم « التمني » (٧) تحته بعيد ، والواو كالفاء « في (٨) » نحو : « لعل (٩) » أحج « فأزورك (١٠) » « وأزورك (١١) » .

وإن على اسمِ خالصِ فِعْلٍ عَطْفٌ تنصِبُه أن ثابتاً أو منْحَدِفٌ
وَشَدُّ حَذْفٍ أن ونصبٌ في سِوَى ما مرُّ لساقبل منه ما عدلٌ رَوَى

[١٣٥ ب] د : « ويخرج أيضاً بذكر الخالص العطف على مصدر مترهَم (١٢) ، مثاله : ما تأتينا فتحدثنا (١٣) .

لأن المصدر فيه غير خالص ، بل تقديرًا معنويًا (١٤) .

-
- (١) في « د » : « الرجل » .
(٢) شرح المرادى / ٤ / ٢١٧ .
(٣) في « أ » : « خير هل » .
(٤) في « د » : « بما » .
(٥) من « هـ » .
(٦) من « هـ » .
(٧) من « أ » .
(٨) من « أ » .
(٩) ساقطة من « ب » .
(١٠) شرح الشاطبي ٣ / ٤٣٥ .
(١١) شرح المرادى / ٤ / ٢٢٢ .
(١٢) الكتاب ٣ : ٣٦-٣٢ .
(١٣) شرح الشاطبي / ٤ / ٨ .
(١٤) شرح المرادى / ٤ / ٢١٧ .

عوامل الجزم

بِلا ولام طالِبًا ضَعَجَ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلِمَا
 واجزَمَ بِإِنْ وَمِنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيُّ مَتَى أَيُّنَّانِ أَيُّنَّ إِذْ مَا
 وَحَيْثُمَا أَيُّ وَحَرَفٌ إِذْ مَا كَبَّرَانَ وَبِاقِي الْأَدْوَاتِ أُنْمَا

د : « عن شرح » (١) التسهيل (٢) : لا يلي الاسم لم ولما إلا « لضرورة » (٣) ،
 فيضم له فعل يفسره ، أي : المشغول وكذا في الشرح المذكور .

د : عن ابن إياز (٤) : لو قيل : إن مهما مفعل تمامًا لذلك ، أي (٥) : للدخول
 في باب سلس لضيقه (٦) .

فِعْلَيْنِ يَفْتَتِضِينَ شَرْطَ قُدَمَا يَتَّخِلُونَ الْجِزَاءَ وَجَوَابًا وَمِمَّا
 وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مَضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مَتَّخِلَيْنِ
 وَبَعْدَ مَا ضَرَفَ الْجِزَاءَ حَسَنًا وَرَفَعَهُ بَعْدَ مَضَارِعٍ وَهَنًا

د : ونص الأئمة على جوازه في الاختيار مطلقاً (٧) ، وزعم بعضهم أنه
 لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع كان ، وقال بعض المتأخرين : لا أعلمه جاء في

(١) في «أ» ، و«د» : « شارح » .

(٢) شرح التسهيل ٤ : ٦٣-٦٦ ، وانظر شرح المرادى ٤ / ٢٣٦ .

(٣) في «ه» : « ضرورة » .

(٤) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد ، العلامة جمال الدين . أجاز له
 الشيخ ، وكان دَمَتْ الْأَخْلَاقُ ، ومن تصانيفه ، قواعد المطارحة والإسعاف في الخلاف .
 توفي سنة ٦٧٤ هـ ، وقيل : سنة ٦٨١ هـ .

انظر : بغية الوعاة ١ : ٥٣٢ ، وكشف الظنون ٨٥ و ٤١٢ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٥٧٣
 و ١٦٦٩ و معجم المؤلفين ٣ : ٢١٦ والواقف بالوفيات ١١ : ٦٢ والبلغة ٦٨ .
 (٥) ساقطة من «ج» .

(٦) للحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٣٥ أ ، وشرح المرادى ٤ / ٢٤١ .

(٧) شرح المرادى ٤ / ٢٤٧ .

الكلام ضمير جوازه ، وضمير أعلمه للرفع ، يظهر ذلك بالوقوف على كلام أبي حيان الذى اختصر منه ونصه : ولا أعلم خلافا فى جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكره صاحب كتاب الإعراب (١) عن بعض النحويين أنه لا يجىء [١٣٦] فى الكلام الفصيح ، وإنما يجىء مع كان ؛ لأنها أصل الأفعال ، والصحيح مجيئه مع غيرها ، ومنه قوله (٢) :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِى لَا تَخَوَّنِى فَكُنْ مِثْلَ مَنْ ، يَا ذَلْبُ ، يَصْطَحِبَانِ

وقال صاحبنا أحمد بن عبد النور (٣) : الرفع ضرورة ، ولا أعلم منه شيئا «جاء» (٤) فى الكلام (٥) .

وَأَقْرَبُ بَقَا حَصْمًا جَوَابًا لَوْ جَعَلُ
وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفَاجَأُ
شُرْطًا لِأَنَّهُ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
كَأَنَّ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

(١) فى «أ» ، و«ب» : «الإعراب» ، والإعراب هو كتاب لكمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى الترمذى سنة ٣٢٨ هـ ، واسمه : «الإعراب فى جمل الإعراب» ، وأوله : «الحمد لله مسبب الأسباب» . «كشف الظنون : ١٣٠» .

(٢) من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ : ٣٢٩ وتخليص الشواهد ١٤٢ والدرر ١ : ٢٨٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢ : ٨٤ وشرح شواهد المفتى ٢ : ٥٣٦ والكتاب ٢ : ٤١٦ ومعنى اللبيب ٢ : ٤٠٤ والمقاصد النحوية ١ : ٤٦١ وفهرس شواهد سيبويه للنجاح ١٥٠ ويلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٥٦ والخصائص ٢ : ٤٢٢ وشرح الأشموني ١ : ٦٩ وشرح شواهد المفتى ٢ : ٨٢٩ وشرح المفصل ٢ : ١٣٢ ، ٤ : ١٣ و«من» ؛ لأنها كناية عن اثنين ، وقد فصل بين «من» وصلتها بالنداء «يا ذلب» .

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد الماللقى كان عالماً بالنحو ، صنف شرح الجزولية ، وشرح مقرب ابن هشام الفهرى ، وروصف المبانى فى حروف المعانى ، وغير ذلك . توفي سنة ٧٠٢ هـ . انظر بغية الرعاة ١ : ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٤) ساقطة من «ب» . (٥) التذييل والتكميل ٥ / ١٥١ .

ق : « وإن^(١) » المجابة بجملة اسمية مقصودة في المثال .

والفعلُ من بعدِ الجزاءِ إنْ يَقتَرِنُ بألفِ أو الواوِ بثلاثِ قَمِينِ
وجزَمَ أو نصبَ لفعلِ إثرَ فَا أو واوِ إنْ بالجمليتينِ اكتنفا

د : وإنما جاز النصب بعد الجزاء^(٢) ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ، فهو إذن معطوف على مصدر متوهم^(٣) .

والشرطُ يُفنى عن جوابٍ قد عَلِمَ والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمَ
وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين

استجارك^(٤) ﴾ في كونه من هذا الباب « بحث^(٥) » .

واحذفُ لدى اجتماعِ شرطٍ وقسمٍ جوابَ ما أخترتَ فهو مُلتزمٌ
وإن تَوَالِيَا وقسبَلِ ذُو عَخبَرٍ فالشرطُ رَجَحَ مُطلقًا بلا حَذَرٍ
وربما رَجَحَ بعدَ قسَمٍ شرطٌ بلا ذى عَخبَرٍ مُقدِّمٌ

[١٣٦ ب] د : « والمغاربة لا يسمون لولا شرطًا ولا لو^(٦) » إذا كانت

بمعنى « إن^(٧) » ، يعنى : فتكون مجردة من الامتناع ، وذلك في الغايات نحو قوله - عليه الصلاة والسلام - (٨) : « احفظوا عني ولو آية^(٩) » .

ق : إفراده الشرط الامتناعي « بعد^(١٠) » يدل « على^(١١) » أنه أراد هنا غيره^(١٢)

(١) في « ب » : « أى » .

(٢) في « ص » ، و « أ » ، و « د » : « الجزم » . وانظر شرح المرادى ٢٥٥ / ٤ .

(٣) انظر قضية المعطف على التوهم في شواهد سيويه من المعلقات في ميزان النقد ٨٢ - ٨٥ .

(٤) سورة التوبة : من الآية ٦ : وانظر شرح المرادى ٤ : ٢٥٨ .

(٥) ساقطة من « هـ » . (٦) ساقطة من « د » .

(٧) شرح المرادى ٤ : ٢٦٥ . (٨) في ص : « عليه السلام » .

(٩) أخرجه البخارى ٤ / ١٥٤ وأحمد ٢ / ١٥٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٤ .

(١٠) ساقطة من « هـ » . (١١) من « أ » ، و « ب » ، و « ج » .

(١٢) شرح الشاطبي ٤ / ٤٨ .

فصل لو

لو حرف شرط في ماضي وقيل إبلاؤه مستقبلاً لكن قبل
وهي في الاختصاص بالفعل كأن لكن لو أن بها قد تقترن
وإن مضارع تلاها صرفاً إلى المضي نحو: لو يفي كفى

د : وإنما يرد عليه ، أى على الزمخشري : « لو أن حيا مدرك الفلاح (١) » ،
بل قد (٢) يُغير في وجهه ﴿ لو أنهم بادون في الأعراب (٣) ﴾ انظر معنى اللبيب (٤) .

ق : أدخل بجواب « لو » فكان ينبغي أن يزيد مثلاً .

تجواب بالماضي بلامٍ وبما أو بمضارع بلم قد جزماً (٥)

(١) هذا بيت من الرجز ، وهو والذي بعده :

لو أن حيا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الروماح

وهذا الرجز للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٣٣٣ وجمهرة اللغة ٥٥٥ وخزانة الأدب
٣٠٤ : ٢ والدرر ١٨١ وشرح شواهد المغني ٢ : ٦٦٣ ولسان العرب ١ : ٧٤١ (لعب)
والمقاصد النحوية ٤ : ٤٦٦ ولبتن عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ١ : ٣٢٩ ويلا نسبة في
الجنى الداني ٢٨٢ ومعنى اللبيب ١ : ٢٧٠ وجمع الهوامع ١ : ١٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك
٤ : ٩٩ وشرح المرادي ٤ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

والشاهد فيه قوله : « مدرك الفلاح » حيث وقع خبراً لـ « أن » الواقعة بعد « لو » ، والحال
أنه اسم ، وفيه ردٌ على من اشترط أن يكون خبر « أن » بعد « لو » فعلاً .
(٢) ساقطة من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٣) سورة الأحزاب : من الآية ٢٠ : وانظر معنى اللبيب ٣٥٧ دار الفكر .

(٤) في « ج » ، و « د » : « معنى البيت » ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٤ : ٩٩ : « وزعم
الزمخشري أن الخبر بعد « لو أن » ملتزم مجيئه فعلاً ؛ ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل
المقترن بين « لو » و « أن » ، ومنع صحة قولك : « لو أن زيداً حاضري لأكرمك » ، قال
الشيخ - رحمه الله : وما منعه شائع في كلام العرب ، كقوله تعالى : « ولو أن ما في الأرض
من شجرة أعلام .. ١٤٠ هـ .

(٥) شرح الشاطبي ٤ / ٥٥ .

فصل أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمًا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا لِيَلْبُرِ لِبُرِّهَا وَجُورًا أَلْفَا
وَحَدَفُ ذِي أَلْفَا قَلٌّ فِي نَشْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

من الضروري أن يزيد «بيتا(١)» بينهما مثلا :

وَيَلْوُهَا جِزءُ الْجَوَابِ قَدَمًا لِلْفَصْلِ وَالْأَفْعَالِ لَنْ تَقْدَمَا

أى : الفاصل بين إما وجوابها هو (٢) جزء من الجواب عامل «أو معمول» (٣) ، ولا يتقدم الفعل ، فلا تقول : أمّا يقوم فزيد(٤) .

[١٣٧] لَوْلَا وَلَوْمًا يَلْزَمَانِ الْإِبْدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بوجُودِ عَقْدَا
وَبِهِمَا التَّخْطِيطُ مِيزٌ وَهَلَا أَلَّا وَأَوَّلِينَهَا الْفِعْلَا
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عَلَّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

(١) من «ب» . (٢) ساقطة من «ب» .

(٣) فى «هـ» : «ومعمول» .

(٤) فى «أ» : «زيد» . قال المرادى ٤ : ٢٨٤ : «تبيينان :

الأول ، يؤخذ من قوله : « لتلو تلوها » أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت : « أمّا زيد طعامه فلا تأكل » لم يجز ، كما نصّ عليه غيره .

الثانى ، لا يفتصل بين «أمّا» والفاء بجملته تامة إلا إن كان دعاءً ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : « أمّا اليوم ، رحمتك الله ، فالأمر كذا » . أ . هـ .

وانظر شرح الشاطبى ٤ / ٥٧ .

د : « ألأ » بالتخفيف حرفَ عَرَضٍ إلى أن قال : ذكرها مع أدوات التحضيض
لمشاركتها لهنَّ في الاختصاص « بالفعل » (١) .

قال « شيخ شيوخنا » (٢) أبو العباس الغيلالي : هذا غير بيِّن ، والحقُّ
ما قال (٣) .

(١) ساقطة من « هـ » ، وقال المرادى ٤ : ٢٨٨-٢٨٩ : « وأما « ألأ » بالتخفيف . فهي حرف
عرض ، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يريد به أنها تكون للتحضيض بمعنى « هلاً » في بعض المواضع لا مطلقاً ؛ لأنه
ذكر في غير هذا الموضع أنها تكون للعرض .
والثاني : أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض ؛ لمشاركتها لهنَّ في الاختصاص
بالفعل ، وقرب معناها من معانها وإن لم تكن موضوعة لمعناها . . . » .
(٢) في « هـ » : « شيخنا » .

(٣) ابن الجزرى : « . . . ومثلها في الحث على الفعل والحض « هلاً » ، و « ألأ » تقول : هلاً
فعلت ، و « ألأ فعلت . . . » « كاشف الخفاصة ٣٢٩ » .
والرئاني : « ألأ : وهي من الحروف الهوامل ، ولها مواضع :
أحدها : أن تكون تبيهاً وافتاحاً للكلام ، نحو قوله تعالى : « ألأ لعنة الله على الظالمين » .
والثاني : أن تكون عرضاً نحو قولك : ألأ تنزل فتصيب خيراً ، ألأ تقصدنا فنكرمك .
والثالث : أن يكون تحضيضاً ، نحو قولك : ألأ أكرمت زيداً . . . » « كتاب معاني
الحروف ١١٣ » .

الإخبار بالذی والألف واللام

ما قيل أخبر عنه بالذی خبر
عن الذی مبتدأ قبل استقر
وما سواهما فموظفه صلة
عالدها خلف مغطى التكملة
نحو الذی ضربته زيداً فذا
ضربت زيدا كان فاذر المأخذاً

د عن الشارح (١) : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ،
أو تقوى الحكم أو تشويق السامع ، أو إجابة المتحن ، والأول (٢) كقولك : الذی قام
زيد ، رادُّ « على » (٣) من قال : قام عمرو وخالده .

والثاني ظاهر ؛ لأن في هذا الإخبار إسنادين ، فهو أقوى مما فيه إسناد واحد .

والثالث : كقول واصف ناقة صالح (٤) :

والذی حارت البرية فيه حيوان متحكّم من جماد

والرابع : « من » (٥) قصد النحاة ، ويجمعها للحفاظ أن تقول :

قصد اختصاص أو تقوى الحكم أو تشويقاً أو سيراً بذنا الباب عنوا
وباللذين والذين والسي أخباراً مراعياً وفاق المثبت

[١٣٧ ب] ق : يسمى القدماء هذا الباب « سبك النحو » وقد وضعه بعضهم

على أبواب النحو وقد غلط فيه من لم « يزاوله » (٦) من الكبراء (٧) .

(١) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٩٥ وشرح المرادى ٤ / ٢٩٢ .

(٢) ساقطة من « ب » . (٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) لم أعثر له على قائل - ولا مرجع . (٥) ساقطة من « ب » ، و « ج » .

(٦) في « هـ » : « يداوله » . (٧) شرح الشاطبي ٤ / ٦٢ .

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُسِمَا
كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فِرَاعٍ مَا رَعَوْا

د : فهم من قوله (١) : « كذا الغنى عنه بأجنبي » ، امتناع الإخبار عن العائد ،
كذا في النسخ ، وصوابه عدم امتناع الإخبار (٢) .

د : فإن قلت : هذا الشرط الرابع مغن عن اشتراط الثاني ؛ لأن « ما (٣) »
لا يقبل الإضمار ، لا يقبل التعريف (٤) ، كذا صححه أستاذنا ، وهو « الموافق (٥) »
لما في شرح الكافية (٦) .

د : « قزح (٧) » اسم للشيطان (٨) ، « كان العرب جعلت القبة التي تسميها

(١) المرادى : ٢٩٥ : « فهم من قوله : « كذا الغنى عنه بأجنبي » أنه يجوز الإخبار عن ضمير
الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي . . . » .
(٢) ساقطة من « أ » .
(٣) من « أ » .

(٤) ولكن المرادى قال : فإن قلت هذا الشرط الرابع مُغْن عن اشتراط الثاني ؛ لأن ما لا يقبل
التعريف لا يقبل الإضمار ، قلت : هو كذلك ، وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكره
زيادة في البيان . « توضيح المقاصد ٤ : ٢٩٧ » .

(٥) في « ج » : « موافق » .

(٦) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٧٥ : « وكان في اشتراط جواز الاستغناء عنه
بمضمَر ما يغنى عن هذا الشرط الأخير ، لكنني ذكرته زيادة في البيان » .
(٧) قال الشاعر :

فَكَانَمَا نَظَرُوا إِلَى قَلَمِي أَوْ حَمِيثٍ عَلِقَ قَلَمِي قَزْحُ

من الكامل ، وقائله شقيق بن سليك الأسدي ، في المقاصد النحوية ٤ : ٤٧٩ وللحكم بن
عبد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٨٤ ويلا نسبة في الدرر ٦ : ١٩٤ وجمع الهوامع
١٤٦ : ٢ .

والشاهد فيه جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ، وقال جمهور النحاة : إن
الاسم الذي ليس تحته معنى لا يمكن أن يصير خبراً عن شيء ، نحو الأسماء المضافة في الكنى
وغيرها من الأعلام المضافة ، نحو « بكر » من قولهم : « أبو بكر » ، فلو أخبرنا عن ذلك لم يكن
استزادة ؛ لأن ذلك يكون كنبأ ، وأجابوا عن ذلك بأن « قزح » اسم للشيطان ، فكانت العرب قد
وضعت قوساً للشيطان ، فيكون من أكاذيبها .

(٨) شرح المرادى ٤ / ٢٩٩ .

العامّة عروس المطر قوساً للشيطان^(١) ، فيكون ذلك من أكاذيبها ، فليس قزح من قوس قزح بمنزلة قبان من حمار قبان^(٢) ، ولا بمنزلة قنزة من ابن قنزة .

واخبروا هنا بأن عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدّم
إن صحّ صوغُ صلةٍ منه لأن كصوغِ واوٍ من وقى الله البطل
وإن يكن ما رفعت صلةً أن ضميرَ غيرها أبين وانفصل

ق : الشروط السابقة جارية هنا ، فقوله : « قبل لما أخبر عنه ها هنا » ،
« معناه^(٣) » في باب الإخبار ، لا في الذى خاصة ، وبعض من قوله : عن بعض
ما وقع^(٤) على الاسم^(٥) .

د : فإن كان منفيًا لم يجز الإخبار^(٦) إلى قوله : نبه عليه فى التسهيل ، لعل
قوله : « إن صحّ صوغُ صلةٍ » [١٣٨ أ] شامل الشرطين ؛ إذ علة المنع فى الصورتين
تعذر الصلة .

(١) ساقطة من « هـ » .

(٢) هاتان كلمتان من بيت رجز ، والرجز كاملاً مع الذى قبله وبعده :

يا عجباً لقد رأيت عجّبا حماراً قبان يسوق أرنبا
خاطمها زامها أن تذهب
فقلت أردني فقال مسرحباً

والرجز بلا نسبة فى الحصائص ٣ / ١٤٨ وسر صناعة الإعراب ١ / ٧٣ وشرح شافية ابن
الحاجب ٢ / ٢٤٨ وشرح شواهد الشافية ١٦٧ وشرح المفصل ١ / ٣٦ ، ٤ / ١٣٠ ولسان العرب
١ / ٦٥٩ (قَب) ، ٤ / ٢١٤ (قمر) ، ١١ / ٣٩١ (ضلل) ١٢٢ / ٢٧٢ (زم) ، ١٣ / ٣٣٠
(قبن) والمتع فى التصريف ١ / ٣٢١ .

والشاهد فيه قوله : « زامها » يريد : زامها ، فهمز الألف ، وليس هذا ما سبقت الكلمتان
من أجله ، وإنما من أجل التركيب فى « حمار قبان » .

(٣) فى « هـ » : « يعنى » . (٤) من « أ » ، و « ب » ، و « د » وفى بقية النسخ : « واقع » .

(٥) شرح الشاطبى ٤ / ٧٦ .

(٦) وعلل المرادى ذلك فقال : « لتعذر صوغ صلتها من المنفى » . « توضيح المقاصد ٤ : ٢٩٩ » .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : يؤخذ شرط نفي النفي من قوله : « يكون فيه الفعل قد تقدما » ؛ إذ لا يتقدم مع أداة صدر (١) . انتهى (٢) ، وفيه بُعد .

د : وعن الأخفش : إذا أخبرت عن زيد من : قامت جاريتا زيد لاقعدتا (٣) ، قلت : القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد « أل » فى القائم ، والقاعدتان واقعة على زيد ، فأما الأولى فلا إشكال فيها ، وأما الثانية « فصلتها » (٤) خالية من ضمير يعود عليها ، لكن لما كان فيها ضمير « مستكن » (٥) يعود على الجاريتين وهما قد أضيفتا إلى زيد الذى وقعت عليه « أل » اغتفر ذلك فيها ، ولا يغتفر عند الجمهور فى غيرها كالذى .

د : عن الأخفش : يجوز « المضروب الوجه زيد » ، ولا يجوز : « الذى ضرب الوجه زيد » (٦) أصله قبل الإخبار ، والله تعالى أعلم ، ضرب وجه زيد ، فلما أريد الإخبار قيل : « المضروب وجهه زيداً » ، ثم أبدل من الضمير « أل » فقيل : « المضروب الوجه زيد » فامتنع الإخبار بالذى بعد تعويض « أل » من الضمير .

د : وينبغى أن يجيزه من أجاز تشبيه « الفعل » (٧) اللازم بالمتعدى ، « إلا أنه يتصب الوجه فقط ، والله تعالى أعلم » (٨) .

« والمشهور » : أن تشبيه اللازم « بالمتعدى » (٩) خاص « بالصفات » (١٠) .

ق : ذكر فى البيت الأخير الجارى على غير من هو له ، كما إذا أخبرت عن ياء أكرممتنى ، فإنك تقول : المكرمة أنت أنا ، وإن شئت قلت : [١٣٨ ب] المكرمى أنت أنا ، فأتيت بضمير « أل » على المعنى ، ومنه ما أنشد ابن النحاس فى كافيته (١١) :

كيف أشكو منك ما حل بنا أنا أنت الضارِ بى أنت أنا

(١) فى « ب » : « مصدر » . (٢) ساقطة من « أ » . (٣) شرح الرمادى ٤ / ٣٠٠ .

(٤) فى « أ » : فلان فصلتها . (٥) ساقطة من « هـ » . (٦) شرح الرمادى ٤ / ٣٠٠ .

(٧) ساقطة من « هـ » . (٨) ساقطة من « أ » ، وانظر شرح الرمادى ٤ / ٣٠٠ .

(٩) ساقطة من « أ » ، و « ب » . (١٠) ساقطة من « ب » .

(١١) البيت مجهول القائل ، وقد ورد فى الخزانة ٦ / ٧٢ وشرح الشاطبى على الألفية ٤ / ٨١

العدد

ثلاثة بالتاء قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضَّدِّ جَرْدٌ وَالْمَمِيْزُ أَجْرِدٌ جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلِيلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

د : أشياء « نائِب (١) » عن جمع شيء على أفعال (٢) ، أى : عدل عن أفعال إلى فعلاء ، ثم قدمت لامه على فائه ، فصار فى الوزن أفعال (٣) ، واستصحب منع صرفه للتأنيث (٤) ولزومه ، وتثبت (٥) التاء فى عدده كما كانت تثبت (٦) مع المثوب عنه ، وهو فعال ، وهذا على مذهب الخليل وسيبويه (٧) : أنها اسم جمع كظرفاء (٨) وحلفاء ، وأصلها شيئاء من مادة شيء .

د : تقول : ثلاثة أعبد وثلاث أم ، « بجمع أمة (٩) » .

الجوهري : وأصل أمة « أموة » بالتحريك ؛ لأنه جُمع على أم ، وهو أفعال ، مثل ناقة وأنيق لا يجمع فعله بالتسكين على ذلك (١٠) .

ق : وقوله : « فى الأكثر » يمكن رجعه للأوصاف الثلاثة ، أو لآخرها (١١) .
ومائة والألف للفرْدِ أضِفْ ومائة بالجمع نَزْرًا قَدْ رَدِفْ

(١) فى «ص» ، «ب» ، و«د» : «نابت» . (٢) شرح المرادى ٤ / ٣٠٥ .

(٣) فى «ج» ، و«هـ» : «لفعاء» . (٤) ساقطة من «ب» .

(٥) فى «ص» ، و«ج» ، و«هـ» : «ثبت» . (٦) فى «ج» ، و«هـ» : «ثبتت» .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٦٤ . (٨) فى «هـ» : «كظرفاء» .

(٩) ساقطة من «ج» ، وانظر شرح المرادى ٤ / ٣٠٦ .

(١٠) الصحاح ٦ / ٢٢٧٢ . (١١) شرح الشاطبى ٤ / ٨٩ .

ق : وصف المميز بالإفراد والإضافة ، ثم استدرك في النزر تخلف الإفراد
فبقيت الإضافة على حالها(١) .

وأشار « بقدر » إلى تقليله(٢) صوابه بنزر(٣) .
وأحد اذكرو وصلنه بعشر
مركباً قاصداً معدوداً ذكر
[١٣٩] وقُلْ لدى التانيث إحدى عشرة
والشين فيها عن تميم كسرة
ومع غير أحدٍ واحدٍ
ما معهما فعلت فافعل قاصداً
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما إن ركبا ما قدما
وأولٍ عشرة اثنى وعشراً
اثنى إذا اثنى تشا أو ذكراً
والبا لغير الرفع وارفَع بالالف
والفتح في جزأى سواهما ألف

لا « يشعر(٤) » قوله : « عن تميم كسره » بالتزامهم إياها ، بل قد يفتحون
كقيس ، وإنما جعل حكم عشرة مع التركيب عكس حكمها مع الإفراد كراهة
اجتماع تائي التانيث في نحو : ثلاثة عشر(٥) ، كما لم يجتمع(٦) في « طلحات »
ونحوه ، ولا يلزم(٧) في إحدى عشرة ؛ لأن إحدى العلامتين ألف والأخرى تاء ،
وكان اختلاف لفظهما مسوغاً لذلك ، كما في حمرات ونحوه .

وقوله : « فافعل قاصداً » أي : عدلا بين الإسراف والإقتار ، فلا تزد
ولا تنقص ، ومنه : ﴿ واقصد في مشيك(٨) ﴾ ، وإنما قال : « اثنى تشا أو ذكراً » ولم
يقُل : « إنانا تشا أو ذكورا » ، وإن كان فيه بعد(٩) ؛ لأن قصده حكاية تمييزهما ،

(١) شرح الشاطبي ٩١ / ٤ . (٢) في « ص » : « تعليله » .

(٣) المرادى ٤ : ٣٠٩ : « أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي « ثلثائة سنين » . وأشار بقوله :
« نزراً » إلى تقليله ، وقال بجوازه الفراء ، وقال المبرد : هو خطأ في الكلام ، وإنما يجوز
في الشعر للضرورة ، وكلامه مردود بالقراءة المتواترة » .

(٤) في « أ » : « يستقر » . (٥) في « هـ » : « عشرة » .

(٦) في « ص » : « تجتمع » ، وفي « هـ » : « تجمعا » .

(٧) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » : « يلزمه » .

(٨) سورة لقمان : من الآية ١٩ . (٩) كلمة من عندي ليستقيم السياق بها .

ولا يغنى قوله : « اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان » عن قوله : « واليا لغير الرفع وارفع بالالف » ، إذ يتوهم بناؤهما للتركيب ، وأما تخصيص جزأى سواهما بالفتح ، فالأول لشبههه بما قبل ، والثاني^(١) للتخفيف ومعنى «ألف» اغتيد ، عرض به لأمرين :

أحدهما : قول بعض العرب فى الإضافة : جاء خمسة [١٣٩ ب] عشرك ومررت بخمسة عشرك فجعل الإعراب فى عجزها كجعلك .

قال سيويه : « وهى لغة رديئة^(٢) » .

والثانى : قول بعضهم : « ثمانى عشر^(٣) » بإسكان الياء تشبيها بمعدى كرب ، وأيادى سبا وقالى قلى ، وقد تفتح نونه ، يعنى : وقد تكسر مع حذف الياء^(٤) ، ومن غير المؤلف إضافة الصدر إلى العجز^(٥) ، أنشد عليه الكوفيون^(٦) :

كُلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْوَتِهِ
بنت ثمانى عشرَةَ من جِحْتِهِ

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) قال سيويه فى الكتاب ٣ : ٢٩٩ : « ومن العرب من يقول : « خُمْسَةُ عَشْرِكَ » ، وهى لغة رديئة » .

(٣) فى «هـ» : « عشرة » .

(٤) ساقطة من «هـ» ، و «أيادى سبا» قد وردت فى قول الشاعر :

فِيالِك من دار تحمّل أهلها أيادى سبا بهدى وطال احتيالها
و «قالى قلا» قد وردت فى قول الشاعر :

سيصبح فوقى أقمم الريش واقعا بقالى قلا أو من وراء دبيل

(٥) فى «ب» ، و «ج» ، و «هـ» : للمعجز .

(٦) الرجز لنفيع بن طارق فى الحيوان ٦ : ٤٦٣ ، والدرر ٦ : ١٩٧ وشرح التصريح ٢ : ٢٧٥ والمقاصد النحوية ٤ : ٤٨ وبلان نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٤٠٢ ، ٤٣٢ ، والمساعد ٢ : ٧٨ ، والإنصاف ١ : ٣٠٩ ، وأوضح المسالك ٤ : ٢٥٩ ، وخزانه الأدب ٦ : ٤٣٠-٤٣٢ ، وشرح الأشمونى ٣ : ٦٢٧ ولسان العرب ١٤ : ٤٣٨ (شقا) وهمع الهوامع ٢ : ١٤٩ . ويروى «علق» مكان «كُلف» .

وعلى الأمر الأول نبه بقوله : وعجز قد يعرب فاعله (١) .

ومِيْزَ العَشْرِيْنَ لِلتَّسْمِيْنَ بِوَاحِدٍ كَارْبَعِيْنَ حِيْنَآ
ومِيْزُوا مَرْكَبًا بِمِثْلِ مَا مُيْزَ عَشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا
وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مَرْكَبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجَزَ قَدْ يُعْرَبُ
قال في التسهيل : لا يجوز إجماع ثمانى عشرة إلا فى الشعر (٢) ، يعنى
بإضافة صدره إلى عجزه دون بناء ، أصلحه أبو العباس الخليلى دون إضافة ، أى
إضافة العجز للفظ آخر .

ق : معنى : « وعجز قد يعرب » قد يقع إعراب المركب فى آخر عجزه كما
حكى سيويه (٣) لا كما حكى الفراء (٤) .

عَشْرَةٌ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا وَصَغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى
ذَكُرَتْ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا وَاحْتِمَاهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى
تُضْفَى إِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضِ بَيْنَ وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بِنَسْبِ
فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا وَإِنْ تُرِدَ جَعْلَ الْأَقْلَى مِثْلَ مَا

= والشاهد فيه قوله : « ثمانى عشرة » حيث أضاف « ثمانى » إلى « عشرة » ، وبعض
الكوفيين يجيزون إضافة النِّيفِ إلى العشرة .

والخلاف بين الكوفيين والبصريين فى هذه المسألة مبسوطه فى الإنصاف ١ : ٣٠٩-٣١٢ .
وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٤٠١ ، ٤٠٢ : « وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب
إلى عجزه مراً لآبناؤهما . . . ولم يرد ذلك مخصوصاً بالشعر ، بل أجازته فى النثر والنظم . . . » .
(١) شرح الشاطبى ٤ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) المساعد ٢ : ٨١ ، ٨٢ : « حيث قال ابن عقيل فى شرح هذه العبارة : « وكذا قال فى
الشرح : « إن ذلك لا يجوز بإجماع إلا فى الشعر ، ويعنى إضافة النِّيفِ إلى العقد ، وقد
سبق أن الكوفيين يجيزون ذلك فى المركب مطلقاً إلا أن البناء عندهم أجود ، ولا يختص
ذلك بثمانى عشرة . . . » . وانظر شرح المرادى ٤ / ٣١٧ .

(٣) ساقطة من « ب » ، وانظر كتاب سيويه ٣ / ٢٩٩ . (٤) شرح الشاطبى ٤ / ١٠٤ .

[١٤٠ أ] ق : والمراد بقوله : « مثل بعض » مثل هذا اللفظ ، والألفاظ أعلام على أنفسها ، تقول : هذا زيد ، ثلاثيا ، ولا تجرى عليه النكرة (١) صفة ، فالوجه أن يقول : مثل بعض البين لكن نكرة ، كما ينكر العلم في نحو : « مررت بزيد وزيد آخر (٢) » .

وإن أردتَ مثلَ ثانِيِ اثنينِ مركَّبًا فجِئِ بتركيبينِ
أو فاعِلا بحالَتَيْهِ أضِفِ إلى مركَّبٍ بما تنوِي يَفِي
وشاعِ الاستِغناء بحادِي عَشْرًا وحوهٍ وقبَلِ عَشْرينِ اذْكَرًا
وبابِهِ الفاعِلِ من لفظِ العَدَدِ بحالَتَيْهِ قبَلِ أو يُعْتَمَدُ
ق : قوله : « فجئ بتركيبين » يعطى فتح « ياحادى عشر (٣) » .

وحكى الشلوين (٤) جواز تسكينه كمعد يكره ، وقوله : يف ، مجزوم على جواب (٥) أضف ، انتهى . ولا يتعين لاحتمال الصفة والاستئناف .

د : الثالث أن يقتصر على التركيب الأول ، نحوه للشارح (٦) وابن عقيل (٧) ، ومراده الاقتصار على التركيب الأول فى صورة اللفظ وهو (٨) « أعم » من (٩) أن يكون فى التقدير كذلك أم لا ، بدليل قوله : وفيه حينئذ ثلاثة أوجه .

د : الثالث : أن يحذف من الأول ما ثبت فى الثانى وبالعكس ، تبعه عليه المكودى (١٠) .

(١) فى « هـ » : النكرة عليه . (٢) شرح الشاطبى ٤ / ١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) من « ب » ، و « ج » ، وانظر شرح الشاطبى ٤ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) شرح الجزولية ١٦٢ والتوطئة ٢٨٣ . (٥) فى « ص » : « جواز » .

(٦) شرح ابن الناظم ٣٠٤ وشرح المرادى ٤ / ٣٢١ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢ : ٤١٧-٤١٩ .

(٨) فى « د » : « وهم » . (٩) ساقطة من « هـ » .

(١٠) شرح الشاطبى ٤ / ١١٣ وشرح المكودى ص ١٨٨ .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : وهو ظاهر الإفصاح في شرح الإيضاح .
انتهى .

والمحمل الأول أعم منه لقبوله للثلاثة (١) مع كون أولها أعرف (٢) فتدبره .

ق : من الحذف (٣) المذكور ﴿ قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتَ فَعَلِيَّ إِجْرَامِي ﴾ (٤) الآية ، أى
[١٤٠ ب] : فعلى إجرامى وأنتم براءء منه ، وعليكم إجرامكم وأنا برىء مما
تجرمون (٥) .

ومنه : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ (٦) .

د : ذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى ، أى : إلى منع
صوغ فاعل بمعنى جاعل فى المركب (٧) .

ذ : لا يستعمل الحادى والحادية إلا فى « التثنيف » (٨) .

(١) فى « هـ » : « الثلاثة » .

(٢) فى « هـ » : « كونها أعرف » .

(٣) فى « د » : « الخلاف » .

(٤) سورة هود : من الآية ٣٥ .

(٥) شرح الشاطبى ٤ / ١١٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية ٢٢٢ .

(٧) ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ : ٣٢٢ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : « ثالث

عشر ثلاثة عشر » ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر » ،

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبنى من لفظ ثلاثة عشر

فاعل ، وإنما يمكن أن يُبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذى هو الثلاثة . . وأما

البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل أن يقال : « ثالث عشر ثلاثة

عشر » ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس ، وهو الأصل ، وجب أن

يكون جائزاً » . وانظر شرح المرادى ٤ / ٣٢٢ .

(٨) فى « ب » : « التيف » ، وانظر شرح المرادى ٤ / ٣٢٢ .

ولا يستعمل إلا مع عشر ومع عشرين وبابه (١) انتهى ، وهو « يفسد » (٢) .
ما فوقه .

قصد بقوله : « قبل واو يُعْتَمَدِ » ، نفى الفاء وثم (٣) لانتفاء الترتيب عقلا
لأن الجميع اسم لهذه العدة (٤) .

(١) شرح المرادى ٤ / ٣٢٣ .

(٢) فى « هـ » : « يفسر » .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) شرح الشاطيى ٤ / ١١٥ .

كَمْ وَكَيْنَ وَكَذَا

مَيَّزَ فِي الاستفهامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عَشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا
وَأَجَزَ أَنْ تَجَرَّهُ مِنْ مِضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرِّ مُظْهِرًا
وَأَسْتَعْمَلْنَاهَا مَخْبِرًا كَعَشْرَةَ أَوْ مِائَةً كَكَمْ رَجَالًا أَوْ مَرَّةً
كَكَمْ كَأَيْنَ وَكَذَا وَيَنْصَبُ تَمَيَّزَ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تَصِيبِ
د : « عن يونس : يجوز فصل كم الخبرية بناقص لا تام (١) » .

التام : هو الذي يتم « الكلام به » (٢) ، كلفظ « عندي » من قولك : « كم (٣) عندي درهما » ، فالفصل فيه « بركن » (٤) فيجب في مثل هذا نصب التمييز عند يونس (٥) .

(١) المرادى ٤ : ٣٣٠ : والثالث أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو : « كم اليوم جائع أتاني » ، و « كم بك مأخوذ جاءني » لا إن كان بتام ، وهو مذهب يونس .
(٢) في « ص » : « به الكلام » . (٣) ساقطة من « د » .
(٤) في « هـ » : « كم » .

(٥) وذلك لأنه قد فصل بين « كم » الخبرية وبميزها بظرف ، ومنه قول الشاعر :
لَوْمْ مَنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيًا غَارَهَا
من المتقارب ، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح المفصل ٤ : ١٣١ والكتاب ٢ : ١٦٥ ، وليس في ديوان زهير ، وللأعشى في المحتسب ١ : ١٣٨ وليس في ديوان الأعشى ، ولزهير أو لكعب ابنه في المقاصد النحوية ٤ : ٤٩١ وليس في ديوان كعب ، ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ١٩٧ وبلا نسبة في الإنصاف ١ : ٣٠٦ وشرح الأشموني ٣ : ٦٣٦ وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٥ وشرح المفصل ٤ : ١٢٩ ولسان العرب ٥ : ٣٥ (غور) .
والشاهد فيه قوله : « وكم دونه من الأرض محدودياً » حيث فصل بين « كم » ، وبميزها ، وهو قوله : « محدودياً » بالظرف والجار والمجرور معاً ، وفي هذه الصورة ومثلها يجوز نصب المميز ويجوز جرّه ، والمختار نصبه .
ومذهب سيويه تعين وجوب النصب بسبب الفصل ، إلا للضرورة .

د : دليل اسميتها « دخول » (١) حرف الجر عليها (٢) ، وكذا عود الضمير عليها
وصحة الابتدائية وصحة المفعولية .

ق : سكت هنا عن نحو « وكم من ملك » (٣) ﴿ اكتفاء بقوله [١٤١ أ] « واجرؤ
بمن إن شئت غير ذي العدد » (٤) .

د : وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ، ومن « أين »
اسم على وزن « فيعل » (٥) ، فرأى ، والله أعلم ، من الكاف الحرفية لافتقارها إلى عامل .
وقوله : « ومن أين » ضبطه شيخنا في كتابه بتشديد الياء المكسورة وتنوين
التون ، وهو الصواب .

د : في « كآين » « نحو » (٦) خمس لغات (٧) ، ذكرها في الكافية فقال (٨) :
وفي كآين قيل كآئن ركبان وهكذا (كآين) (كآين) فاستين

(١) ساقطة من « ص » .

(٢) شرح المرادى / ٤ / ٣٣٢ ، قال : « ودليل اسميتها واضح » .

(٣) سورة النجم : من الآية ٢٦ .

(٤) قال ذلك في باب التمييز ، والرجز والذي بعده :

واجرؤ بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كآب نفساً تفد

وانظر شرح الشاطبي / ٤ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٥) في « ب » ، و « ج » ، و « هـ » : « فيعل » وهو ما أثبتته ، وفي « ص » ، و « أ » ، و « د » :

« فيعل » ، وانظر : شرح المرادى / ٤ / ٣٣٨ .

(٦) ساقطة من « هـ » .

(٧) المرادى / ٤ / ٣٣٨ : « في كآين » خمس لغات ، أفصحها : « كآين » ، وبها قرأ أكثر القراء ،

وثانيها : « كآئن » ، وبها قرأ ابن كثير ، وثالثها : « كآن » ، وحكاها المبرد ، ورابعها :

« كآين » ، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب والعقيلي ، والخامسة « كآين » .

(٨) شرح الكافية الشافية / ٤ / ١٧٠٢ .

الحكاية

أحك بَأى ما لنكوي سِبلُ عَنه بها فى الوقفِ او حين تَصِلُ

هذا الباب للحكاية بمن « وأى (١) » فى الاستنبات (٢) أى الاستفهام .

أما حكاية الكلام كله « فإثما (٣) » ذكر بعضه بالانجرار كقوله (٤) :

« وجملة وما بمزج رُكبا »

وكقوله (٥) :

« أو حكيت بالقول . . . » .

والتونَ حَرَكَ مُطلقًا وأشبعنَ	ووقفًا أحك ما لنكوي بِمَن
إِلْفانِ بابنينِ وسكُنَ تَعَدِلِ	وَقُلْ مَنانِ وَمَنِينِ بعدلى
والتونَ قِبلَ تا المثنى مُسكَنه	وَقُلْ لِمَن قِبالِ أَتَتْ بنتُ منه
بِمِنِ بِإِثْرِ ذَا بنسوةِ كَلِفِ	والفتحِ نَزَرَ وِصَلِ التا والألفِ
إِن قِيلَ جِا قومَ لِقومِ قُطْنَا	وَقُلْ مَنونَ وَمَنِينِ مُسكَنًا
ونادِرَ مَنونَ فى نِظْمِ عُرِفِ	وإن تَصِلَ فلفظُ مَن لا يَخْتَلِفُ
نونَ أشبعنِ ثقيلة خففت للوقف ، ولو كانت « خفيفة » (٦) بالأصالة	

(١) فى « ب » ، و « د » : « وإلى » .

(٢) فى « ب » ، و « د » : « الإثبات » ، وانظر شرح المرادى ٤ / ٣٠٤ .

(٣) فى « هـ » : « فقد » .

(٤) هذا الشطر من باب العلم ، والبيت بتمامه :

وجملة ومنا بمزج رُكبا
وانظر شرح الشاطبى ٤ / ١٣١ .

(٥) هذا فى باب « إن وأخواتها » والبيت بتمامه :

أو حكيت بالقول أو حلت محل
حالو كوزته وأنى ذو أمل
(٦) فى « هـ » : « ثقيلة » .

[١٤١ ب] وجب إبدالها ألفا ، وقد وقع نحوه في بعض أبيات الكافية (١) وحمله (٢) في شرحها على ما ذكرنا .

ق : لما كانت أى صفة معربة تصلح للوجوه الستة بإعرابها لم يحتج إلى تفصيلها بخلاف « من » ولم يقصد بقوله : « وقل منان ومنين (٣) » حكم الاجتماع في الحكاية ، وإلا لزم أن يقول « من ومنين » لأن الأول غير موقوف عليه ، وكذا قوله : « وقل منون ومنين » ومن خاصة بحكاية من يعقل ، بخلاف « أى » فلذا قيل : من يمثل العقلاء ، وأطلق « أيا » مع (٤) أن المسألة لغوية (٥) .

وَالْعَلَمُ أَحْكَيْتُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَسَرَتْ

ق : خصوا العلم بهذا لكثرتة ، كما خصوه بالترخيم ، فلو قيل : رأيت أبا زيد ، قلت : من أبو زيد؟ بالرفع لا غير ، ولا تحكى إلا على قول من قال : « دعنا من تمرتان » وهو ضعيف لا يقاس عليه ، خلافا ليونس الذي جوز (٦) الحكاية في سائر المعارف ، وسبب شرط الخلو من العاطف أن الغرض من الحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم ، وحرف العطف كاف في هذا المثال (٧) ؛ إذ شأنه التوسط بين متعاطفين ، ولهذا بعينه شرطوا في حكاية العلم ألا يتبع بنعت أو توكيد أو عطف نسق « أو » (٨) بيان أو بدل ، وقد أغفل الناظم ذكر التابع ، فلو شاء ذكره « قال (٩) » مثلا :

وَالْعَلَمُ أَحْكَيْتُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ يَخْلُ مِنْ تَابِعٍ أَوْ مِنْ عَاطِفٍ بِمَنْ قُرِنَ (١٠)

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧١٤ . (٢) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » : « جملة » .

(٣) ساقطة من « ب » ، و « ج » . (٤) في « هـ » : « من » .

(٥) شرح الشاطبي ٤ / ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٨ .

(٦) في « أ » ، و « ب » ، و « د » : « يجوز » .

(٧) ساقطة من « ص » ، و « ب » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٨) ساقطة من « ب » . (٩) في هـ : « لقال » .

(١٠) شرح الشاطبي ٤ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

التأنيث

[١٤٢] علامة التأنيث تاءٌ أو ألفٌ وفي أسامٍ قَدَرُوا التاءَ كالكَتَفِ
ويعرفُ التقديرُ بالضميرِ ونحوه كالرَّءِ في التصغيرِ
د : وذهب الكوفيون « والزجاج »^(١) إلى أنها ثلاث^(٢) .

ق : « وجعلها »^(٣) بعضهم خمساً « فزاد »^(٤) والياء في « هذى »^(٥) وتفعلين ،
والكسرة في نحو « ضربت » ، والحق أن تأنيثها من الصيغ ، ودلَّ قوله : « قا أو ألف »
أنهما لا يجتمعان ، خلافاً لأبي عبيدة في « علقات » .

قال أبو عثمان : كان « أجنفى »^(٦) من أن يعرف هذا ، وذلك أن من قال :
« علقاة » فالألف عنده للإلحاق بيباب « جعفر » ، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده وجعل
الألف للتأنيث « فهى »^(٧) مع « التاء »^(٨) للإلحاق ومع عدمها للتأنيث ، ولها نظائر
كـبُهْمى « وبهامة »^(٩) وأسامٍ جمع الجمع^(١٠) .

(١) في هـ ، والمرادى : « الزجاج » وهو ما أثبتته ، وفي بقية النسخ : « الزجاجى » .

(٢) المرادى ٥ : ٣ : « التذكير هو الأصل ، فلم يفتقر إلى علامة ، بخلاف التأنيث ، وللتأنيث ،
كما ذكر ، علامتان : التاء والألف ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الكوفيون
والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث : التاء والألف والهمزة فى حمراء ، ونحوه » .

(٣) فى « هـ » : « وعدها » . (٤) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « تزداد » .

(٥) فى « هـ » : « هذا فى » . (٦) فى « هـ » : « أخفى » .

(٧) من « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، وساقطة من « ص » ، و « د » ، وفى « هـ » : « فهو » .

(٨) فى « ب » : « التاء » .

(٩) ساقطة من « ب » . وقال ابن جنى : « فإن قلت : فإنه يلزم على هذا أن تُتَوَّنَ « بُهْمى » بعد
حذف الهاء أو قبل دخولها عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاء عليها
فخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق الهاء ،
ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : « بُهْماة » ، بناها فى أول أحوالها على التأنيث . .
فكذلك « بهامة » ، تكون مبنية على التأنيث لا مذكر لها » . « المنصف ١ : ٣٧ » .

(١٠) شرح الشاطبى ٤ / ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

ولا تَلِي فـارِقَةً قُولا
 كذاكَ مَفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ
 أصلاً ولا المفعالُ والمفعيلاً
 تا الفرقُ من ذى فشُدُوذٌ فيه
 ومن فـعـلٍ كقـتـلٍ إن تَبِعَ
 مَوْصُوفُهُ غَالِباً تَأْتِعُ

ق : فارقةٌ حال ، وضميرٌ تلى لتاء التانيث ، فأفاد أنها المنقسمة لفارقة
 وغيرها ، نحو تاء «الوحدة» (١) كجرادة ، والنسبة كمهالبة ، والبدل من حرف
 كزنادقة ، والمبالغة كعلامة والعجمة كجوارية (٢) جمع «جورب» (٣) ، فكلها تاء
 «تانيث» (٤) ، ولذا لا تنصرف فى المعرفة ، ولا يقال فى «القديم» (٥) : «سبحانه
 علامه» ، و «أل» فى «التأ» (٦) من «التا تمتع» عهدية ، وما لم تدخله التاء «من
 المعتل الذى هو ظاهر [١٤٢ ب] أمره أنه فعيل بمعنى فاعل ، فأصله فعول» (٧)
 «كبنى» (٨) ، من قوله تعالى : «وما كانت أمك بغياً» (٩) .

وهذا الموضع مزلة قدم ، نقل الزبيدى أن المازنى ألقاها على الكوفيين
 بحضرة الواثق فلم يأتوا بصواب ، فسأله الواثق عنها فقال : لو كانت «بغى» على
 تقدير «فعليل» بمعنى فاعله لحقته «الهاء» (١٠) ككريمة وظريفة (١١) .

وَأَلْفُ التَّـنَـائِثِ ذَاتُ قَصْرِ
 وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى
 وَمَرَطَنِي وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعاً
 وَكحَبَارَى سُمِّى سِبْطَرَى
 كَذَاكَ عَلِيظَى مَعَ الشُّقَارَى
 وَذَاتُ مَدَّةٍ نَحْوُ أَنْشَى الْغُرَى
 يُبْدِيهِ وَزْنُ أَرَبَى وَالطُّوَلَى
 أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
 ذَكَرَى وَحَيْثُ شَى مَعَ الْكُفْرَى
 وَأَعَزُّ لَغَوِيْرٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

- (١) فى «هـ» : «الواحدة» .
 (٢) فى «هـ» ، و«د» : «مع» .
 (٣) فى «ص» ، و«د» : «مع» .
 (٤) فى «أ» : «التقدير» .
 (٥) فى «أ» ، و«ب» ، و«د» : «فى قوله» .
 (٦) فى «هـ» : «كبنياً» ، وهذه الكلمة ساقطة من «أ» .
 (٧) ساقطة من «أ» .
 (٨) فى «هـ» : «كبنياً» ، وهذه الكلمة ساقطة من «أ» .
 (٩) سورة مريم : من الآية ٢٨ . (١٠) ساقطة من «أ» .
 (١١) شرح الشاطبى ٤ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

د : الرابع : « فَعَلَى » (١) « إلى آخره » (٢) ، ينبغى أن يزيد هنا ، وهو مشترك ، ومثال الممدود : حمراء .

د : « الثامن » (٣) « فَعَلَى » إلى قوله : « نحو ﴿ ضَمَّى ﴾ (٤) « بالهمز » (٥) ، أى : لأنه على قراءة الياء يحتمل أن يكون « فَعَلَى » بالضم ، وهو كثير فى الصفات .

ق : هذه الأبنية كلها لا توجد فيها الألف إلا للتأنيث ، لفقد ما تلحق به فى أبنية الأسماء ، ولما كان « فَعَلَى » بضم الفاء وإسكان العين يمكن إلحاقه « بجندب » (٦) « ونحوه ، على رأى الأخص والكوفيين الذى درج عليه إذ قال : « ومع فَعَل فَعَلْ » .

قيده بالمثال ، وهو الطولى الذى هو فَعَلَى « الأفعال » ، فخرج « بهمة » مع أن بهمة لا نظير له ، كما قيّد [١٤٣] « فَعَلَى » (٧) بكسر الفاء وإسكان العين بذكرى ، تنبيهاً على أن اختصاص هذا المثال بألف التأنيث إنما يكون فى المصادر ؛ لأن الإلحاق فى المصدر تابع للفعل ، والفعل عارٍ من ذلك (٨) .

(١) المرادى ٥ : ٨ : « الرابع » « فَعَلَى » إذا كان جمعاً نحو : « جرحى » ، أو مصدرأ نحو « دعوى » ، أو صفة نحو « شبيهى » ، فإن كان « فَعَلَى » اسماً لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق ، وبما فيه وجهان أرطى ، وعلقى ، وتترى .

(٢) فى « هـ » : « الآخرة لآخره » .

(٣) فى « أ » ، « و » ، « ب » ، « ج » ، « د » : « الثامن من » ، وهو خطأ من الناسخ تقريباً .

(٤) (سورة النجم : من الآية ٢٢ : قرأ ابن كثير كلمة « ضَمَّى » بهمة ساكنة بعد الضاد ، والباقون بالإبدال ياءً . قال الشاطبى :

مئة للمكى زيد المز واحفلا ويهمز ضمى

انظر : الإرشادات الجلية ٤٤٦ وكتاب السبعة ٦١٥ والوافى فى شرح الشاطبية ٢٥٧ والبدور الزاهرة ٣٦٩ وتحرير التيسير ١٨٥ .

(٥) فى « ب » : « بالهمز » ، وانظر شرح المرادى ٨/٥ .

(٦) فى « أ » : « يحجب » ، وفى « هـ » : « بجندب » .

(٧) ساقطة من « أ » . (٨) شرح الشاطبى ١٦٦/٤ .

د : « إن » (١) كان مصدراً نحو ذكري أو جمعاً نحو حجلى ، وظهرى ،
ولا ثالث لهما ، فالنحو للتأنيث (٢) ، حجلى جمع حجلى ، وظهرى جمع ظربان ،
« وهى » (٣) دويبة كالهرة ، لا يُطَاقُ « فسُوها » (٤) ، تزعم العرب أنها إذا فست فى
ثوب لا تزول منه رائحة فسُوها حتى يئلى .

ق : والتفريق بين الألفات « أكد » (٥) فى الصفة لما يبنى عليها من الأحكام فى
الصرف والتصغير « وغيرهما » (٦) ، « وبالله سبحانه وتعالى التوفيق » (٧) .

لَمْدَهَا فَعَلَاءُ أَفْعَاءُ مَثَلْتُ الْعَيْنَ وَفَعَلَاءُ
ثُمَّ فَمَالًا فُفْعَلًا فَعَاوَلًا رَفَاعِلَاءُ فَعَلِيًا مَفْعُولًا
وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا مُطَلَّقَ فَعَاءٍ فَعَلَاءُ أَخِيذًا

ق : بعضها نوادر كالقصاصاء ، زعموا أنه « إنما » (٨) « سمع من أعرابى وقف
على باب بعض أمراء العراق ، فقال : القصاصاء أصلحك الله ، أى خذلى
القصاص » (٩) .

(١) فى « أ » : « إذا » :

(٢) المرادى ٥ : ٨ ، ٩ : « تنبيه : أطلق فى قوله : « فعلى » ، وكان ينبغى أن يفصل كما فصل
فى « فعلى » ، وذلك أن « فعلى » ، بكسر الفاء ، إن كان مصدراً نحو « ذكري » ،
أو جمعاً ، نحو « حجلى » ، أو « ظربى » ، ولا ثالث لهما فالنحو للتأنيث ، وإن لم يكن
مصدراً ولا جمعاً ، لم يلزم كون ألفه للتأنيث . . . »

(٣) من « ج » .

(٤) فى « هـ » : « فسقها » .

(٥) من « ص » ، وفى « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « هـ » : « أكيد » .

(٦) فى « ب » ، و « ج » : « ونحوهما » ، وانظر شرح الشاطبى ٤ / ١٦٥ .

(٧) فى « هـ » : « وبالله تعالى التوفيق » .

(٨) ساقطة من « أ » ، و « د » .

(٩) شرح الشاطبى ٤ / ١٧٥ ، ١٧٧ .

قال « القالى (١) » والكلمة إذا سمعت من أعرابى واحد لم تجعل أصلاً ،
لاحتمال الغلط والكذب ، وأيضاً فلم يُسمع منه إلا على باب الملك ، ففعله بالعجلة
واللهف زلّ لسانه .

د : وقد أثبت ابن القطاع « فعلى » مقصوراً (٢) ، « أى (٣) » فى ألفاظ ، منها
خزازى ، كأنه من باب « قوله » (٤) : « واعزُّ لغير هذه [٣] ب] استنداراً » فتأمله
« مع (٥) » باب حبارى « ومضارى (٦) » وتمامى « وأيامى (٧) » .

وقد ادعى الزمخشرى القلب فى هذين الأخيرين ، وقال أبو حيان فى سورة
النور . . غيره (٨) ، يقول هو شاذُّ فقط ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، « وبالله
التوفيق (٩) » .

(١) فى « هـ » : « اللقانى » ، وهناك ستة أشخاص يلقَّبون بهذا اللقب « اللقانى » معجم المؤلفين
١٥ : ١٩٣ .

(٢) شرح المرادى ٥ / ١١ . (٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) فى « ص » : « قرلهم » ، وساقطة من « ب » ، و « ج » .

(٥) فى « ب » : « فى » .

(٦) فى « ب » ، و « ج » ، و « هـ » : « ونصارى » .

(٧) ساقطة من « ب » .

(٨) ربما يقصد قوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » سورة
النور : من الآية ٣٢ .

(٩) ساقطة من « ص » ، و « هـ » .

المقصور والممدود

إذا سمَّ استَوَجَبَ من قِبَلِ الطَّرْفِ فَحَا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلنَظِيرِهِ المَعْلُ الأَخَرُ نُبوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كفَعَلٍ وفَعَلٍ فمَ جَمَعَ مَا كَفِعْلَةٌ وفَعْلَةٌ نَحْوِ الدُمَى

د: المقصور هو « الاسم^(١) » الذي حرف إعرابه ألف لازمة^(٢)، احترز بقوله :
« حرف إعرابه » من نحو لفظ « هذا » ويقوله : « ألف^(٣) » من ألف التثنية .

ق : والدُمية : الصورة من العاج ونحوه^(٤) .

وما استَحَقَّ قِبَلِ آخِرِ أَلْفٍ فالمدُّ في نَظِيرِهِ حَمَّأ عَرَفُ
كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذِي قَدْ بُدِنَا بهِمَزٍ وصلِّ كَارَعَوِي وَكَارَتَأِي

ق : لو شاء أعمَّ فائدة من هذا لقال مثلاً :

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذِي قَدْ بُدِنَا بِزائدِ الهَمْزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى^(٥)
والعَادِمُ النَظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدًّا بِنَقْلِ كَالْحَجِي وَكَالْحَدِّ^(٦)

(١) ساقطة من « أ » ، و « د » .

(٢) الجزولي : « المقصور المقيس : كلُّ مصدرٍ لفعلٍ مُعْتَلٍّ اللام قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح » .

وفي الحاشية : « ليس هذا حدا للمقصور ، بل هو تعريف للمقيس منه ، فالمقصور على ضربين : مقيس ، وغير مقيس ، فالأوَّل هو الذي تُوضَعُ له الضوابط ، والثاني مأخذه السماع والنقل ، نحو : العَسَى والصَوْبَى والصدَى ؛ لأن نظائرهن من الصحيح الحَوَكُ والعَرَقُ والعَطَشُ .. » .

« المقدمة الجزولية في النحو : ٢٥٠ » ، وانظر شرح المرادى ١٤ / ٥ .

(٣) ساقطة من « ص » ، و « ج » ، و « ه » .

(٤) شرح الشاطبي ١٨٥ / ٤ ، والصحاح ٢٣٤٠ / ٦ .

(٥) شرح الشاطبي ١٨٧ / ٤ . (٦) البيت ساقط من « ج » .

د : كلامه مخصص « كما قيل ، قائله هو أبو حيان ، ونصه : وهذا عام مخصوص (١) » وتخصيصه بما تقدم في الأوزان التي نُسبَ عليها بالأمثلة في ألفى التانيث ؛ لأنه ذكر « هنا (٢) » أوزاناً تختص « بالمقصورة وأوزاناً تختص (٣) » بالمدودة ، فلك الأوزان مخصصة [١١٤٤] للعموم الذي دُكرَ .

ق : « ذال (٤) » حال من الضمير في « العادم » ، و « بنقل » متعلق بالخبر ، أى : ثابت بنقل (٥) انتهى « كأنه (٦) » كون خاص .

وقصر ذى المد اضطراراً مُجمَعٌ عليه والعكس بخلف يقع

د : عن الفراء منع مد ما له موجب قصر ، « كسكرى (٧) » ، موجب قصر « سكرى (٨) » كونه فعلى « مؤنث (٩) » فعلان (١٠) ، وهذا من طريق الاطراد ، لا من طريق النظير الذى اقتصر عليه هنا وفى التسهيل .

وقد استوفى أبو إسحاق الطريقتين ، ومثال « ماله موجب قصر من طريق النظير « جوى (١١) » .

(١) ساقطة من « أ » . وانظر : التذييل والتكميل ٥ / ٢٤٢ أو شرح المرادى ٥ / ١٦ .

(٢) فى « أ » ، و « ج » ، و « هـ » : « هناك » .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) فى « هـ » : « وذا » .

(٥) شرح الشاطبى ٤ / ١٨٩ .

(٦) من « ب » ، و « ج » ، و « هـ » .

(٧) فى « هـ » : « كسرى » ، وانظر شرح المرادى ٥ / ١٦ .

(٨) فى « هـ » : « كسرى » .

(٩) فى « هـ » : « مؤنثة » .

(١٠) أى سكرى : سكران .

(١١) ساقطة من « ص » .

د : « قال (١) » ابن ولاد (٢) : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة الياء في « منابير » هذا نظير ما قرر ابن أبي الربيع وغيره في نحو « حمراء » (٣) .
ق : لم يذكر الناظم كيفية القصر ، والقياس حذف الزائد ، وهو الألف الذي قبل « الآخر » (٤) .

(١) ساقطة من « ص » .

(٢) هو أحمد بن محمد بن ولاد ، وهو الوليد ، بن محمد النحوي هو والده وجدّه ، كان بصيراً بالنحو ، أستاذاً ، وكان شيخه الزجاج يُفضّله على أبي جعفر النحاس ، ولا يزال يثنى عليه عند كل من قدم من مصر إلى بغداد .
صنّف : المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد . توفي في سنة ٣٣٢ هـ .

انظر : بغية الوعاة ١ : ٣٨٦ ومعجم المؤلفين ٢ : ١٦٧-١٦٨ وإنباه الرواة ١ : ٩٩ والبلغة ٢٨ وشذرات الذهب ٢ : ٣٣٢ وكشف الظنون ١ : ١٧٣ ومعجم الأدباء ٤ : ٢٠١-٢٠٣ وطبقات الزبيدي ٢١٩-٢٢٠ وتاريخ الملماء النحويين ٣٧ ، ٣٨ . وانظر كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٣٢ .

(٣) الملخص ١ : ٦٩-٦١٠ وشرح المرادي ٥ / ١٨ .

(٤) في « ه » : « الأخير » ، وانظر شرح الشاطبي ٤ / ١٩٠ .

كيفية « تثنية »^(١) المقصور والمدود وجمعهما تصحيحاً

آخر مقصور تفتى اجعله يا إن كان عن ثلاثة مُرتقياً
كذا الذى الياء أصله نحو الفتى والجامد الذى أميل كمتى
فى غير ذا تقلبُ واوا الألفُ وأولها ما كان قبلَ قد ألفتُ

د : تناولت الترجمة جمع المدود ولم يذكره^(٢) .

ق : لم يذكر المقوص ، وحكمه ردُّ المحذوف فى باب « قاضٍ وغازٍ » وفى
نحو « أخ وأب وحم » وعدم ردهُ فى نحو « يد^(٣) » .

وما كصحراء بواو تئياً ونحو علباءٍ كساءٍ وحياً
بواو أو همزٍ وغير ما ذُكر صحح وما شدَّ على نقلٍ قُصِر

د : همزة المدود إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق ، أو من ألف
التأنيث^(٤) مثال المبدلة من ياء الإلحاق « علباء^(٥) » فإنه ملحق بقرطاس ، والدليل
على أن الإلحاق وقع بالياء ظهورها عند التحصن^(٦) ، « بتاء بُنيتَ عليها الكلمة ،

(٢) شرح المرادى ٢٠ / ٥ .

(١) ساقطة من « ب » .

(٤) شرح المرادى ٢٣ / ٥ .

(٣) شرح الشاطبى ٤ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٥) العلباء : اسم لبعض أعصاب صفحة العنق .

(٦) ساقطة من « د » . وكلمة « وقع » ساقطة من « أ » ، و « ب » ، وفى « أ » ، و « ج » :

« التحصين » بدل : « التحصن » .

« كدرحاية (١) » الملحق بد حراجة ، فلو لم تُبن الكلمة على التاء لم تحصن كبناء
« وبناءة (٢) » .

واحدف من المقصور في جمع على حدّ المثني ما به تكملا
والفتح أبقى مشعرا بما حذف وإن جمعته بتاء ألف
فالألف قلب قلبها في التثنية وتاء ذى التاء الزمن تنجيه

ق : كان حق أن يزيد هنا أو في العرب والمبني مثلاً :

وقسّ في « ذى » (٣) التاء ونحو ذكوى ودرهم مصفراً « وصحراً » (٤)
وزينب ووصف غير العاقل وغبيراً ذا مسلم للناقل
أى : اجعل الجمع بالألف والتاء قياساً فيما فيه تاء مطلقاً إلا امرأة وأمة وشفة
وشاة ، استثناء « بتكسيها » (٥) عن تصحيحها ، وفي المؤنث بالألف المقصورة
« كذكوى » (٦) إلا فعلى فعلان ، وفي مصغر ما لا يعقل كدريهمات ، وفي المؤنث
بالألف الممدودة ، كصحراء إلا فعلاء أفعال ، وفي العلم المؤنث العاقل المجرد
كهند وزينب ، وفي الوصف المذكر غير العاقل نحو ﴿ أياماً معدودات (٧) ﴾ .

[١٤٥] والسالم العين الثلاثي اسماً أنل إتباع عين فاء بما شكل
إن ساكن العين مؤنثاً بدأ مختتماً بالتاء أو مجرداً

(١) في « هـ » : « كدرحاية » وقال ابن أبي الربيع في الملخص ١ : ٦٢٦-٦٢٧ : « وأما
« عليها » ، فينصرف إذا سُمي به مذكر ؛ لأن هذه الهمزة لا تشبه ألف التانيث ؛ لأنها منقلبة
عن ياء مثل : « درحاية » ، وهمزة التانيث منقلبة عن ألف التانيث » .

(٢) في « أ » ، و « ب » ، و « د » : « وبناءة » .

(٣) في « هـ » : « ذا » .

(٤) في « هـ » : « وحرماً » .

(٥) في « هـ » : « بتكسيها » .

(٦) في « أ » ، و « د » : « كذكريه » .

(٧) سورة البقرة : من الآية ١٨٤ ، وانظر شرح الشاطبي ٤ / ٢١٤ .

وَسَكَنِ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَّأَ
 وَمَنْعُوا اتِّبَاعَ نَحْوِ ذُرْوَةٍ وَزَيْبَةٍ وَطَلًّا كُنْزِ جِرْوَةٍ
 وَنَادِرًا أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمَ لُتَّةُ أَوْ لِتَّاسٌ أَنْتَمَى

ق : قوله : « مؤنثاً » غير محتاج إليه ، إنما هو شرط في جواز الجمع بالألف والتاء ، لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع بهما ، ذكر التأنيث الذي إليه « يرجع (١) » هذا الجمع ، وهذا ضعيف (٢) .

د : من المتسمى لأناس إسكان العين في نحو « ظبية (٣) » ، لهذا قال : « أو لأناس انتمى » ولم يقل : « أو لهذيل انتمى (٤) » .

(١) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » ، و « هـ » : « مرجع » .

(٢) شرح الشاطبي ٤ / ٢١٨ .

(٣) شرح المرادى ٥ / ٣٢ .

(٤) في « أ » ، و « د » : « لهذيل » ، وفي « ص » : « أولهذيل » . وقال المرادى ٥ : ٣٢ « ومن المتسمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة ، نحو : جَوْزَةٌ وَبَيْضَةٌ ، قال شاعرهم :

« أخو بيضات رائح متأوب » أ . هـ .

والشاهد في هذا الصدر من البيت في قوله : « بَيْضَاتٌ » حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع « قَمَلَةٌ » صحيحاً كان أو مُعْتَلًّا ، والقياس التمسكين في المعتل .

جمع التفسير

أَفْعِلَّةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فَعِلَّةٌ ثَمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ
وبعضُ ذِي بكَثْرَةٍ وَضَعَا يَفِي كَارِجِلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

« وقد يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة مجازاً (١) ، » نحو :
« ثلاثة قروء (٢) » .

د : وعكسه تقريباً كقوله (٣) :

« وَأَسِيفَانَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا »

(١) ساقطة من « د » .

(٢) ساقطة من « د » ، وهي جزء من الآية ٢٢٧ من سورة البقرة .

(٣) البيت بتمامه :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْفَرِيضَاتُ بِالضَّحَى وَأَسِيفَانَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١ / وأسرار العربية ٣٥٦ وخزانة الأدب
١٠٦ : ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٦ ، وشرح الأشموني ٣ : ٦٧١ وشرح شواهد الإيضاح ٥٢١
وشرح المفصل ٥ : ١٠ و الكتاب ٣ : ٥٧٨ ولسان العرب ١٤ : ١٣٦ (جدا) والمحتسب
١ : ١٨٧ والمقاصد النحوية ٤ : ٥٢٧ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ : ١٣٥ والخصائص ٢ :
٢٠٦ والمقتضب ٢ : ١٨٨ وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١٨٤ . وانظر شرح المرادى
٣٦ ، ٣٥ : ٥ .

وفي البيت شاهدان :

الأول : في قوله : « الجفنات » في جمع « الجفنة » مع أنها للقلبة ، مراداً بها جمع الكثرة ،
والقياس : « جفنان » .

والثاني : في قوله : « وأسيفاننا » فجمع « سيف » هذا الجمع ، حيث أريد به التكثير ،
والقياس : « السيوف » .

والظاهر خروج الاستعمالي «عن (١)» كلامه ، لقوله : «وضِعاً» .

وقال ق : الوضعي عنده على وجهين : وضعي حقيقة نَبَّ عليه «بأرجل»
ووضعى حكماً ، وهو الاستعمالي نَبَّ عليه «بالصفا» ؛ لأن الفارسي وغيره حكوا
في «جمع (٢)» الصفات «أصفاء (٣)» وصفى ولكن «أصفاء (٤)» في غاية
الندور ، فكانه [١٤٥ ب] لم يوضع (٥) .

لِفِعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلٌ وللرِباعي اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدَّةً وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ

د : شمل نحو «فلس وكعب ودلو وظبي ووجه (٦)» ، «فتقول (٧)» «أفلس»
وأكعب وأذل وأظب وأوجه (٨) ، كعب مُكْرَرٌ ، فلعله «كف وجمعه (٩)» أكف (١٠) .

د : «فإن كان صفة نحو «شجاع» إلى قوله : «لم يجمع على أفعل (١١)» في
تمثيله «بشجاع (١٢)» قلنق ، إذ هو صفة مذكر ، والأولى التمثيل بصفة مؤنث ، كذراع
يفتح الذال للمرأة الكثيرة الغزل (١٣) .

- (١) في «ب» : «من» .
(٢) في «أ» ، و«ب» ، و«د» : «جميع» .
(٣) في «د» : «أصفي» .
(٤) في «د» : «أصفي» .
(٥) شرح الشاطبي ٤ / ٢٣٣ .
(٦) في «ص» : «فتقول» .
(٧) في «ص» : «فتقول» .

(٨) قال المرادى : ٣٧ : «الأول : ما كان على فَعْلٍ بشرطين : أحدهما : أن يكون اسماً ، وأن
يكون صحيح العين .

فشمل نحو : فلس وكف ودلو وظبي ووجه ، فتقول في هذه : أفلس ، وأكف وأذل
وأظب وأوجه» .

(٩) ساقطة من «ج» .

(١٠) ويؤيد هذا الترجيح ما ورد في المرادى ٥ : ٣٧ .

(١١) المرادى ٥ : ٣٨ : «فإن كان صفة نحو «شجاع» ، أو بلا مدَّة نحو «خنصر» ، أو مذكراً
نحو «حمار» ، أو بعلامة التأنيث نحو «سجانة» لم يجمع على أفعل ، ونذر من المذكور
«طحال» ، و«أطحل» ، و«غراب» ، و«أغرَب» ، و«عَتَاد» ، و«أعتد» و«نحوها» .

(١٢) في «هـ» : «شجاع» . (١٣) الصحاح ٣ / ١٢٠٩ .

ق : أول من سلك طريقة المصنف في جعل أبنية الجموع موضوعات للحكم عليها ابن السراج (١) فيما علمت ، « وهي (٢) » أقرب للضبط ، لقلة أبنية الجموع ، وجملة « ما ذكر (٣) » منها ستة وعشرون بناءً ، وليس قوله : « والدراغ (٤) » في « مع قوله : « وعدّ الأحرف » بسناد تأسيس (٥) .

وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسماً بأفعال يردّ
وغالباً اغناهم فعلاً في فعل كقولهم : صردان
ق : « إطلاقه هنا أصح من زعمه في التسهيل أن « أفعالا » في « فعل » المعتل العين قليل ، كمال وأموال ، وخال وأحوال ، وناب وأنياب (٦) » .

في اسم مذكر رباعي بمدّ ثالث افعللة عنهم أطرد
والزمة في فعال أو فعّال مصاحبي تضعيف أو إعلال
د : قد أشار إلى « أن (٧) » هذا اللزوم في غير شذوذ بقوله : « ما لم [١٤٦ أ]
« يضاعف (٨) » في الأعم ذو الألف (٩) » ، لكن لم ينبّه هناك إلا على المضاعف فخرج « سما » .

ق : مراده : الزمة قياساً (١٠) .

فُعل لنحو أحمر وحمراً وفِعللة جمعاً بنقل يدرى
د : « فعل » مطرد في أفعال وفعلاء وصفين متقابلين (١١) ، هذه عبارة

(١) الأصول ٣ / ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ . (٢) في « هـ » : « وهو » .

(٣) ساقطة من « ب » . (٤) ساقطة من « د » .

(٥) شرح الشاطبي ٤ / ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٦) ساقطة من « أ » ، وانظر شرح الشاطبي ٤ / ٢٤١ .

(٧) ساقطة من « أ » ، و « ب » ، و « د » .

(٨) في « هـ » : « يضعف » . (٩) انظر : المرادى ٥ : ٤١ .

(١٠) أي : « في غير شذوذ » ، وانظر شرح الشاطبي ٤ / ٢٤٤ .

(١١) شرح المرادى ٥ / ٤١ .

التسهيل ، قال أبو حيان (١) : احتترز بذلك من أفعل الذي لا يقابله فعلاء ، كأفعل التفضيل وغيره (٢) .

وَفَعْلٌ لَأَسْمِ رُبَاعِيٌّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدَّ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَفَعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ
وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفُعْلَةٍ فَعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ
فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فُعْلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ

ق : لو قال مثلاً عوض قوله : « وفعلٌ جمعاً » إلى آخره :

وفعلة اسماً فَعْلٌ له عُرِفَ ونحو كُبْرَى ولفعلة فَعْلٌ
اسمًا مَتَمًّا وَأَتَى فِيهِ فَعْلٌ
لَوَقَّى بالشروط (٣) .

د : احترز ، أى فى التسهيل ، بالاسم من الصفة ، كقولهم : صغرة وكبرة « وعجرة (٤) » فى ألفاظ ، « ذُكِرَتْ (٥) » فى المخصص ، هو كتاب لابن سيده (٦) ، لا يزال يحيل عليه فى « المحكم (٧) » .

ق : رام وكامل مما لم يستعمل استعمال الأسماء ، فالتمثيل بهما مقصود حسن (٨) .

فَعْلَى لَوْضَفٍ كَقَسْتِيلٍ وَزَمْنٍ وَهَالِكٍ وَمَسِيَّتٍ بِهِ قَمِينٌ

(١) التذيل والتكميل ٦ / ٨ ب . (٢) فى « هـ » : « ونحوه » .

(٣) شرح الشاطبى ٤ / ٢٦٢ .

(٤) فى « ب » ، و « ج » ، و « هـ » : « وعجزة » ، وانظر شرح المرادى ٥ / ٤٣ .

(٥) فى « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » : « ذُكِرَتْ » .

(٦) سبق التعريف به .

(٧) فى « ب » : « المحكوم » ، والمخصص والمحكم كتابان لابن سيده ، انظر : معجم المؤلفين

٧ : ٣٦ وكشف الظنون ٢ : ١٦٣٩ .

(٨) شرح الشاطبى ٤ / ٢٦٥ .

ق : قدّم « فعيلًا » لأنه أصل الباب ، ولذا وقف غير المصنف ما عداه
[١٤٦ ب] على السماع (١) .

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فَعَلَهُ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّهٗ

د : ونذر عالج وعلجة (٢) ؛ لأنه صفة .

ق : وهي جارية مجرى الأسماء (٣) .

وَقُلَّ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوِ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ
وَمِثْلِهِ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَ وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَامًا نَدْرًا

د : ونذر في المؤنث (٤) ، كقوله (٥) :

« وقد (٦) » أراهن عنى غير صَدَادٍ

وتأولّه بعضهم أنه جمع « صَادٌ » ، أى : « لا صَادَةٌ » .

(١) شرح الشاطبي / ٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) العالج ، بكسر العين وإسكان اللام ، الرجل من كفار العجم ، وهو أيضاً الشديد الغليظ .
وانظر شرح المرادى / ٥ / ٥١ .

(٣) شرح الشاطبي / ٤ / ٢٧١ . (٤) شرح المرادى / ٥ / ٥٢ ، ٥٣ .

(٥) البيت بتمامه :

أبهارهنّ إلى الثبان مائلتة وقد أراهن عنى غير صَدَادٍ

البيت من البسيط ، وهو للقطامي في ديوانه ٧٩ وأمالى الزجاجى ٥٩ والأشباه والنظائر ٥ : ٥١

وشرح التصريح ٢ : ٣٠٨ ولسان العرب ٣ : ٢٤٥ (صدد) والمقاصد النحوية ٤ : ٥٢١

وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ : ٣١٤ وشرح الأشمونى ٣ : ٦٨٤ وشرح ابن عقيل

٦٤٠ . والشاهد فيه قوله : « صَدَادٌ » جمعاً لـ « صَادَةٌ » ، بدليل ضمير الإناث في

« أبصارهنّ » ، و « أراهنّ » ، وجمع « فاعلة » على « فُعَالٍ » نادر .

(٦) فى « ب » : « ولقد » .

ق : عادلٌ: أى لائم، صفة «مختصة»^(١) خرج بها نحو صاحب وصاحبة^(٢).

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فَعَالٌ لَهُمَا
وَفَعْلٌ أَيْضًا لَّهُ فَعَالٌ
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ
وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٌ رَدًّا
وَشَاعَ فِي وَصَفِ عَلِيٍّ فَعْلَانًا
وَمِثْلِهِ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَّةُ فِي
وَقُلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
ذُو التَّوَاكِفِ وَفَعْلٌ مَعَ فَعَلٍ فَاقْبَلِ
كَذَاكَ فِي أَنْشَاءِ أَيْضًا اطَّرَدَ
أَوْ أَنْفَيْهِ أَوْ عَلِيٍّ فَعْلَانًا
نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَقِي

د : الشرط الثالث في «فُعَلٌ» أن يكون اسمًا لاصفة^(٣)، ذكره في التسهيل .

« قلت : فلو قال : « وفُعَلٌ إسمًا له فُعَالٌ » بقطع همزة اسم ضرورة
لوقفَى به (٤) » .

ق : إطلاقه هنا أجرى على كلام النحويين خلاف ما في التسهيل^(٥) .

وَيَفْعُولُ فَعْلٌ نَحْوُ كَبَدٌ
فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا الْفَا وَفَعْلٌ
يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
لَهُ وَلِلْفُعَالِ فَعْلَانٌ حَصَلَ
ضَاهَاهُمَا وَقُلَّ فِي غَيْرِهِمَا
[١٤٧]

د : وقول الشارح^(٦) : ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جمع فُعَلَى على

(١) في «د» : «محضة» .

(٢) شرح الشاطبي ٤ / ٢٧٢ .

(٣) شرح المرادى ٥ / ٥٤ .

(٤) ساقطة من «ج» . ، وفي «ج» : « لما في التسهيل » بدل : « ما في التسهيل » ، وانظر :

شرح الشاطبي ٤ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٦) ابن الناظم ص / ٣٢٢ : « من أمثلة الكثرة فُعُولٌ ، وهو مطرد في كل اسم ثلاثي على

«فعل» ، نحو «كبد وكبود» و«ثمر وثمر» ، و«عل ووعول» ، ولا يكادون يتجاوزون

في الكثرة جمع «فعل» على «فُعُول» ، إلى جمعه على «فعال» ، فإن جاء منه شيء عدَّ

نادرًا . . . » .

فُعُول إلى جمعه على فِعال يقتضى أنهم لم « يجاوزوه^(١) » غالباً إلى فِعال ولا غيره .
وجه الكلام أن « يقول^(٢) » : يقتضى أنهم لم يجاوزوه غالباً إلى فِعال^(٣) ،
و« الصواب^(٤) » : « ولا غيره » .

د : قال ابن « الباذش^(٥) » : وينبغي أن تعلم أن أكثر الجموع سماعي^(٦) ، هذا
النقل لم يذكره أبو حيان ، وهذا البياض فى جميع ما وقفنا عليه من النسخ ، وفى
طرة أبي العباس النجلى « ابن الباذش » .
وقال : إن هذا البياض فى النسخة الداخلة إلى « المغرب^(٧) » .

ق : أخرج بقوله : « نحو كبد » الصفة كنتكد ، ويحتمل أن يكون قوله :
« وفَعَلْ له » ابتداء كلام ، والتقدير « وفعل فلان له وللفعّال » ، فعلى هذا يكون
سكت عن « جمعه^(٨) » على فُعُول ، وهو ضعيف^(٩) .

وفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعْلٌ غَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنُ فَعْلَانٌ شَمَلٌ
وَلِكَرِيمٍ وَيَخِيلُ فَعْلًا كَدًا لَمَّا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعَلًا
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلِ لَامًا وَمُضَعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلٌّ

= وقال المرادى ٥ : ٥٧ : « فيه نظر ؛ لأن تخصيصه بقوله : « إلى فِعال » يقتضى أنهم قد
يجاوزون إلى غير « فِعال » ، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه ، غالباً ، لا إلى « فِعال »
ولا إلى غيره . . . » .

(١) فى « جـ » : « يجاوزه » . (٢) فى « هـ » : « يقال » .

(٣) من أول السطر إلى « فِعال » ساقط من « جـ » . (٤) فى « ب » : « وهو الصواب » .

(٥) بياض فى « ص » ، و « أ » ، و « جـ » ، و « د » ، وما أثبتته من « ب » ، و « هـ » ، وفى
المرادى : « بعض المتأخرين » .

(٦) شرح المرادى ٥ / ٥٨ .

(٧) فى « د » : « المغرب » ، وفى « أ » : « المفسر به » .

(٨) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « جميعه » . (٩) شرح الشاطبي ٤ / ٢٨٦ .

قال شيخ شيوخنا أبو العباس « الغيلالى (١) » : يحتمل أن يضبط اسماً جمعاً مقصوراً « ضرورة (٢) » ، فهو حال قُدِّم (٣) « بعض صاحبها ، فيكون نصّاً فى اشتراط الاسمية فى الأوزان الثلاثة .

د : فى نحو « عاقل » فهو « كئائب (٤) » عن فعيل (٥) يعنى : « لأن (٦) » الأصل فى الصفات الدالّة على الغرائز أن تأتى على « فعيل » .

[٤٧١ب] فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَشَدَّ فِى الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

د : وتأوّل بعضهم نحو « فوارس » على أنه صفة لطوائف فوارس « يعنى أنه يقال : طائفة فارسة وهالكه (٧) » ، فيكون « حيثثذ (٨) » على القياس ؛ لأنّ فاعلة « يجمع (٩) » على فواعل .

ق : وفيه من عيوب القوافى اختلاف الإشباع فى « حرف (١٠) » الدخيل بين فاعل و« بين (١١) » كاهل ، وبين « فاعلة ومائلة » ، وقد أجازها (١٢) « الخليل حملاً على « المجرد (١٣) » من الرّدْف والتأسيْس (١٤) .

(١) ساقطة من « ج » .

(٢) ساقطة من « أ » .

(٣) فى « ب » ، و « ج » : « مقدم » .

(٤) فى « هـ » : « كناية » .

(٥) المرادى ٥ : ٦٣ : « يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو كريم وبخيل فى الدلالة على معنى هو كالغريزة ، فهو كئائب عن فعيل ، فلهاذا جرى مجراه » .

(٦) فى « ب » : « أن » .

(٧) ساقطة من « د » . وانظر شرح المرادى ٥ / ٦٥ .

(٨) من « ب » ، و « ج » .

(٩) فى « ب » : « تجميع » .

(١٠) فى « ب » : « حروف » .

(١١) من « ب » .

(١٢) فى « أ » : « اختاره » .

(١٣) فى « هـ » : « المحرك » .

(١٤) شرح الشاطبى ٤ / ٣٠٣ .

وَبِقَعَائِلِ الْجَمْعِ فَعَالَةٌ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُنْزَلَةٍ
 وَبِالْفَعَالِيِّ وَالْفَعَالِيِّ جُمُعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا
 وَاجْعَلْ فَعَالِيًّا لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جَدَّدْتُ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعُ الْعَرَبُ

د : فلو كانت « مذكرة (١) » لم تُجمع على فعائل إلا نادراً (٢) ، كقولهم :

جزور وجزائر ، وسماء وسماء (٣) ، « سماء » الثاني ذو اعتلال ، كجوار .

أبو العباس الغيلالي : جعل جزور وسماء قد تكون وسماءً للمذكر غير يَبِينُ ؛ لأن أهل اللغة نَصُّوا على أن « جزوراً » مؤنث « ومما يدلُّ إسقاط التاء من عدده في البيت الذي أنشده على أنه مؤنث (٤) » انتهى .

أما جزائر ، فقال أبو حيان : قال سيبويه : لأنه لما لم يكن للأدميين صار في الجمع كالمؤنث (٥) ، وهو يستعمل استعمال الأسماء ، « فصار كالدُّنُوبِ والدُّنَائِبِ ،

(١) في « ب » : « مذكرة » . (٢) شرح المرادي ٥ / ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) ومثاله قول الشاعر :

له مارات عين البصير وفوقه سماءُ الإله فوق سَمَائِيَا

من الطويل ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠ وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ ١٥٧ وخزانة الأدب ١ : ٢٤٤ ، ٢٤٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ٣٠٤ والكتاب ٣ : ٣١٥ ولسان العرب ١٤ : ٣٩٨ (سما) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ : ٣٣٧ والخصائص ١ : ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢ : ٣٤٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٨ والمقتضب ١ : ١٤٤ والممتع في التصريف ٢ : ٥١٣ والمنصف ٢ : ٦٦ ، ٦٨ .

والشاهد فيه قوله : « سمائياً » حيث حَرَكَ الياء في الجر ضرورةً ، وفيه ضرورتان أخريان : أولاهما : جمع « سماء » على « فعائل » ، والمستعمل فيها « سموات » والأخرى : أنه يُغَيَّرُهَا إلى الفتح والقلب ، فيقول : « سمائياً » كما يقول : « خطايا » .

(٤) ساقطة من « ج » ، وفي « ب » ، و « هـ » : « ومما يدل على . . » ، وانظر الصحاح ٢ / ٦١٢ قال : الجزور من الإبل يقع على الذكر والأنثى ، وهي تؤنث ، والجمع : « الجُزُر » .

(٥) سيبويه : « وقالوا للذُّكْرُ : جزورٌ وجزائرٌ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَدْمِيِّينَ صَارَ فِي الْجَمْعِ كَالْمُؤنثِ ، وَشِبْهُهُ بِالذُّنُوبِ وَالدُّنَائِبِ ، كَمَا كَسَّرُوا الْخَائِطَ عَلَى الْخَوَائِطِ » . « الكتاب ٣ : ٦٣٨ » .

وأما « سماء » فقال فيه : وذلك فيمن ذكّر السماء^(١) ، ولذلك [١٤٨] جمع على « أسمية » كقذال وأقذلة^(٢) .

ق : والهاء في « مزآله » ضمير التاء^(٣) .

د : وأصل « المهريُّ » بغير ياء^(٤) ، أى : ياؤه لم تُبْنَ عليها الكلمة كما بُنيت على ياء كرسى .

د : حكى أبو القاسم السعدي^(٥) ظرباء لغة في ظربان^(٦) ، يعنى فى كتاب الأبنية^(٧) له ، وكذا نقل أبو حيان .

د : لم يسمع « فعلى » جمعاً إلا « حجلى »^(٨) و« ظرى »^(٩) .

أبو حيان : وسأل الفارسىُّ أبا الطيب المتنبى : كم جاء من الجموع على وزن « فعلى » ؟ فقال على البديهة : « حجلى و« ظرى »^(١٠) .

(١) ساقطة من « هـ » .

(٢) فى « ب » : « قذدا وأقذية » .

(٣) شرح الشاطبى ٤ / ٣٠٩ .

(٤) شرح المرادى ٥ / ٧١ .

(٥) هو ابن القطاع الصقلى ت ٥١٥ هـ ، وقد سبق التعريف به .

(٦) شرح المرادى ٥ / ٧٤ .

(٧) هو كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلى المتوفى سنة ٥١٥ هـ ، وقد

حققه الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم وقدمه لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار

العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م ، وقد حصل عليها ، وقدم له بمقدمة سماها « ابن

القطاع الصقلى وجهوده العلمية » . وانظر كشف الظنون ١ / ٤ .

(٨) الجوهري : « الحَجَلُ : القَيْدُ ، . . ولم يجرىء الجمع على « فعلى » بكسر الفاء إلا حرفان ،

الظربى جمع : ظربان ، وهى دويبة منتنة الريح . وحجلى جمع حجلى » .

الصّحاح ٤ / ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ .

(٩) الجوهري : « الظرب بكسر الراء : واحد الظراب ، وهى الروابى الصغار » ، « الصحاح

١٧٤ / ١ وشرح المرادى ٥ / ٧٥ .

(١٠) التذييل والتكميل ٦ / ١١٩ .

قال الفارسي : فبقيت طول « الليل (١) » أطلب لهما ثالثاً فلم أجد .

ق : وفائدة تمثيله بالكرسى إخراج ما ليس ذا نَسَبٍ أصلاً ، كزبد ؛ لاندرجاه في قوله : « لغير ذى نَسَبٍ جَدَّد » ، والتقبيد بكونه ثلاثياً ساكن العين كما في التسهيل (٢) .

ويفْعَالٌ وَشِبْهُهُ انطِقاً في جمع ما فَسُقَ الشَّلَاةُ ارْتَقَى
من غير ما مَضَى ومن خُمَاسِي جُرِدَ الآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
والرَّابِعِ الشُّبْبِيَّةِ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمُّ الْعَدَدِ
وزَادَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفَهُ مَا لَمْ يَكُ لِنَا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

د : قال سيويه : لا يكسرون الخماسي إلا على استكراه (٣) .

ق : فسّر لنا شيخنا القاضي أبو القاسم الشريف وجّه استكراههم بأن يُقَال لأحدهم : كيف تجمع سفرّجلاً على حدّ ما تجمع « به (٤) » « جعفرأ » ، فحيثذ يقول : « سفارج (٥) » ، وقوله : « دون ما به تمّ العدّد » « احتراز » « حسن (٦) » أي لامع حذف الآخر الذي تقدم (٧) .

د : [١٤٨ ب] « قلب (٨) » واو عصفور وألف قرطاس « ونحوهما (٩) » مفهوم من قاعدة مذكورة في التصريف عليها نبّه بقوله : « ويا قلب ألفاً كسراً تلاً » .

(١) في « أ » ، و « د » : « الليلة » . (٢) شرح الشاطبي ٤ / ٣١٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٠ وشرح المرادي ٥ / ٧٧ .

(٤) ساقطة من « ج » ، و « ه » .

(٥) في « ه » : « تنبيه » . (٦) في « د » : « حسي » .

(٧) شرح الشاطبي ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٨) في « ه » : « تليه » .

(٩) في « أ » ، و « ب » ، و « ج » ، و « د » : « ونحوه » ، وانظر شرح المرادي ٥ / ٧٨ .

د : خرج من قوله : « لَيْتَنَا كُنْهَوْرًا » (١) ، فإنه لا « ينقلب (٢) » ياءً بل يحذف ، فتقول : كنا هر ، فلم يطلق اللين هنا على حرف العلة المحرك ، بخلاف قوله في الترخيم : « إن زيداً لَيْتَنَا » ، فإنه « جعل (٣) » هناك « شاملاً (٤) » للمحرك بدليل إخراجها نحو « هَيْبِجٌ » (٥) بقوله : « ساكناً » .

ق : يحتمل ضبط « حَتَمًا » بالبناء للفاعل وللمفعول على تقدير « حَتَمَ بِهِ » ، ولم تدخل بلدنا نسخة مروية انتهى .

ولو قال : « ما حَتَمًا » لكان أفصح من قوله : « اللدُّ حَتَمًا (٦) » .

وَالسَّيْنِ وَالنَّاءِ مِنْ كَمُسْتَدْعِ أَرْزِي	إِذِ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاهُمَا مُخْلِ
وَالْمِيمِ أَوْلَى مِنْ سِوَاهِ بِالْبَقَا	وَالهَمَزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحَدٌ إِنْ جَمَعْتَ مَا	كَحَمِزُونَ فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمًا
وَخَيْرُوا فِي زَالِدَيَّ سَرَّادِي	وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنَدِي

(١) وقد وردت هذه اللفظة في قول الراجز :

كَهَوْرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السَّمِي

والرجز لأبي نخيلة السعدي في الكتاب ٣ / ٦٠٦ ولسان العرب ٥ / ١٥٣ (كنهر) ، وبالنسبة في المنصف ٢ / ٦٨ ، وانظر شرح المرادى ٥ / ٧٩ .
والشاهد فيه جمع « سماء » على « سمي » بوزن « فَعُول » ، اجتمعت واوان في آخره ، فقلبت ثانيهما ياءً ، ثم قلبت أولاهما ياءً لالتقاءهما ساكنة بالياء المنقلبة ، وكُسِرَ الحرف الصحيح لثبوت ياء بعد كسرة .

كما أن كلمة « كَهَوْرٌ » تحذف واوها عند الجمع ، فتصير كناهر ، ولا تقلب ياءً .
« وَالكَهَوْرُ : الْعَظِيمُ مِنَ السَّحَابِ » . الصحاح ٢ / ٨١١ .

(٢) في « ج » : « يقلب » .

(٣) في « أ » ، « و » ، « د » ، « هـ » : « جعل » .

(٤) في « هـ » : « متصلاً » . (٥) في « و » ، « هـ » : « هَيْبِجٌ » .

(٦) وذلك لأن أصل « اللدُّ » هو « الذي » ، كما أن « ما » أعم من « الذي » . وقال الراجز :

وَالدُّ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَمْرًا أَوْ جَبَلًا أَوْ مَمْحِرًا

والشاهد في قوله : « وَاللُّدُّ » . وانظر شرح الشاطبي ٤ / ٣٣١ .

د : الهمز والياء نحو « أُنْدَد وبلندد^(١) » هما ملحقان بسفرجل وهما كيهليل
فى عدم الإدغام لفوات الغرض المقصود بالإلحاق .

ق : رجحت النون فى « كسرْتَدَى » « التقدّم^(٢) » ، والألف بتقدير الحركة
« فِتْكَافَاتَا^(٣) » .

د : « ورد فى جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم » ، ومذهب الخليل
وسيبويه أنه «مماً^(٤)» جمع على غير واحده المستعمل ، كلامح ، والمستعمل فى
كلامهم لمحة لا ملمحة ، قاله أبو [١٤٩] حيان^(٥) .

د : وقيل : إن « أصل » جمع أصيل ، وأصايل جمع أصيلة^(٦) ، ذكره بعد
ذكره بياض فى عدة نسخ ، والذي فى أصل أبى حيان^(٧) : ذكره أبو الحسن
ابن البادش .

(١) المرادى ٥ : ٨٠ : « يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء ، إذا تصدرتا
نحو : « أُنْدَد وبلندد » ، فتقول فى جمعهما : « الأَدَّ وبلاد » بحذف النون وإبقاء الهمزة
والياء ؛ لتصدرهما ، ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالّين على معنى ، بخلاف النون ،
فإنها فى معنى موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً ، وإنما أدمم « الأَدَّ وبلاد » فى الجمع
رجوعاً إلى القياس » .

(٢) فى « ب » : « بالتقديم » .

(٣) ساقطة من « أ » ، وفى « ب » : « فتكافأ » ، وانظر شرح الشاطبى ٤ / ٣٤١ .

(٤) فى « د » : « إنما » .

(٥) التذيل والتكميل ٦ / ٣٠ أو شرح المرادى ٥ / ٨٣ .

(٦) المرادى ٥ : ٨٤ : « اختلف فى « أصائل » ، فقيل : هو جمع جمع جمع ؛ لأنه جمع
« أصال » و « أصال » جمع « أصل » ، و « أصل » جمع « أصل » قاله ابن الشجرى ، وردّه
ابن الحشاش ، وهو خليق بالردّ ، وقيل : هو جمع جمع ؛ لأنه جمع أصال ، وأصال جمع
أصل ، وأصل مفرد لا جمع . . . » .

(٧) التذيل والتكميل ٦ / ٣٥ ب .

د : وقد صرَّحَ بذلك (١) أى بجعل «باب (٢)» تمر كباب غسل الشيخ أبو عمرو
 فى شرح الكافية ، أى : ابن الحاجب فى شرح كافيته (٣) ، وما «ذهبنا» إليه هو
 قول ابن طاهر وابن أبى الربيع ، والدليل على صحته حنثُ مَنْ قال : «والله لا أكل
 تمرًا» فأكل (٥) واحدة .

(١) شرح المرادى ٥ / ٨٦ .

(٢) ساقطة من «ص» ، و«د» .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٩٠ .

(٤) فى «أ» ، «ب» ، و«ج» ، و«هـ» : «ذهب» ، وفى «د» : «ذهبنا» .

(٥) فى «د» : «بأكل» .

التصغير

فَعَمِيلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَفَّرْتَهُ نَحْوُ قُدَيْ فِي قَذَا
فَعَمِيْعِلْ مَعَ فَعَمِيْعِيلِ لِمَا فَاقْ كَجَعَلْ دِرْهَمَ دُرَيْهِمَا
وَمَا بِهِ لِمَتَّهِيَ الْجَمْعَ وَصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْفِيرِ صِلْ
وَجَانِزْ تَعْرِِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ
وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا

د : فلا يصغر نحو "كُمِيعَت" (١) انظر هل يقال: يحكم بتصغيره تقدير الجمعية" (٢)، فلك مثل ما ذكر بعد في "مصيطر" (٣).

د : "فكان الضم أولى لمكان الياء" (٤)، أى: "لاستثقال" (٥) "الجمع بين كسر وياء".

د : من الحائذ عن القياس قولهم فى العشى: "عشيان" (٦) قياسه عشى أصله عَشِيِي، فاعتلَّ بعلَّة قاضٍ.

د : وفى بنون "أَبِينُون" (٧) يخالف القياس من جهة أن همزة الوصل لا تثبت فى التصغير، فلذلك قال: كأنه تصغير "أينين" يعنى بقطع الهمزة، وضبطها بعض شيوخنا بالفتح.

(١) الكمييت من الخيل: هو الفرس الذى تضرب حمرة إلى سواد، وانظر شرح المرادى ٩١/٥.

(٢) "هـ": "الجمعية".

(٣) فى "أ" و"د": "مضطر".

(٤) المرادى ٥ : ٩٢ ، ٩٣ : ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء . . .

(٥) فى "هـ" لاشتمال.

(٦) شرح المرادى ٩٥/٥.

(٧) فى "د": "أبينون"، وانظر شرح المرادى ٩٥/٥.

(١٤٩ب) ق: إنما يرجع قوله: "وحائذ... البيت، لما حُتِمَ به التفسير، وفتح به التصغير، ولو حُمِلَ على العموم لرد جميع ما ترك فيهما إلى السماع، وهو باطل (١).

تَأْتِيَتْ أَوْ مَدَّتْهُ الْفَتْحُ انْحَتَمَ
 تَلْتَلُو يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ
 كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ
 أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

أبو حيان: تقول في تصغير "عثمان": عثمان "لأنهم لم يكسروه على "عثامين"، وقد قيل لبعضهم: كيف تجمع عثمان؟ فقال: عثمانون، فقيل له: وعثامين؟ فقال: إيش عثمانين، على جهة الإنكار (٢).

ق: قال ابن جنى (٣): "سألت الشجرى يوما فقلت له: كيف تجمع دُكَّانًا: "فقال: (٤) دكاكين، قلت: فسر حانا؟ قال: سراحين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، قلت: فهلا قلت "أيضاً" (٥): عثمانين!، قال: إيش عثمانين؟ أرايت رجلاً (٦) يتكلم بغير لغته؟ والله لا أقولها أبداً (٧).

وَأَوَّهْ مِنْفَصْلِينَ عُدَا
 وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا
 تَشْبِيهُ أَوْ جَمْعُ تَصْحِيحِ جَلَا

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَا
 كَذَا الْمَزِيدُ أَخْبَرًا لِلنَّسَبِ
 وَهَكَذَا زِيَادَاتَا فَعْمَلَانَا
 وَقَدِيرٌ أَنْفَصَالٌ مَا دَلَّ عَلَيَّ

د: اختلف في نحو "ثلاثين" علما وغير علم (٨)، وفي نحو "جدارين

(١) شرح الشاطبي ٣٥٥/٤.

(٢) التذليل والتكميل ٤٠/٦ ب.

(٣) الحصائص ٢٤٢/١.

(٤) في 'أ'، و'ب'، و'ج'، و'د': قال.

(٥) من 'ب'، و'ج'، و'ه'.

(٦) في 'ب'، و'ج': 'أحدا'.

(٧) شرح الشاطبي ٣٦١/٤.

(٨) شرح المرادى ١٠٣/٥.

وظريفين وظريفات " أعلاما " ، أى مما ثالثه حرف "مد" (١) ، فشلاثون
وثمانون ليست " العَلَمِيَّة " (٢) فيهما بطارئة مطلقاً ، وما جعل علما من
غيرهما (١٥٠) صار مثلهما فى ذلك .

ق: فى قوله: "عُدّاً" تنبيه على أن الانفصال تقديرى لا حسى ،
" فكأنهما " (٣) لحقا بعد " كمال " (٤) بنية التصغير (٥) . انتهى ، ويزيده بياناً قوله :

وقدّر انفصال

ق: لعله أخرج بقوله: " آخراً " الألف المتوسطة عوضاً من إحدى يائى
النسب فى مثل: " يمان " و "تهام" و "شام" (٦) " مما صار بمنزلة " صحار
وفلاة " ، فتقول فى تصغيرها: " يمين وتهيم وشويم " وتحذف الألف ، ولم
أره منصوصاً فانظره ، وأراد بالمركب: المزجى ، وأما الإسنادى فإنما يطلق
عليه جملة ، كقوله :

ومنه منقولٌ كفضّلٍ وأسدٌ وجملة.....

وقوله: وقل (٧) " " ترخيم جملة " و "جلاً" صفة لجمع " تصحيح (٨) أخرج به باب
سنين ، لأن تصغيره " سنيات " (٩) انتهى ، وعليه فلفظ " جمع " مجرور .

وألفُ التائيثِ ذو القصرِ متي
وعندَ تصغيرِ حُبَارِي خيِّرِ
زَادَ علي أربعة لن يَثْبُتَا
بين الحَبِيرِي قَادِرِ والحَبِيرِ

(١) ساقطه من 'ص' .

(٢) فى 'أ' ، و 'ب' ، و 'ج' ، و 'د' و 'هـ' : " العلامة " .

(٣) فى 'أ' ، و 'د' : " لكأنهما " .

(٤) ساقطة من 'ب' .

(٥) شرح الشاطبى ٤ / ٣٦٦ .

(٦) فى 'ب' : 'وشيام' .

(٧) ساقطة من 'أ' ، و 'د' .

(٨) فى 'ص' : 'صحح' .

(٩) شرح الشاطبى ٤ / ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ .

ق: المقصورة حرف ميت، فللممدودة والتاء عليها مزية الحركة، قاله السيرافي، وكجباري خزامي ونحوه، "وبالله تعالى التوفيق" (١).

وَأَرَدُّ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْتًا قَلْبُ فَعِيمَةُ صَيْرٌ قَوِيْمَةٌ تُصَبُّ
وَشَدُّ فِي عِيْدٍ عِيَيْدٌ وَحُتْمٌ لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٌ
وَالْأَلْفُ الثَّانِ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ وَأَوًّا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
وَكَمَلِ الْمَقْصُوصِ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

د: (١٥٠/ب) فتقول في قائم: قويم بالهمزة، (٢) في هذا نظر، لأن الكلام "مفروض" (٣) في الثاني، وهذا "ثالث" (٤)، وإنما أخرج "المكودي" (٥) هذا النوع بقوله: "ثانيا" (٦).

د: أما "آدم" (٧) فتقلب ألفه واوا (٨)، تأمله مع ما "رجح" (٩) بعد عند قوله:

"وإن يفتح إثر ضم أو فتح قلب" (١٠) "واو" "أن من شرطه أن يقلب عن لين، كما قال (١١) في الكافية:

واردد لأصل ثانيا لينا قلب (١٢)

(١) ساقطة من 'هـ'، وانظر شرح الشاطبي ٤/٣٧٥، ٣٧٨.

(٢) شرح المرادى ٥ / ١٠٥

(٣) في 'ب'. 'مفروض'

(٤) في 'هـ': 'ثابت'.

(٥) في 'هـ': 'الممدودة'، وانظر شرح المكودي على الألفية ص ٢١٠.

(٦) في 'ب': 'ثالثا'.

(٧) في 'أ': 'أويم'.

(٨) شرح المرادى ٥/١٠٥.

(٩) في 'أ': 'رجحه'.

(١٠) في 'ص'، و'أ'، و'د': 'قلبه'.

(١١) شرح المرادى ٥/١٠٦.

(١٢) ساقطة من 'ص'، و'ج'، و'د'.

د: ظاهر قوله: 'لينا قلب'، كذا في نسخ، وإنما نص الكافية:

واردد لأصل لَيْتَا أُبْدِلَ مِنْ ذِي اللَّيْنِ عَيْنًا فَهُوَ بِالرَّدِّ قَمِنٌ (١)

د: وأما الخامس فيقلب واوا نحو: "أويدم" (٢) ولم يبنه عليه.

قال أستاذنا أبو عبدالله الصغير: بل يدخل في قوله: "واردد لأصل" فيردّ في

التقدير إلى الهمز، فيجتمع همزتان، فتبدل الثانية "واو" (٣) وجوباً، وهو الذي رجح المرادى عند قوله:

إِنْ يُفْتَحَ إِثْرَ ضَمٍّ (٤)

ق: وفي قوله: "كما" إشكال، فإن "مثل ما" (٥) "مما" (٦) ثانيه حرف لين

إذا سمى به زيد على ألفه مثلها، فتقلب همزة لا اجتماعهما، فتقول: "هذا

ماء يا فتى"، "فما" صغر (٧) إلا بعد تكميله، والمطابق التمثيل "بهل" (٨)،

"ومن" (٩) ونحوهما مما يبقى ثنائياً بعد التسمية، فالصواب أن لو قال مثلاً:

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ إِنْ لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَنْ

ولما لم يقف عليه المكودي قال: لم يبنه على هذا أحد من الشراح

فانظره (١٠) انتهى.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠.

(٢) شرح المرادى ٥/ ١٠٨.

(٣) ساقطة من "ب".

(٤) المرادى ٦: ٥٢: "فعلم من هذا البيت حكم ثلاثة أنواع: الأول: المنفوحة بعد ضم نحو "أويدم"

تصغير آدم، أصله أويدم، بهمزين، فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها، والراجح ما تقدم من أن

الواو بدت من الهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفاً في "آدم" زال في التصغير وفي الجمع".

(٥) في "أ"، و"ب": "مما".

(٦) ساقطة من "أ"، و"ب"، و"د".

(٧) في "أ"، و"ب" و"د": "صغير".

(٨) في "أ"، و"ب" و"د" بها".

(٩) في "هـ": "وعن".

(١٠) شرح الشاطبي ٤/ ٣٩٧، ٣٩٨ وشرح المكودي ص ١١٢.

وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصَغِّرُ أَكْثَفِي بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفًا

(١١٥١) د: إِذَا صَغَّرَ نَحْو: حَائِضٌ وَطَالِقٌ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ^(١) قُلْتُ: حَيْضٌ وَطَالِقٌ، لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِلْمَذْكَرِ. قَالَ سَيْبُوهُ: "وَإِنَّمَا"^(٢) لَمْ تَلْحَقِ التَّاءُ فِيمَا كَانَ "مِنَ الصِّفَاتِ"^(٣) مُخْتَصِمًا بِالْمَوْثِ^(٤)، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ جَارِيَةٌ عَلَى مَذْكَرٍ، فَالْتَقَدِيرُ عِنْدَهُ فِي "امْرَأَةٌ طَالِقٌ": شَخْصٌ طَالِقٌ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي أَرَادَ الْمُرَادِي، وَعَكْسُهُ: رَجُلٌ رُبْعَةٌ أَى: نَفْسٌ رُبْعَةٌ.

قَالَ فِي الْإِفْصَاحِ: فَهَذَانِ "مَقْصِدَانِ"^(٥) "لِلْعَرَبِ"^(٦).

د: لَا يَخْتَصُّ بِالْأَعْلَامِ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْعَرَبِ: "يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُدَمُّ"^(٧)، تَبِعَ فِي هَذَا أَبُو حَيَّانَ^(٨)، وَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرِيَّ^(٩) ذَكَرَ أَنَّهُ اسْمٌ "فَرَسٍ"^(١٠) كَانَ يَسْبِقُ الْخَيْلَ.

ق: وَقَالَ ابْنُ الضَّائِعِ: لَا يَنْبَغِي اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا بِسْمَاعٍ بَيْنَ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَرْخِيمَ النِّدَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَعْلَامِ^(١١).

(١) المرادى ٥: ١١٢: "إِذَا صَغَّرْتَ نَحْوَ حَائِضٍ وَطَالِقٍ مِنَ الْأَوْصَافِ الْخَاصَّةِ بِالْمَوْثِ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، قُلْتُ: حَيْضٌ وَطَالِقٌ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِلْمَذْكَرِ."

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ "د".

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ "هـ".

(٤) الْكِتَابُ ٣: ٤٨١، ٤٨٣.

(٥) فِي "هـ" "مَقْصِدَانِ".

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ "هـ".

(٧) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِسْنَدَانِيِّ ٨٠٢، وَقَالَ الْمِسْنَدَانِيُّ: "بُلَيْقٌ: اسْمُ فَرَسٍ كَانَ يَسْبِقُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَعْابُ، يَضْرِبُ فِي ذِمِّ الْمَحْسَنِ"، وَانظُرْ: صِحَاحُ الْجَوْهَرِيِّ ٤/١٤٥١ وَشَرْحُ الْمُرَادِيِّ ٥/١١٣.

(٨) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦/٥٢ ب.

(٩) الصِّحَاحُ ٤/١٤٥١.

(١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ "ج".

(١١) شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٤/٤٠١ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ الضَّائِعِ ١/٧٧.

واخْتِمْ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مَوْنُثٍ عَارِ ثَلَاثِيٍّ كَسِينُ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَيَقْرُ وَخَمْسِ
 وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَّرَ لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

د: ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو "سماء وسمية" (١).

قال شيخنا "الأستاذ" (٢) أبو عبد الله الصغير: في هذا نظر، لأن المحذوف في نية "الموجود" (٣)؛ إذ حذفه على طريق القياس، "ولذا" (٤) قال في الإفصاح: "صغره" (٥) على القياس: "سمى" وعلى الترخيم "سمية" فقف عليه. انتهى، وتأمله مع ما في كتاب سيبويه (٦).
 د: وذلك أن الأصل فيه سُمِّي (٧).

"إلى قوله: "فحذفت (١٥١ب) إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب، يعنى باب "المنقوص".

قال سيبويه (٨): اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر

(١) وعلل قائلاً: وذلك لأن الأصل فيه سُمِّي - ثلاث ياءات - الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد.

"توضيح المقاصد ٥: ١١٤".

(٢) ساقطة من 'ب' و'ج'.

(٣) في 'هـ': 'الوجود'.

(٤) في 'هـ': 'وكذا'.

(٥) في 'ب'، و'ج': 'تصغيره'.

(٦) ساقطة من 'د'.

(٧) شرح الرمادى ٥/ ١١٤.

(٨) قال سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءين مدغمة إحداهما فى الأخرى، وذلك نحو: أسيد، وحُمير، ولُبَيْد، فإذا أضفت إلى شئ من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات، فإذا أضفوا فكثرت الياءات وعدد الحروف الزموا أنفسهم أن يحذفوا".

"الكتاب ٣: ٣٧٠ - ٣٧١".

الحروف، ويصير اللفظ^(١) على "مثال"^(٢) "فُعِيل"^(٣) ويجرى على وجوه العربية، وذلك "قولك"^(٤) في عطاء عطيّ، وفي "قضاء"^(٥) قُضِيَ.

ق: شَذَّ: ^(٦) خرج عن جنسه إذا خالف القياس، وندر: قلَّ وإن لم يخالف القياس، واختلَفَ في تصغير "قَدَّر" فقال ابن الأنباري والزمخشري: "بناء"^(٧) وقال "الجوهري"^(٨): "بلاتاء، وسمعت شيخنا أبا عبد الله بن الفخار يقول: سمعت شيخنا أبا عبد الله بن عبد المنعم يساوم فَخَارًا بسببته: بكم "هذا"^(٩) القُدِيرُ؟ بلا تاء، "فسألته"^(١٠) فقال: "كذا"^(١١) نص عليه الخليل في العين^(١٢).

وصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي، أَلْتِي وذا مع الفروع مِنْهَا تَا، وَتِي

ق: "لا"^(١٣) مُعَيِّن لكون "تيا تصغير" تا دون تى، غير أن تأ أولى به من تى، لأنها الأكثر^(١٤).

(١) فى 'د': 'الحرف'.

(٢) فى 'هـ': 'مثل'.

(٣) فى 'هـ': 'فيعيل'.

(٤) فى 'هـ': 'قوله'.

(٥) فى 'د': 'قاض'.

(٦) الصحاح ٥٦٥/٢: "شذ عنه ويشذ شذوذًا، إذا انفرد عن الجمهور فهو شاذ"، وانظر الصحاح ٨٢٥/٢.

(٧) من 'ص': 'فى بقية النسخ: بالهاء'.

(٨) ساقطة من 'أ' و'د' وانظر الصحاح ٧٨٧/٢ قال الجوهري: والقدر تَوَثُّت، وتصغيرها: قدير، بلاهاء، على غير قياس'.

(٩) ساقطة من 'ج'.

(١٠) فى 'هـ': 'سألته'.

(١١) ساقطة من 'ب'.

(١٢) العين ١١٣/٥ وشرح الشاطبي ٤٠٩/٤، ٤١٠، ٤١١.

(١٣) من 'ب' و'ج'، و'هـ'.

(١٤) فى 'ج': 'لأنه'.

وأما فتح تاء تيا وتيان، فلوقوعها قبيل^(١) ياء التصغير، وتقدير البيت:
 وصغروا شذوذاً الذى التى وذا وتا وتى مع "الفروع منها"^(٢)، وليس معنى
 منها^(٣) تا وتى من الفروع تا وتى، لأن قصده بالفروع التثنية والجمع فقط،
 إذ جعل التى أصلاً^(٤) وتا وتى^(٥) مع ذا كالتى مع الذى، وأيضاً فيوهمُ
 دخول ذى وذه ونحوهما، ولا يصح^(٦).



(١) فى 'أ'، و'ب' و'د' قبل.

(٢) فى 'هـ': 'منها فى الفروع'.

(٣) ساقطة من 'ص'، و'د'.

(٤) فى 'ج': 'أصالة'.

(٥) ساقطة من 'ص'.

(٦) شرح الشاطبى ٤/٤١٢ - ٤١٦.

النسب

يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَنْزَرُهُ وَجَبَ
(١٥٢) ومثله مما حواه أَحَدُفٌ، وتا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتُهُ، لَا تُشْبِهُنَا
وإن تكن تَرَبِّعُ ذَاتَانِ سَكَنَ فِقَلْبِهَا وَأَوْ وَحَدَفُهَا حَسَنٌ

د: ولم ينص على أن إعرابه يُنْقَلُ^(١) إليها لوضوحه، وهو مستفاد من قوله: "ياء" (٢) "كيا الكرسي".

د: تقول هذا "بخاتي" (٣) مصروفاً، فليس مندرجاً في قوله: "وإن به سُمِّيَ أَوْ بِمَالِحِقٍ" البيت؛ لأن ياء النسب خلاف التي كانت في المفرد وجمعه.

ق: أطلق على الياءين ياء لارتفاع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة.

لشِبْهَهَا الْمَلْحِقِ وَالْأَصْلِيَّ مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَالْأَلْفَ الْجَانِزَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا كَذَاكَ يَا النَّقْوصِ خَامِسًا عَزَلُ
وَالْحَدْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتَّمْ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْنُ

د: لم يصرح في النظم (٤) بحكم الألف "الثالثة" (٥) بل يندرج في قوله

(١) في "هـ" ينتقل * وانظر شرح الرمادي ١٢١/٥.

(٢) من "ص".

(٣) في "ب" نجده، و"بخاتي": جمع بُخْتِي، ككرسي، قال صاحب اللسان: "البُخْتُ والبُخْتِيَّةُ: دخيل في العربية أعجمي معرب، وهي الإبل الخراسانية، تنتج من بين عربية وفالنج، وبعضهم يقول: إن البُخْتُ عربي، وفي الحديث: "فأني بسارق قد سرق بختية" والبختية الأثني من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعناق.. وقيل: الجمع 'بُخَاتِي'، غير مصروف. انظر اللسان ٩/٢ 'بخت' وشرح الرمادي ١٢٢/٥.

(٤) وذلك لأن الأولى منهما أدغمت في الثانية، فصارت الباءان ياء واحدة مشددة، وانظر شرح الشاطبي ٤١٨/٤.

(٥) في "ب": الناظم

بعدُ: "وَحَمَّ" قَلْبُ ثَالِثٌ^(١). يعنى^(٢) أى من ألف أو ياء.

ق: يندرج فى المنقوص الأسمى كمنقضى وقاض، والعارض للنسب فى نحو^(٣): قلنسوة وعرقوة" إذ مآله^(٤) بعد حذف التاء إلى "قلنسى وعرقى"^(٥) فقلنسى كمنقضى وعرقى وعرقوى كقاضى وقاضى.

وأولُ ذا القلبِ انفتاحاً، وفعلٌ وفعلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وفعلٌ

د: الثانية: ما كان على أربع متحركات^(٦)، نحو "جندل"^(٧)، هو جمع جندلُ حذف ألفه تخفيفاً، ونصُّ الناظم عند أبى إسحاق^(٨) "وفعلٌ.. وفعلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وفعلٌ" وهو أفصح وأسلم من تكلف إسقاط العاطف (١٥٢ب) والتنوين.

وقِيلَ فى المَرْمِيِّ مَرْمَويٌّ واختيرَ فى استعمالهم مَرْمِيٌّ ونحوهُ حَيٌّ فَتَحَ ثَانِيَهُ يَجِبُ وأرذدهُ واواٌ إن يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

د: وإن كانت مسبوقه بحرفين "فسيأتى"^(٩)، "يعنى"^(١٠) عند قوله:

"وَأَلْحَقُوا مَعَالَى لَامٍ عَرَبِيًّا"، إن شاء الله تعالى^(١١).

(١) فى 'ب'، و'ج': الثانية.

(٢) من 'ب'.

(٣) ساقطة من 'د'.

(٤) فى 'هـ': عمالة.

(٥) فى 'هـ': قلنس وعرق.

(٦) شرح المرادى ١٣٠/٥.

(٧) الجندل: بضم الجيم وفتحها، وفتح النون وكسر الدال - هو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة.

"الصحاح ١٦٥٤/٤".

(٨) شرح الشاطبى ٤٣٥/٤.

(٩) فى 'هـ': "فيأتى". قال المرادى ١٣٢/٥: "وإن كانت مسبوقه بحرفين فسيأتى حكمها، وإن كان

مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها"

(١٠) ساقطة من 'ب' وفى 'هـ': 'بعد'

(١١) ساقطة من 'هـ'.

د: وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر، فقد تقدم "حكما" (١)، يعنى عند قوله:

ومثله لما حواه حذف

ق: حذف جواب "وإن يكن" مع كون فعل الشرط مضارعاً ضرورة (٢).

وعلم التثنية حذف للنسب . ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

د: "تقول" (٣) فى نصيبين: نصيبين، أبو العباس الغيلالى: انظر تمثيله

بنصيبين "أى" (٤) مع أنه لم "يستكمل" (٥) شروط جمع التصحيح.

ق: وكذا يقول فى "قنسرين" (٦): من أجراه مجرى الجمع: قنسى، كما

قال (٧):

أطرباً وأنت قنسى

(١) ساقطة من "هـ" وانظر شرح المرادى ١٣٢/٥ .

(٢) شرح الشاطبى ٤٤٢/٤ .

(٣) فى "ص": "يقول"، وفى "ب"، و"ج": "فتقول".

(٤) ساقطة من "ص"، و"ج"، و"هـ".

(٥) فى "ص": "يستعمل".

(٦) فى "ب": "قنسين".

(٧) بيت من الرجز، وهو الذى يليه:

أطرباً وأنت قنسى

والدهر بالإنسسان دواى

وهو للعجاج فى ديوانه ١: ٤٨٠ وجمهرة اللغة ١١٥١ وخزانة الأدب ١١: ٢٧٤، ٢٧٥ والدرر ٣:

٧٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١: ١٥٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٨١٨ وشرح

شواهد الإيضاح ٢٤٧ وشرح شواهد المغنى ١: ٤١، ٢: ٧٢٢ والكتاب ١: ٣٣٨ ولسان العرب ٥:

٩٣ "قسر"، ١١٧ (قنسر)، والمحتسب ١: ٣١٠ ومعنى اللبيب ١: ١٨ ويلا نسبة فى شرح أبيات

سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٠٢ وخزانة الأدب ٦: ٥٤٠ والخصائص ٣: ١٠٤ .

وفيه شاهدان:

الأول: مجئ الاستفهام التوبيخى للمخاطب.

والثانى: قوله: "دواى" بتشديد الياء للمبالغة للنسب.

'ومن' (١) جعل إعرابه في النون أجراه مجرى غسلين . انتهى .
 "وإذا" (٢) كان منهم من يلحق نصيين "وقنسرين" (٣) بالجموع فهما
 كعشرين من الملحقات التي لم تستوف الشروط، ولا مَوْعٍ لاستشكال
 "الأستاذ" (٤) أبي العباس الغيلالي، والله تعالى أعلم .
 ق: تضمن البيت "حُكْمِي" (٥) المثني والمجموع والملحق بهما بعد
 التسمية، وأما قبل التسمية فمن باب قوله: "والواحد أذْكَرُ" البيت (٦) .

وثالثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُدِفَ وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ

القلب في طائي (٧) كالقلب "في" (٨) يا جل، "وبالله تعالى التوفيق" (٩)
 وَقَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ التُّزِمَ وَقُعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ
 وَالْحَقُّوا مَعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنَ الْمُثَالِينِ بِمَا التَّأُولِيًّا
 وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطُّوبِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

د: "وشذ من" "فَعِيلَةٌ" (١٠) رُدِينِي فِي رُدِينَةٍ" (١١)، هي امرأة

(١) في 'هـ': 'وقد'

(٢) في 'هـ': 'ولذا' .

(٣) في 'ج': 'قنسرى' .

(٤) ساقطة من 'ص' .

(٥) في 'ب'، و'ج'، و'هـ': 'حُكْم' .

(٦) شرح الشاطبي ٤/٤٤٤ .

(٧) ابن النائم ص ٣٣٣: 'وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل ياء السب ياء مكسورة مُدْعَمٌ فيها

مثلها حذفت المكسورة، كقولك في 'طيب': 'طبيي'، وقياس النسب إلى طيئ أن يقال:

'طيئى'، ولكن تركوا فيه القياس فقالوا: طائي'، بإبدال الياء ألفاً'

'انظر شرح الفصل ٥: ١٥٤' .

(٨) ساقطة من 'أ'، و'ب'، و'د' .

(٩) ساقطة من 'ص'، و'هـ' .

(١٠) في 'ج': 'فَعِيل' .

(١١) قال المرادى ٥: ١٣٥: 'وشذ من فَعِيلَةٍ رُدِينِي فِي رُدِينَةٍ'، وخزني في 'خَزِينَةٌ' هو من أسماء

البصرة' .

"سمهر"^(١)، "وإليها"^(٢) "تنسب"^(٣) الرماح الردينية "والسمهرية"^(٤) كانا يَقومانها.

د: "لو سُمِّيَ بما شذوا في النسب إليه، لم ينسب إليه إلا على القياس"^(٥) فلو سميتَ شخصا "بخزبية"^(٦) لقلتَ في النسب إليه "^(٧) : "خزبي"^(٨).

د: وفي الغرّة "نسبة"^(٩) هذا المذهب، يعنى قول ابن الطراوة، إلى سيويه والأخفش، والغرّة لابن الدهان"^(١٠).

ق: قولهم : جزيرى "وطبيعى"^(١١) لحن، "وأضرب"^(١٢) الناظم عن

(١) فى 'هـ': 'سمهر'.

(٢) فى 'ص': 'وإليها'.

(٣) فى 'هـ': 'ينسب'.

(٤) فى 'هـ': 'السمهرية'، وانظر الصحاح ٥/٢١٢٢.

(٥) 'لو سُمِّيَ باسم شذت العرب فى النسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس'.

(٦) فى 'هـ': 'بخزبية'.

(٧) ساقطة من 'ب'.

(٨) فى 'هـ': 'خزبي'.

(٩) فى 'أ'، و'ب'، و'ج'، و'د': 'لنسبة'.

(١٠) هو سعيد بن المبارك بن على بن عبد الله، الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوى، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. ولد سنة ٤٩٤هـ أو ٤٩٣هـ.

صنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلداً ومُشرح للمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو، والرياضة فى التكت النحوية، والفصول فى النحو، وغيرها. توفى سنة ٥٦٩هـ.

وانظر الغرّة لابن الدهان ص ٢٣١ وشرح المرادى ٥/١٣٨.

انظر : الأعلام ٣ : ١٥٣ وبغية الوعاة ١ : ٥٨٧ وإنباه الرواة ٢ : ٤٧ - ٥١ والبلغة ٨٤ وشذرات

الذهب ٤ : ٢٢٣ ومعجم الأدباء ١١ : ٢١٩ - ٢٢٣ ومعجم المؤلفين ٤ : ٢٢٩ والنجوم الزاهرة

٦ : ٧٢ ونكت الهميان ١٥٨ - ١٥٩ ووفيات الاعيان ١ : ٢٦١ - ٢٦٣.

(١١) فى 'د' : 'وطبيعى'.

(١٢) فى 'ص' : 'فأضرب'.

ذكر "فَعُولَةٌ" (١) كَحُلُوبَةٌ، وفَعُولَةٌ "كَحُؤُولَةٌ" (٢) للخلاف فيهما، ولذا أيضاً لم يجعل (٣) نُؤِيرَةٌ كَطَوِيلَةٌ، ولا هُرَيْرَةٌ كَجَلِيلَةٌ (٤).

د: فيقال: طويلى ونويرى فراراً من تحريك حرف العلة فى المعتل العين (٥)، الذى لأبى حيان: "لو حذفت ياء فَعِيلَةٌ المفتوح لصار إلى فَعَلٌ بفتحيتين، فتقلب واوه ألفاً (٦) ويكثر "التغيير" (٧)، وفَعِيلَةٌ المضموم بالحمل عليه (٨).

وهَمْزٌ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَنْبِيهِ لَهُ انْتَسَبَ

ق: قصده مضاهاة المقيس للمقيس لا الشواذ المذكورة فى قوله (٩):

وما شَدَّ علي نَقْلُ (١٠) قَصْرُ (١١)

وَانْتَسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رَكِبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَمًا
أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ
مَا لَمْ يُخَفِّ لِنِسِّ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

(١) فى "أ"، و "د": 'فَعُولَةٌ'.

(٢) فى "هـ": 'كَحُمُولَةٌ'.

(٣) من بداية هذه الكلمة ورقة ساقطة من النسخة "أ".

(٤) شرح الشاطبى ٤/٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٥.

(٥) المرادى ٥: ١٣٧ "يعنى: أن ما كان من فَعِيلَةٍ وفَعِيلُهُ معتل العين صحيح اللام نحو "طَوِيلَةٌ ونُؤِيرَةٌ"، أو مضاعفاً نحو "جَلِيلَةٌ وقَدِيدَةٌ"، فإنه ينسب إلي لفظه حتماً، فنقول: "طويلى، ونويرى"، و "جليلي وقديدي"، فراراً من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثلين فى المضاعف".

(٦) ساقطة من "ص"، و "أ"، و "د".

(٧) فى "هـ": 'التعيين'.

(٨) التذليل والتكميل ٥/٥٦ ب.

(٩) فى "أ"، و "د"، و "هـ": 'قولهم'.

(١٠) من "ص"، و "ج"، و "هـ".

(١١) شرح الشاطبى ٤/٤٥٧، ٤٥٨.

د : مثال " الشبيه " (١) بالإسناد : لولا " وحيثما " (٢) " مسمى بهما " (٣) ،
فتقول : لوى وحيثى بالتخفيف ، وجه الشبه الحكاية ، ومراده بالتخفيف
تخفيف واو لوى فلا يكمل ، كذا صرح أبو حيان (٤) .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : وهذا خلاف قوله : " وضاعف الثاني من
ثنائي " انتهى . ويأتى فيه البحث هناك ، إن شاء الله تعالى .

د : وقال : كتى (٥) ، قال فى الكافية : (٦)

وَصَدْرُ جَمَلَةٍ لَهُ أَيْضًا نَسَبٌ وَشَدُّ كُتْيٍ فَمِثْلُهُ اجْتَنَبُ

ق : والكتى : الشيخ الكبير ، لأنه كثيراً ما يقول : " كنت " وكنت (٧) ،

قال : (٨)

إِذَا مَا كُنْتَ مُلْتَمِسًا لِفَرْوِثٍ فَلَا تَصْرُخْ بِكُنْتِي كَبِيرِ

فليس بمدركٍ شيناً بسعِي وَلَا سَمِعَ وَلَا نَظَرَ بِصِيرِ

د : " وهكذا " (٩) حكم خمسة عشر (١٠) يريد مسمى به .

ق : " وكذا شجر بعر " . (١١)

(١) فى " ب " : " التشبيه " .

(٢) فى " ج " : " وحيث " .

(٣) فى " ج " : " مسمى سمي بهما " ، وانظر شرح المرادى ١٤٠ / ٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٤٩ / ٥ ب .

(٥) المرادى ٥ : ١٤٠ " وقياس النسب إلى ' كنت ' : ' كونى " ، برد الواو لزوال سبب حذفها ، وقالوا :
كتى ، وكتتى ، بزيادة نون ، وكلاهما شاذ " .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٣٤ / ٤ .

(٧) ساقطة من " هـ " .

(٨) من الوافر ، ولم أعثر لهما على قائل ، وقد وردا فى شرح الشافية لابن الحاجب ١١٨ / ٤ وشرح
الشاطبى ٤٥٨ / ٤ وورد البيت الأول فى سرِّ الصناعة ، والشاهد على لفظه " كتى " .

(٩) فى " هـ " : " وهذا " .

(١٠) شرح المرادى ١٤٠ / ٥ .

(١١) ساقطة من " ب " وانظر شرح الشاطبى ٤٦٠ / ٤ .

د: فتقول: "بعلَى بَكَى". (١)

أبو العباس الغيلالي: ينبغى أن يعرب على هذا إعراب "حلو حامض".

د: وَيَعُونُ بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً (٢)، أى صار علماً بالغلبة. وَاَجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً ان لم يك رده ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية وحق مجبور بهذي توفيه

د: ولا تظهر فائدة لذكره جمع "التصحيح" (٣) المذكور.

ق: لأن محذوف (١٥٤ أ) اللام كيد لم يأت علماً ولا صفة، فهو فاقد شروط "عامر ومذنب"، وأيضاً فما استعمل استعمال الصفات من نحو: "أخ وأب وحم وهن" "تجمع" (٤) هذا الجمع في مثل قول الكميت (٥):

فَلَمَّا (٦) تَعَرَّفْنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَقَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا

لا دلالة فيه، إذ لا يظهر فيه "ما يرد" (٧) مما لا يرد، كما لا يظهر في

(١) وهذا جائز عند قوم، منهم أبو حاتم السجستاني، قياساً على قول الشاعر:

تزوجتها راميةً هر مزيةً
بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق

فالشاهد فيه كالشاهد في بعلبك، فقد نسب فيهما إلى جزأى الاسم المركب تركيباً مزجياً.

وانظر شرح المرادى ١٤٠/٥.

(٢) شرح المرادى ١٤٣/٥.

(٣) في "ص" و "أ"، و "ب"، و "د": "الصحيح"، انظر شرح المرادى ١٤٤/٥.

(٤) في "جذ": "يجمع".

(٥) من المتقارب، وهو لزياد بن واصل السلمى فى خزانة الأدب ٤: ٤٧٤ - ٤٧٧ ومشرح أبيات سيبويه

لابن السيرافى ٢: ٢٨٤ ويلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٦٢ والأشياء والنظائر ٤:

١٠٨، ٤٦٧، والخصائص ١: ٣٤٦ وشرح المفصل ٣: ٣٧ والكتاب ٣: ٤٠٦ ولسان العرب ١٤:

٦ (أبى) والمحاسب ١/١١٢ والمقتضب ٢: ١٧٤.

والشاهد فيه جمع "أب" جمع سلامة على "أبين"، وهذا شاذ، لأن جمع السلامة إنما يكون فى

الأعلام والصفات المشتقة.

(٦) فى "هـ" "فلو". ويروى الصدر: "فلما تبيّن أصواتنا".

(٧) ساقطة من "أ"، و "د".

المنقوص المتقدم، كشجين، وإنما يستدل على رجوع اللام فيه ثم حذفها للإعلال برجوعها في نحو شجيان وشجيات، فلو حرر كسيويه لقال مثلاً :
 'في الجمع بالتاء ولا في التثنية' (١) انتهى.

فإذن حقه أن يقول في الشطر بعده : 'حق مجبور بذن توفيه'.

د : إذا نسب إلى يد ودم إلى آخره (٢)، أصل عين "يد" السكون، لجمعه على أفعل، وكذا دم عند سيويه (٣)؛ إذ لا تدعى الحركة إلا بدليل.
 د : وزعم المبرد أنه مفتوح العين، لقوله (٤) :

جرى الدميان باخبر اليقين

ولا حجة فيه، لأنه ضرورة، "قاله" (٥) أبو حيان (٦).

د : فتقول في "ابن واسم" : "بنوى وسموى" (٧) على الأول. (٨)

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) شرح المرادى ٥/ ١٤٥.

(٨) الكتاب ٣ : ٣٥٨.

(٤) البيت بتمامه :

فلو أنا على حجر ذبحنا
 جرى الدميان باخبر اليقين

من الوافر، وهو للمثقب العبدى فى ملحق ديوانه ٢٨٣ والأزهية ١٤١ والمقاصد النحوية ١/ ١٩٢ ولعللى بن بدال فى أمالى الزجاجى ٢٠ وخزانة الأدب ١ : ٢٦٧ وشرح شواهد الشافية ١١٢، وللمثقب أو لعللى بن بدال فى خزانة الأدب ٧ : ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨ وبلا نسبة فى الإنصاف ١ : ٣٥٧ وجمهرة اللغة ٦٨٦، ١٣٠٧ ووصف المباني ٢٤٢ وسر صناعة الإعراب ١ : ٣٩٥ وشرح الأشموني ٣ : ٦٦٩ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٦٤ وشرح الإيضاح ٢٨١.
 والشاهد فيه قوله : "الدميان، فى تثنية "الدم"، برد اللام المحذوفة، وهذا شاذ، والقياس : "الدمان".

(٥) فى 'هـ' : "قال".

(٦) التذيل والتكميل ٥ / ٢٤٩ ب.

(٧) فى 'ص'، و'أ'، و'و' : "بنى وسموى"، وفى 'ب'، و'ج' : "بنوى وسمى" وفى 'هـ' "بنوى وسموى"، وهو الصواب الذى أثبتته.

(٨) المرادى ٥ : ١٤٥ : 'فتقول فى ابن واسم' : "بنوى وسموى" على الأول 'وابنى واسمى' على الثانى.

أبو حيان: سُمى "بكسر السين وضمها"^(١)، لأن أصله الكسر أو الضم .
 "ويجى"^(٢) بخلاف الأخفش فيما كان ثانيه ساكناً فى الأصل، فتقول :
 سموى برد العين إلى أصلها من السكون، ومذهب سيبويه الفتح^(٣) .
 ق: وخرج بقوله : "ألف" الرد غير المألوف، كيديان ودميان، فإنه لا يمنع
 من جواز الوجهين فى النسب (١٥٤ ب)، وهو من زيادات الألفية على
 التسهيل^(٤) .

وياح اختا، وبابن بنتا الحقق، ويونس أبى حذف التا
 د: وألزمه الخليل أن ينسب إلى "هنت ومنت"^(٥) أما "هنت" فقال أبو
 حيان: هو كناية عن المرأة، كما أن "هنى"^(٦) كناية عن الرجل، أو كناية
 عن الفعلة القبيحة^(٧) انتهى .

وقال ابن الضائع: عن أبى على: "هى فى الوصل"^(٨) بإسكان النون
 وتحريك التاء للعوامل، وأما "منت" "فلغة فى منه"^(٩) فى الحكاية فى التأنيث
 وفقاً .

(١) ساقطة من 'ب' .
 (٢) فى 'هت': 'ويجمع' .
 (٣) سيبويه: ".... وإن شئت حذف الزوائد التى فى الاسم، ورددته إلى أصله فقلت: 'سموى
 ويونى' الكتاب ٣: ٣٦١ .
 (٤) شرح الشاطبى ٤/ ٤٧٥، ٤٧٦ .
 (٥) شرح المرادى ٥ / ١٤٦ .
 (٦) فى 'ص' 'هو'، وفى 'هـ': 'هن' .
 (٧) التذيل والتكميل ٥ / ٢٦١ ب .
 (٨) فى 'هـ': 'هو فى الأصل' .
 (٩) فى 'أ'، و 'د': 'بلغة منه'، وفى 'ص' 'فلغة مينه' .

د: "فيقول الأَخْفَش : كيوى وذويوى، أصلهما كيت وذيت بالتشديد" (١)
وهكذا ذكر بعضهم، هو أبو حيان" (٢).

ق: يونس: هو ابن حبيب الضبي^(٣)، مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن،
أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة، توفي سنة ثنتين
أو ثلاث وثمانين^(٤) و"مائة"^(٥)، وهو ابن ثمان وثمانين سنة، ويقال: إنه
جاوز المائة^(٦).

وضاعفِ الشانِي من ثنائِي ثانيهِ ذولِينِ كَلا ولايِي (٧)

د: تقول في كى ولو "كيوى ولووى"^(٨).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: هذا خلاف ما تقدم له عند قوله:
"وانسبُ لصدر جملة" من تخفيف واو 'لوى' المنسوب إلى لولا.

د: "وإن شئت أبدلت الهمزة واوًا فقلت: لاوى"^(٩).

ق: إذا صار من باب شاء وماء مُسمًى به، فقيه الوجهان، وعلى البدل

أنشد سيبويه (١٠):

(١) ساقطة من 'ص'، 'أ'، 'د'.

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ٢٦٦ ب، وعند كلمة "أبو حيان" تنتهي الورقة الساقطة من النسخة "أ".

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) في 'ب': "وماتين".

(٥) ساقطة من 'ب'.

(٦) شرح الشاطبي ٤ / ٤٨٥.

(٧) هذا البيت ساقط من 'د'.

(٨) المرادى ٥ / ١٤٨: "فقول في 'كى ولو': 'كيوى ولووى'، لأن 'كى' لما ضعف صار مثل
'حى'، 'ولو' لما ضعف صار مثل 'الدو'....".

(٩) ساقطة من 'أ'، وانظر شرح المرادى ٥ / ١٤٨.

(١٠) من الطويل، وهو ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦٨ ولسان العرب

٦ / ٢٢٥ (قرش) ويلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٨٣ والكتاب ٣ / ٣٦٧ وفهرس شواهد سيبويه ١٤١

وشرح الشاطبي ٤ / ٤٨٨.

والشاهد فيه قوله: "بشاوى" في النسبة إلى "الشاء"، والقياس "شانى" إلا أنه رد الهمزة إلى =

فلست بشاوي عليه دَمَامَةٌ إذا ما غدا يَغْدُو (١) بِقَوْسٍ وَأَسْهُمٍ
واعترض المكوذي^(١) المسألة بمثل ما تقدم لأبي إسحاق في قوله :
"وكمّل المنقوص البيت، وقبّله شيخنا أبو عبد الله الصغير (١٥٥ أ) فيما
سمعناه منه، فإذا لا يلزم ما أورده على المرادى في"^(٣) تخفيف ما نُسِبَ
لصدر "لولا" من أنه مخالف لما هنا، والفرق أن "لولا" رباعى الوضع، فإذا
نسب "لصدره"^(٤) بقى"^(٥) مُخَفَّفًا، بخلاف "لو" الثنائى الوضع، فإنه
"محتاج"^(٦) للتكميل قبل النسب، "فلا بد من تضعيفه قبل"^(٧) النسب ويَعْدُه .
وإن يَكُنْ كَشِيْبَةٌ مَا لَفَا عَدِمُ فَجَبْرُهُ وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّرِيمُ
د : قيل : فتح عينه كفتح عين إبل ؛ لأنها كانت مكسورة قبل الجبر .
والواحد اذكراً ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع
د : تقول في الأبناء : أبناوى^(٨)، هذا أحد الوجهين، والآخر :
"أبنائى"^(٩)، ككساء بواوٍ أو "همزة"^(١٠) .

= أصلها، وهو الواو، لأنهم يقولون : 'الثنوى'، فى 'النساء'، فجرى على مذهب من يبدل الهمزة
فى 'كساء' فيقول : 'كساوى' .

(١) فى 'ص'، و'ج'، و'هـ' : 'يفرو' .

(٢) شرح المكوذي ص ٢١٧ .

(٣) فى 'أ' : 'من' .

(٤) فى 'ب' : 'إلى صدره' .

(٥) فى 'ص'، و'أ'، و'ب' : 'بنى' .

(٦) فى 'ب'، 'جـ' : 'يحتاج' .

(٧) ساقطة من 'أ' .

(٨) شرح المرادى ١٥٠ / ٥ .

(٩) فى 'ص'، و'أ'، و'د' : 'أبنائى' .

(١٠) فى 'هـ' : 'همزة' .

د : وإذا نسب إليها أعلاماً^(١) إلى آخره، وهذا من باب قوله :
وعلم التثنية ا حذف للنسب^(٢) البيت .

ق : أراد بالجمع اللغويّ، فتدخل التثنية، كما يعمّ المكسرّ والسالمين، وما
تقدّم إنّما هو حكم العلامتين، والواحد بالوضع، هو الاسم الموضوع على
الإفراد، فشمّل خمسة : "اسم"^(٣) الجمع كصَحْب، واسم الجنس "كتمر"^(٤)
والجمع المسمّى به ككلاب، والجمع الذي لا واحد له من لفظه "كعناديد"^(٥)،
والجمع الصائر علماً بالغلبة "كأنصار"^(٦)، وعليه فأصولي ليس بلحن لغلبة
الأصول على الفنّ، وفي قوله : "إن لم يشابه" إيماء لعلّة الجواز، وهو
حسن^(٧) .

ومع فاعل وفعل وفعل في تَسَبَّ أَعْنِي عن اليافق قبل
(١٥٥/ب) وغير ما أسلفته مقررّاً علي الذي يُنقلُّ منه اقتصر^(٨)
كقولهم : "لابن وتامر"^(٩)، أي : صاحب لبن وتمر، يعنى : ولو قصد

-
- (١) المرادى ٥ : ١٥١ : "وإذا نسب إليها أعلاماً التزم فتح العين في الاولين، وكسر الفاء في الثالث".
(٢) ساقطة من "ه".
(٣) ساقطة من "د".
(٤) في "أ"، و "د" : "كفجر".
(٥) في "ه" : "كعناديد"، والعباد يلد: الفرق من الناس والحيل الذاهبون في كل وجه، والعناديد جمع
عتديل، وتجمع على "عنادل".
(٦) ساقطة من "ه".
(٧) شرح الشاطبي ٤/٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥.
(٨) هذا البيت ساقط من "ج".
(٩) وردت اللفظتان في قول الشاعر :

ففررتني وزعمت أنك لابن بالصيف تامر

وهذا البيت من مسجوز الكامل، وهو للحطيثة في ديوانه ٣٣ وأدب الكاتب ٣٢٧ والخصائص ٣ :
٢٨٢ وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢ : ٢٣٠ وشرح الفصل ٦ : ١٣ والكتاب ٣ : ٣٨١
ولسان العرب ١٣ : ٣٧٤ (لبن)، وفهرس شواهد سيويه للنفّاح ٩٨، وبلا نسبة في رصف المبانى
٧٢ وشرح الأشموني ٣ : ٧٤٤ والصاحبي في فقه اللغة ١٨١، وانظر شرح المرادى ٥ / ١٥١ .

الاحتراف والعلاج، لقييل : لبَّانٌ وتمار.

ق : ألفاظ هذا الباب 'غير' (١) جاريات على 'فعل'، وإن وجد لبعضها فعل، فهي غير جارية عليه، وذلك لقييل كـ ﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾ (٢)، ومنه قول الحطيئة : (٣)

دع المكارم لا ترحل (٤) لبغيها وأقعد فإِنَّك أنت الطاعم الكاسي

: وقد تقدمت (٥) أمثلة من الشواذ أثناء الباب (٦)، منها "طائي" (٧) و"سليقي" (٨) ونحوه.

= والشاهد فيه قوله : 'لابن'، و'تامر' في نسبتها إلى 'اللين'، و'التمر'، ولم يجريا على 'فعل'، وقيل : إنما هو جار على فعله، يقال 'لبنتم القوم وتمرتهم' : 'سقيتهم اللبن وأطعمتهم التمر'.

(١) ساقطة من 'ج'.

(٢) سورة القارعة : من الآية ٧ : مكية 'وراضية بمعنى مرضية'.

(٣) من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ٥٤ والأزهية ١٧٥ والأغاني ٢ : ١٥٥ وخزانة الأدب ٦ : ٢٩٩ وشرح شواهد الشافية ١٢٠ وشرح شواهد المغني ٢ : ٩١٦ وشرح المفصل ٦ : ١٥ والشعر والشعراء ٣٣٤ ولسان العرب ١٠ : ١٠٨ (ذرق)، ١٢ : ٣٦٤ (طعم)، ١٥ : ٢٢٤ (كسا)، وبلا نسية في تخلص الشواهد ٤١٨ وخزانة الأدب ٥ : ١١٥ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٨٨.

والشاهد فيه قوله : 'الطاعم الكاسي' حيث جاء للنسبة، والمعنى : 'ذو كسوة' و 'ذو طعام'.

(٤) في 'ه' : 'لا تدخل'.

(٥) من 'هـ'، وفي بقية النسخ : 'تقدم'.

(٦) شرح المرادى ٤ / ١٥٤.

(٧) شرح المفصل ٥ : ١٥٤ وابن الناظم ٣٣٣.

(٨) وردت هذه الكلمة في قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ
ولكن سلبقي أقول فأعربُ

من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣ : ٧٣٢ وشرح التصريح ٢ : ٣٣١ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٢٨ ولسان العرب ١٠ : ١٦١ (سلق) والمقاصد النحوية ٤ : ٥٤٣.

والشاهد فيه قوله : 'سليقي'، فإن القياس فيه 'سَلَقِي' بدون الباء؛ لأنه نسبة إلى 'سَلَيْقَة'، وهي قَيْعَلَة، التي ينسب إليها على 'فعلِي'، نحو : 'حَنْيْفَة' : 'حَنْي'.

الوقف

وَقَفَا وَتَلَوْا غَيْرَ فَتَحِ احْدَفَا

تَوْنِيَا اَثَرَفَتِحِ اجْعَلْ اَلِفَا

د: والمراد هنا الاختياري، قيل: وهو "الذي" عند النحويين الذي يكون للاستراحة أو لتمام المقصود.

د: وهو غير الذي يكون استثنائاً أو إنكاراً أو "تذكراً" (١) أو تَرْتُمَا (٢)، مثال استفهام الاستثبات قولك: "ايون" لمن قال: جاء قوم، ومثال الإنكار قولك: أزيد فيه؟ لمن قال: جاء زيد، ومثال التذکر قولك: قال زيدني، إذا قطعت لتذكر المقول، ومثال الترنم: "وكأن قدن" (٣) انظر آخر الحكاية وآخر الوقف من التسهيل.

واحْدَفِ لَوْقِفِ فِي سَوِي اضْطَرَارِ صَلَاةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنُونًا نَصِبًا فَأَلْفَا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبًا

د: احترز بقوله: "في سوي اضطرار" من وقوع ذلك في الشعر، (١٥٦/أ)،

(١) في "أ"، و"ج": "تذكيراً".

(٢) شرح المرادي ١٥٥/٥.

(٣) من قول الشاعر:

أَرْفُ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحْلَانَا وَكَانَ قَدًا

من الكامل، وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ٨٩ والأزمية ٢١١ والأغاني ١١: ٨: والجنى الداني ١٤٦: ٢٦٠. وخزانة الأدب ١٩٧: ٧، ١٩٨، ١٠: ٧، ٤٠٧: ١٠، والدرر اللوامع ٢: ٢٠٢، ٥: ١٧٨. وشعر التصريح ١: ٣٦، وشرح شواهد المغني ٤٩، ٧٦٤ وشرح المفصل ٨: ١٤٨، ٩: ١٨، ٥٢ ولسان العرب ٣: ٣٤٦ (قدد) ومعنى اللبيب ١٧١ والمقاصد النحوية ١: ٨٠، ٢: ٣١٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢: ٥٦، ٣٥٦ وأملی ابن الحاجب ١: ٤٥٥ وخزانة الأدب ٩: ٨، ١١: ٢٦٠. والشاهد فيه عمل "كان" المخففة في مضممر مقدر، والإخبار عنها بجملة فعلية مفعولة ب (قد)، أي: "كان قد زالت"، ويروى "قدن"، وفي هذه الرواية شاهد على أن تنوين الترنم يدخل على الحرف، وهذا الشاهد هو الذي سبق من أجله البيت.

وإنما يكون ذلك في آخر الأبيات ^(١)، هذا "قول" ^(٢) المكودي ^(٣)، فُهِمَ من قوله: "في سِوى اضطرارٍ" أن الوقف إذا أتى على الياء والواو في الاضطرار يغنيان كقول الشاعر ^(٤):

إذا كنتَ في حاجة مُرسلاً فأرسلَ حكيماً و ^(٥) لا توصه

ق: يعنى أن الصلة قد تحذف وصلاً للضرورة، كما أنشد سيبويه

للأعشى: ^(٦)

فما لهُ من مَجْدٍ تليدٍ وما لهُ من الريحِ حَظٌّ لا الجنُوبُ ولا الصبا ^(٧)

ويرد عليه ما "قبّله" ^(٨) ساكن نحو "منه" انتهى.

وقد أبعد وأغرب كما أغرب بجعل الصلة هنا شاملة لميم الجمع، إذ مثل

بـ (أنتم) ^(٩)، وهم ^(١٠)، وأكرمكم ^(١١) وخرجتم ^(١٢) .

(١) شرح المرادى ١٥٨/٥ .

(٢) في "هـ": "كقول".

(٣) شرح المكودي ص ٢١٨ .

(٤) من المنقارب، وينسب لأحمد بن زكريا بن محمد الرازى، ابن فارس اللغوى فى الديباج المذهب

ص ٣٦ والصاحبى ٨ .

(٥) فى "هـ" حليماً .

(٦) ساقطة من "د".

(٧) من الطويل، وهو للأعشى فى ديوانه ١٦٥ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ٣٢ وشرح

أبيات سيبويه لابن السيرافى ١: ١٣٥ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ والكتاب ١/ ٣٠ وفهرس شواهد

سيبويه للفاخ ٦٧ وبلا نسبة فى الإنصاف ٥١٦ وسر صناعة الإعراب ٦٣٠ والمقتضب ١: ٣٨،

٢٦٦ وشرح الشاطبى ٥/ ٥، ٦ .

والشاهد فيه قوله: "وما له من مَجْدٍ" حيث اختلس ضمة الهاء اختلاساً، ولم يشبعها حتى تنشأ عنها

الراو، ويروى: "وما عنده مجد تليد"، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت .

(٨) فى "أ" و"د": "قبل".

(٩) مثاله قوله تعالى: ﴿إذ أنتم بالعدوة الدنيا﴾ .

(١٠) مثاله قوله تعالى: ﴿وهم بالعدوة القصوى﴾ .

(١١) مثاله قوله تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ . وفى "هـ": "وأكرمهم".

(١٢) مثاله قوله تعالى: ﴿إن كنتم خرجتم جهاداً فى سبيلى وابتغاء مرضاتى﴾ .

د: "والثالث: التفصيل" إلى آخره^(١) وهو معكوس في المعنى^(٢)
"فجاء^(٣) أربعة^(٤)."

وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوينِ ما لم يُنصَبَ أوَّلِي من ثبوتِ فاعلِنا
وغيرِ ذي التنوينِ بالعكسِ، وفي نحو مُر لزوْمُ رَدِّ اليا اقْتُفِي
د: في الأول إطلاق قيده في الثاني يعني بقوله: "وفي نحو مر لزوم رد
اليا".

د: قال الفارسي: الحذف أقيس، لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض^(٥)، يعني
"بالعارض^(٦): حذف التنوين في الوقف، لأن حذف الياء في الوصل لأجل
التنوين، فكأنه موجود في الوقف؛ إذ حذفه عارض.
د: النداء محل حذف كالترخيم^(٧)."

د: لم يستثن المنصوب^(٨)، قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: ليس ذلك،
بل قوله: "ما"^(٩) لم يُنصَبَ قيد في المنون وغيره (١٥٦ب) مع أنه في الكلام
على ما آخره ساكن، وأما المنصوب" فمحرّك^(١٠) الآخر، فيندرج في قوله

(١) المرادى ١٠٩: ٥: "والثالث: التفصيل"، فإن ألغيت كُتبت بالألف لضعفها وإن أعملت كُتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء.

(٢) (ابن هشام): "والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأن نونها كتون لن وإن...".
المعنى: ٣١.

(٣) في 'أ' و 'د'، و 'ج': 'فجاء'، وفي 'هـ' فجاءت.

(٤) الرمانى: "والاختيار عند البصريين أن تكتب 'إذاً' بالألف، والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنون، لأنها نون في الحقيقة وليست بتنوين". كتاب معاني الحروف للرماني ١١٧.

(٥) شرح المرادى ٥: ١٦١.

(٦) ساقطة من 'أ'، 'د'، 'هـ'.

(٧) شرح المرادى ١٦٢/٥.

(٨) شرح المرادى ١٦٣/٥.

(٩) من 'ب'، 'ج'.

(١٠) في 'أ' 'فمحول'.

بعد: "وغيرَ ها" التانيث من مُحَرَّكٍ سَكَّنَهُ انتهى، وسبقه إليه "شيخه" (١) أبو العباس الغيلالي .

وغيرها التانيث من مُحَرَّكٍ سَكَّنَهُ أَوْ قَفَّ دَائِمَ التَّحَرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قَفَّ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَّ
مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لَسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا

د: وعلامة الروم خط بين يدي "الحرف" (٢).

أبو حيان: (٣) إنما كانت خطأ؛ لأن الروم أكثر من الإشمام، واخط أكثر من النقط، وكان بين يدي الحرف لثلا "يلتبس" (٤) بالفتحة .

د: وعلامة التضعيف شين بين يدي الحرف (٥)، إنما قال أبو حيان فوق الحرف" ، وزاد: "لأنه لا يلبس كما تلبس علامة الروم والإشمام لو جعلنا فوقه" (٦).

د: وقد رويَ الإشمام عن بعض القراء في الجر (٧)، رويَ ذلك عن أبي عمرو والكسائي .

ق: لم يستثن النظم ميم الجمع، كأنه وافق مكياً وخالف الكتاب، كما لم يستثن الشكل العارض وغيره مما زاد القراء، وزعم قطرب أن الإشمام وضع التحويين وليس بمسموع من العرب ، وهذا فاسد؛ وإن لم يُسمع مأخوذ

(١) في "ب"، و"ج": "شيخنا".

(٢) في "ص": "الحروف"، وانظر شرح المرادي ١٦٦/٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٥٧/٦ .

(٤) في "ص": "تلبس".

(٥) شرح المرادي ١٦٦/٥ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٥٨/٦ .

(٧) شرح الشاطبي ١٦ / ٥ ، ٢١ ، ٢٢ .

بالأبصار من أفواه العرب، وقد قال سيبويه بعد كلامه فى الإشمام: وهذا قول العرب" (١) وشمل قوله: "الضمة" حركتى البناء والإعراب بخلاف ما لو" (٢) قال: "الضم" وباللغة التوفيق" (٣).

(١٥٧) ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نَقَلَا
والنقل إن يُعَدَمَ نظيرٌ ممتنعٌ وذلك فى المهموز ليس يمتنع

د: لأن المفتوح إن كان مُتَوَاتِرًا لزم من النقل فيه حذف ألف التثنية (٤)، هو معنى قول أبى حيان: "إن المنصوب المنون يدل من تثنيه ألف، فلا يمكن النقل، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة" (٥).

د: وقيل: لأنهم لو نقلوا فى الوقف وسكَّنوا فى الوصل لكان ذلك كأنه إسكان فَعَلَ (٦)، يعنى المفتوح العين، وهو لا يجوز، وليس بظاهر.

أبو حيان: هذا ضعيف، لأن فيه مراعاة الحالة العارضة، وهى النقل فى الوقف، فصار الوقف كأنه أصل؛ "إذ" (٧) خافوا أن يكون فى ذلك تخفيف فعل إذا وصلوا، والوصل هو الأصل، وهو بالسكون (٨).

د: "وأما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير" (٩).

(١) ساقطة من 'د'.

(٢) فى 'د': 'لم'.

(٣) ساقطة من 'ص'، و'ج'، و'ه'، وانظر شرح الشاطبى ١٦/٥، ٢١، ٢٢.

(٤) شرح المرادى ١٧٠/٥.

(٥) التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٩ ب.

(٦) شرح المرادى ١٧٠/٥.

(٧) فى 'ص' 'إذا'.

(٨) التذييل والتكميل ٦ / ٢٦٠ أ.

(٩) شرح المرادى ١٧١/٥.

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: انظر هل يلزم هذا على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز بعد نقل حركته، فلا يبقى البناء المهمل ولا النادر. انتهى، ولعله ينبني على الاعتداد بالعارض وعدمه.

د: "وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها"^(١)، لأنها إذ ذاك إذا أبدلت من جنس حركة نفسها إنما تبدل ألفاً، والألف لا تكون إلا بعد "الفتحة"^(٢).

د: نقل في الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة خممية^(٣)، نصه في (١٥٧ب) الكافية^(٤):

ولغة خممية نقل إلى محرك في الوقف فاحوا مثلاً

أبوحيان: عني بنقل غريب اللغة كلغة لحم وخزاعة وقضاعة وغيرهم، ولم يلتفت إلى ذلك غيره من النحويين؛ لأن الذين أصلوا النحو لم يأخذوا عن مثل هؤلاء، والذين عنهم نقلت اللغة وبهم اقتدى في هذا العلم وأصلت أصوله، ورجع إليهم في ضبط قواعده "من"^(٥) بين سائر "قبائل"^(٦) العرب هم: قيس وتميم وأسد، ثم هذيل^(٧) وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم^(٨).

(١) شرح المرادى ١٧٢/٥ .

(٢) في 'أ' و'ب'، 'ج'، 'د'، 'فتحة'.

(٣) وعلى هذه اللغة ورد قول الراجز:

ومن ياتر بالخير فيما قصده محمد مساعيه ويعلم رشده

وهذا الرجز غير منسوب في الدرر ٣٠٤:٦ والمقاصد النحوية ٥٥٢:٤ وهمع الهوامع ٢:٢٠٨.

والشاهد فيه قوله: قصده، 'يريد'، 'قصده'، فنقل حركة الهاء إلى الحرف المتحرك قبلها، على لغة لحم، وفي اللغة المشهورة في النقل أن الحركة إنما تنقل إذا كان الحرف الذي قبلها ساكناً.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٨.

(٥) ساقطة من 'ه'.

(٦) ساقطة من 'د'.

(٧) في 'ج': 'وهذيل'.

(٨) من 'ج'.

وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حَضْرِيٍّ قط، وبهذا يردُّ على من زعم أن الشافعي - رضى الله تعالى عنه - حجة فى اللسان، ولم يؤخذ أيضاً من سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف البلاد التى تجاور^(١) سائر الأمم، فلم يؤخذ من لحم ولا من جذام لمجاورتهم لأهل مصر "والقبط"^(٢)، ولا من قضاة" ولا من غسان"^(٣) وإياد لمجاورتهم لأهل الشام ومخالطتهم لهم، وكان أكثرهم نصارى يقرأون فى صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب وتمر لمجاورتهم اليونانية كانوا أيضاً نصارى، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس ومخالطتهم لهم، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم الهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ثم لمخالطتهم الفرس (١١٥٨)، ولا من بنى حنيفة سكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلونها قد خالطوا غيرهم وفسدت ألسنتهم، ولذلك يقال عن بعض كبار علمائهم: إنهم كانوا يلحنون، فليس التكثير من نقل لغة هؤلاء من دأب من أخذ العلم عن الأئمة، لا من الصحف ويطون المهارق^(٤).

ق: ووافق ابن الأنبارى الكوفيين، وفى الطبقة السادسة منهم "عده"^(٥).

(١) فى 'ب'، و'ج': "تجاوز".

(٢) فى 'ص': "وللقبط".

(٣) فى 'ص'، و'ج' و'ه': "وغسان".

(٤) فى 'ه': "المهازر"، وانظر التذييل والتكميل ١٢٦٢/٦.

(٥) فى 'أ'، و'د': "عده منهم".

الزبيدي^(١) مع هارون ابن الحائك^(٢) وابن كيسان ونفطويه^(٣).

في الوقفِ تا تأنيثِ الاسمِ ها جُعِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ، وَمَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ
ضَاهِي، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

د: احترز بتقييد عدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت
ونحوهما^(٤) يعني كمنت وكيت.

ق: الوقف على نحو طلحة بالتاء لغة حكاها سيبويه عن أبي الخطاب،
وهو الأخص الأكبر^(٥).

وَقِفْ بِهَا السُّكْتِ عَلِي الفِعْلِ المَعْلُ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوِي مَا كَعِ أَوْ
بِحَدْفِ آخِرِ كَاعَطٍ مَنْ سَأَلَ
كَعِيَ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

د: هل "تجب^(٦) زيادة^(٧) الهاء في قولهم: تقى يتقى^(٨) أبو العباس
الغيلالي: يتقى عند سيبويه بالفتح، وعند الجوهري بالسكون، فانظره^(٩).

(١) انظر الطبقة السادسة من طبقات الزبيدي ٢٩٥ - ٣١٤.

(٢) هو هارون بن الحائك الضرير، كان حيا قبل ٢٩١هـ، نحوى على مذهب الكوفيين، من أصل يهودى من أهل الحيرة، وكان من أعيان أصحاب ثعلب، وكان يناظر المبرد، من آثاره: العلل فى النحو. انظر معجم المؤلفين ١٣: ١٢٨ وبغية الوعاة ٢: ٣١٩ وطبقات الزبيدي ١٥١ - ١٥٢ ومعجم الأدباء ١٩: ٢٦١، ٢٦٢.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة العتكي الأزدي الواسطي.

(٤) فى 'ص': 'ونحوهما'، وانظر شرح المرادى ١٧٤/٥.

(٥) سيبويه: 'وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون فى الوقف: 'طلحت' كما قالوا فى تاء الجميع قولاً واحداً فى الوقف والوصل' الكتاب ٤: ١٦٤.

وانظر شرح الشاطبى ٣٤/٥.

(٦) فى 'أ'، و'د' و'هـ': 'يجب'

(٧) ساقطة من 'ب'.

(٨) شرح المرادى ١٧٧/٥.

(٩) الصحاح ٦/٢٥٢٦، ٢٥٢٧.

وما في الاستفهام إن جُرَتْ حُدْفٌ أَلْفَهَا وَأَوْلَهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفْ
 وليس حَتْمًا في سوى ما انخفصًا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ إِقْتِضَاءُ مِ اقْتَضَى
 د: وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى^(١): ﴿يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ بما
 غفر لي ربي﴾.

في المعنى: لا يجوز حمل القراءة المتواترة على^(٢) ذلك لضعفه، وإنما هي
 مصدرية، والعجب من الزمخشري إذ جَوَّزَ كونها استفهامية مع رده على
 من قال به في: ﴿بِمَا أَعْوَيْتَنِي﴾^(٣) وأجاز هو وغيره كونها موصولة، وهو بعيد؛
 لأن الذي غفر له هو الذنوب، ويعدُّ إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت^(٤).

ووصلُ ذي الهاء أَجَزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءِ لَزَمًا
 ووصلها بغير تحريكِ بِنَاءِ أَدِيمٌ شَدَّ فِي الْمَدَامِ اسْتِحْسِنًا
 د: قوله: "ووصلها بغير تحريكِ بِنَاءِ أَدِيمٌ" يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب
 قد شدَّ أيضاً إلى قوله: "فليس بلازم"^(٥).

ق: عنه عذران: أحدهما: أن النفي قد يدخل أول الكلام،
 والقصد "ما"^(٦) بعده، كما أنشد الفراء من قول الراجز^(٧):

(١) سورة يس: من الآيتين ٢٦، ٢٧: مكية، وانظر شرح المرادى ١٨٠/٥، ١٨١.

(٢) الكشاف ٣/٣٢٠.

(٣) سورة الحجر: من الآية ٣٩: مكية.

(٤) مغنى اللبيب ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٥) شرح المرادى ١٨٤/٥.

(٦) في "أ"، و"ب"، و"ج"، و"د": "بما".

(٧) الراجز غير منسوب في الإنصاف ٢: ٥٣٣ ووصف المباني ٢٥٦ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٩٢

والشعر والشعراء ١: ١٠٦-١٠٧ ولسان العرب ٤: ٣١٩ (زجر) وشرح الشاطبي ٤١/٥.

والشاهد: لا شاهد في هذه الرواية، ولكن يروى: "فيدن منى... أراد: "فليدن"، فحذف
 اللام، وأعملها في الفعل الجزم، وهذا كثير في أشعارهم كما في الإنصاف ٥٣٣، والشاهد في هذه
 الرواية دون الأخرى.

- كما أن النفي قد ورد في صدر البيت الأول من الراجز، والمقصود آخره، أى نفي كونه شاعراً.

من كان لا يزعم أنني شاعرٌ فليدُنْ مِنِّي تنهَ المزاجِ

فإنما المراد: من كان يزعم نفي شعري، وكذلك المراد هنا، ووصلها بتحريك ' بناء' (١) غير مدام شاذ.

والثاني: أن "تلزم" (٢) وجود هذا الشذوذ في المعرب، فقد حكى سيبويه: (٣) "أعطني أبيضه بتشديد الضاد للوقف، وقال: أراد أبيض، فألحق الهاء". قال السيرافي: هو من أقبح الشذوذ لوجهين: لحاق الهاء (٤) لحركة (١٥٩) الإعراب، وجعل التشديد في غير الحرف للوقف (٥) عليه، وقد تولَّى ابن الضائع توجيهه، ومعنى قولهم: "هاء السكت" لا تلحق معرباً: لا تباشر علامة إعراب، فتلحق نحو: مسلمان ومسلمون، لا نحو يضربان، وضاربون (٦) وقد وهم ابن خروف حيث أنها لا تلحق المعرب مطلقاً (٧).

وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَفْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

د: كقول بعض طيئ: "حبيلو يا فتى" (٨) "قد تقدم أن إبدال ألف التانيث في الوقف وأوًا مسموع.

(١) في 'د': 'بناء'.

(٢) في 'ج': 'تلزم'.

(٣) سيبويه ٤: ١٧٢: "وحدثني من أئق به أنه سمع عربياً يقول: أعطني أبيضه، يريد: أبيض، ألحق الهاء كما ألحقها في هته، وهو يريد: هن".

(٤) في 'ه': 'الواو'.

(٥) 'ج'، و'ه': 'الموقوف'.

(٦) في 'ب': 'ويضربون'.

(٧) شرح الشاطبي ٤١/٥.

(٨) شرح المرادي ٥: ١٨٥.

الإمالة

الألف المبدل من يا في طرف
دون مزيد، أو شذوذ، ولما
وهكذا بدل عين الفعل إن
أمل كذا الواقع منه اليسا خلف
تليه ها التانيث ما الها عدا
يؤل إلي فلت، كماضي خف ودن

د: وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة،^(١) أبو حيان: لأنها حرف والكسرة بعضها^(٢).

د:^(٣) دل كلام سيبويه على أن الكسرة أقوى^(٤)، أبو حيان: فإنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة^(٥).

د: احترز بقوله: "دون شذوذ" من لغة هذيل^(٦) في نحو: "عصى" كذا قال الشارح^(٧).

ق: فيه نظر، كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة، وكتب إلى بعض الشيوخ أنه أشار "لوقوف"^(٨) بعض طي على نحو "عصا" بإبدال الألف

(١) شرح المرادى ٥: ١٨٦، ١٨٧.

(٢) التذيل والتكميل ٦/٢٤٣ ب.

(٣) هذه الفقرة ساقطة من "ب".

(٤) الكتاب ٤: ١١٧، ١٢١، وقال المرادى ٥: ١٨٦، ١٨٧: "هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف في أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه".

(٥) التذيل والتكميل ٦/٢٤٤ أ.

(٦) شرح المرادى ٥: ١٨٨.

(٧) الشارح ص ٣٤١: واحترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء التكلم نحو: قفى وهوى.

(٨) في "ب"، و"د": "لوقف".

ياء "لقول" (١) راجزهم (٢):

إِنْ لَطِيَّ نِسْوَةٌ تَحْتَ الْفَضِيِّ
يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مَنْ قَدْ طَفِيَّ

١٥٩ب/ بالمشرفيات وطعن بالقنِّي

وهو أقرب؛ لأنها لغة نادرة، والبين أن يكون أشار إلى نحو تثنية رضى على رضىان بالياء (٣).

د: المكا: جحر الأرنب والشعلب (٤).

ق: جحر الضب، وكذا قال أبو حيان (٥).

د: يجوز (٦) إمالة الألف فى نحو غزا ودعا (٧).

ق: اندرج فى قوله: "كذا الواقعُ منه اليا خَلْفٌ" لأنك تقول: غزى ودعى، وباللله تعالى التوفيق (٨).

كذلك تالي الياء والفصل اغتفر
كذلك ما يليه كسر أو يلى
كسراً، وفصل لها كلاً فصل يُعدُّ
بحرفٍ أو معَها كَجَبِيها أدرِ
تالي كسر أو سكونٍ قد ولي
فدِرهماك من يملهُ لم يصدِّ

أبو حيان: الياء أقوى الأسباب، ومع ذا فلم يمل لها إلا الورش فى نحو

(١) فى 'ص'، و'هـ': "كقول".

(٢) الرجز غير منسوب فى سر صناعة الإعراب ٧٠٢/٢ والمختصب ٧٧/١ والمنصف ١٦٠/١ وشرح الشاطبى ٦٥/٥.

والشاهد فيه قوله: 'الغضى'، و'طغى'، و'القنى'، والأصل: 'الغضى'، 'طغى'، و'القنا'، أبدل الألف فى كل منها ياء على لغة بعض طيئ وقفاً.

(٣) شرح الشاطبى ٥٦/٥.

(٤) شرح المرادى ١٨٨:٥، وقال الجوهري فى الصحاح ٢٤٩٦/٦: "المكا" بالفتح مقصورة جحر الثعلب والأرنب ونحوه، ... وجمعه: أمكاه".

(٥) شرح الشاطبى ٥٢/٥ والتذليل والتكميل ٢٤٤/٦ب.

(٦) فى 'هـ'، و'ج': "تجوز".

(٧) شرح المرادى ٥: ١٨٩.

(٨) ساقطة من 'ص'، و'هـ'، وانظر شرح الشاطبى ٥٤/٥.

«خيرات»^(١)، «حيران» انتهى^(٢).

وهذا عند القراء تريق في جسم الراء فقط لا يسرى للفتحة ولا للألف .
ق: أطلق الناظم فتناول كلامه الألف العارضة في الوقف على نحو " رأيت
زيداً وقزحاً" ، وذلك مقصود، إذ نص سيبويه على جواز إمالته^(٣) ، " إلا
أنها ضعيفة، وقد أغفل جواز الإمالة"^(٤) في نحو (أغيلنا) مما فصل فيه
حرفان أحدهما ساكن وإن لم يكن هاء، ومعنى "أدر جيبها" اقطعه وقوره،
يقال: " جابه " إذا قور جيبه^(٥).

وَحَرَفٌ اسْتَعْلَا يَكْفُ مَظْهَرًا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ
كَذَا إِذَا قَدَّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ
(١٦٠) وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأَى يَنْكَفُ
وَلَا تَمَلُّ لَسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلِ
مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ، وَكَذَا تَكْفُ رَأَى
أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
أَوْ يَسْكُنُ ائْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِرْ
بِكَسْرٍ أَوْ كِفَارِمًا لَا أَجْفُرُ
وَالْكَفُّ قَدْ يُوَجِّهُ مَا يَنْفَصِلُ

د: قوله: " أويأ " إلى قوله: " ولم يمثله "^(٦)، مثاله: " بياض وشيطان " .
د: قال الشيخ أبو حيان: لم "نجد"^(٧) " ذلك في الياء"^(٨)، أبو العباس
الغيلالي: انظر هل يعني أنه لم يجد المنع، بل يمال مع الياء، ولو بعد
المستعلي .

(١) سورة الرحمن: من الآية: ٧٠ .

(٢) سورة الأنعام: من الآية ٧١، وانظر: التذليل والتكميل ٢٤٣/٦ ب .

(٣) الكتاب ٤: ١٢٢ .

(٤) ساقطة من "أ" .

(٥) الجوهري في الصحاح ١: ١٠٤: " وجاب يجوب جويأ، إذا خرق وقطع، قال الله تعالى: ﴿ وثمود
الذين جابوا الصخر بالواد ﴾ ، وانظر شرح الشاطبي ٥/٦٠، ٦١، ٦٥ .

(٦) شرح المرادي ٥/١٩٤ .

(٧) في "أ"، و"ب"، و"د": "نجد" .

(٨) التذليل والتكميل ٢٤٤/٦ ب ، وشرح المرادي ٥/١٩٤ .

د: "يستثنى من ذلك ألف"ها^(١)" إلى قوله: من كلمة أخرى^(٢)"، لا يحتاج لهذا، بل مثل هذا عندهم متصل^(٣).

ق: الاتصال شامل للضمائر وحروف الجر، وقوله: "كالمطواع مر" إما من الميرة^(٤) وهي الطعام، أى: إيته بمؤنته، أو من قولك: ماره إذا أعطاه مطلقاً، وهو أظهر^(٥)"، و"لا" من قوله: "وكف مستعل ورأ" منون، ولا بد "منه^(٦)" "كقولهم"^(٧): "شربت ماء"^(٨)"، وكذا كل ما فى هذا النظم من هذا النحو منكراً، وكثير من الناس "لاينونه"^(٩) وصلأ، وهو خطأ انتهى، ويأتى خلافه.

وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه كعماداً وتلا

(١) يقصد ألف "ها" من قول الشاعر:

ها إن تا عذرة إلا تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد

من البسيط، وهو للنايعة الذيانى فى ديوانه ص ٢٨ والجنى الدانى ٣٤٩ وخزانة الأدب ٤٥٩:٥ والدرر ١١٩:٥ وشرح المفصل ١١٣:٨ ولسان العرب ٥٤٥:٤ (عذر)، ٤٤٥:١٥ (تا)، ٤٧٥:١٥ (ها) وبلا نسبة فى خزانة الأدب ١١: ١٩٤ وشرح الأشموني ١: ٦٦، ٧٧٢:٣، وشرح شافية ابن الحاجب.

١: ١٨٠ وجمع الهوامع ٢: ٧٠، ٢٠٢.

والشاهد فى قوله: "ها إن" على أن ألف "ها" فى البيت لا تجوز إمالتها، لأنها من كلمة والكسرة من كلمة أخرى.

(٢) شرح المرادى ٥: ١٩٨.

(٣) ولكن "ها" التى هى ضمير المؤنثة لها حكم آخر، قال المرادى ٥: ١٩٨: "المستثنى من ذلك ألف "ها" التى هى ضمير المؤنثة فى نحو: "لم يضربها، وأدر جيها" فإنها قد أميلت وسببها منفصل، أعنى من كلمة أخرى".

(٤) فى "ب": "وهو".

(٥) ساقطة من "ج".

(٦) من "أ".

(٧) فى "أ"، و"ب"، و"ج"، و"د"، و"هـ": "لقولهم".

(٨) ساقطة من "ج".

(٩) فى "ص"، و"ج": "ينونونه"، وانظر شرح الشاطبى ٥/٧٣، ٧٦.

دا^(١): تلا: "من" ^(٢) قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ ^(٣).

ق: كتب "إلى" ^(٤) "بذا" ^(٥) بعض الشيوخ، ورأيت في بعض "شروح" ^(٦) هذا الرجز، ولا يصح، لاندرج "تلا" في قوله "كذا الواقع منه أيا خَلَفُ"، والذي يصح أنه أراد إمالة فتحة تاء "تلا" "لا إمالة" ^(٧) اللام، كما عند القرافي، "رافعى عمادا" وإمالة الألف للألف، وفي "تلا" إمالة الفتحة للفتحة ^(٨). انتهى، وقد أبعد ما شاء، ولله در المرادى ^(٩)، حيث جعل القراءة أصلاً في هذا.

(١٦٠ب) / ولا تُمِلُّ ما لم يَنْلِ تَمَكُّنًا دونَ سماعِ غيرِها وغيرَنا

دا^(١٠): وحكى ابن مقسم ^(١١)، كناه أبو حيان بأبي بكر ^(١٢).

ق: التمكن: الإعراب، وكلامه هنا في الأسماء فقط، وقد دخلت الأفعال في قواعده القياسية السابقة، وخرجت الحروف؛ إذ لم يذكرها رأساً ^(١٣).

(١) شرح المرادى ٥: ٢٠٠.

(٢) ساقطة من "ه".

(٣) سورة الشمس: الآية ٢.

(٤) في "ص"، و"ه": "إلى".

(٥) ساقطة من "ه".

(٦) في "ه": "شراح".

(٧) في "ص"، و"ج": "إمالة".

(٨) شرح الشاطبي ٥/ ٧٩، ٨١.

(٩) من "ه"، وفي بقية النسخ: "وقد أبعد ما شاء الله المرادى".

(١٠) المرادى ٥: ٢٠١، وفيه: "وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائي".

(١١) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم النحوي، ولد سنة ٢٦٥هـ وسمع أبا مسلم الكجى وثعلباً، ويحى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات، وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله من التصانيف: الأنوار في تفسير القرآن، والمدخل إلى علم الشعر، والاحتجاج في القراءات، وغيرها كثير، مات سنة ٣٥٥هـ. ترجمته في بغية الوعاة ١: ٨٩، ٩٠.

(١٢) التذييل والتكميل ٦/ ١٢٤٨.

(١٣) شرح الشاطبي ٥/ ٨٢.

والفتح قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمِلْ كَلِّ الْأَيْسَرَ مِلَّ تُكْفِ الْكُلْفُ
 كَذَا الَّذِي تَلِيهِهَا التَّانِيثُ فِي وَقَفْ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

د: وشرط أن تكون لا ما^(١)، يعني "إذ"^(٢) قال: "في طرف".

د: والآخر "أن"^(٣) لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو "من الشرق"،
 هذا المثال غير مطابق لقول المصنف "في طرف"^(٤)، والمطابق: "بالأيسر قوم"،
 ونحوه.

ق: لم يذكر إمالة الضمة نحو الكسرة لندورها، وذكر هنا سببين لإمالة
 الفتحة، وتقدم الثالث في "تلا"، وهو إمالة الفتحة "لإمالة
 الفتحة"^(٥) وقوله: "للأيسر مِلَّ تُكْفِ الْكُلْفُ"^(٦) حكمة في أمر الدين
 والدنيا^(٧).

(١) شرح المرادى ٥ : ٢٠٤

(٢) في 'ص': "إذا".

(٣) في 'أ'، و'ب'، و'ج'، و'د': "أنه".

(٤) في 'أ'، و'ب'، و'ج'، و'د': "في ظرف".

(٥) ساقطة من 'ب'، و'ج'.

(٦) ساقطة من 'ه'.

(٧) شرح الشاطبي ٨٤/٥ ، ٨٨.

التصريف

حَرَفٌ وَشَبَّهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٍّ وما سواهما بتصريفٍ حَرِيٍّ
وليس أدنى من ثلاثي يُرِيٍّ قابلٌ بتصريفٍ سويٍّ ما غَيْرًا

د: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابي وغير إعرابي^(١)، قيل: غير الإعرابي ما يتعلق بالجملة من تقديم وتأخير.

ق: هذا الباب هو "الشرط"^(٢) الثاني من علم النحو، وهو "أعظمهما"^(٣) وأشرفهما^(٤).

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرُدَا وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

(١٦١: أ) د: "وندر" قرعيلانة^(٥) لأنه زيد فيه حرفان أحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين^(٦) فلا يلتفت إليه، أي^(٧) "لما فيه من المناكير"، ولذا^(٨) أنكر بعضهم نسبته للخليل، وبالله التوفيق.

وغير آحرِ الثلاثيِّ افْتَحَ وَضُمَّ واكسِرَ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعَمَّ
وَفِعْلٌ أَهْمِلُ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصِ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

ق: "ابن جنى"^(٩) قرأ أبو السمال^(١٠): ﴿ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبِّوْ﴾^(١١)

(١) شرح المرادى ٥ : ٢٠٩.

(٢) في "أ": "الشرط".

(٣) من "هـ" وفي بقية النسخ: "أعظمهما".

(٤) شرح الشاطبي ٥ / ٩٠.

(٥) القرعيلانة: دوية عريضة عظيمة البطن، وانظر: شرح المرادى ٥ : ٢١٣.

(٦) العين ٢ / ٣٤٨.

(٧) من "ج".

(٨) في "د": "وكذا".

(٩) ساقطة من "د".

(١٠) المحاسب لابن جنى ١ : ١٤٢.

(١١) سورة البقرة: من الآية: ٢٧٨.

مضمومة الباء، ساكنة الواو، يعنى مكسورة الراء، وفيه شدوذان: خروج من كسر إلى ضم، ووقوع واو بعد ضمة آخر اسم، وكذا حكى ابن مجاهد هذه القراءة، وذكرها الدانى فى كتاب "الشواذ" (١) بفتح الراء وضم الباء (٢).

وافتح وضمّ واكسر الثاني من فَعَلَ ثَلَاثِي وَيُزِدُ نَحْوَ ضَمِنَ

د: (٣) فكان ينبغى على هذا إذا عُدَّتْ صِيغَ الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ أَنْ يَذَكَرَ لِلرَّبَاعِيِّ "ثَلَاثَ صِيغٍ، إِنَّمَا خَصَّ الرَّبَاعِيَّ" (٤)، لأنه يمكن منه صَوغُ الأمر "بلا زيادة" (٥) كدحرج، أما الثلاثى فلا بد من الزيادة فى الأمر منه.

ومتناه أربع إن جرداً وإن يزد فيه فما ستا عدأ

د: واختلف فى نحو: "اقشعر" فقليل: "هو بناء مُقْتَضَبٌ" (٦)، أى

مرتجل، أصل بنفسه.

وَفِعَلٌ وَفَعَّلٌ وَفُعِّلٌ

فَمَعَ فَعَّلٌ حَوَيَّ فَعَلَّلَا

غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النُّقْصِ اتَّسَمَى

لِاسْمِ مُجَرَّدِ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ

وَمَعَ فَعَلَ فَعَّلُ، وَإِنْ عَلَا

كُنَا فَعَلَّلُ وَفَعَّلُ وَمَا

(٦١: ب) د: الْجَحْمَرَشُ: العظيمة من الأفاعى، وقال السيرافى: هى

العجوز المسنة (٧)، قال فى الكافية:

وهي التي من كسرت ترتعش

يقال: صدنا أربنا جحمرشاً

وفي العجوز قد أتى جحمرش

في الأرنب الضخمة أيضاً قد فُتِشاً

(١) فى "هـ": "الشواهد".

(٢) شرح الشاطبى ١١٢/٥.

(٣) شرح المرادى ٥: ٢٢٣.

(٤) ساقطة من "أ".

(٥) فى "ص": "بالزيادة".

(٦) شرح المرادى ٥: ٢٢٥.

(٧) شرح المرادى ٥: ٢٣١، وقال الجوهري فى الصحاح ٣/ ٩٧٧: "الجحمرش: العجوز الكبيرة،

والجمع: جحامر".

زاد شيخ شيوخوا أبو العباس الغيلالي، رحمه الله تعالى:

وفي عظمة الأفاعي استعمالاً فَعْدُهَا مِنْهَا تَكُنْ مُسْتَكْمِلًا

ق: اعتذر عما اشتهر من المستدركات بالزيادة والنقص، وأضرب عن الشاذ منها، لشذوذه، وعن المركب لاستقلال كل من جزأيه، وعن شبه الحرف لتقدمه، وفيه يندرج العجمي على طريقة ابن جنى، انتهى^(١).

وعمم المكودي قوله: "وما غاير" في الأفعال والأسماء^(٢).

والحرف إن يلزم فأصل، والذي لا يلزم الزائد، مثل تا احتدي

د: وقد جمعت في تراكيب،^(٣) أبو حيان: من أطفها "سألتمونيها"، يقال: "إن بعض النحاة سأله بعض"^(٤) تلامذته عنها، فقال: "سألتمونيها"، فقالوا: نَعَمْ فقال: "قد"^(٥) أجبتكم، ومنها: "أمان وتسهيل"، و"اليوم تنساه"، و"أهوى تلمسين" و"يا أوس هل نمت"، وجمعها المصنف في بيت واحد أربع مرات، فقال:

هنا وتسلم تلاءس يومه نهاية مسئول أمان وتسهيل

ق: قال ابن خروف: قائل سألتمونيها هو أبو إسحاق الزجاج^(٦)، وكذا

سأل المبرد عنها "المازني"^(٧) فأنشد:

(١٦٦٢) هويتُ السَّمانَ فشيئتي وقد كنتُ قدما هويتُ السَّمانا

(١) ساقطه من "أ"، وانظر شرح الشاطبي ١٢٧/٥.

(٢) شرح المكودي ص ٢٢٧، قال: "يعنى أن غير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول، فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص".

(٣) شرح المرادي ٥: ٢٣٤.

(٤) من "ه".

(٥) ساقطة من "ه".

(٦) في "ص"، و"أ"، و"ب"، و"و": ط: الزجاجي.

(٧) من "ج" و"ه" وقصة المازني مع المبرد في النصف ١/٩٨.

ثم اقتضاه المبرد الجواب، قال: "أجبتك مرتين" (١).
 د: والأصغر أنشأ مركب من مادة يدل عليها وعلى معناها (٢)، صوابه:
 "وعلى معناه كما عبر به" (٣) أبو حيان، فأحمر مأخوذ من الحمرة، وهو
 يدل "عليها" (٤)، وعلى معناه وهو المحل الذي قامت به تلك الحمرة (٥).
 د: ولا يقبل قول من أنكروه (٦)، حصل أبو حيان في الكلام (٧) ثلاثة أقوال
 كلها مشتق، كلها أصل، بعضها وبعضها، وهو المشهور، وعليه التفريع (٨).

بِضْمَنْ فِعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي	وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بَلْفِظُهُ اِكْتَفَى
وَضَاعَفَ اللَّامَ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ	كِرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقَى
وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ	فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

د (٩): تقول في وزن "آدر": "أعفل" لأن أصله "أدؤز" هو جمع "دار"،
 والهمزة بدل من الواو، "كصاع وأصؤع وأصع".
 د: (١٠) حكى بعضهم في تمثيل البدل في نحو كساء قولين: (١١) كذا في
 بعض النسخ، وصوابه المبدل).

(١) وقد جمعها الزمخشري في المفصل بقوله: "السمان هويت" حتى لا تضعج الهمزة وصلًا لو قال:

"هويت السمان" شرح المفصل ١٤١/٩ وشرح الشاطبي ١٤٨/٥، ١٤٩.

(٢) شرح المرادى ٥: ٢٣٦.

(٣) ساقطة من "ص".

(٤) ساقطة من "ب".

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ١٣٥ ب.

(٦) شرح المرادى ٥: ٢٣٦.

(٧) في "ب"، و"ج"، و"هـ": "الكلمة".

(٨) التذييل والتكميل ٦/ ١٣٥ ب.

(٩) شرح المرادى ٥: ٢٤٠.

(١٠) ساقطة من "د".

(١١) شرح المرادى ٥: ٢٤٠.

ق: لام "فعلل" (١) الأخيرة أصلية في وزن جعفر، وزائدة في مهدد،
والموزون يفرق (٣).

واحكمم بتأصيل حروف سمنم ونحوه والخلف في كملتم

د: ولو كان "مضاعفا" (٣) في الأصل "لجاء" (٤) على "التفخيل" (٥).

أبو حيان: ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقى على
إدغامه، فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي

(١٦٢: ب) نحو جلبب، فجاء مصدره على بنية مصدره (٦).

ق: والخلف مجرور عطفا على "بتأصيل" (٧).

فألف أكثر من أصلين

واليا كذا والواو إن لم يقعا

وهكذا همز وميم سقا

د: ذهب أبو عثمان إلى أن "دلامص" (٨) وأخواته من باب "سبط

وسبطر" (٩).

أبو حيان: ليس بجيد، لأن الذي قادنا إلى باب "سبط وسبطر" كون الرء

ليست من حروف الزيادة، بخلاف الميم (١٠).

(١) في 'ج': 'فعلى'.

(٢) شرح الشاطبي ١٣٦/٥.

(٣) في 'ص'، و'د'، 'مضاعفا'.

(٤) في 'د': 'جاء'.

(٥) في 'ب': 'التعليل'، وانظر شرح المرادى ٢٤١/٥.

(٦) التذيل والتكميل ١٢٤/٦ ب.

(٧) شرح الشاطبي ١٤٢/٥.

(٨) في 'أ'، و'د': 'دلامص'، وانظر المصنف في شرح التصريف للمازني ١٥١/١ والصحاح

للجوهرى حيث قال في جـ ١٠٤٠/٣: 'والدلامص البراق'.

(٩) شرح المرادى ٥: ٢٥٠. والسبطر: كهزبر، الشهم الماضى، وهو الطويل (انظر صحاح الجوهرى

جـ ٦٧٦/٢).

(١٠) التذيل والتكميل ١١٠/٦.

د: لو كانت ميم " مهدد " زائدة لكان "مفعلاً" ، فكان يجب إدغامه^(١)، يريد: ولكنها أصلية، فأحد المثليين زائد إلحاقاً بجعفر، فلا يدغم عملاً بقوله بعد:

ولا كهليل.

ق: ليت شعري، "هل"^(٢) كذبه أحد حتى قال: "بغير مين"، لكن نقيّ المين راجع للقضية الكلية في الألف، أي: هذه كلية صادقة لا كاذبة، فلا يخرج عنها شيء من جزئياتها بخلاف سائر الزوائد الآتية، ولا يعترض "بنحو"^(٣) "أبانا"^(٤) مما تنازع "الأصالة"^(٥) فيه حرفان، لأن أقل الأصول غير محقق، ومعنى "سبقاً" "تصدراً"^(٦) لا تقدماً، على ثلاثة مطلقاً، فلا يرد نحو: "شمردل" ولما غلب على الظن أن همزة "أنكل" مثلاً زائدة قطعنا بالحكم بزيادتها، فالحكم هو المقطوع "به"^(٧)، ومناط الحكم مظنون، ولا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة، (١٦٣: أ) كما تقول:

الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية، مع أنه مظنون لا معلوم، لكن العلم راجع "لنفس"^(٨) الحكم، و"الظن"^(٩) للاستنباط^(١٠).

كذلك همز آخر بعد ألف
والنون في الآخر كالهمز وفي
أكثر من حرفين لفظها ردف
نحو غضنفر أصالة كفي

(١) شرح المرادي ٥: ٢٥١.

(٢) ساقطة من "ب".

(٣) في "ج": "بخلاف".

(٤) في "ص"، و"ج": "أبان"، وفي "هـ": "أبار".

(٥) في "ب"، و"ج"، و"د": "الإمالة".

(٦) هذه الكلمة بياض في "هـ".

(٧) ساقطة من "هـ".

(٨) في "ب"، و"ج": "إلى نفس".

(٩) في "هـ": "ولكن".

(١٠) شرح الشاطبي ٥/ ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩.

ق: "همز" ^(١) آخر "ضَبِطَ" بالإضافة «وبالنعنية»، ^(٢) "وإحالته" ^(٣) على نون غضنفر تتضمن ستة قيود: أن تكون ساكنة لا كغرنيق، مفكوكة لا كجهنم، غير مضاعفة ^(٤) مع العين لا: "كفرندن" ^(٥)، في كلمة، خماسية لا كعندليب، متوسطة لا كعندليب، أيضا، فقد فُقدَ فيه شرطان ^(٦) "مخفاة" ^(٧) لا مظهرية، كرفنع ^(٨)، وهو بناء "مثل جحنفل" ^(٩)، من رفع "بمثل" ^(١٠) هذه البناء المؤدى لإظهارها لا يجوز.

حكى ابن جنى عن الخليل بن أسد قال: قرأت على الأصمعي أرجوزة العجاج السينية، فلما بلغت قوله:

تقاعس العزُّ بنا فافعنسَسَا ^(١١).

قال "لى" ^(١٢) الأصمعي: قال "لى" ^(١٣) الخليل بن أحمد: أنشدنا رجل:

ترافع العزُّ بنا فارفعَعَا

فقلت له: هذا لا يكون ^(١٤)، أى: فى كلام العرب.

(١) هذه الكلمة بياض فى "ه".

(٢) هذه الكلمة بياض فى "ه".

(٣) فى "ج": "والأحالة".

(٤) فى "أ"، و"ب"، و"ج"، و"د": مضافة.

(٥) هذه الكلمة بياض فى "ه" وفى "أ" و"ج": "كفرنك"، وفى "ب": "كفرند"، الصحاح

٥١٦/١: "فرند السيفى وافرندة: وقوشية، والفرنداد: موضع".

(٦) فى "أ" و"ب" و"ج"، و"د": "شرطان فيه".

(٧) فى "ب": "مخالفة".

(٨) فى "أ" و"د" كرفنع.

(٩) فى "ج": "كجحنفل".

(١٠) فى "د": "مع".

(١١) فى "ج"، و"ه": "فمثل"، والرجز للعجاج فى الخصائص ١/ ٣٦٠، ٣٦١ و٣/ ٢٩٨.

(١٢) ساقطة من "ج".

(١٣) ساقطة من "ص".

(١٤) الخصائص ١/ ٣٦٠، ٣٦١، ٣/ ٢٩٨.

ابن جنى: ولا أعلم أحدا "اشترطه" (١) إلا ما تشعر به هذه الحكاية (٢).
 والتاء في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة
 والهاء وفتحة كَلِمَتِهِ وَلَمْ تَرَهُ واللام في الإشارة والمشتهرة

د: وفي المطاوعة الثلاثي (٣)، أى الثلاثي الأصول.
 د: يمكن إدراج الأربعة فى قوله: "ونحو الاستفعال" (٤) يعنى فهو كقوله:

ويفعاليل (٥) (١٦٣: ب) وشبهه انطقاً.
 د: (٦) وأجيب بأن الهاء حرف "معنى" (٧) أى أتى بها فى الوقف لمعنى،
 وهو بيان الحركة.

ق: تبع الناظم فى "عَدَّ" (٨) هذه الأشياء فى الزوائد من قبله من الأئمة،
 و"المشتهرة" نعت للام أو للإشارة، "وبالله سبحانه وتعالى التوفيق" (٩).

وامنع زيادة بلا قيد ثبت إن لم يبين حجة كحظلت
 د: تقدمت منه أمثلة كثيرة (١٠)، منها "تففل" (١١) "وكنهبل" (١٢) لما يلزم
 من تقدير الأصالة من عدم النظر:
 ق: أشار بقوله: لم تبين حجة إلى أدلة التصريف العشرة (١٣).

(١) فى "هـ": "يشترطه".

(٢) شرح الشاطبى ١٧٦/٥، ١٧٧.

(٣) شرح المرادى ٢٥٩:٥.

(٤) شرح المرادى ٥: ٢٦٠.

(٥) فى "ب": "ويفعالك".

(٦) شرح المرادى ٥: ٢٦١.

(٧) فى "أ"، و"ب"، و"ج"، و"د": "بمعنى".

(٨) فى "أ": "عدد".

(٩) ساقطه من "ص"، و"هـ"، وانظر شرح الشاطبى ١٨٨/٥، ١٨٩.

(١٠) شرح المرادى ٥: ٢٦٠.

(١١) ومثال "تففل" قول الشاعر:

له أبطالا ظبي وساقا نعامة
 وازخاء سرحان وتقريب تففل

من الطويل، وهو امرئ القيس فى ديوانه ص ٢١، وشرح الأشموني ٣: ٧٨٣، ويلا نسبه فى شرح

المفصل ١١٢: ٦.

(١٢) فى "هـ": "وكنهبل". قال الأشموني: ٥٧٣: ٢: "... وكنهبل، لقولهم فيه: كنهبل، ولعدم

النظر على تقدير الأصالة".

(١٣) شرح الشاطبى ١٩٤/٥.

فصل^{٢٥}

في زيادة همزة الوصل

إلا إذا ابتدئ به كاستغبتوا	للوصل همز سابق لا يثبت
أكثر من أربعة نحو المجلي	وهو لفعل ماضٍ احتوي علي
أمر الثلاثي كاخش وامن وانفذا	والأمر والمصدر منه وكذا
واثنين وامرئ وتانيث تبع	وفي اسم است ابن ابنم سمع
مدا في الاستفهام أو يسهل	وايمن همز أل كذا ويبدل

د: إذا تحرك الساكن استغنى عنها^(١).

ق: وما جاء "من" ^(٢) قولهم: "أسل" ^(٣) واحجب واخطف" فهو

نادر ^(٤).

د: قوله: "ويبدل" قد يوهم اختصاصه بهمز أل^(٥).

قلت: فلو قال: "وأين وأل لكن بدين يبدل" لحرر.

ق: لو قال مثلا: "ويبدل مع همزة الاستفهام أو يسهل" لأخرج بقية

الأدوات، كهل^(٦).

(١) شرح المرادى ٥ : ٢٧٠.

(٢) في "أ": "في".

(٣) "ب" "أ" أشهل.

(٤) شرح النشاطي ٥/٢٠٣.

(٥) شرح المرادى ٥ : ٢٧٧.

(٦) شرح النشاطي ٥/٢١٨، ٢١٩.

الإبدال

أحرف الإبدال هدأت موطياً
فأبدل الهمزة من واو ويا
آخرًا أثر ألف زيد وفي
فاعل ما أعل عينًا ذا اقتضي

د: إلا أن في أكثر النسخ ما نصه: "عجائز وقبايل بالهمزة" ولا تحرك الياء، لأنها لا أصل لها في الحركة^(١)، مفهوم التعليل أنها لو كان لها أصل في الحركة، كبائع لجاز جعلها ياء محركة، وهو خلاف ما تقدم من كونه^(٢) لحنًا، فهذا وجه الاستثناء في قول د^(٣): "إلا أن في أكثر النسخ".
ق: والقلب لغة في الشيء نفسه من جهة إلى جهة، والبدل: تبديل شيء بغيره^(٤).

والمدُّ زيد فائشاً في الواحد
همزاً يري في مثل كالثلاذ
كذلك ثاني لينين اكتنفاً
مد مفاعل كجمع نيّفاً

د: حكى أبو زيد في: "نيفة نياث^(٥)" بالهمز، وهي فيعلة، هذا هو الصواب، من باب سيد ونيف، وفي بعض النسخ فيعلة كصحيفة، وهو تصحيف.

ق: زاد الكاف في "الثلاذ" ضرورة، كقوله^(٦):

فصيروا مثل كعصف مأكول

(٢) في "ب": "قوله".

(١) شرح المرادى ٦: ١٣

(٤) شرح الشاطبي ٥/ ٢١٩.

(٣) في "ج"، و"هـ": "قوله".

(٥) في "ب"، و"ج"، و"هـ" سيفة سيايف، وفي "أ"، و"د": نيفة نيايف

(٦) الرجز لرؤية بن العجاج، وقبله:

ومسهم ما من أصحاب الفيل
وترميمهم حجارة من سجل
ولعبت طيسر بهم أبابيل
فصيروا مثل كعصف مأكول

والعصف: ورق الزرع.

وفي صحيح البخارى، قال الحسن في قوله تعالى: ﴿فجعلهم كعصف مأكول﴾ أى: كزرع أكل حبه، ويقى تبته.

والكاف فى البيت اسم مضاف لعصف، و"مثل" مضاف للكاف، وأما من جعل الكاف حرفاً، ومثل مضافاً لعصف، فيلزم عليه تعطيل الجار من غير كاف، إلا أن يدعى أن "مثل" لمجموع "كعصف" كما يرى الزمخشري

والرجز غير منسوب فى معانى الحروف للرماني ص ٥٠ وينسب لرؤية فى المقتضب ٤/ ١٤١ وإلى حميد الأرقط فى الكتاب ١/ ٢٣، وانظر حاشية الأمير على المغنى ١/ ١٥٠.

وافتح وردّ الهمزياً فيما أعلّ
لاماً وفي مثل هراوة جعل
واوا وهمزاً أوّل الواوين ردّ
في بدء غير شبه وفي الأشدّ

د: وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلا يلزم اجتماع همزتين^(١).

قال لنا شيخنا أبو عبد الله الصغير: هذا التعليل يقتضى قصر خلاف الخليل على ذى همزتين وما بعده بالقرب يقتضى العموم.

ق: لما "أن"^(٢) كان "تارك"^(٣) همز بابى وقتت (١٦٤: ب) ووشاح لا يعد لاحقاً، لعدم وجوبه أضرب الناظم عنه^(٤).

ومداً ابدل ثانی الهمزین من
كلمة ان يسكن كآثر واتمين
واوا وياء اثر كسر ينقلب
واوا اصراً، ما لم يكن لفظاً أتم
فذلك ياء مطلقاً جاً، وأوم

د: (٥) "وقد"^(٦) "اجتمعت"^(٧) العرب على ترك إبدال الهمزتين في كلمة إذا كانتا عينين، كذا في كثير من النسخ، والصواب: وقد "اجتمعت"^(٨)

(١) شرح المرادى ٦: ١٩.

(٢) ساقطة من "ب".

(٣) في "هـ": "تارة".

(٤) في "جـ": "اضطرب عند الناظم"، وانظر شرح الشاطبي ٥/ ٢٥٢.

(٥) شرح المرادى ٦: ٢٤، ٢٥.

(٦) في "جـ": "وكذا".

(٧) في "ب": "اجمعت".

(٨) في "ص" و"ب"، و"جـ": "اجمعت".

العرب على ترك إدغام الهمزتين في "كلمة" (١)، إلا إذا كانتا عينين، وكذا
"هى" (٢) عبارة المصنف.

د: فإن قلت: ولم كانت الواو أولى بها من الياء (٣)؟

قلت: لمساواتها في عدم الخفة والخفاء (٤)، كذا هو الصواب، وقد سقط
لفظ "عدم" من بعض النسخ، وهو خطأ، والمراد: "أن" (٥) الخفة
معدومة "فيهما" (٦) والخفاء موجود.

وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا	أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرًا، بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ	زِيَادَتِي فَعْلَانٌ، ذَا أَيْضًا رَأُوًّا
فِي مَصْدَرِ الْمَعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْفِعْلِ	مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوَ الْحَوْلِ
وَجَمْعِ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ	فَأَحْكُمُ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ
وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ	وَجِهَانٍ وَالِإِعْلَالِ أَوْلَى كَالْحَلِيلِ

د: لا تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة إلا إذا كان مع الكسرة ما
يعضدها" (٧)، "الذى يعضدها" (٨) كون الواو قبل حرف يشبه الياء
وهو" (٩) (١١٦٥) الألف.

د: واحترز (١٠) بالمعتل عينًا من الصحيح" (١١)، يريد: وبالمصدر من نحو:

(١) فى 'جـ': 'كلمتين'.

(٢) فى 'ب'، و'هـ': 'فى'.

(٣) شرح المرادى ٦: ٢٦

(٤) شرح المرادى ٦: ٢٦، وانظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٤.

(٥) من 'ص'، و'ب'، و'جـ'.

(٦) ساقطة من 'د'، و'هـ'.

(٧) شرح المرادى ٦: ٣٠.

(٨) ساقطة من 'هـ'.

(٩) فى 'جـ': 'وهى'.

(١٠) فى 'جـ': 'فاحترز'.

(١١) شرح المرادى ٦: ٣١.

"سواك" (١) "وخوان" (٢).

د: وهو، أى نص التسهيل، "مخالف" (٣) ما تقدم من أن الغالب فى "فعل" (٤) التصحيح (٥).

أبو العباس الغبلى: لا يلزم أن يكون خلافاً، فقد يكون حقه الإعلال من جهة القياس، وهو فى الاستعمال كثير "التصحيح" (٦).

د: لما انكسر ما قبل "الواو" (٧) نحو: ثياب، وهى فى المفرد ساكنة ضعفت، (٨) يعنى أن الساكنة "لينة" (٩) فأشبهت المعلة.
ق: أغفل الناظم باب "ميزان" (١٠). انتهى.

وقال "لنا" (١١) شيخنا أبو عبد الله الصغير: هو مستفاد من قوله: "بواو ذا افعلا" فى آخر من باب أخرى، لأنها إذا أبدلت فى نحو: "رضى" لما يعرض لها من السكون فى الوقف، فما الظن بملازمة السكون؟

كالمعطيان يرضيان ووحب
ويا كموقن بذلها اعترف
يقال: هيم عند جمع أهيمًا

والواو لأمًا بعد فتح يا انقلب
إبدال واو بعد ضم من ألف
ويكسر المضموم فى جمع كما

-
- (١) فى "أ": "وخوان"، وفى "هـ": "وخوار".
(٢) فى "د": "وخوان"، وفى "هـ": "وخوار".
(٣) فى "جـ": "يخالف".
(٤) فى "جـ": "الفعل".
(٥) شرح المرادى ٦: ٣٢.
(٦) ساقطه من "هـ".
(٧) من "جـ"، وفى بقية النسخ: "واو".
(٨) شرح المرادى ٦: ٣٢، ٣٣.
(٩) فى "جـ": "لينة".
(١٠) شرح الشاطبى ٥/٢٦٧.
(١١) ساقطه من "جـ".

د: " هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث^(١)، وسكت عن "علامتي" (٢)
التثنية، لتنيه المصنف "عليهما"^(٣) " بالثالين.

ق: قال: "لاماً" ولم يقل "طرفاً" ليتناول كل مختوم بزيادة غير
"معتد"^(٤) بها، كمعطيان، وحذف تنوين "ياء" للساكنين، ونبه بيرضيان
على مضارع فَعَلَ الواو اللام، كانت رابعة أم لا؛ إذ مذهب المحققين أنه
"اعتداد"^(٥) بحرف المضارعة، وإنما قبلت حملاً على "الماضي"^(٦)، ولذا
استشكل (١٦٥ ب) تقييده في التسهيل الواو بكونها رابعة، وقال: "بدا لها
اعترُف".

شد^(٧) العضد نفسه فيما اقتضاه اجتهاده "من"^(٨) موافقة الأخصف
ومخالفة الجماعة^(٩).

وواو اَثَرَ الضَّمُّ رُدُّ اليَا مَتِي
كثَاءِ بَانَ مِنْ رَمِي كَمَقْدَرِهِ
وَأَنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلِي وَصَفَا
أَلْفِي لَامَ فَعَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيْرَهُ
فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفِي

د: نحو "قضو"^(١٠).

(١) شرح المرادى ٦ : ٣٦ .

(٢) في 'هـ' 'علامة' .

(٣) في 'ص'، و'هـ' : 'عليها' .

(٤) في 'أ' : 'معتل' .

(٥) في 'ب'، 'جـ' : 'الاعتداد' .

(٦) في 'أ' : 'المضارع' .

(٧) في 'أ'، و'د' : 'مثل' .

(٨) في 'د' : 'في' .

(٩) شرح الشاطبي ٥ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(١٠) في 'ب' فضوله " وانظر شرح المرادى ٦ / ٤٠ .

أبو حيان: لو سكنت نحو " فعل " (١) تخفيفاً " لم تزال " (٢) الواو؛ لأن التخفيف عارض فلا يعتد به . انتهى .

ق: كذا نص عليه سيبويه وغيره، ولما أعوز المصنف المثال العربي عدل إلى بناء مثال من مثال، فدل أنه عنده جائز كالجهور، خلافاً للجرمي، وقد بوب عليه سيبويه، وهو في " آخر (٣) المفردات نظير باب الأخبار في المركبات، وأغفل باب " آجر " (٤) وأدل وليس كل الداء يعالجه الطبيب (٥) انتهى .

ومما يعالج به أنه لوَّح له بقوله: " كالمصطفي المرتقي " ولم يذكر واواً وياء كما فعل في الأفعال، ويقول: " ويا تمي على الثاني بيا " فدل على (٦) أنه إذا (٧) أدى لهذا " المهجور " (٨) قياس رفض، وذلك مستلزم لقلب الواو ياء، " وبالله تعالى التوفيق " (٩) .

(١) من "هـ" .

(٢) في "أ"، "و"، "د" و"هـ": "تزال" .

(٣) من "ب" .

(٤) في "د" "صه" .

(٥) شرح الشاطبي ٢٩٢/٥، ٢٩٥ .

(٦) من "هـ" .

(٧) ساقطة من "د" .

(٨) في "هـ" "الجهور" .

(٩) في "ص" "والله الموفق" .

فصل

من لام فَعَلِيّ اسماً أتى الواو بَدَلْ
بالعكس جاء لام فُعَلِيّ وصفاً
ياء، كتنقوي غالباً، جاذا البَدَلْ
وكون قُصوي نادراً لا يَخْفِي

د: "فرقاً" (١) بين الاسم والصفة (٢) "أى" (٣) من غير سبب لفظي،
والبقوى من البقاء ضد الفناء.

ق: إنما عند الناس "بالعكس جاء لام فعلى اسماً" ولا نقطع بأنه خرق
"إجماعهم" (٤)، إذ يحتمل ذلك النظر من جهات، وأما قول (أ١٦٦) ابن
"جنبي" (٥): ليس إجماع النحاة حجة؛ إذ لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا
يجمعون على خطأ كما جاء النص من قول رسول الله ﷺ (٦):

أمتي لا تجتمع (٧) علي ضلالةٍ

وإنما هو "علم" (٨) منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من كشف له عن
علة (٩) صحيحة، وطريق نهج كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، "فهو"
قول مردود سبيله فيه سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة، بل نقطع أن
الإجماع في كل فن شرعي حجة (١٠).

(١) في 'أ'، 'ب' و 'د' و 'هـ': 'فرق'.

(٢) شرح المرادى ٦: ٤٣.

(٣) من 'ج'.

(٤) في 'ب': 'لإجماعهم'.

(٥) الخصائص ١/ ١٨٩، ١٩٠.

(٦) روى هذا الحديث بعدة طرق، وفي بعضها: 'لا تجتمع أمتي على خطأ' ويستدل الأصوليون بهذا
الحديث على حجية الإجماع.

(٧) في 'ب': 'تجمع'.

(٨) ساقطة من 'ب' و 'ج'.

(٩) في 'ج': 'على لغة'.

(١٠) شرح الشاطبي ٥/ ٣٠١، ٣٠٢.

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ أَوْ بِوَا
وَأَتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضِ عَرِيًّا
فِيَاءِ الْوَاوِ أَقْلِبِينَ مُدْغِمًا
وَشَدَّ مَعْطِي غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

د: فلو كانا من كلمتين "نحو" (١) فـ"يوسف" لم يجز الإبدال والإدغام (٢) "عكس فـ"يوسف" يتقى، وأقر" (٣).

د: لوجوب الإبدال في هذا النوع شرط رابع إلى قوله: "غير لازم" (٤) احترز بغير لازم من نحو "دلى" في تصغير "دلو".

ق: ولم يذكر هنا كسر ما قبل الواو اكتفاءً بقوله: "وإن ما قبل واو ضم فأكسره يهن"، ونصه على العلة بقوله: "يهن" أي: يسهل، يقتضى جريانه هنا (٥).

مِنْ أَوْ أَوْيَاءِ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ
أَلْفًا أَبْدَلُ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ
إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يَكْفُفُ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ
أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلْفُ

د: وسادسها (٦) ألا تكون هي بدلاً من حرف "لا يعل" (٧) لم يذكره الناظم، مثال "شيرة في شجرة" (٨).

(١) ساقطة من 'هـ'.

(٢) شرح المرادى ٦: ٤٧.

(٣) في 'د' 'يتقى وأخذ'، وفي 'هـ': 'بنى واقد'.

(٤) شرح المرادى ٦: ٤٨.

(٥) شرح الشاطبي ٣١٤/٥.

(٦) شرح المرادى ٦: ٥٤.

(٧) في 'د': 'يعمل'.

(٨) ومثال ذلك قول الشاعر:

ق: ألف نحو ملهى بدل من ياء هي بدل من واو لأجل الزيادة، ومن الغريب (١٦٦ب) أنك إذا رخمته في لغة من لا ينوى قلت: "يا ملهى" بألف بدل من ياء بدل من واو بدل من ألف بدل من ياء بدل من واو، هي لام الفعل^(١).

وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلٌ وَقَعْلًا	ذَا أَفْعَلٌ كَأَعْيِدُ وَأَحْوَالًا
وَأَنَّ بَيْنَ تَفَاعُلٍ مِنْ افْتَعَلٍ	وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ
وَأَنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحَقُّ	صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكَّسَ قَدْ يَحَقُّ
وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا	يَخْصُ الأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسَلَّمَ

ق: أفراد: "ذا أفعل" من باب: أنا رسول" و "بَيْنَ تَفَاعُلٍ" بحذف مضاف أى: معنى تفاعل، ولما كان قوله: "سلمت" يحتمل الجواز رفعه بقوله: "ولم تُعَلِّ"^(٢).

د: وفي "آية"^(٣) خمسة مذاهب أخرى^(٤) حاصلها: كصحفة أو ضاربة أو "سمرة"^(٥) أو "نبقة"^(٦) أو حصاة، ثم "قلب"^(٧) وقد بسطها أبو حيان^(٨).

إذا لم يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنٌّ فَأَبْعَدُكُنَّ اللهُ مِنْ شِيرَاتٍ

من الطويل، وهو لبعيثة البكائي في سمط اللاكسى ص ٨٣٤ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٨٥٩/٣ والمقاصد النحوية ٤: ٥٨٩.

الشاهد فيه قوله: 'شيرات' حيث أبدل الجيم ياء، والأصل: شجرات، ويروى: شجرات، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(١) ساقطة من 'هـ' وفي 'د' بدل من ألف بدل من واو، وهي لام الفعل، وانظر شرح الشاطبي ٣٢٣/٥.

(٢) شرح الشاطبي ٣٢٩/٥، ٣٣٠، ٣٣٣.

(٣) في 'جـ' 'مائة'، وفي 'هـ': 'آخر'.

(٤) شرح المرادى ٥٣/٦.

(٥) 'ب' و'جـ' 'شجرة'.

(٦) 'ب': 'نفقه'.

(٧) 'ب': 'قلبت'.

(٨) التذييل والتكميل ٦/١٧٥، ١٧٦ أ.

د: صوری فی اللفظ بمنزلة فعلا^(١)، یعنی الماضي المتصل بألف تثنية،
كضربا.

د: وجزم به الشارح^(٢) هنا^(٣)، أى بتصحيحه؛ لأنه ظاهر النظم؛ إذ ألفت
التأنيث مما يخص الاسم.

د: السادس ألا "يكون"^(٤) "العين"^(٥) بدلاً من حرف لا يعل^(٦) أى:
وأما اللام فلا يمنع ذلك من الإعلال "كدساها"^(٧) "ويتمطى"^(٨).

ق: آخره منصوب على الظرف "متعلق"^(٩) بزید، و"ما" فى قوله: "ما
يخص الاسم" مرفوع "زيد"^(١٠)

وقبل با قلب ميماً النون إذاً كان مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

د: لين النون وعتتها تباين شدة الباء^(١١) يعنى باللين الرخوة مع أنها
"تعل"^(١٢) فى هجاء^(١٣) لم يرعونا.

د: "من بَتَّ أَنْبَدًا" أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه^(١٤).

(١) شرح المرادى ٥٤/٦.

(٢) شرح المرادى ٥٦/٦ وشرح ابن الناظم ص ٣٦٣.

(٣) ساقطة من "ص".

(٤) "ب": "تكون".

(٥) ساقطة من "ه".

(٦) شرح المرادى ٥٤/٦.

(٧) قال تعالى "وقد خاب من دساها" سورة الشمس: الآية ١٠.

(٨) قال تعالى: "ثم ذهب إلى أهله يتمطى" سورة القيامة: الآية: ٣٣.

(٩) ساقطة من "ج".

(١٠) "ه": "زيد"، وانظر شرح الشاطبي ٣٣٥/٥.

(١١) شرح المرادى ٥٦/٦.

(١٢) "ب" و"ج": "نقل".

(١٣) "أ": "هيجاء"، و"ه" هيجاء.

(١٤) شرح المرادى ٥٦/٦.

ق: أى: من بثَّ أسراركَ فانبذه ولا تصحبه^(١). انتهى. فالتاء على الأول
مثناة وعلى الثانى " مثلثة "^(٢)، والأول خلاف مكارم الأخلاق^(٣)، فإن مكارم
الأخلاق أن تصل من قطعك، والله " سبحانه "^(٤) أعلم.

(١) شرح الشاطبى ٣٤١/٥.

(٢) فى 'ص' متفأة'.

(٣) ساقطة من 'ص' و 'هـ' وفى 'ب' و 'ج': فإن من مكارم الاخلاق.

(٤) ساقطة من 'ص'.

فصل

(١١٦٧) لساكن صَحَّ أَنْقَلَ التحريك مِنْ
 مالم يَكُنْ فَعَلَ تَعَجَّبُ وَلَا
 ومثلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ
 ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فَعَلٍ كَأَبْنِ
 كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلًّا
 ضَاهِي مَضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

د: لا يدخل النقل نحو "أهوى" لثلاثا يتوالى إعلا لان.

أبو حيان: كما صح لهذه العلة هوى فكذلك أهوى.

ق: فالأصل أن تقول: أهأى كأقام لكن منع منه إعلال اللام، وإنما قال:

(بلام عللا) لثلاثا يظن خصوص أفعل فيخرج استهوى ونحوه.

د: زاد في التسهيل: إلا أن يكون موافقاً لفعل الذي بمعنى افعل، إلى أن

قال: استغنى عنه بقوله: "صح عين فعل وفعلًا".

ق: لا يقال هذا، ولكن لما كان بمعنى أفعل خرج بقوله: "كأبيض"

ودخل في قوله: "ضاهي مضارعاً" المبني للفاعل والنايب^(١).

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمَفْعَالِ وَأَلْفَ الإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ
 أَزَلْ لَذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الزَّمَّ عَوْضُ وَحَذْفُهَا بِالنُّقْلِ رَبَّمَا عَرَضُ

د: وذهب في التسهيل إلى مذهب ثالث^(٢).

أبو حيان: خرق به "مقالة^(٣) المتقدمين^(٤)".

د: وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستتوق^(٥).

(١) شرح الشاطبي ٣٥٤/٥

(٢) شرح الشاطبي ٣٥٤/٥

(٣) 'ه': 'مذهب'.

(٤) التذيل والتكميل ١٨١/٦ ب.

(٥) 'أ'، و'ب' كاستتوق، وانظر شرح المرادي ٦٦/٦.

أبو حيان: واستحوذ واستيأس لم يقولوا منه فعلاً على وزن: "ناق وحاذ وتاس"، ويعنى إهمال فعله الثلاثي لا الاسم، ألا ترى إلى وجود ناقة وتيس^(١).

ق: حدثنا أبو عبد الله بن الفخار أن بعض العلماء كان إذا أتى بعقد "إجازة"^(٢) ليشهد فيه سأل المجاز عن وزن إجازة "وتصريفه"^(٣)، فإذا أحكمه شهد له، وليس كلامه هنا تكراراً مع ما فى باب المصادر؛ لاختلاف المقصدين^(٤).

١٦٧ب/ وما لإفعال من الحذف ومن
نحو مَبِيعٍ وَمَنْصُولٍ وَنَدْرٍ
نقل فمفعولٌ به أيضاً قَمِنُ
تصحيحُ ذى الواوِ، وفى ذى اليا اشتَهَرُ

ق: خصص "ما لإفعال" بقوله: "من الحذف ومن نقل"^(٥) احترازاً من تعويض التاء^(٦).

وصَحَّحَ المفعولَ من نحو عَدَا
كذلك ذو وجهين جا الفُعُولُ مِنْ
وشاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فى نَوْمٍ
وأَعْلَلِ ان لم تَحَرَ الأجوذاً
ذى الواوِ لامَ جمعٍ أو فردٍ يَعمُ
ونحو نِيَامٍ شذوذُهُ نَمِي

د: فإذا بنيت اسم المفعول من نحو "قوى" قلت: "مقوى"^(٧) لما كان فعل المفتوح العين الواوى العين واللام مفقوداً فى الكلام لم يمتلوا إلا

(١) التذييل والتكميل ١٨١/٦ ب.

(٢) "ب": "الاجازة".

(٣) "ب": "وتصريفه".

(٤) شرح الشاطبي ٣٦٢/٥، ٣٦٤.

(٥) من "ه": وفى بقية النسخ "من النقل ومن حذف".

(٦) شرح الشاطبي ٣٦٤/٥.

(٧) شرح المرادى ٧٠/٦.

بمكسور العين .

د: فيجوز في المفعول من نحو "عدا" التصحيح حملاً على فعل
الفاعل^(١)، يعني أن فعل الفاعل لم يعمل بهذا الإعلال المخصوص، وهو
قلب الواو ياء، وإن أعل بقلب الواو ألفاً.
د: حكم "مرمى" قد تقدم بيانه^(٢) أى فى قوله:

إن يكن السابق من واو ويا

(١) شرح المرادى ٧٠/٦ .

(٢) شرح المرادى ٧٢/٦ .

فصل

ذُو اللين فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلًا وَشَدَّ فِي ذِي الهمزِ نَحْوِ ائْتِكَلًا
طَا تَا افْتِعَالٍ رُدُّ اِثْرَ مُطَبَّقٍ فِي اِدَانٍ وَازْدَدَ وَاذْكَرَ دَالًا بَقِي

تقدم لأبي إسحاق أن "ما" (١) لم يضاف من أسماء هذه الحروف منون على حد "شربت ماء" وفيه إجحاف بالكلمة، وكتب شيخنا الأستاذ على هذا المحل: "الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف، وشافهني بنحوه، وقد علمت ما في "طه" ونحوه من الفواتح، والله أعلم".

د: لا تكون الألف، فاء ولا عيناً ولا لاماً (٢)، يريد لا تكون في هذه المحال أصلية (١١٦٨) غير منقلبة "عن غيرها" (٣) فلا ترد المبدلة من همزة ونحوها.

د: قالوا: اجتز: اجدر (٤)، ضبطه الأستاذ الغيلالي بالراء، وإنما هو بالزاي، من جز الصوف كما عند العيني (٥).

ق: قال سيويه في حروف الإطباق: لها موضعان من اللسان، ويعني أن

(١) في "ص" و"ج": "ما".

(٢) شرح المرادى ٧٧/٦.

(٣) ساقطة من "ج".

(٤) في "ص"، و"ب": "اجتزر: اجدر"، وانظر شرح المرادى ٨٤/٦، وقد وردت كلمة "اجدر"، وانظر شرح المرادى ٨٤/٦، وقد وردت كلمة "اجدر" في قول الشاعر:

فقلت لصاحبي لا تحسانا بنزع أصوله واجدرُ شيحاً

من الوافر، وقائله مضر بن ربيعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١، والشاهد فيه قوله: "اجدر" فإن أصله "اجتز"، فقلبت تاء الأفعال دالاً.

(٥) خزنة الأدب ١٧/١١.

الطاء لها موضع الدال وموضع آخر هو المفسر بالإطباق، وهو فضل صوت
الطاء على الدال، ولذلك قال سيبويه: "لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً،
والصاد سينا، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس "من" (١)
موضعها غيرها" (٢).

د: وقد علم مما ذكره (٣) أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف إلى آخره (٤)
سقط له مما "ذكر" (٥) الناظم الألف والياء، فالألف تبدل من الواو والياء
والهمزة، والياء تبدل من (٦) الألف والواو والهمزة، فلعله سقط للنساخ (٧)
والله تعالى أعلم.

د: والياء ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً (٨) قلت: وقد جمعتها
في قولي:

ضلوعكم أجدات سر تنصبه هذا هجاء كل ما اليا تعقبه (٩).

د: ما تبدل منه الياء التاء في "ايتصلت" (١٠)، واستشكله شيخنا أبو عبد
الله الصغير.

د: "والراء" (١١) أبدلت من اللام في قولهم: "ثثة" (١٢) بمعنى "ثرة" كذا

(١) ساقطة من 'ص'، وفي 'د': 'في'.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٣٦ وشرح الشاطبي ٥/٣٨٣.

(٣) في 'ص'، و'ب' و'ج'، و'ه' ذكره.

(٤) شرح المرادي ٦/٨٥.

(٥) 'ب': ذكره.

(٦) من 'ص'، و'ب'، و'ج'، أما في 'ه' فنصها: 'الألف والياء والهمزة، والياء تبدل من
الألف والواو والهمزة'.

(٧) في 'ه' 'للساخن'.

(٨) شرح المرادي ٦/٨٩.

(٩) في 'ب': 'تجمعه'.

(١٠) شرح المرادي ٦/٩٠.

(١١) 'ج': 'الواو'.

(١٢) شرح المرادي ٦/٩٠.

فى النسخ، والصواب: نثرة بمعنى نثلة.

الجوهرى: النثلة "الذراع" (١) الواسعة كالنثرة (٢).

د: التاء أبدلت من ستة أحرف (٣) ويجمعها مع الهاء "صد طويسه" (٤).

د: أصل "تربوت" (٥): "در بوت" (٦) هذا خلاف قول الجوهرى: أصله من التراب (٧).

د: والصاد فى "لصت".

الجوهرى عن الفراء: اللصت "بفتح اللام اللص فى لغة "طىء"، ولم يذكر د "الصاد" (٨)، وقال ابن جنى فى سر الصناعة "١٦٨/ب": "وأما قول الشاعر (٩):

إلى الله أشكو من خليل أودّه ثلاث خصال (١٠) كلها لي غائض

فقالوا: مراده "غائظ" فأبدل من الظاء ضاداً، ويجوز أن يكون من غاضه إذا نقصه (١١) فلا بدل، أى كلها "تنقصنى" (١٢).

(١) 'ب'، 'جـ'، 'هـ': "الدرع".

(٢) الصحاح ١٨٢٥/٥.

(٣) شرح المرادى ٩١/٦.

(٤) 'أ'، 'طوية'.

(٥) 'هـ': "تربوت".

(٦) 'هـ' ضربوت "وساقطة من 'أ' وانظر شرح المرادى ٩١/٦.

(٧) الصحاح فى ٢/٢٦٤.

(٨) فى 'ص'، 'ب': الضاد وقد ذكر المرادى الضاد فى شرحه على الألفية ٩٠/٦.

(٩) ينسب البيت لبرج بن مسهر بن جلاس، وقد ورد فى سر صناعة الإعراب ٢١٥/١ وحماسة أبى تمام ٣١٢/١، وشرح التبريزى ٨٦/٢. والشاهد فيه على إبدال الظاء ضاداً، ويرى ابن جنى فى سر الصناعة أنه لا حاجة إلى القول بالإبدال حيث يجوز أن تكون الضاد من جذر الكلمة.

(١٠) فى 'أ'، 'ب'، 'جـ'، 'هـ': "خلال".

(١١) فى 'د': "غاض إذا نقص".

(١٢) فى 'ب'، 'جـ'، 'هـ': "ينقصى" وانظر سر صناعة الإعراب ٢١٥/١.

فصل

فأمر أو مضارع من كَوَعَدَ
وحذفُ همزِ أَعْمَلُ استمرَّ في
احذفُ وفي كَعَمَدَةَ ذَاكَ اطَّرَدَ
مضارعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

د: الفعل المستعمل من الجهة توجه " واتجه" (١) والمصدر الجارى عليه التوجه (٢)، ينبغى أن يزداد "الاتجاه" فيكون تليفاً مرتباً.
ق: فى قوله: " وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ " استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه؛ إذ المتصف حقيقة (٣) فيمن قام به " الوصف " وهو الفاعل " (٤) مجاز فى غيره، ولما كان المفعول (٥) شاملاً لسائر " المفاعيل " (٦) " تناول " (٧) أسماء الزمان والمكان والمصدر (٨).

ظَلْتُ وَظَلَّتْ فِي ظَلَلْتُ اسْتَعْمَلَا
وَقَرْنَ فِي اقْرَبْنَ وَقَرْنَ نَقَلَا

ق: ليس هذا قاصراً على " ظللت " ، وإنما (٩) قصد به التمثيل كقوله:
فِي كُنْتَهُ الْخَلْفُ انْتَمَى كَذَاكَ خَلْتَنِيه

وقد أحرز (١٠) ستة أوصاف: فعلاً، مضاعفاً (١١)، مكسور العين، مبنياً للفاعل، ساكن الآخر ، ماضياً (١٢).

(١) فى 'ب' ، و'ج' : 'وأتوجه' .

(٢) شرح المرادى ٩٧/٦ .

(٣) 'ب' ، و'ج' " ليكون " .

(٤) ساقطة من "ب" .

(٥) 'ب' : 'الفعل' .

(٦) 'ج' : 'الفاعل' .

(٧) فى 'د' ، و'ص' تناوله .

(٨) شرح الشاطبى ٣٩٦/٥ .

(٩) 'ص' : 'وأيضاً' .

(١٠) 'هـ' : 'هى' .

(١١) 'هـ' : 'مضارعاً' .

(١٢) شرح الشاطبى ٣٩٩/٥ .

الإدغام

أوَّلُ مَثَلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي
وَدُّنَّيْ وَكَلَّلِ وَلَبَّبِ
وَلَا كَهَيْلِلِ وَشَذَّ فِي أَلْلِ
كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كَمَثَلِ صَفَفٍ
وَلَا كَجُسِّسٍ وَلَا كَاخْصَصِ أَبِي
وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَتَقْبِلُ

د: الشرط الأول: (١) "ألا" (٢) يتصدر نحو "ددن" إلى قوله: ولم يذكر هنا هذا الشرط (٣).

قلت: كان يمكنه "إدراجه" (٤) "في" الشطر" (٥) الرابع فيقول:

وَدَدَنٍ وَجُسِّسٍ وَاخْصَصُ أَبِي

(١١٦٩)د: نحو "رددان"، وهو مثال سلطان" (٦)، كذا في النسخ التي وقفنا عليها فتأمله.

د: "حركة" (٧) الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة (٨)، يعني أنها قد

(١) شرح المرادى ٦/٦٠، ٦١.

(٢) "ب": "أ": "ب".

(٣) شرح المرادى ٦/١٠٥، وتمة العبارة: "وقد ذكره في الكافية وغيرها، قال ابن مالك في الكافية الشافية ٤/٢١٧٦:

كذا اغركان في لفظ ولم يصدرأ أو يوصلان بمدغم

وقد شرحها ٢١٧٧ قال:

واحترز بقوله:

ولم

يصدرا

من نحو "ددن" "أ". ه.

(٤) في "ب" اندراجه.

(٥) في "ب"، "وجد" الشرط.

(٦) شرح المرادى ٦/١٠٦.

(٧) في "ب"، "و"ج": "حركات".

(٨) شرح المرادى ٦/١٠٦.

تذهب بتسكين آخره لضمير المتكلم أو المخاطب .

د : "السادس" (١) ألا يكون مما شذت العرب في فكه (٢) قال شيخنا الأستاذ (٣) أبو عبد الله الصغير : "عد هذا" (٤) شرطاً وقد عاب مثله على ابن بابشاذ فيما تقدم .

ق : (٥) الشاذ ثلاثة قياساً ، لا استعمالاً كباب استحوذ ، وعكسه "كَوَدَّرَ" (٦) وودع وشاذ فيهما "كمصورن" (٧) قال ابن جنى (٨) ، فلعل الناظم لوح بقوله :

بنقل فقيل (٩) .

لكون باب "ألل" من الثانى ، إذ جميع ما ورد منه من باب الخلق والعيوب حتى ضبيب ؛ لأنه عيب فى الأرض ، فتفكيك باب "ألل" كتصحيح باب "عور" فلا يابى القياس جريانه فى جميع الخلق والعيوب (١٠) والاستعمال "بخلافه" (١١) فوجب (١٢) تلقية بالقبول ، وإن خالف القياس (١٣) .

(١) ساقطة من 'ج' .

(٢) شرح المرادى ١٠٨/٦ .

(٣) من 'ب' .

(٤) 'ب' : 'عدها' ، و'هـ' : 'فك هذا' .

(٥) 'أ' : 'قال' .

(٦) 'هـ' : 'كردن' .

(٧) 'هـ' : 'كمصورن' .

(٨) الخصائص ٩٧/١ ، ٩٨ .

(٩) ساقطة من 'ب' .

(١٠) ما بين القوسين ساقط : من 'هـ' .

(١١) 'أ' ، 'د' ، 'هـ' : 'بخلاف' .

(١٢) ساقطة من 'د' وفى 'ص' : 'فواجب' .

(١٣) شرح الشاطبى ٤٠٩/٥ .

وَحَيَّيْ أَفْكُكْ وَأَدْعِمُ دُونَ حَذْرُ
كَمَا نَحْوُ تَسْجَلِيْ وَأَسْتَسْتَرُ
وَمَا بَتَاءِ بَيْنِ ابْتَدِيْ قَدْ يُقْتَصَرُ
فِيهِ عَلَى تَا كَتَبِيْنَ الْعَبْرُ

د: وأما

تمشي بسدة بيتها فتعي^(١)

فشاذ^(٢)، قوله: "فتعي" أصله فتعي.

ابن هانئ: هذا الإدغام على من يقول:

"غير ماضى"^(٣)، وكأبي الأزد^(٤) وإلا فكيف يمكن الإدغام "فى

(١) من "ب"، "ج"، وقد ورد البيت فى "هـ" كاملاً، وهو:

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعي

من الكامل، وهو بلا نسبة فى الدرر ١٧٢/١ وشرح الأشمونى ٨٩٣/٣ ولسان العرب ١١٢/١٥ (عيا)، والمحتسب ٢٦٩/٢ والمتع فى التصريف ٥٨٥/٢، ٥٨٧، والمنصف ٢٠٦/٢ وجمع الهوامع ٥٣/١.

والشاهد فيه قوله "فتعي"، أصله فتعي "فنقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وأدغمها فى الثانية...

(٢) شرح المرادى ٦/١١٠، ١١١.

(٣) البيت بتمامه:

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضى فيوماً ترى منهن غولاً تغول

البيت من الطويل، وهو لجرير فى ديوانه ص ١٤٠ وخزانة الأدب ٣٥٨/٨ والخصائص ١٥٩/٣ وشرح الأشمونى ٤٤/١ والكتاب ٣١٤/٣ ولسان العرب ٥٠٧/١١ (غول) ٢٨٣/١٥ (مضى) المقاصد السنجوية ٢٢٧/١ والمقتضب ١٤٤/١ والمنصف ١١٤/٢ ونوادر أبى زيد ص ٢٠٣ وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٠/١٠٤ والمقتضب ٣/٣٥٤.

والشاهد فيه قوله "ماضى" حيث حرك الياء فى الجر ضرورة.

(٤) البيت بتمامه:

وعرق الفرزدق شر العروق وخبيث الثرى كابي الأزد

من المتقارب، وهو لجرير فى ديوانه ص ٨٤٣ والدرر ١٦٧/١ والمقاصد النحوية ٤٢٤/١، وبلا نسبة فى جمع الهوامع ٥٣/١.

والشاهد فيه قوله: "كأبي" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقرض المضاف، وذلك للضرورة الشعرية.

حرف ساكن" (١).

"أبو حيان" لما أن كان يتحرك في نحو على أن يحيى (٢) حكم له بحكم المحرك انتهى، والبيت من مغفلات العيني.

قلت: ولو قال الناظم:

وما أتى كجلى (٣) واسترّ وحيي أفكك وأدغم دون حدّر

لزال توهم "اختصاص" (٤) "حيي" بالوجهين دون بابه "١٦٩/ب" لكن سبيله سبيل "كتته وخلتنيه وظللت" (٥) كما تقدم آخر "الباب" (٦) قبله.

د: أطلق في قوله: "وما بتاعين ابتدئ"، وهذا إنما هو في المضارع (٧).

ق: أحرزه "التمثيل" (٨) بتبين كما أحرز كونهما مفتوحتين، وكونهما غير محذوف عينهما ثالثة احترازاً من نحو تتابع أصله: "تتابع" (٩).

د: كلامه في شرح الكافية (١٠) "قد" (١١) يوهم أن الإدغام في نحو "تتعلم" جائز (١٢)، وكذا كلام الشارح (١٣).

(١) ساقطة: من 'أ'.

(٢) سورة القيامة من الآية ٤٠.

(٣) في 'أ'، 'د' كجلى.

(٤) 'ج' الاختصاص.

(٥) ساقطة من 'أ'.

(٦) في 'ب': 'الل'.

(٧) شرح المرادى ١١٤/٦.

(٨) 'هـ' المثال.

(٩) 'أ'، و'ب' تتابع، وانظر شرح الشاطبي ٤١٨/٥، ٤١٩.

(١٠) انظر شرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤ حيث قال ابن مالك: "قد يقال في نحو 'تعلم تعلم'، استقلاً لتوالي المثليين متحركين، ولإدغام المخرج إلى زيادة حمزة الوصل".

(١١) من 'أ'، 'ب'.

(١٢) شرح المرادى ١١٤/٦.

(١٣) قال ابن الناظم ص ٣٧٠: 'يعنى أنه يقال في نحو 'تعلم: تعلم، وفي: 'تنزل: تنزل'، وفي 'تبيين: تبيين' هرباً، إما من توالي مثليين متحركين، وإما من إدغام يوحج إلى زيادة ألف الوصل...'

أبو العباس الغيلالي: "بل" ^(١) تقدم له عنهما التصريح بذلك، ثم إن الذي أشار إلى إنه يزيل "الإيهام" ^(٢) من نص التسهيل لا يزيله.

د: عن التسهيل: وقد يحذف تخفيفاً المتعذر إدغامه لسكون الثاني "كاستخذ" ^(٣) في الأظهر ^(٤)، "الأظهر" ^(٥) عنده أن الأصل "استخذ" استعمل من "تخذ"، فالتاء الثانية فاء الكلمة، وغير الأظهر كون السين بدلاً من التاء، فأصله "أتخذ".

د: في قراءة ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ ^(٦). "دليل" على ^(٧) أن "المحذوف" ^(٨) في ت "تنزل" إنما هو التاء الثانية ^(٩) وجه الدليل ضم النون؛ إذ لا وجه لضم الثانية.

لِكَوْنِهِ بِمَضْمَرِ الرَّفْعِ أَفْتَرَنَ
جَزَمَ وَشَبَّهِ الْجَزْمَ تَخْيِيرَ قُفْيِ

وَفُكِّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي

(١) في "أ"، و"ب": "قد".

(٢) "ب"، و"ج": "الإيهام".

(٣) "ب"، "ج": "كاستخذ".

(٤) شرح المرادي ١١٤/٦.

(٥) ساقطة من "ص"، و"أ" و"ه".

(٦) سورة الفرقان: من الآية ٢٥ وفي "ه": "وتنزل الملائكة تنزيلاً"، ونسب ابن جنى في المحتسب

١٢٠/٢ هذه القراءة لابن كثير وأهل مكة، وخارجة عن أبي عمرو.

وقال ابن جنى: ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد: "وتنزل الملائكة"، إلا أنه حذف النون الثانية التي

هي فاء فعل نزل، لا كتفاء النونين استخفافاً... المحتسب ١٢٠/٢.

وانظر: الوافي في شرح الشاطبية ص ٢٣٢ والبذور الزاهرة ٢٧٦ وكتاب السبعة في القراءات ٤٦٤.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤، ٢١٨٨: "وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من

تاءى "تنزل" حين قلت "تنزل" إنما هي الثانية؛ لأن المحذوفة من نونى "نزل" في القراءة المذكورة إنما

هي الثانية؛ ولأن التالين إذا التبا إنما يحصل الاستقلال عند النطق بثنائهما، فكان هو الأحق بالحذف.

(٧) من "ب".

(٨) "ب"، و"ج": "المحذوفة".

(٩) شرح المرادي ١١٤/٦.

ق: دخل في "حللت" (١) كل ضمير فيه تاء، أما "حللن" فلا يشاركه إلا "ناقص" (٢).

وَفَكَ أَعْلَفُ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالتَّزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلْمَ

د: ولو كانت فعلاً لجرت مجرى "رد" في جواز الضم والكسر والإيتباع (٣)، هذا أصوب من النسخ التي فيها: والإظهار عوض الإيتباع، فإن الإظهار لا يتصور؛ لأن تيمماً "لا إظهار" (٤) عندهم.

ق: استثنى في هذا البيت "١٧٠/أ" من الأمر ذى الوجهين لفظين: أحدهما يلزم فكه، والثاني يلزم إدغامه (٥).

وما بجمعه عنيت قد كمل	نظماً على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة	كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فأحمد الله مصلياً على	محمد خير نبي أرسلنا
وآله الغر الكرام البرره	وصحبه المتسخين الخيره

ق: الأوضح التزام "بناء" (٦) "عنى" للمفعول، ونظماً تمييز الفاعل أو حاله، ومضمن الكافية في كتابه أيضاً المسمى "بالفوائد الخوية في المقاصد التحوية"، وصدق فيما وصف به (٧) نظمه، وفعل ذلك تحريضاً على الاشتغال به، وليس هذا من تركية النفس.

(١) 'ج': "حللتنا".

(٢) 'هـ': "أنا" وانظر شرح الشاطبي ٤٢٠/٥.

(٣) شرح المرادى ١١٩/٦.

(٤) في 'د': الإظهار.

(٥) شرح الشاطبي ٤٢٢/٥.

(٦) ساقطة من 'ج'.

(٧) 'أ'، 'ب'، 'ج'، و'د' في 'د'.

وقال: "فأحمد" الله^(١) ولم يقل: فالحمد لله، إظهار للعمل في الحمد، و"خير نبي" بدل لا عطف بيان؛ إذ لم يطابق متبوعه في التعريف، وأراد بالخير: المختارين فعال من المصدر معاملة المصدر في التزام إفراده، ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الحاء على أنه جمع "خير".
حكى الفراء: "قوم خيرة بررة"^(٢).

قال مؤلفه العبد الفقير المستغفر محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن على بن غازى العثمانى غفر الله تعالى له بفضل: "هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حل بعض مشكلات كلام الإمام أبى على المرادى وتطريزه ببعض ما يستملح من نكت أبى إسحاق الشاطبى، برد الله تعالى ضريحهما، وذلك فى الحادى والعشرين من ذى الحجة من عام ثمانية وتسعين وثمانمائة. قيدت هذه النسخة من نسخة قيدت من نسخة المؤلف التى رسمها بخطه وكان الفراغ من كتابتها على يد الفقير أحمد بن أبى بكر السقاوى المالكى فى العشر الأخير من جمادى الآخرة سنة ٩٧٢ هـ، والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا رسول الله.
وعلى آله وصحبه وحزبه وأتباعه ومحبيه أجمعين^(٣).

(١) ساقطة من 'ص'.

(٢) شرح الشاطبى ٤٢٤/٥، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١.

(٣) هذه خاتمة النسخة الأصل 'ص' وسأذكر هاهنا خاتمة كل نسخة:

خاتمة أ: 'وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة يوم الأحد المبارك ثانى يوم شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة ١٠٩٣ هـ على يد كاتبه الفقير حسن بن على الشمونى بلدا الملكى مذهباً، عفا الله عنه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين'.

خاتمة ب: 'والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين، انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل فى التاسع والعشرين من ربيع الثانى سنة اثنتى عشرة ومائتين =

وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية والحمد لله رب العالمين".
 خاتمة ج: "والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين
 والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، تم
 التأليف المبارك بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه
 وسلم... وتسعين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين".
 خاتمة د: "والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحابه
 أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وكان الفراغ من كتابتها في ليلة الخميس المبارك تاسع
 عشرين رمضان المعظم من شهر سنة ثمانية وتسعمائة".
 خاتمة هـ: والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ما
 طلعت شمس وغاب... وأرض بمطر وعين بنظر، انتهى على يد كاتبه لنفسه ولبن شاء بعده عبد الله
 تعالى وأحوج العبيد إليه عبد المجيد بن المجدرى بن أحمد السناسى، كان الله له ولوالديه ولاشياخه
 ولجميع المسلمين في الدارين ولياً ونصيراً، وكان الفراغ منه ضحوة يوم السبت والعشرين من ربيع
 النبوى عام تسعة عشر ومائة بعد ألف، عرفنا الله خيراً ووقانا شرّاً".

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأشعار والأزجار .
- فهرس الأعلام
- فهرس القبائل والجماعات .
- فهرس الأماكن والبلدان .
- فهرس الكتب والمصنفات الواردة في المخطوط .
- فهرس مصادر التحقيق .
- فهرس محتويات الجزء الثاني .

فهرس الآيات القرآنية

رقمه	الجزء و الصفحة	النص المستشهد به
		سورة البقرة
٦	٩٢ / ٢	﴿ سواء عليهم ﴾
٢٤	٢٣ / ٢	﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾
٢٩	١٩٠ / ٢	﴿ خلق لكم ما فى الارض جميعاً ﴾
٣٨	١٤٥ / ٢	﴿ فلا خوف عليهم ﴾
٩١	١٠١ / ٢	﴿ هو الحق مصداقاً ﴾
١٠٧	١٨٨ / ١	﴿ ألم تعلم أن الله ﴾
١٣٣	٤٨ / ٢	﴿ نعبد إلهك وإله آبائك ﴾
١٣٦	٤٨ / ٢	﴿ قولوا آمنا بالله ﴾
١٣٨	١٩٨ / ٢	﴿ صبغة الله ﴾
١٥٠	٣٠٧ / ٢	﴿ إلا الذين ظلموا منهم ﴾
١٨٤	٢٩٢ / ٢	﴿ أياما معدودات ﴾
٢٢٢	٣٠٩ / ٢	﴿ حتى يطهرن فإذا تطهرن ﴾
٢٢٧	٢٩٢ / ٢	﴿ ثلاثة قروء ﴾
٢٣٧	٢٠ / ٢	﴿ إلا أن يعفون ﴾
٢٥٨	٢٢ / ٢	﴿ ربى الذى يحيى ويميت ﴾
٢٥٨	٣٧٦ / ١	﴿ يحيى ويميت ﴾
٢٦٠	٣٦٢ / ٢	﴿ رب أرنى كيف تحيي الموتى ﴾
٢٧٨	١٦٤ / ٢	﴿ وذرؤا ما بقى من الربا ﴾
٢٨٣	١٦٤ / ٢	﴿ فإنه آثم قلبه ﴾

سورة آل عمران

١٦٤/١	٦٤	﴿ تعالوا إلى كلمة ﴾
٢١/٢	١٣٠	﴿ لا تأكلوا الربا ﴾
٢٩٤/١	١٥٤	﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾

سورة النساء

٤٧/٢	٢٣	﴿ حرمت ﴾
٤٧/٢	٢٤	﴿ كتاب الله عليكم ﴾
٣٩٧/١	٢٨	﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾
٣٢٦/١	٤٠	﴿ وإن تك حسنة يضاعفها ﴾
١٧١/١	٧٣	﴿ يا ليتنى ﴾
١٩٨/١	٩٣	﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾
٢٢ ، ١٩/٢	٩٥	﴿ وكلا وعد الله الحسنى ﴾
١٦/٢	١٢٧	﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾
٦٥/٢	١٥٧	﴿ إلا اتباع الظن ﴾
٢٥/٢	١٧٠	﴿ فآمنوا خيرا لكم ﴾
٢٥/٢	١٧١	﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾

سورة المائدة

٣٨٥/١		﴿ ماذا أحل لهم قل لكم الطيبات ﴾
١٣١/٢	٤	﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾
١٢١/٢	٦	﴿ ترى أعينهم تفيض من الدمع ﴾
٢١٢/٢	٨٣	﴿ يا عيسى ابن مريم ﴾
	١١٦	

سورة الأنعام

١٨٩/١		﴿ من يشأ الله يضلله ﴾
٢٥٠/٢	٣٩	﴿ من يشأ الله ﴾
٣٥٨/٢	٣٩	﴿ حيران ﴾
٨٥/٢	٧١	

١٥/٢	٩٦	﴿ وجاعل الليل سكنا والشمس ﴾
١٥٣/٢	٩٦	﴿ وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر ﴾
٢٥٠/٢	١٢٥	﴿ حسابنا ﴾
١٤٥/٢	١٣٧	﴿ فمن يرد الله ﴾
١٠١/٢	١٥٣	﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾
		﴿ وأن هذا صراطى مستقيما ﴾

سورة الأعراف

٢١٠ ٢٠/٢	٣١	﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾
١٣١/٢	٥٧	﴿ فأخرجنا به ﴾
١٠١/٢	٧٤	﴿ ولا تعثوا فى الأرض مغيدين ﴾
٢٢٠/٢	١٥٠	﴿ يا ابن أم ﴾
٣٢٩/١	١٩٤	﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ﴾

سورة الأنفال

٣٤٩/١	١٤	﴿ ذلكم فذوقوه وأن للكافرين ﴾
٣٤٩/١	١٨	﴿ ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين ﴾
		﴿ إذ يريدكم الله فى منامك قليلا ولو أراكم ﴾
٣٧٧/١	٤٣	﴿ كثيرا ﴾
٩٢/٢	٥٨	﴿ فانبذ إليهم على سواء ﴾
١٤٤/٢	٦٧	﴿ والله يريد الأخرى ﴾

سورة التوبة

٢٧٩/٢	٦	﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾
١٦٢/١	٤٠	﴿ وكلمة الله هى العليا ﴾

سورة يونس

٢٢٥/١	٧	﴿الذين لا يرجون﴾
-------	---	------------------

سورة هود

٢٩٢/٢	٣٥	﴿ قل إن افتريته فعلى إجرامى ﴾
٦٨/٢	٤٣	﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾
٢٢/٢	١٠٧	﴿ فعال لما يريد ﴾

سورة يوسف

		﴿ إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ﴾
٥/٢	٤	﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾
١١١، ٩٨/٢	٣١	﴿ حاشا لله ما هذا بشرا ﴾
٢٢٥/١	٣٣	﴿ أحب إلى مما يدعونى إليه ﴾
١٧٩/١	٣٥	﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ﴾
٣٦٣/١	٤٣	﴿ ليسجننه حتى حين ﴾
٢٠٥/٢	٤٦، ٤٥	﴿ للرؤيا تعبرون ﴾
٢٩١/١	٨٠	﴿ فأرسلون يوسف ﴾
١٤٣/٢	٨٢	﴿ ومن قبل ما فرطتم فى يوسف ﴾
٧٣/٢	٨٥	﴿ وسئل القرية التى كنا فيها ﴾
		﴿ تالله تفتو ﴾

سورة إبراهيم

٢١٢/٢	٢، ١	﴿ إلى صراط العزيز الحميد + الله ﴾
-------	------	-----------------------------------

سورة الحجر

٣٥٤/٢	٣٩	﴿ بما أغويتنى ﴾
-------	----	-----------------

سورة النحل

		﴿ اتبع ﴾
١٠٨/٢	١٢٣	﴿ حنيفا ﴾

١٠٨/٢	١٢٣	سورة الإسراء	
٢١/٢	٣٢		﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾
٣٦٩/١	٥٢		﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾
١٩٧/١	٥٤		﴿ وقل لعبادى يقولوا ﴾

سورة الكهف

١٢٣/٢	١٢		﴿ أحصى لما لبثوا أمدا ﴾
٣٢٩/١	٣٨		﴿ لكننا هو الله ربى ﴾
٣٦٧/١	٩٩		﴿ وتركنا يومئذ يموج ﴾
٣٩/٢	١٠٧		﴿ آمنوا وعملوا الصالحات ﴾

سورة مريم

٢١٤/١	١		﴿ كهيعص ﴾
١٠١/٢	١٥		﴿ ويوم يبعث حيا ﴾
٣٠٠/٢	٢٨		﴿ وما كانت أمك بغيا ﴾
٣٨٠/١	٣٨		﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾
١٩٨/٢	٧٥		﴿ إما العذاب وإما الساعة ﴾

سورة طه

٣٤٢/١	٤٤		﴿ لعله يتذكر ﴾
٩٢/٢	٥٨		﴿ مكانا سوى ﴾
٢٦٤/١	٧٢		﴿ إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ﴾
			﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع ﴾
٢٧٠/٢	٩١		﴿ إلينا موسى ﴾

سورة الأنبياء

٨٢ ، ٨٠ / ٢	٢٢		﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾
-------------	----	--	---------------------------------------

٢٠١/٢	١٠٩	﴿ وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ﴾
٣٧٠/١	١١١	﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ﴾

سورة الحج

٣٩٦/١	٦	﴿ ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه ﴾
-------	---	--

سورة التور

٣٨٦/١	٣٦	﴿ يسبح له فيها ﴾
١٤٣/٢	٤٠	﴿ أو كظلمات فى بحر لئلي يغشاه ﴾
٢٢٥/١	٦٠	﴿ اللاتى لا يرجون ﴾

سورة الفرقان

١٠٠/٢	١٨	﴿ أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾
٣٥٠/١	١٩	﴿ إلا أنهم لياكلون ﴾
٣٩٣/٢	٢٥	﴿ ونزل الملائكة ﴾
٢٢/٢	٤١	﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾
٢٠٥/٢	٦٩ ، ٦٨	﴿ يلقى آتاماه يضاعف ﴾

سورة النمل

١٠١/٢	١٩	﴿ فتبسم ضاحكا ﴾
١٧٢/١	٢٥	﴿ ألا يسجدوا لله ﴾
١٣١/٢	٧٢	﴿ ردف لكم ﴾
٤٧/٢	٨٨	﴿ صنع الله ﴾

سورة القصص

٢١/٢	٢٣	﴿ ولما ورد ماء مدين ﴾
٢١/٢	٢٣	﴿ لا نسقى ﴾
		﴿ ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار ﴾
٨٦/٢	٧٣	﴿ نتسكنوا فيه ﴾

٢٤١/٢	٨٢	﴿ ويكأن الله ﴾
		سورة العنكبوت
٣٨/٢	٤٤	﴿ خلق الله السموات ﴾
		سورة الروم
٤٨/٢	٤	﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون ﴾
٤٨/٢	٦	﴿ وعد الله ﴾
		سورة لقمان
٢٨٨/٢	١٩	﴿ واقصد في مشيك ﴾
		سورة السجدة
٤٧/٢	٧	﴿ الذى أحسن كل شئ خلقه ﴾
		سورة الأحزاب
٢٨٠/٢	٢٠	﴿ لو أنهم بادون فى الأعراب ﴾
		سورة سبأ
١٠٦/٢	٢٨	﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ﴾
١٣٥/٢	٣٣	﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾
		سورة يس
٣٥٤/٢	٢٧ ، ٢٦	﴿ يا ليت قومى يعلمون * بما غفر لى ربى ﴾
		﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم ﴾
٣٨٦ ، ٣٨٥/١	٧٩ ، ٧٨	﴿ قل يحييها الذى أنشأها ﴾
		سورة ص
١٧٥/٢	٤٤	﴿ إنا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾
٣٤٩/١	٥٥	﴿ هذا وإن للطاغين ﴾

سورة الزمر

٢٠ / ٢	٩	﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾
١١٢ ، ١١١ / ٢	٦٧	﴿ مطريات ﴾

سورة غافر

٢٢٥ / ١	٤١	﴿ يا قوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى ﴾
١٩٠ / ٢	٤٨	﴿ إنا كلا فيها ﴾

سورة فصلت

٣٧٢ / ١	٤٨	﴿ وظنوا مالهم من محيص ﴾
---------	----	-------------------------

سورة الشورى

٣٨٦ / ١	٣	﴿ كذلك يوحى إليك ﴾
١٣٢ / ٢	١١	﴿ كمثلہ ﴾
١٣٢ / ٢	١١	﴿ وهو السميع البصير ﴾
٢٩٥ / ١	١٥	﴿ الله ربنا ﴾
٣٧٠ / ١	١٧	﴿ وما يدريك لعل الساعة ﴾

سورة الزخرف

٣٨٦ ، ٣٨٥ / ١	٩	﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾
٢٤٦ / ٢	١٩	﴿ وجعلوا الملائكة ﴾
١٦٣ / ١	٢٨	﴿ وجعلها كلمة باقية فى عقبه ﴾
٣٨٦ ، ٣٨٥ / ١	٨٧	﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾

سورة الدخان

٩٢ / ٢	٤٧	﴿ فى سواء الجحيم ﴾
--------	----	--------------------

سورة الجاثية

﴿ إن نظنُّ إلا ظنًّا ﴾ ٣٢ ٧٤/٢

سورة الأحقاف

﴿ وأصلح لى فى ذرىتى ﴾ ١٥ ٢٢/٢

سورة الفتح

﴿ والزمهم كلمة التقوى ﴾ ٢٦ ١٦٣/١

سورة الذاريات

﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾ ١٣ ١٤٠/٢

سورة النجم

﴿ ضيزى ﴾ ٢٢ ٣٠٠/٢

﴿ وكم من ملك ﴾ ٢٦ ٢٩٥/٢

﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ ٣٥ ٣٧٢/١

﴿ وأن إلى ربك المنتهى * وأنه هو أضحك

وأبكى . وأنه هو أمات وأحيا ﴾ ٤٢ - ٤٤ ٢٣/٢

سورة القمر

﴿ يدع الداع ﴾ ٦ ٣٠٨/١

سورة الرحمن

﴿ خيرات ﴾ ٧٠ ٣٥٨/٢

سورة الحديد

﴿ اعلموا أننا الحياة الدنيا لعب ولهو

وزينة وتفاخر ﴾ ٢٠ ٣٠٥/١

سورة المجادلة

﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلى ﴾ ٢٠ ٢٣/٢

سورة المنافقون

﴿ لولا أنخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن ﴾ ١٠ ٨٨/٢

سورة التغابن

﴿ واسمعوا وأطيعوا ﴾ ١٦ ٢٢/٢

سورة التحريم

﴿ قالت من أنباك هذا قال
نبأنى العليم الخبير ﴾ ٣ ٣٨٦/١

سورة الحاقة

﴿ نفخة واحدة ﴾ ١٣ ١٨٨ ، ٨٠ /٢

سورة نوح (عليه السلام)

﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾ ١٧ ٤١/٢

﴿ ولا يغوث ويعوق ﴾ ٢٣ ٢٦٨/٢

سورة المزمل (عليه الصلاة والسلام)

﴿ وتبتل إليه تبتلا ﴾ ٨ ٤١/٢

سورة القيامة

﴿ يتمطى ﴾ ٣٣ ٣٨١/٢

سورة الإنسان

﴿ أولى لك ﴾ ٣٤ ٣٣٩/١

﴿ قواريرا ﴾ ٤ ١٧٠ /١

﴿ سلا سلا ﴾ ١١ ١٧٠ /١

﴿ وإذا رأيت ثم ﴾ ٢٠ ٢١/٢

سورة النازعات

﴿ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾ ٤٦ ١٣٨/٢

سورة عبس

٣٤٢/١ ٣

﴿ لعله يزكى ﴾

٣٧٠/١ ٣

﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾

سورة الشمس

٣٦٠/٢ ٢

﴿ والقمر إذا تلاها ﴾

٣٨١/٢ ١٠

﴿ دسأها ﴾

سورة الضحى

٢٢ ، ١٩/٢ ٣

﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾

سورة العلق

٢١٩/٢ ١٦ ، ١٥

﴿ بالناصية * ناصية ﴾

سورة البينة

٢٥٠/٢ ١

﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾

سورة القارعة

٣٤٥/٢ ٧

﴿ عيشة راضية ﴾

سورة الإخلاص

٢٨٩/١ ١

﴿ قل هو الله أحد ﴾



ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

الجزء و الصفحة	النص المستشهد به
٢٧٩ / ٢	احفظوا عني ولو آية .
٢٣ / ٢	إذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة .
٩٧ / ٢	أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة .
٢٠٩ / ٢	اشتدئ أزمة تنفرجى .
١٦٣ / ١	أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: (ألا كل شئ ما خلا الله باطل).
٢٤٣ / ١	إن الله ملككم إياهم .
٩٥ / ٢	أُدياك الرجل امرأته ؟ . . .
١٩٨ / ٢	بأبى شبيه بالنبي ليس شبيه بعلى .
١٠٥ / ٢	جاء رسول الله ﷺ على فرس سابقا .
٩٢ / ٢	دعوت ربي ألا يسלט على أمتي عدوا من سوى أنفسهم .
٢٠٠ / ٢	ستل رسول الله عن قول الرجل: ما شاء الله وثنت .
٢٤٦ / ١	غير الدجال أخوفنى عليكم .
١٧٣ / ٢	فيها ونعمت .
١٦٣ / ١	الكلمة الطيبة صدقة .
٣٧٨ / ٢	لا تجتمع أمتى على ضلالة .
٣٤٣ / ١	لعلنا أعجلناك .
٩٢ / ٢	ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود
٣٩٨ / ١	من ابتلى منكم بهذه القاذورة .
٢٣٨ / ٢	من استطاع منكم الباءة فليتزوج .
٩٤ / ٢	من أنتم ؟ فقالوا: بنو عيَّان، فقال: بل أنتم بنو رشدان .
٢٣٥ / ٢	نحن معاشر الأنبياء لا نورث .
٣٨٣ / ١	ووقعنا ركبناه على الأرض قبل أن تقعا كناه .
٤٠٧، ٣٨٢ / ١	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .
٣٨٣ / ١	يخرجن العواتق وذوات الخدور .
٣٣٧ / ١	يوشك أن يقع فيه .

فهرس الأمثال

الجزء والصفحة	المثل
١٤٠ / ٢	إذا عز أخوك فهن
١٧٨ / ٢	أزهى من ديك وأشغل من ذات النحين
٢٠٩ / ٢	أصبح ليل
٢٣٠ ، ٢١٠ / ٢	أطرق كرا أطرق كرا إن النعام فى القرى
٢١٠ / ٢	أعور عينك الحجر
٥٠ / ٢	أغدة كغدة البعير وموتا فى بيت سلولية
٢٠٩ / ٢	افتدى مخنوق
١٧٨ / ٢	ألص من شظاظ
١٧٩ / ١	تسمع بالمعيدى خير من أن تراه
١٢٢ ، ١٢١ / ٢	سرعان ذا إهالة
١٥٨ / ٢	العوان لا تعلم الخمرة
٢٤ / ٢	كليهما وتمرا
٢٠ ، ١٩ / ٢ ، ٣٧٢ / ١	من يسمع يخل
٣٢٨ / ٢	بحرى بلىق ويذم

فهرس الشعر والرجز

الجزء والصفحة	البحر	الشاعر أو الراجز	القافية
		قافية الهمة	
١٠٧/٢	خفيف	مجهول	إباء
١٤٢/٢	رجز	مجهول	إتلاؤها
		قافية الباء	
٤٩/٢	وافر	جرير	واغترابا
٨٧/٢	بسيط	مجهول	غلابا
١٧٧/٢	بسيط	سهم بن حنظلة	أدبا
٧٣/٢	طويل	مجهول	معذبا
٣٤٧/٢	طويل	الأعشى	ولا الصبا
١٠٨/٢	طويل	مجهول	ومغضبا
٢٨٥/٢	رجز	مجهول	أرتبا
٢٤٣	مجزوء الرمل	عمر بن أبى ربيعة	عريبا - رقبيا
١٢٩/٢ ، ١٦٧/١	رجز	أبو خالد القناني	صاحبُه
٣٦٧/١	طويل	فرعان بن الأعرف	شاربُه
٣٧٠/١	طويل	أبو الشناش النهشلى	هاربُه
٣٤٥/٢	طويل	مجهول	أقول فأعرب
٣٣٨/١	خفيف	كلجة اليربوعى	غضوبُ
٢٨٣/١	بسيط	مجهول	ذيبُ
١٢٦/٢	طويل	المخيل السعدى	تطيبُ
١٣٣/٢	خفيف	صالح بن عبد القدوس	خطيبُ
١٣٨/٢	طويل	مجهول	القرائب
٢٠٧/٢	كامل	الأخطل	الأعضب
٢٢٩/٢	طويل	النابعة الديقاني	الكواكب

٢٢٨/٢	رجز	مجهول	هَيْبِي
		قافية التاء	
٢٧٠/١	رجز	أبو النجم العجلي	وبعد مت
٣٨٨/١	بسيط	رويشد بن كثير الطائي	الصوت
١٥٧/٢	رجز	رؤبة	الموت
٢٦٩/١	رجز	مجهول	لذاتي
	طويل	جعيشة البكائي	من شيرات
١١٨/٢	بسيط	مجهول	لعلات
٩١/٢	خفيف	مجهول	الغفلات
٢٨٩/٢	رجز	نفيح بن طارق	حجته
٣٨٩/١	رجز	مجهول	القيامة
		قافية الجيم	
٢٥٣/٢	طويل	عبد الله بن الحر	تأججا
٣٨٩/١	رجز	عامر بن جوين	الفترجا
١٢٩/٢	طويل	أبو ذؤيب الهذلي	نشيح
٢٣٨/١	وافر	عبد الرحمن بن حسان	واجي
٢١٠/٢	طويل	مجهول	عرفيج
		قافية الحاء	
١٤٤/٢	سريع	مجهول	نافحة
٣٨٦/١	طويل	الحارث بن نهيك	الطوائح
١٨٠/٢	طويل	جرير	أملح
٣٦٠/١	بسيط	حاتم الطائي	مصبوخ
٢٢/٢	وافر	جرير	بمستباح
٢٨٠/٢	رجز	ليبد	الفلاح
		قافية الدال	
٢١١/١	رجز	مجهول	زائده
٢١٧، ٢١٤/٢	وافر	جرير	الجوادا

٢٢٦/١	بسيط	مجهول	أحدا
٣٢١/١	طويل	الفرزدق	عَوْدًا
٣٧٩/١	رجز	الزبيد	حديداً
٨٨/٢	وافر	عقبة الأسدى	الحديدا
١٧٩/٢	رجز	مجهول	فاصطيدا
٢٩٠/١	بسيط	أبو تمام	هندٌ
٨٩/٢	طويل	على بن عميرة	قيودها
٣٢٠/١	طويل	عبد الله بن ثعلبة	جديدٌ، تزيدٌ
٣٥١/١	طويل	مجهول	لعميدٌ
٣١٣/٢	بسيط	القطامى	صدادٌ
٣٠٨/١	كامل	الأعشى	ودادٌ
٦٦/٢	بسيط	النابعة الذبياني	أحد، الجلد
٢٧٦/١	كامل	النابعة الذبياني	وكان قد
٣٥٩/١	بسيط	النابعة الذبياني	البلد
٣٠٨/١	كامل	حفاف بن ندبة	الإثم
٣٩١/٢	متقارب	جرير	كأبى الأزند
١٠٦/٢	طويل	مجهول	عندى

قافية الرء

٢٤٤ ، ٧٧/٢	رجز	مجهول	إبر
٣٢٥/١	رمل	حسين بن عرفطة	بالسرر
٢٤٢/٢	خفيف	زيد بن عمرو بن نفيل	عيشَ ضُر
٢٤٨/١	رجز	رؤبة	أبو حفص عمر
١١٠/٢	كامل	الأعشى	جارّة
٧٤/٢	متقارب	الأعشى	اغترارا
٢١٧/٢	رجز	مجهول	فرا
٧٢/٢	طويل	ذو الرمة	قفرا
٢٣٠ ، ٢١٠/٢	رجز	مجهول	القرى

٤٧/٢	بيط	الخنساء	وإدبار
٢٣٦/١	بيط	مجهول	ديار
٣٥٥/٢	رجز	مجهول	تنه المزاجر
٨٤/٢	طويل	الكميت بن زيد	ناصر
٨١/٢	بيط	ليد	الذكر
٣٣٠/١	كامل	للشمردل بن عبد الله	مجير
٣١٨/١	طويل	مجهول	يسير
٢٢٠/٢	وافر	مجهول	والنضير
٢٣٤/٢	خفيف	مجهول	فقير
١٥٢/٢	كامل	أبان اللاحقى	الأقدار
١١٢/٢	كامل	النابعة الذبياني	ربيعه بن حذار
٢٤١/٢	كامل	النابعة الذبياني	عرعار
٢٢٤/٢	رجز	أبو النجم العجلي	قرقار
٢١٥/١	طويل	كعب بن معدان	أعواد منبر
٢٥٩/٢ ، ٢٢٢/١	كامل	مجهول	الأوبر
٩١/٢	كامل	ابن المولى	وأنت المشتري
٢٠٦/١	سريع	الآقيشر الأسدى	المزير
١٢٦/٢	طويل	مجهول	من يسر
٢٦٥/٢ ، ١٩٠ ، ١٨٦/١	كامل	زهير بن أبى سلمى	ولج فى الذعر
٢٤٨/١	طويل	حسان بن ثابت	إلا لسعد أبى عمرو
		قافية السين	
١٣٠/٢	خفيف	مجهول	يثوسا
٣٦٨/٢	رجز	العجاج	فاقعنسا
٦٧/٢	رجز	عامر بن الحارث	وإلا العيس
٣٤٥/٢	بيط	الحطيثة	الطاعم الكاسى
٤٤/٢	بيط	جرير	القناعيس

قافية الصاد

ولا توصيهُ أحمد بن زكريا متقارب ٣٤٧/٢

قافية الضاد

كلها لى غائضُ برج بن مسهر طويل ٣٨٧/٢

قافية العين

تقطعاً كلجة اليربوعي طويل ٢٨٩/١

تقطعاً أبو زيد الأسلمي طويل ٣٣٨/١

سمعا مجهول بسيط ٣٠١/١

وقوعاً المرار الأسدي الفقعسي واقف ١٣٦/٢

الودائعُ نبيد طويل ٣٩٧ / ١

اليجدعُ دينار بن هلال طويل ٣٥٦/١

وازعُ النابغة الذبياني طويل ١٩١/١

أغنى وأوسعُ مجنون ليلى طويل ١٦٧/١

ساطعُ نبيد طويل ٣٩٦/١

صاعاً بصاعٍ السفاح بن بكير سريع ٣٩٣/١

قافية الفاء

مستون عجافُ مطرد بن كعب كامل ٢١٥/٢

وإن أتربوا عقوقاً مجهول طويل ٢٦٦/١

يصادفها أمية بن أبي الصلت منسرح ٣٣٧/١

تنقاد الصياريفُ الفرزدق بسيط ١٤٦/٢

قافية القاف

علقا زهير بن أبي سلمى بسيط ٢٨٨/١

طلیقُ يزيد بن مفرغ طويل ٢٤٦/٢ ، ٢٦٨/١

الأواقى المهلهل خفيف ٢١٥/٢ ، ١٧٠/١

يصدقُ زميل بن الحارث الفزاري كامل ٢٢٩/٢

قافية الكاف

١٩٤/١	رجز	أبو خالد القناني	إيثاركا
٧٠/٢	طويل	الأعشى	من عيالكا
٢٢٥/١	رجز	مجهول	والمسك الذكي
١١٨/٢	طويل	هند بنت عتبة	العوارك

قافية اللام

٢٣٤/٢	رجز	الحارث الضبي	العسل
١٤٦/٢	رجز	النابعة الذبياني	زاد الكسل
٣٩٤/١	طويل	الشمخ بن ضرار	وقد فعل
٣٨٩/١	مقارب	عامر بن جوين	أقبل إيقالها
٣٩٦/١	طويل	مجهول	موثلا
١٩٦/١	رجز	الشاطبي (أبو القاسم)	سأى منه قد جلا
١٢٥//٢	بسيط	مجهول	وشيبا رأسى اشتعلا
٢٤٦/٢	طويل	ليلى الأخيلية	هلا
٢٦٠/٢	رجز	الشاطبي (أبو القاسم)	أول أولاً
١٦٣/١	طويل	ليبد بن ربيعة	رائل
٢٤٢/١	طويل	ليبد بن ربيعة	الأوائل
٣٤٦، ٣٢٢/١	طويل	مجهول	جَمَّ بلائله
١٨٨/٢، ٣٤٦/١	طويل	معن بن أوس	تقبل
٢١٦/٢	بسيط	كثير عزة	حييت يا رجل
١٢٥/٢	رجز	مجهول	معد كلها
١٢٤/٢	بسيط	مجهول	الوجه والأمل
٧٥/٢	رجز	مجهول	وإلا رمله
٨٧/٢	طويل	الكميت	عليك المعول
٢٩٧/١	طويل	جرير	غولا تغول
٣٩١/٢	وافر	ليبد	نغص الدخال
١٠٤/٢	طويل	امرؤ القيس	الدمقس المقتل

٢٢٣ / ١	طويل	التجاشي الحارثي	ذا فضل
٣٤٢ / ١	سريع	مجهول	بالباطل
٢٣ / ٢	سريع	امرؤ القيس	ولا واغل
١٩٧ / ١	متقارب	مجهول	منملي
٣٧٣ / ٢	رجز	رؤية بن العجاج	كعصف مأكول
قافية الميم			
١٩٤ / ١	طويل	رجل من كلب	حيثما اتنى
٢٢٩ / ١	رجز	أبو النجم العجلي	وغالبت الأعاجم
٣٠٩ / ٢	طويل	حسان بن ثابت	يقطرون من نجدة دما
١٩٤	طويل	رجل من كلب	وأعلنها سُمي
٢٠٥ ، ١٧٢ / ١	رجز	مجهول	والنما
٨١ / ٢	طويل	ذو الرمة	بغامها
١٦٩ / ١	حفيف	الأحوص	السلام
٣٤٤ / ١	وافر	الحارث بن خالد	هشام
٣٣٣ ، ٣٣٢ / ١	الكامل	لأبي وجزه السعدي	أنعموا
٣٨١ / ١	طويل	المرار الفقعسي	يدوم
٢٧٥ / ٢	وافر	برج بن مسهر	القديم
١٢٨ / ٢	وافر	مجهول	أن أمكم شريم
٣٥٣ / ١	طويل	محمد بن سلمة	كريم
١٧٢ / ٢	وافر	تأبط شراً	ونعم نيم
٣٢٥ / ١	طويل	مجهول	عقد الرثائم
٢٦٧ / ٢ ، ٤٠٣ / ١	وافر	لجيم بن مصعب	حذام
٣٢٣ / ١	وافر	الفرزدق	كانوا كرام
١٢٠ / ٢	وافر	أبو بكر بن الأسود	تِهامي
٣٩١ / ١	بسيط	الناطقة الذيباني	ضرارا لأقوام
١٤٧ / ٢	طويل	زهير	الحديث المرجم
٢٢٩	كامل	عنترة	دمي

٢٣٣/٢	رجز	العجاج	المحرّم
١٧٣/١	رجز	العجاج	وعن يمين سمس
٢٢٩/١	كامل	أبو نخيلة السعدي	السمي
٣٢٤/١	طويل	عترة	أبني ضمضم
٢٣٢/١	طويل	الخنجر بن صخر	جبهة ضيغم
١٧٣/١	كامل	زهير	يظلم
٣٤٣/٢	طويل	زهير	وان لم تكلمى
		يزيد بن عبد المدان	يغدو بقوس وأسهم
قافية التون			
٢٦/٢	رجز	قطان المجاشعي	في قرن
٢٨٦/٢	طويل	مجهول	أنت أنا
٢٦٩/١	بسيط	جرير	تحنانا
٣٧٣/١	كامل	عمر بن أبي ربيعة	الدار تجمعا
٣٥٧/٢	رجز	مجهول	وطعن بالقنى
٢٤٧/٢	واقر	ابن أحمر	جنونا
٣٣٩/٢	متقارب	زياد بن واصل السلمى	وقدينا بالأيينا
٢٧٠/٢	كامل	أبو طالب	دفينا
٢١٩/١	رجز	روبة	العنيان
١٨٠/٢	رجز	مجهول	أهون
٢٧٨/٢	طويل	الفرزدق	يصطحبان
٢١١/١	كامل	لييد	فالسويان
٨٢/٢	واقر	عمرو بن معديكرب	إلا الفرقدان
٢٥٠/١	بسيط	كعب بن مالك	مثلان
١٧٤/٢، ٢٦٦/١	بسيط	مجهول	وإعلان
٢٠٢/٢	طويل	عمر بن أبي ربيعة	أم بثمان
٢٩٠/١	رجز	أبو المنهال	بعض الأحيان
٣٠٤/١	طويل	الفرزدق	يلتقيان

٢٦٨/١	وافر	المثقب العبدى	بالمغيب نبينى
٢١٧/١	البيسط	مجهول	وستين
٢١٧/١	البيسط	مجهول	ولا دين
١٥/٢	رجز	مجهول	ويسرندينى
٣٤٠/٢	وافر	المثقب العبدى	بالخير اليقين

قافية الهاء

٢٤٥/٢	رجز	رؤبة	نلناها
١١٤/٢	وافر	مجهول	هواها

قافية الياء

٣٥٨ ، ٢٨٢/١	رجز	مجهول	للمطى
٣٥٠/١	رجز	مجهول	لمن خير المطى
٨٦/٢	طويل	زهير	إذا كان جائيا
٢٢٧/٢	رجز	مجهول	ناجيه
٣٢٩/١	طويل	النابعة الجعدى	متراخيا
٣٥٣/١	رجز	عمرو بن ملقط	مهماليه
٣٢٨/١	طويل	مجهول	مواليا
٣٣٤ ، ٤٩/٢	رجز	العجاج	وأنت قنسى
٧١/٢	رجز	العجاج	إنسى
٣٩٠/٢	كامل	مجهول	فتعى



فهرس الأعلام

الأعشى (ميمون بن قيس) ١١٠/٢ ، ٣٤٧	إبراهيم (عليه السلام)
الأعلم ١/٢١٨ ، ٣٥٥ ، ١٤٨/٢	ابن الأمير ١/٢٧٨
امرو القيس ١/٢٢٣	أحمد بن أبي بكر السقاي ٢/٣٩٥
أبو أمية الطرطوسي ٢/٩٧	أحمد بن عبد النور ٢/٢٧٨
ابن الأنباري ١/٢٨٥ ، ٣١٢ ، ١٦٧/٢	الأحوص اليربوعي ٢/٢١١
١٦٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٢	الأخفش الأكبر (أبو الخطاب شيخ سيويه)
ابن إياز ٢/٢٧٧	١/١٦٦ ، ٢٨٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٧٦
(ب)	٢/٢٧٧ ، ٧/٢ ، ٩ ، ٢٩ ، ١٣٣ ، ١٥٣
ابن بابشاء ٢/٢٦٦ ، ٢٨٩	١/١٧٢ ، ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠
ابن الباش ١/٣٧٦ ، ٣١٥/٢ ، ٣٢١	٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٣ ، ٣٧٦
ابن يرهان ١/٣٦٢	الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) ٢/
اليزار ١/٢٨٢ ، ٣٨٤	٢٣٢
أبو البقاء العكبري ٢/٢٥٢	الأخفش الصغير ١/٢١٨
أبو بكر بن الجد ١/٣١٦	إسحاق البغوي ٢/٢٨
أبو بكر الصديق	أبو إسحاق الشاطبي (ق) ١/١٤٧ ، ١٧٣
بهاء الدين بن النحاس ١/١٥٠ ، ٢/٢٨٦	١/١٧٧ ، ١٨٠ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦
البهاري ١/١٥٤	٢/٢٩٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٨/٢
(ث)	١٠ ، ١١ ، ٣٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٢٤
ثابت بن حيان ١/١٤٩	٢٠٢ ، ٢٤٩ ، ٣٠٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣
ثعلب ١/١٦٠ ، ٢/١٦٧ ، ١٩٩	٣٨٤ ، ٩٥
(ج)	أبو إسحاق العافقي ١/٢٧٣ ، ٢٧٤
ابن جابر الودياشي ١/١٥٠	أبو الأسود الدؤلي ٢/٢٧
الجرجاني ٢/٣٩	الأصمعي ١/٣٩٣ ، ٢/٧٣ ، ٢٣١
	ابن الأعرابي ١/٣٤١ ، ٢/١٣٧ ، ٣٦٨

ابن الحاجب (أبو عمرو) / ١ / ٣٣٨ ، ٣٩٠ / ٢ ، ٣٩٠	الجرمي / ١ / ١٦٦ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٥٤ ، ٣٧٧ ، ٩٣ / ٢
٤٠ ، ٨٢ ، ٣٢٢	جرير / ٢ / ٤٩
الحجاج (ابن يوسف) / ١ / ٣٩٨	الجزولي (أبو موسى) / ١ / ١٥٥ ، ٣٣٠ ، ٣٦٦
الحرميان (نافع وابن كثير) / ١ / ٣٢٦	٣٧٥ ، ١٥ / ٢ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ١١٧ ، ١٦٣
الحريري / ١ / ٣٩٧	الجعبري / ١ / ٤٠١
أبو الحسن الأبلدي / ١ / ٣١٦ ، ٣٣٧	أبو جعفر بن أبي رقيقة / ١ / ٣١٧
أبو الحسن بن بزي / ١ / ٢٦٣	أبو جعفر بن خاتمة / ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦
الحسن البصري / ١ / ٣٤٤	٢٥٩ ، ٢٦٠
أبو الحسن بن الحضار / ١ / ٤٠٧	أبو جعفر الشقوري / ٢ / ١٢٧
الحضرمي / ١ / ٢٢٣	أبو جعفر اللبلي / ١ / ٣١٦
الخطيئة / ٢ / ٣٤٥	أبو جعفر النحاس / ١ / ٣٩٣
أبو الحكم بن عذرة / ١ / ٤٠١	ابن الجماز / ٢ / ١٤٤
حماد بن سلمة / ٢ / ٣٤٢	ابن جنى (أبو الفتح) / ١ / ٣٠٦ ، ١٥ / ٢ ، ٧٣ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٣٢٤ ، ٣٩٠ ، ٣٨٧ ، ٣٧٨
الحماسي / ١ / ٣٢٠ ، ٣٣٠	الجوهري / ١ / ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٨٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠
أبو حيان / ١ / ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ / ٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩	٣٨٧ ، ٣٨٦
	(ح)
	أبو حاتم السجستاني / ٢ / ٩٣
	ابن الحاج (أبو البركات البليقي) / ١ / ٢٢٩ ، ٢٥٣ ، ٢٩٢ ، ٣١٧

٨٦ ، ٦٩ ، ٣٠ ، ١٥/٢ ، ٣٦٥ ، ٣٠٢

٢٨٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٤١ ، ٢٣١ ، ١٥٣

٣٧٣ ، ٣٦٨ ، ٣٣٠ ، ٣٢١ ، ٣١٧ ، ٣١٦

الخليل بن أسد ٣٦٨/٢

الخنساء ٤٦/٢

(د)

الداني (أبو عمرو) ٤٠٠ / ١ ، ٣٦٣/٢

ابن درستويه ١٨٥/٢

ابن الدهان ٣٣٦/٢

(ذ)

أبو ذؤيب ١٢٨/٢

ابن ذكوان ١٤٥/٢

ذو الرمة ٤٠٢/١ ، ٧٤ ، ٧٢/٢

(ر)

الرواسي (أبو جعفر) ٢٨/٢

ابن أبي الربيع (أبو الحسين) ١٦٥/١ ، ١٨٢

٣٣٢ ، ٣١٦ ، ٣٠٩ ، ٢٨٨ ، ٢٦٣ ، ٢٢٤

٣٣٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ١٦٧/٢ ، ١٨١

٢٣٦ ، ٢٦٤ ، ٣٠٥ ، ٣٢٢

الرماني ٥٢/٢

الرياشي ٢١٢/٢

(ز)

الزيدي ١٦٠/١ ، ١٨٠ ، ١٥/٢ ، ٢٩٩

الزجاجي ٣٤٤/١ ، ٣٤٥ ، ٦٠/٢ ، ١٩٢

الزجاج ٣٥٤/١ ، ٣٦٠ ، ٩١/٢ ، ١١٦

٢٥٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٩٨ ، ٣٦٤

٨٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧

١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦

١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٦

١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧

١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠

١٧٢ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢

٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨

٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢

٢٧٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٨

٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠

٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٦

٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦

٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩١

(ح)

ابن الحَبَّاز ٩٠/٢

الحلب (ابن طاهر) ١٩٦/١ ، ٣٧٦

٢٣٧/٢ ، ٣٢٢

ابن خروف ١٩٠/١ ، ١٩٦ ، ٢٢٥ ، ٢٥٨

٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٠

٣٤٨ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، ٨٩/٢ ، ١١٦ ، ١٥٢

٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٩٥ ، ٣٦٤

الحسر وشاهي ٢٥٢/١ ، ٢٥٩

خطاب بن يوسف الماردي ٣٥٢/١

الحفاف ٣٤٣/١

خلف الأحمر ١٣/٢

الخليل بن أحمد ١٦٦/١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٦/٢ ، ٧

١٥ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٦ .

ابن السيد

ابن سيده

السيرافي

(ش)

الشاطبي (أبو القاسم) ١٩٦/١ ، ٢٤٩ ،

٢٦٠/٢

الشافعي (محمد بن إدريس) ١٤٨/١ ،

٣٥٢ ، ١٣١/٢

الشجري ٣٢٤/٢

شرف الدين بن أبي عبد الله بن أبي الفضل

المرسی ٣١٦/١

الشريف (أبو القاسم) ٣١٩/٢

الشريف التلمساني (أبو عبد الله) ٣٥/٢ ،

٣١٢ ، ٢٧٢ ، ١٤٩/١ ، الشلوبين (أبو علي) ١٤٩/١ ،

٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٣٧ ، ٣٦٢ ،

٣٧٦ ، ٤٠٠ ، ٤٢/٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٧ ،

٥٨ ، ٨٤ ، ١٠١ ، ١٨٨ ، ٢٩١

الشماخ ١٤٦/٢

(ص)

صالح (عليه السلام) ٢٨٣/٢

(ض)

ابن الضائع (أبو الحسن) ٣١٢/١ ، ٣١٦ ،

٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٦٢ ، ٣٧٣ ، ٣٩٩ ، ٢/

٦٩ ، ٧٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٢٥٥ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ،

٣٥٥

أبو زكريا بن ذى النون ٣١٧/١

الزمرخري (صاحب المفضل) ٢٠١/١ ، ٣٣٢ ،

٣٤٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٧ ، ١١٧/٢ ،

١٩١ ، ٢٦٩ ، ٣٠٢ ، ٣٣٠ ، ٣٥٤ ،

زهير بن أبي سلمى ١٨٦/١ ، ١٩٠ ،

٢٧٢ ، ٢٨٨ ، ٨٦/٢ ، ١٤٧

أبو زيد الأنصاري ٢٩/٢ ، ١٥٣ ، ٢٣١ ،

٣٧٢

(س)

ابن السراج (أبو بكر) ٣٧٠/١ ، ٥٧/٢ ،

١٣٥ ، ١٧٩ ، ٢٥٠ ، ٣١١ ، ٣٥٦ ،

سعد بن معاذ ٢/٢ ، ٢٢٠

سعید بن جبیر ٣٢٩/١

أبو سعيد بن لب ٣٩٥/١ ، ٤٠٣ ،

أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد ٣٨٧/١

السفاح (أبو العباس) ٣٩٤/١

السفاسقي ١٩١/٢

أبو سفیان بن حرب ٣٥٨/١

سليمان بن عبد الملك ١٧٩/٢

أبو السمّال ٣٦٢/٢

السهيلي ٣٨٣/١ ، ٣٨٤

سيويه (الإمام) ١٥٩/١ ، ١٦٦ ، ١٩٦ ،

٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ،

٢٥٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ،

٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ،

٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٦ ،

٣٢٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٧٣ ،
 ٣٧٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩
 أبو عبد الله بن العباس /١/ ٣٩٨
 أبو عبد الله بن عبد المنعم /١/ ٢٧٤ ،
 ٢ / ٣٣٠
 أبو عبد الله بن الفخار /١/ ٢٢٣ ، ٢٧٣ ،
 ٢٩٨ ، ٣٦١ ، ٦ / ٢ ، ١٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٨٣
 أبو عبد الله القورئ /١/ ١٥٠ ، ٢٧٧ ،
 ٣٦٨ ، ٣٨٨
 أبو عبد الله بن مرزوق /١/ ٢٧٦ ، ٢٧٨
 أبو عبد الله القرئ /١/ ٢٥٩
 عبد المهيمن الحضرمي (أبو محمد) /١/ ١٥١ ،
 ٢٥٩
 أبو عبيدة /١/ ٣٣٣ ، ٣٩٣ ، ٢ / ٩٣ ، ٢٣١ ،
 ٢٩٨
 عثمان (ورش) /١/ ١٨٩ ، ٢ / ٣٥٧
 العجاج /١/ ٣٨٩ ، ٢ / ٤٩ ، ٢٣٢ ، ٣٦٨
 ابن عصفور (صاحب المقرب، أبو الحسن)
 /١/ ١٥٣ ، ١٩٥ ، ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٢ ،
 ٣١٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٦ ، ٢ / ١٢ ،
 ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ٢٤٨
 ابن عطية /٢/ ٢٥٢
 ابن عقيل /١/ ١٦٦ ، ٢١٠ ، ٢٤٩ ، ٣٤٦ ،
 ٣٤٧ ، ٣٧١ ، ٢ / ٣٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٩١
 ابن العليج /١/ ٣٠٩
 علي بن أبي طالب /١/ ٢٠٦ ، ٣٠٤ ،
 ١٧١ / ٢

(ط)

أبو طالب /٢/ ٢٧٠
 ابن الطراوة /١/ ٣٣٢ ، ٢ / ٢٦٥ ، ٣٣٦
 ابن طلحة /١/ ١٥٨
 الطيبي /١/ ٢٧٧ ، ٣٧٢
 أبو الطيب المتنبي /٢/ ٣١٨

(ع)

 عامر بن الطفيل /٢/ ٥٠
 أبو العباس الفيلاي /٢/ ٣١ ، ٢٥١ ، ٢٨٢ ،
 ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،
 ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٧٥ ،
 ٣٨٥ ، ٣٩٢
 عبد الرحمن بن حسان /١/ ٢٣٧
 عبد الرحمن بن هرمز /٢/ ٢٧
 عبد الله بن إسحاق /٢/ ٢٧ ، ٢٣١
 أبو عبد الله البنسي /٢/ ١٢٧
 أبو عبد الله بن الحكم /١/ ٢٢٥
 أبو عبد الله بن خميس /١/ ٢٢٤
 أبو عبد الله الصغير (شيخنا الأستاذ)
 /١/ ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
 ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٣١ ، ٢٤٥ ،
 ٢٤٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، ٢ / ١٠ ،
 ٣١ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ،
 ١٧٤ ، ١٧٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
 ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩

قاسم بن ثابت ٥٨/٢
أبو القاسم الحسنى ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ ،
١٦٤/٢
القالى ١٩٥/١ ، ٣٠٢/٢
القرافى ٢٣٥/١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ،
٣٦٠

ابن القطاع (أبو القاسم السعدى) ٣٠٢/٢ ،
٣١٨
قطرب ١٩٩/٢ ، ٣٤٩
ابن القوطية ٣٣٤/١

(ك)

الكسائى ١٧١/١ ، ٢٢٠ ، ٣٤٢ ، ١٤/٢ ،
٢٥ ، ٢٨ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ،
٢٤٩ ، ٢١٣
الكميت ٣٣٩/٢

ابن كيسان ٣١٤/١ ، ٣٥٣/٢

(ل)

ليبد ١٦٣/١
اللحيانى ٢٣١/٢

(م)

المازنى (أبو عثمان) ٢٠٣/١ ، ٤٠٤ ،
١٥٢/٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦
مالك (صاحب الموطأ) ٣٨٢/١ ، ٣٨٤
ابن مالك (الناظم - المصنف) ١٤٨/١ ،
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٨٠ ،
١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،

أبو على بن سينا ٢٥٣/١
أبو على بن الفارسى ٢٢١/١ ، ٢٦٦ ،
٣٠٦ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٤١ ، ٢٦/٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١١٤ ، ١٧٣ ،
٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،
٣٤٨

عمار بن ياسر ١٧١/٢
ابن عمر ^{رضي الله عنه} ٩٧/٢
أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) ١٩٩/٢
عمر بن عبد العزيز ١٨٠/٢ ، ٢٦٨
أبو عمرو بن العلاء ٣٨٨/١ ، ٣٠/٢ ، ٨٧ ،
٣٤٩ ، ٣٤٢ ، ٨٨
عمر بن كلثوم ٣٩٤/١
عنترة ٢٢٨/١

عيسى بن عمر ٢٨/٢ ، ٢٩ ، ٢٣١
العينى ٣٥٨/١ ، ٣٨٥/٢ ، ٣٩١

(غ)

ابن غزوى ١٤٧/١ ، ٣٩٥/٢

(ف)

الفاسى ٢٩٨/١
فاطمة ^{رضي الله عنها} ٢١٩/١
الفخر بن الخطيب ٢٩٨/١

الفراء ١٥٩/١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ،
٢٨٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٤٠٤ ، ١٣/٢ ، ٢٨ ، ١٦٦ ،
١٩١ ، ٢١٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٤ ، ٣٥٤ ، ٣٨٧ ،
٣٩٤

(ق)

قاسم بن أصغى ٢٠٠/٢

ابن مضاء / ١ / ٢٨٧	٢٢٦ ، ٢١٨ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٢
معاوية بن أبي سفيان / ١ / ٢٤٧ ، ٢١١ / ٢	٢٧٢ ، ٢٦٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢
ابن مجاهد / ٢ / ٣٦٣	٢٩١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٧٣
المراذى (د) / ١ / ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٨٦	٣١٥ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٢٩٨
١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧	٣٣٣ ، ٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢١
٢٨٩ ، ٣٤٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٧	٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥
٧ / ٢ ، ٣٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٢١ ، ١٨٨	٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥
٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٦٠ ، ٣٩٥	٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٦٨
المرار الأسدى الفقعى / ٢ / ١٣٦	٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٣٩٣ ، ٣٨٨ ، ٣٨٦ ، ٣٨٤
أبو مسلم (مؤدب عبد الملك بن مروان)	١٩ ، ١٦ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨ ، ٧ ، ٦ / ٢ ، ٤٠٦
٢٩ / ٢	٧١ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ٢٤
معاذ بن مسلم الهراء / ٢ / ٢٩	١٠٣ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٥ ، ٩١ ، ٧٧ ، ٧٣
ابن معط / ١ / ١٥٥ ، ٣٠٩ ، ١٩٠ / ٢	١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥
معن بن أوس / ٢ / ١٨٨	١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١١٧ ، ١١٤
ابن مقسم / ٢ / ٣٦٠	١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٣٦
المنكردى / ١ / ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥	١٩٤ ، ١٨٦ ، ١٨٢ ، ١٧٢ ، ١٦٨ ، ١٦٧
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧	٢١١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٦
١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٨	٢٧٢ ، ٢٦٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٠ ، ٢٢٠ ، ٢١٧
٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٩٥ ، ٣٧٠	٣٣٣ ، ٣١٣ ، ٣١١ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧ ، ٢٧٦
٣٨٩ ، ٣٢ / ٢ ، ٤٥ ، ٧٦ ، ٩٩ ، ١٠٧	٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٦٩ ، ٣٦٤ ، ٣٣٦
١٦٣ ، ٢٤٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣	٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٣٧٧
مكى بن أبى طالب / ١ / ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٤٠٢	الميرد (محمد بن يزيد) / ١ / ٢٠٩ ، ٢٣٦
ابن ملكون (أبو إسحاق) / ١ / ٢٧٢ ، ٣١٥	٣٦٠ ، ٧٨ / ٢ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ١٧٩
ميمون بن مهران / ٢ / ٢٦٨	٢١٩ ، ٢٥٠ ، ٢٤٠
(ن)	محمد بن على بن مطيع القشبرى (أبو الفتح)
ابن الناظم (الشارح) / ١ / ١٦٠ ، ١٦٣	٣٧٠ / ١

قاسم بن ثابت ٥٨/٢
أبو القاسم الحسنى ٢٥٩، ٢٥٨/١
١٦٤/٢
القالى ١٩٥/١، ٣٠٢/٢
القرافى ٢٣٥، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٣٥/١

٣٦٠

ابن القطاع (أبو القاسم السعدى) ٣٠٢/٢،
٣١٨

قطرب ١٩٩/٢، ٣٤٩

ابن القوطية ١/٣٣٤

(ك)

الكسانى ١/١٧١، ٢٢٠، ٣٤٢، ١٤/٢،

٢٥، ٢٨، ١١٥، ١٤٥، ٢٠١، ٢١٢،

٢١٣، ٣٤٩

الكميت ٢/٣٣٩

ابن كيسان ١/٣١٤، ٢/٣٥٣

(ل)

ليبد ١/١٦٣

اللحيانى ٢/٢٣١

(م)

المازنى (أبو عثمان) ١/٢٠٣، ٤٠٤،

١٥٢/٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٦٤، ٣٦٦

مالك (صاحب الموطأ) ١/٣٨٤، ٣٨٤

ابن مالك (الناظم - المصنف) ١/١٤٨،

١٥٠، ١٥١، ١٥٧، ١٦٤، ١٧١، ١٨٠،

١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٧

أبو على بن سينا ١/٢٥٣

أبو على بن الفارسى ١/٢٢١، ٢٦٦،

٣٠٦، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢،

٣٤١، ٢٦/٢، ٥٧، ٨٨، ١١٤، ١٧٣،

٢٤٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٣١٠، ٣١٨، ٣١٩،

٣٤٨

عمار بن ياسر ٢/١٧١

ابن عمر رضي الله عنه ٢/٩٧

أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) ٢/١٩٩

عمر بن عبد العزيز ٢/١٨٠، ٢٦٨

أبو عمرو بن العلاء ١/٣٨٨، ٣٠/٢، ٨٧،

٨٨، ٣٤٢، ٣٤٩

عمر وبن كلثوم ١/٣٩٤

عترة ١/٢٢٨

عيسى بن عمر ٢/٢٨، ٢٩، ٢٣١

العينى ١/٣٥٨، ٢/٣٨٥، ٣٩١

(غ)

ابن غازى ١/١٤٧، ٢/٣٩٥

(ف)

الفاسى ١/٢٩٨

فاطمة رضي الله عنها ١/٢١٩

الفخر بن الخطيب ١/٢٩٨

الفراء ١/١٥٩، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤،

٢٨٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٤٢، ٣٥٤،

٣٥٥، ٣٥٨، ٤٠٤، ١٣/٢، ٢٨، ١٦٦،

١٩١، ٢١٩، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٥٤، ٣٨٧،

٣٩٤

(ق)

قاسم بن أصبغ ٢/٢٠٠

ابن مضاء ٢٨٧/١	٢٢٢ ، ٢١٨ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٢
معاوية بن أبي سفيان ٢٤٧/١ ، ٢١١/٢	٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢
ابن مجاهد ٣٦٣/٢	٢٢٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٧٣
المرادي (د) ١٧٠/١ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٨٦	٣١٥ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٢٩٨
١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧	٣٣٣ ، ٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢١
٢٨٩ ، ٣٤٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٧	٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥
٧/٢ ، ٣٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٢١ ، ١٨٨	٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥
٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٦٠ ، ٣٩٥	٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٦٨
المرار الأسدي الفقهي ١٣٦/٢	٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤
أبو مسلم (مؤدب عبد الملك بن مروان)	٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤١٧
٢٩/٢	٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١
معاذ بن مسلم الهراء ٢٩/٢	٧٣ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣
ابن معط ١٥٥/١ ، ٣٠٩ ، ١٩٠/٢	١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢
معن بن أوس ١٨٨/٢	١١٤ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧
ابن مقسم ٣٦٠/٢	١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤
المكودي ١٥٥/١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥	١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩٤
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧	١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١١
١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٨	٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٥ ، ٢٧٢
٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٩٥ ، ٢٧٠	٢٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧ ، ٣٣٣
٣٨٩ ، ٣٢/٢ ، ٤٥ ، ٧٦ ، ٩٩ ، ١٠٧	٣٣٦ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦
١٦٣ ، ٢٤٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣	٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١
مكي بن أبي طالب ٣٣٩/١ ، ٣٤١ ، ٤٠٢	المبرد (محمد بن يزيد) ٢٠٩/١ ، ٢٣٦
ابن ملكون (أبو إسحاق) ٢٧٢/١ ، ٣١٥	٣٦٠ ، ٧٨/٢ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ١٧٩
ميمون بن مهران ٢٦٨/٢	٢١٩ ، ٢٥٠ ، ٣٤٠
(ن)	محمد بن علي بن مطيع القشيري (أبو الفتح)
ابن النازم (الشارح) ١٦٠/١ ، ١٦٣	٣٧٠/١

فهرس الأماكن والبلدان

غرناطة / ١ ، ٢٢٥ / ٢ ، ١٢٧ / ٢ .

فاس / ١ ، ١٤٧ / ٢ ، ٢٣٧ / ٢ .

القاهرة / ٢ ، ١٢٧ / ٢ .

القرافة / ١ ، ١٥٦ / ٢ .

الكوفة / ٢ ، ٢٨ / ٢ .

مالقة / ١ ، ٢٢٤ / ٢ .

مصر / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

المغرب / ٢ ، ٣١٥ / ٢ .

مكة / ١ ، ٣٤٤ / ٢ ، ٦١ / ٢ .

مكناسة الزيتون / ١ ، ٣٨٧ / ٢ .

منى / ١ ، ٢٨١ / ٢ .

الهند / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

اليمامة / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

اليمن / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

إشيلية / ١ ، ٣١٥ ، ٣١٧ .

البحرين / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

بعلبك / ٢ ، ٢٢١ ، ٢٥٩ .

بغداد / ٢ ، ١٦٧ .

جيان / ١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ .

الحجاز / ١ ، ١٤٨ / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

حلب / ١ ، ١٤٨ .

حماء / ١ ، ١٤٨ .

دمشق / ١ ، ١٤٨ .

سبتة / ١ ، ٢٢٣ ، ٢٧٤ ، ٤٠٧ ، ٢١٦ / ٢ .

سلا / ١ ، ٣٨٧ .

سمنلو / ١ ، ٢٢٨ .

الشام / ١ ، ١٤٨ / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

الطائف / ٢ ، ٣٥٢ / ٢ .

عمّان / ٢ ، ٦١ .

فهرس الكتب والمصنفات الواردة فى المخطوط

٣٥٤ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٣	الأبنة لابن القطاع ٣١٨/٢
٣٩٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٢ ، ٣٦٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٦	إنحاف ذوى الاستحقاق ١٤٧/١
٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٨/٢ ، ١٣	اختصار الحجة ٣٤١/١
٤٥ ، ٣٠ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥	الأسئلة والأجوبة للشلوين ٥١/٢
٥٢ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٥	إعراب أشعار السنة ٢٢٣/١
١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٣	الإعراب ٢٧٨/٢
١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٧٧	الإغفال للفارسى ٢٧٢/٢
١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧	الإفصاح فى شرح الإيضاح ٢٤٠/٢
٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠	٢٥٦ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩
٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٤١	إلحاق العقلى بالحسى ٢٥٣/١
٣٤٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢	ألفية ابن معط ١٠٥٥/١ ، ٣٠٩
تتزين أئمة النحو ١/٢٨٧	أمالى ابن الحاجب ٢/٣٩
الجمال للزجاجى ١/٤٠٧	الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٨٥
حرز الأمانى ١/١٥٢	١٦٧/٢
الحلييات ١/٣٢٠	الإنموذج ٢/٢٦٩
الحماسة ١/٢١٧	البديع ١/٢٠٩
الخلاصة لابن مسالك (الألفية) ١/٢٤٧	اليسيط (لابن العليج) ١/٣٠٩ ، ٢/٨٣
٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٣٠٥ ، ٣٤٨ ، ١٥/٢	تحفة أبى وكيل ميمون ١/٢٢٦
١٠٥ ، ١٦٦ ، ٢٤٩ ، ٣٤١	التذكرة للفارسى ٢/٢٦ ، ٢٤٨
الرد على أبى المعالى ١/٢٥٨ ، ٢/٢٣٧	الترشيح ١/٣٥٢
سر صناعة الإعراب ٢/٣٨٧	التسهيل لابن مالك ١/١٥٧ ، ١٨٠ ، ١٨٨
شرح الألفية لابن هشام ١/٢٤٨ ، ٢/١٩٠	٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣٧
شرح الإيضاح لابن أبى الربيع ١/٢٦٣	٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٩
شرح التسهيل لأبى حيان ١/١٤٩ ، ٢٠٤	٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣١

صحيح البخارى ٣٨٤/١	٥٨ ، ٣٩٩ ، ٣٦٩ ، ٣٤٨ ، ٢٥١
طبقات النحويين للزبيدي ١٦٠ /١	شرح التسهيل لابن مالك (الشرح) ٢١٥/١
العين للخليل بن احمد ٢ / ٣٣٠ ، ٣٦٢	٢٨١ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٧١ ، ٢٨١
الغرة لابن الدهان ٢ / ٣٣٦	٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٨
غريب القرآن لأبى عبيدة ٢ / ٩٣	٣٢٧ ، ٣٢٧ ، ٣٥٩ ، ٣٥٦ ، ٣٣٩ ، ٣٣٩
فتوح الغيب للطيبى ١ / ٢٧٧	١٠٣ ، ١٦ / ٢ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ١٠٣
الفوائد المحوية فى المقاصد النحوية لابن مالك ١ / ٣٣٩ ، ٤٥ / ٢ ، ٥٢ ، ٣٩٤	١٠٨ ، ١١٥ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٦٦ ، ١٧٨
الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٧٥ ، ٤٠٥ ، ٢ / ١٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٥١ ، ٣٦٣ ، ٣٩٤	١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٧٧
الكافية لابن النحاس ٢ / ٢٨٦	شرح التسهيل لابن هشام ١ / ١٥٣
الكتاب لسيويه ١ / ٢٧٩ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣٥٨ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٩ / ٢ ، ٤٢ ، ٥٨ ، ٧٥ ، ٢٠٤ ، ٢٤٢	شرح التنقيح للقرافى ١ / ٢٥٢
لامية الأفعال ١ / ٥٢	شرح الجمل لابن الفخار ١ / ٣٦١
المتحجب لابن جنى ١ / ٣٢٩	شرح صحيح البخارى لابن مرزوق ١ / ٢٧٨
المحكم لابن سيده ١ / ٢٠٥ ، ٢ / ٣١٢	شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٧٥ ، ٢٧٠ ، ٣١٣ ، ١٧٧ / ٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٧ ، ٣٩٢
المحصل ١ / ٢٩٨	شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٣٢٢
المخصص لابن سيده ٢ / ٣١٢	الشرح الكبير على الألفية للمكودى ١ / ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١
معجم الطبرانى ٢ / ٩٨	شرح الكتاب لابن خروف ١ / ٣٠٩
المغنى ١ / ٢٩٥ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ١٨ / ٢ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٥٠ ، ٢٨٠ ، ٣٥٤	شرح الكتاب للخفاف ١ / ٣٤٣
المفصل ١ / ٢٠٢	شرح اللامية ١ / ٣٩٨
مقامات الحريرى ١ / ٣٩٧	شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٤٠
	شرح الموجز فى النحو للرمانى ٢ / ٥٢
	الشواذ لأبى عمرو الدانى ٢ / ٣٦٣
	الصحاح للجوهري ١ / ١٥٦ ، ١١٦ / ٢

نهاية الإعراب فى علمى التصريف والإعراب	المقرب / ١ ، ١٥٣ ، ٢٣٢ ، ٢٩٢
(لأبى حيان) / ١ / ٣٩٩	منهج السالك لأبى حيان / ١ ، ٣٧٠ ، ١٦ / ٢
اليواقيت / ١ / ٢١٩	الموطأ / ١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤
	الموطى فى شرح ألفية ابن معطى / ٢ / ٩٠



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهارس المصادر التي أعانت التحقيق

أولاً: المخطوطة.

١- التذيل والتكميل، أبو حيان، نسخة فيلمية تحمل الأرقام التالية: (٧٣٢٣، ٧٣٢٩)،
٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦، ٥٩٩٤)، الأول عن نسخة الأسكوريال، والبقية عن نسخة
دار الكتب المصرية.

٢- شرح ألفية ابن مالك، أبو إسحاق الشاطبي، نسخة فيلمية تحمل الأرقام التالية:
(٨٠٣٧، ٨٠٣٨، ٨٠٣٩، ٨٠٤٠، ٨٨٢٨)، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٣- شرح الجزولية، أبو علي الشلوبين، نسخة فيلمية بجامعة أم القرى، مصورة عن مكتبة
تونس، تحمل رقم: (١٨٤١٠).

٤- شرح الجمل، ابن الضائع، نسخة فيلمية بدار الكتب المصرية، تحمل رقم: (٩١، ٢٠).
٥- الغرة في شرح اللمع، ابن الدهان، نسخة فيلمية بجامعة الإمام، محفوظة تحت رقم
(٥٧٠٤).

٦- المحصول في شرح الفصول، ابن إياز، نسخة فيلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، محفوظة تحت رقم: (٢٣٨).

٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان، نسخة فيلمية محفوظة بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مصورة عن الخزانة العامة بالرباط، ورقم الحفظ في
الجامعة: (٦٢٥٥).

ثانياً: المطبوعة

١- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن زيدان، الرباط،
١٩٢٩-١٩٢٣م.

- ٢- أخبار الصحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣- الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية، د: محمدا سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤- الأزهية في علم الحروف، الهروي، (على بن محمد) تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨٥ م.
- ٥- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط١، ١٩٨٥ م.
- ٦- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٨ م.
- ٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق د: حمزة الشرتي، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٨- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٩- إعراب الألفية، للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، لا ط، ولات.
- ١٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥ م.
- ١١- أعيان الشيعة، محسن الأمين، دمشق، لا ط، ١٣٥٣ هـ.
- ١٢- الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حيدر آباد بالهند، ط٢، ١٣٥٩ هـ.
- ١٣- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، إدورد فنديك، دار صادر، بيروت، لا ط، ولات، (طبع بمطبعة التأليف بالفجالة، مصر، ١٣١٣ هـ - ١٨٩٦ م).
- ١٤- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لابن مالك الأندلسي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- ١٥- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو بن الحاجب، دراسة وتحقيق د: فخر صالح سليمان
قدارة، دار الجيل، بيروت - دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٦- إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة،
١٩٥٠ م - ١٩٧٣ م.
- ١٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات
الأثباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لا ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، دار
الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، وتحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م.
- ١٩- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د: محمد بن
حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٠- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق د: حسن شاذلي فرهود، مطبعة
دار التأليف، ط ١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢١- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو بن الحاجب، تحقيق د: موسى بنى العليلى،
العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني،
بغداد، ط ١، ١٩٨٢ م.
- ٢٢- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د: مازن المبارك، دار النفائس،
بيروت، ط ٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢٣- إيضاح المكنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر العربي، لا ط، ١٤١٠ هـ -
١٩٩٠ م.
- ٢٤- البداية والنهاية في التاريخ، ابن كثير الدمشقي، القاهرة، ١٣٥٨ هـ.

٢٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٨ هـ.

٢٦- البدر الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة من طريقى الشاطبية والدره، الشيخ عبد الفتاح القاضى، طبع بالجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، لا ط، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م.

٢٧- البستان فى ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، أبو عبد الله محمد بن مريم، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر ١٩١٠ م.

٢٨- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، ابن أبى الربيع الإشبيلى، تحقيق د: عياد الشيبى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦ م.

٢٩- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، لا ط، ١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤ م.

٣٠- بغية الملتبس فى تاريخ رجال الأندلس، الضبى، مدريد، ١٨٨٤ م.

٣١- البلغة فى تاريخ أئمة اللغة، الفيروزابادى، تحقيق محمد المصرى، دمشق، ١٩٧٢ م.

٣٢- تاج العروس، الزبيدى، المطبعة الخيرية، القاهرة، ط: ١، ١٣٠٦ هـ.

٣٣- تاريخ الأدب العربى، كارل بروكلمان، ج ٥، نقله إلى العربية د: رمضان عبد التواب، راجع الترجمة د: السيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط: ٣، ١٩٨٣ م.

٣٤- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادى، القاهرة، ١٩٨٣ م.

٣٥- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، القاضى المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د: عبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط: ٢، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.

٣٦- تاريخ ابن الوردى، زين الدين عمر بن مظفر، المطبعة الوهبية، القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

- ٣٧- تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزرى، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٣٨- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصارى، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحى، المكتبة العربية، بيروت، ط: ١، ١٩٨٦ م.
- ٣٩- تذكرة النحاة، أبو حيان الغرناطى، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٦ م.
- ٤٠- تراث العرب العلمى فى الرياضيات والفلك، قدرى حافظ طوقان، بيروت، دار الشروق، ١٩٦٣ م.
- ٤١- التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد (فهرس ابن غازى) تحقيق: محمد الزاهى، الدار البيضاء، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدمامينى، تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدى، ط: ١ بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤٣- تقريب المقرب فى النحو، أبو حيان الأندلسى، دراسة وتعليق: محمد جاسم الدليمى، مؤسسة دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٤٤- توشيح الدباج وحلية الابتهاج، بدر الدين القرافى، تحقيق أحمد الشتيوى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤٥- التوطئة، أبو على الشلوينى، دراسة وتحقيق د: يوسف أحمد المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٤٦- التيسير فى القراءات السبع، أبو عمرو الدانى، طبع باعثناء: أو تويرتزل، لجنة المستشرقين الألمانية، مطبعة الدولة، ١٩٣٠ م.
- ٤٧- الجامع الصغير، الألبانى.
- ٤٨- جذوة الاقتباس، أحمد بن القاضى المكتاسى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣ م.

٤٩- جذوة المقتبس، الحميدى، القاهرة، ١٩٦٦م.

٥٠- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت،

ط: ١، ١٩٨٧م.

٥١- الجنى الدانى فى حروف المعانى، المرادى، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل

فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.

٥٢- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، الإمام علاء الدين الإربلى، صنعة: إميل بديع

يعقوب، ط: ١، ١٩٩١م.

٥٣- حاشية الأمير على مغنى اللبيب، المطبعة الأزهرية، القاهرة، لا ط، ١٩٢٧م.

٥٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه: شواهد العينى، دار إحياء الكتب

العربية، عيسى البابى الحلبي وشركاه، لا ط ولات.

٥٥- حرز الأمانى ووجه التهاني فى القراءات السبع، أبو القاسم بن فيرة بن خلف

الشاطبي، ضبطة وصححه وراجعته: على محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابى الحلبي

وأولاده، مصر، ١٣٥٥هـ- ١٩٣٧م.

٥٦- حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل

إبراهيم، ١٩٦٨م.

٥٧- الحلبيات، أبو على الفارسي.

٥٨- الحلل السندسية فى الأخبار التونسية، الوزير السراج، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة،

تونس، لا ط، ١٩٧٠م.

٥٩- حماسة البحرى، الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه: لويس شيخو، بيروت، لا ط، لات.

٦٠- الحماسة البصرية، على بن الحسن البصرى، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم

الكتب، بيروت، ط: ٣، ١٩٨٣م.

٦١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح:

عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٩م.

- ٦٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، حققه: على محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٦٣- خلاصة الأثر، المحبى، ط: ١، ١٩٨٣ م.
- ٦٤- درة الحجال فى غرة أسماء الرجال، أحمد بن محمد القاضى، تحقيق: علوش، الرباط، ١٩٣٤ م - ١٩٣٦ م.
- ٦٥- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلانى، القاهرة طبعة دار الكتب الحديثة، لا ت.
- ٦٦- دليل مؤرخ المغرب الأقصى، عبد السلام بن سودة، تطوان، المطبعة الحسينية، لا ط، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ٦٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية، الشنقيطى (أحمد بن الأمين) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١ م.
- ٦٨- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نورى القيسى، وزارة الثقافة والإعلام فى العراق، ط ١، لا ت.
- ٦٩- ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م.
- ٧٠- ديوان الأقيشر الأسدى، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- ٧١- ديوان أمية بن أبى الصلت، جمعه: بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤ م.
- ٧٢- ديوان جران العود النميرى، تحقيق: نورى القيسى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام فى العراق، ط ١، ١٩٨٢ م.
- ٧٣- ديوان جرير، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط ٣، لا ت.

- ٧٤- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : سيد حنفي، دار المعارف ، مصر ، لا ط ، ١٩٧٧ م.
- ٧٥- ديوان الخطيئة، شرح : أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، لا ط ، ١٩٨١ م.
- ٧٦ ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة: عبد العزيز الميمنى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لا ط ، لا ت.
- ٧٧- ديوان الخنساء، رواية ثعلب، تحقيق : أنور أبو سويلم ، دار عمار ، ط ١ ، ١٩٨٨ م.
- ٧٨- ديوان ذى الرمة، تحقيق : عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م.
- ٧٩- ديوان رؤبة، تحقيق: ولیم بن الورد، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م.
- ٨٠- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق د: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٨ م.
- ٨١- ديوان العباس بن الأحنف، دار صادر، بيروت ، لا ط ، ١٩٧٨ م.
- ٨٢- ديوان عامر بن الطفيل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، لا ط ، ١٩٧٨ م.
- ٨٣- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق : محمد سعيد مولوى، المكتب الإسلامى، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م.
- ٨٤- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت ، لا ط ، لا ت.
- ٨٥- ديوان كعب بن مالك الأنصارى، دراسة وتحقيق سامى مكى العانى، منشورات مكتبة النهضة، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦ م.
- ٨٦- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م.
- ٨٧- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة ، لا ط ، لا ت.
- ٨٨- ديوان معن بن أوس، تحقيق: شوارتز، ليبزج، ١٩٠٣ م.

٨٩- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ،
لا ط ، ١٩٧٧ م.

٩٠- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، النادي الأدبي ، الرياض ،
ط : ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٩١- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع وتنسيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م.

٩٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المألقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق: أحمد
محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٧٥ م.

٩٣- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، ميرزا محمد باقر ، إيران ،
١٣٤٧ هـ.

٩٤- الزرقاني على الموطأ.

٩٥- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق د: حسن هندأوى،
دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٩٦- سلك الدرر ، المرادي ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٣٠١ هـ.

٩٧- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمنى ، دار
الحديث ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م.

٩٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي ،
بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٣٤٩ هـ.

٩٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، القاهرة ، لا ط ، ١٣٥٨ هـ.

١٠٠- شرح أبيات سيويه ، ابن السيرافي ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، لا ط ،
١٩٧٩ م.

١٠١- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، (يحيى بن علي) تحقيق: فخر الدين
قباوة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م.

١٠٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه : شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، لا ط ، لا ت.

١٠٣- شرح الأنموذج فى النحو، الزمخشري (محمود بن عمر)، شرح عبد الغنى الأردبيلي، حققه وعلق عليه د: حسنى عبد الجليل، مكتبة الآداب ، القاهرة ، لا ط ، ١٩٩٠م.

١٠٤- شرح التحفة الوردية ، زين الدين عمر بن المظفر الوردى ، دراسة وتحقيق : د: عبد الله الشلال ، مكتبة الرشد ، الرياض ، لا ط ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

١٠٥- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د: عبد الرحمن السيد ، ود: محمد بدوى المختون ، دارهجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

١٠٦- شرح تنقيح الأصول فى اختصار المحصول، شهاب الدين أحمد القرافى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ .

١٠٧- شرح جمل الزجاجى ، ابن هشام الأنصارى ، دراسة وتحقيق د: على محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٠٨- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، لا ب ، ط ٤ ، ١٩٨٨م.

١٠٩- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد، رضى الدين الاسترأبادى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، لا ط ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

١١٠- شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصارى، رتبه وعلق عليه : عبد الغنى الدقر، دار الكتب العلمية، لا ط ، لا ت.

١١١- شرح شواهد المغنى، السيوطى ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، لا ط ، لا ت.

١١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، ط ١٤ ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤م، وتحقيق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم ، دار جروس، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٠م.

- ١١٣- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ابن مالك الأندلسي، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، لات، وتحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٧م.
- ١١٤- شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، رضى الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١١٥- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ١١٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
- ١١٧- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت- مكتبة المنتبى، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ١١٨- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة المصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- ١١٩- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، وبهامشه: حاشية الشيخ أحمد الملوي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- ١٢٠- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٧٠م.
- ١٢١- الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، لا ط، ١٩٦٦م.
- ١٢٢- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، د: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ١٢٣- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس ، حققه وقدم له: مصطفى الشويبي، منشورات مؤسسة بدران، لا ب ، ط ١ ، ١٩٦٣ م.
- ١٢٤- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار الكتاب العربي، مصر ، لا ط، ١٣٧٧ هـ- ١٩٥٧ م.
- ١٢٥- صفة الصفوة، ابن الجوزي، الهند ، لا ط، ١٣٣٥ هـ.
- ١٢٦- الضوء اللامع، علم الدين السخاوي، القاهرة، لا ط، ١٣٥٤ هـ.
- ١٢٧- الطالع السعيد في أسماء نجباء الصعيد، الإدفوي، تحقيق: سعد حسن ، القاهرة لا ط، ١٩٦٦ م.
- ١٢٨- طبقات القراء ، ابن الجزري، تحقيق : برجستراسر وبرتسل، القاهرة ، لا ط، ١٩٣٢ م.
- ١٩٣٥ م.
- ١٢٩- طبقات المفسرين ، السيوطي ، ليدن ، لا ط، ١٨٣٩ م.
- ١٣٠- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ط ٢ ، ١٩٨٤ م.
- ١٣١- العقد الفريد ، ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق : أحمد أمين وآخرين ، القاهرة ، لا ط ١٩٤٨ - ١٩٥٣ م.
- ١٣٢- عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، لا ط، لا ت.
- ١٣٣- ابن غازي، عبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، لا ط، لا ت.
- ١٣٤- فتح الرب بشرح ألفية ابن مالك، محمد بن قاسم الغزالي، تحقيق: محمد المبروك الخرشوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط ١ ، ١٤٠١ من وفاة الرسول ﷺ - ١٩٩١ م.
- ١٣٥- الفهرست، ابن النديم ، لبيسك ، لا ط، ١٨٧١ م.
- ١٣٦- فهرس شواهد سيبويه ، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، لبنان ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ- ١٩٧٠ م.

- ١٣٧- فهرس الفهارس والأبواب ، الكتانى ، باعتناء د: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، لبنان ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٣٨- فهرست الكتب النحوية المطبوعة، د: عبد الهادى الفضلى، مكتبة المنار، الأردن ، الزرقاء ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٣٩- فهرس المخطوطات المصورة فى النحو والصرف والعروض واللغة، إعداد: د: على حسين البواب ، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٤٠- فهرس النحو، المصورات الميكروفيلمية بمكتبة مركز البحث العلمى، مكة المكرمة، إعداد قسم الفهرسة بالمركز ، لا ط، لا ت.
- ١٤١- فوات الوفيات، ابن شاکر الکتبى، تحقیق: محمد محیی الدین عبد الحمید، القاهرة لا ط، ١٩٥١ م.
- ١٤٢- القسطاس فى علم العروض، الزمخشري (محمود بن عمر) تحقیق د: فخر الدین قباوة، مكتبة المعارف، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٤٣- قلائد الفكر فى توجيه القراءات العشر، قاسم أحمد الدجوى، ومحمد الصادق قمحاوى، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٧ م.
- ١٤٤- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، شمس الدين ابن الجزرى ، تحقیق د: مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة ، لا ط، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٤٥- الكامل فى التاريخ ، ابن الأثير ، القاهرة، لا ط، ١٣٥٣ هـ.
- ١٤٦- كتاب الأفعال، ابن القطاع الصقلی، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٤٧- كتاب الأفعال ، ابن القوطية، حققه : على فودة ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ ، ١٩٩٣ م.

- ١٤٨- كتاب الجمل فى النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدى، تحقيق د: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٤٩- كتاب حروف المعانى، أبو القاسم الزجاجى، حققه وقدم له د: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - دار الأمل، إربد، الأردن، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٥٠- كتاب الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبى، تحقيق د: شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ م.
- ١٥١- كتاب السبعة فى القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د: شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ م.
- ١٥٢- كتاب سيبويه، أبو عمرو عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ١٥٣- كتاب شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق د: زهير غازى زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٥٤- كتاب فى التصريف، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق د: محسن سالم العميرى، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٥٥- كتاب معانى الحروف، أبو الحسن الرمانى، حققه وخرج شواهده وعلق عليه د: عبد الفتاح إسماعيل شلى، مكتبة الطالب الجامعى، مكة المكرمة، العزيزية، ط٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٥٦- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، حاجى خليفة، المكتبة الفيضالية، مكة المكرمة، لا ط، لا ت.
- ١٥٧- اللباب فى تهذيب الأنساب، ابن الأثير، القاهرة، لا ط، ١٢٨٠ هـ.
- ١٥٨- لقط القرائد، أحمد بن محمد بن أبى العافية، (ضمن ألف سنة من الوفيات) تحقيق: محمد حجى، الرباط، دار المغرب، لا ط، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

١٥٩- ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق د: هدى بنت محمود قراة، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٦٠- مجموع مهمات المتون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.

١٦١- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق : على النجدى ناصف وزميليه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة ، لا ط، ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م.

١٦٢- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق وتعليق: على محمد الجاوى، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ- ١٩٥٤م.

١٦٣- مسائل خلافية فى النحو، أبو البقاء العكبرى، حققه وقدم له : محمد خير الحلوانى، دار الشرق العربى، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

١٦٤- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق د: محمد كامل بركات ، دمشق، لا ط، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٦٥- مشاهير التونسيين، محمد بو ذينة، لا ب ، ط٢ ، ١٩٩٢م.

١٦٦- معجم الأدباء ، ياقوت الحموى ، نشر: أحمد فريد رفاعى، القاهرة، لا ط، ١٩٣٦م.

١٦٧- معجم الشواهد الشعرية، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط١، ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢م.

١٦٨- معجم شواهد النحو الشعرية، حنا جميل حداد، دار العلوم ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٤م.

١٦٩- معجم ما استعجم، أبو عبيد البكرى ، تحقيق : مصطفى السقا، القاهرة، لا ط، ١٩٤٥- ١٩٥١م.

- ١٧٠- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دمشق ، لا ط ، ١٩٥٧ م.
- ١٧١- معجم مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني ، صنعة د: قصى الحسين ، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٠ م.
- ١٧٢- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف إيلان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، لا ط، لا ت.
- ١٧٣- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد: د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٧٤- المعنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة، د: محمد سالم محيسن، دار الجليل، بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٧٥- معنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصارى، حققه وعلق عليه د: مازن المبارك، ومحمد على حمد الله ، وراجعه : سعيد الأفغانى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ٦ ، ١٩٨٥ م، وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية ، صيدا ، لبنان ، لا ط، ١٩٨٧ م.
- ١٧٦- مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده، تحقيق : كامل بكرى ود: عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر ، لا ط، لا ت.
- ١٧٧- المفصل فى علم العربية، الزمخشري (محمود بن عمر)، وبديله: المفصل فى شرح أبيات المفصل للنعماني الحلبي، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٣٢٣ هـ.
- ١٧٨- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، العيني ، مطبوع مع خزنة الأدب، دار صادر ، بيروت ، لا ط، لا ت.
- ١٧٩- مقامات الحريرى، القاسم بن على الحريرى ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ١٨٠- المقدمة الجزولية فى النحو ، أبو موسى الجزولى ، تحقيق وشرح د: شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه د: حامد أحمد نيل، ود: فتحى محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ١٨١- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، لاب، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ١٨٢- المقصور والممدود، أبو زكريا الفراء، حققه وشرحه: ماجد الذهبى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١٨٣- المقصور والممدود، ابن ولاد، عنى بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٨٤- الملخص فى ضبط قوانين العربية، ابن أبى الربيع، تحقيق د: على بن سلطان الحكيمى، لاب، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٨٥- المتع فى التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٨٦- المنصف، ابن جنى، شرح لكتاب التصريف للمازنى، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- ١٨٧- الموجز فى النحو، أبو بكر بن السراج، حققه وقدم له: مصطفى الشومى، وين سالم دامرجى، مؤسسة أ: بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٥م.
- ١٨٨- النبوغ المغربى فى الأدب العربى، عبد الله كنون، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٦١م.
- ١٨٩- نتائج الفكر فى النحو، أبو القاسم السهيلي، حققه وقدم له: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ١٩٠- النجوم الزاهرة فى أخبار ملوك مصر والقاهرة، ابن تغرى بردى، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٠م.
- ١٩١- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، ابن الأنبارى، القاهرة لا ط، لا ت.

١٩٢- نزهة الطرف فى علم الصرف، ابن هشام الأنصارى ، تحقيق ودراسة د: أحمد عبد
المجيد هريدى، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، لا ط، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٩٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوى، مطبعة وادى الملوك، القاهرة ،
ط٤ ، ١٩٥٤ م.

١٩٤- نفع الطيب، المقرئ ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب اللبنانى،
بيروت ، لبنان ، لا ط، لا ت.

١٩٥- نكت الهميان فى نكت العميان ، الصفدى ، تحقيق : أحمد زكى باشا ، القاهرة ، لا
ط، ١٩١٠ م.

١٩٦- النهاية فى غريب الحديث، ابن الأثير ، تحقيق : محمود محمد الطناحى، والشيخ
طاهر أحمد الزاوى، عيسى الحلبي ، مصر ، لا ط، ١٩٦٣ م.

١٩٧- النوادر فى اللغة ، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى، دار الكتاب العربى ، ط ٢ ،
١٩٦٧ م.

١٩٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكى، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد
الله الهرامة ، وضع هوامشه وفهارسه: طلاب من كلية الدعوة الإسلامية، منشورات
كلية الدعوة الإسلامية، ط ١ ، ١٣٩٨ من وفاة الرسول ﷺ - ١٩٨٩ م.

١٩٩- الهدى فى الإعراب إلى طرق الصواب، ابن القبيصى، تحقيق وتقديم د: محسن
سالم العميرى ، دار التراث، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٠٠- هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادى، دار الفكر، لا ط، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٢٠١- مع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، السيوطى ، نشر مكتبة الكليات
الأزهرية، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٧ هـ .

٢٠٢- الوسيط فى تاريخ النحو العربى، د: عبد الكرىم محمد الأسعد، دار الشواف للنشر

والتوزىع ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٠٣- وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، القاهرة ، لاط ، ١٢٩٩ هـ .

□□□□□

□□□

□

فهرست الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
٥	اشتغال العامل عن المفعول
١٣	تمدى الفعل ولزومه
٢٦	التنازع فى العمل
٣٥	المفعول المطلق
٥١	المفعول له
٥٣	المفعول فيه
٦٢	للمفعول معه
٦٤	الاستثناء
٩٩	الحال
١٢٠	التمييز
١٢٨	حروف الجر
١٣٥	الإضافة
١٤٩	المضاف إلى ياء المتكلم
١٤٩	إعمال المصدر
١٥١	إعمال اسم الفاعل
١٥٥	أبنية المصادر
١٥٩	أبنية أسماء الفاعلين والفاعلين والصفة المشبهة بها
١٦١	الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٦٦	التعجب
١٧٢	نعم وبس وما جرى مجراهما
١٧٨	أفعل التفضيل
١٨٢	النعته
١٩٠	التوكيد
١٩٥	عطف البيان
١٩٨	عطف النسق
٢٠٦	البدل

 النداء
 فصل
 المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
 أسماء لازمت النداء
٢٢٥ الاستغاثة
٢٢٦ الندبة
٢٢٨ الترخيم
٢٣٤ الاختصاص
٢٣٦ التخدير والإغراء
٢٤٠ أسماء الأفعال والأصوات
٢٤٩ نونا التوكيد
٢٥٤ ما لا يتصرف
٢٦٩ إعراب الفعل
٢٧٧ عوامل الجزم
٢٨١ فصل لو
٢٨١ فصل أمّا ولوّلا ولوّما
٢٨٣ الإخبار بالذى والألف واللام
٢٨٧ العدد
٢٩٤ كم وكأين وكذا
٢٩٦ الحكاية
٢٩٨ التأنيث
٣٠٣ المقصور والمدود
٣٠٦ كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما
٣٠٩ جمع التكسير
٣٢٣ التصغير
٣٣٢ النسب
٣٤٦ الوقف
٣٥٦ الإمامة
٣٦٢ التصريف

فهرست

۳۷۰	الموضوع
۳۷۱	
۳۷۷	
۳۷۸	اشتغال العام
۳۸۲	فصل
۳۸۵	فصل
۳۸۸	فصل
۳۸۹	الإدغام
۳۹۷	الفهارس
۳۹۹	فهرس الآيات القرآنية
۴۱۰	فهرس الأحاديث النبوية
۴۱۱	فهرس الأمثال
۴۱۲	فهرس الأشعار والأرجاز
۴۲۱	فهرس الأعلام
۴۲۹	فهرس القبائل
۴۳۰	فهرس الأماكن والبلدان
۴۳۱	فهرس الكتب
۴۳۵	فهرس المراجع والمصادر

